بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
Yarmouk University

كليـــــــة الآداب
قســـم اللغة العربية
دراسات عليا/ دكتوراه
(لغـــة ونحـــو)

# "قواعد الإعمال بين الشواهد والتقعيد النحوي"

# Rules of Actions Among witnesses and Building up the Syntactic Regulations

إعـــداد:

**محمد محمود عبد الرحمن ربابعة**

**٢٠٠٩٢٠٠٠٥٦**

إشـــراف:

**الأستاذ الدكتور علي الحمد**

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الدكتوراه

في اللغة العربية وآدابها .

حقل التخصص - اللغة والنحو

# "قواعد الإعمال بين الشواهد والتقعيد النحوي"

إعـــداد:

محمد محمود عبد الرحمن ربابعة

قدّمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلّبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها ، تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك، إربد ـــ الأردن.

وافــق عليها:

أ.د علي الحمد.................................. مشرفًا ورئيسًا

جامعة اليرموك، أستاذ اللغة والنحو

أ.د قاسم المومني.............................عضوًا

جامعة اليرموك، أستاذ الأدب والنقد

أ.د موسى ربابعة..................................عضوًا

جامعة اليرموك، أستاذ الأدب والنقد

أ.د عبد الكريم مجاهد المرداوي.....................عضوًا

جامعة اليرموك، أستاذ اللغة والنحو

أ.د عودة خليل أبو عودة..............................عضوًا

جامعة العلوم الإسلامية، أستاذ اللغة والنحو

تـــاريخ مناقشة الأطروحة

٧/ ٧ /٢٠١٣

# الإهـــداء

- إلى من خالط الثرى جسده الغالي .... أبي العزيز ، أدعو الله أنْ يتغمده بالرحمة والمغفرة .

- إلى . . نبع الحنان الذي لا ينضب .... والدتي الغالية .

- إلى رفيقة دربي زوجتي (أم الحارث) .

- إلى إخواني وأخواتي وأبنائي الأعزاء .

- إلى كل من يحب اللغة العربية ، ويخلص لها ابتغاء مرضاة الله تعالى .

# شكـــــر وتقديـــر

**قال تعالى:** ((رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ))[1]

**وبعد :**

فإنني أتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور علي الحمد الذي أنار طريقي بتوجيهاته الرشيدة، وآرائه السديدة جزاه الله عنّي خير الجزاء، وبارك الله في عمره .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الذين تجشّموا عناء الحضور، وهم من أتشرّف بمناقشتهم لعملي هذا، وأسأل الله أنْ يجعل جهدهم في ميزان حسناتهم.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى أساتذة اللغة العربية في جامعتنا العتيدة، نهر العطاء الموصول.

والشكر موصول إلى كل من أرشدني وساعدني وقدّم إليّ النصح والتوجيه في هذا العمل.



---

[1] ــ النمل ١٩ .

## فهرس المحتويات



### الفصل الأول: شروط الإعمال الكلية ومؤثراته

**الفصل الثاني: الأصل والفرع في العمل**

**المبحث الأوّل : وفيه تسع قواعد**



**الفصل الثالث: رتبة العامل وقوته**

# الملخــص

**ربابعة، محمد محمود. "قواعد الإعمال بين الشواهد والتقعيد النحوي" . أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك،٢٠١٣. (المشرف: أ.د. علي الحمد).**

تناولتْ هذه الدراسة طائفة من القواعد التي تنظّم العمل النحوي، وتحكـم العوامـل النحويّــة، ويستدلّ بها النحاة إذا اختلفتْ أنظارهم في المسألة الواحدة، ويتوجّهون بها إلى رأي سديد عند النظر في مسألة ما.

والقواعد التي تمّ بحثها في هذه الدراسة صنفان: صنف يضمّ قواعد ارتضاها جمهور النحــاة، فغدتْ أصولًا عامّة، وصنف ارتضاها بعضهم فغدتْ أصولًا خاصة بهم. وأدّى هذا التنوع مع غيره من العوامل إلى ظهور خلافات في بعض المسائل النحوية؛ فبان في المسألة الواحدة آراء عديدة ومتباينــة، وأحكام مختلفة.

ولهذا ركّزتْ الدراسة على المسائل النحوية المختلف فيها؛ فبَسَطَتْ فيها القول ، وسجّلتْ آراء النحاة المتباينة في فروعها، وحاولتْ تلمّس الرأي الراجح إنْ أمكن ذلك.

وقُسّمتْ الدراسة إلى ثلاثة فصول سُبِقتْ بمقدّمة وتمهيد، ولحقتْها خاتمة، وتناولتْ الدراسة في التمهيد التعريف بقواعد الإعمال، والتعريف بالعامل وحقيقته وأقـسامه. وكــان الفـصل الأوّل فــي مبحثين، انفرد أحدهما في الحديث عن شروط العمل، وانفرد الثاني في الحديث عــن المــؤثّرات فــي العمل، أمّا الفصل الثاني فاختصّ بقواعد الأصل في العمل والفرع عليه، وجاء الفـصل الثالــث فــي مبحثين، اختص المبحث الأوّل بقواعد رتبة العامل والمعمول، واختصّ المبحث الثاني في قواعــد قــوة العامل.

وفي نهاية الدراسة نبّه الباحث إلى أمور استخلصها بعد أنْ قام بدراسة هذه القواعد، ومن أهمّ ما نبّه إليه الباحث إنّ البصريين كانوا أكثر التزامًا بالقواعد الكليّة من الكوفيين، وهذا راجع لما اشتهروا به من عنايتهم بالقياس، ولِمَا عُرِفَ عن الكوفيين من اعتدادهم بالسماع.

## المقدمة

وضع النحاة ضوابط منهجيّة ليلتزموها عند النظر في المادة اللغوية المستعملة لاستنباط الأحكام وتقعيدها، وغدتْ هذه القواعد مقاييس واضحة في أذهانهم، ومعايير ضابطة لأفكارهم يرجعون إليها عند إطلاق الحكم النحوي، أو عند توجيه الكلام توجيهًا نحويًّا، أو عند الحاجة إلى الاستدلال.

ولم يكن النحاة يصدرون توجيهاتهم النحوية وفق ميولهم ورغباتهم، وإنما كانت تلك الأصول الثابتة هي التي توجّههم وتحكمهم إذا عرضتْ لهم مسألة من المسائل، وإنْ كان ذكاء النحوي يُقاس بمقدرته على ابتداع قاعدة جديدة فإنّ توفيقه في اختيار القاعدة المناسبة ليدعم بها رأيه أو حكمه لا يقلّ أهميّة عن ذلك.

وكانتْ اختيارات النحاة سببًا من أسباب ظهور الخلاف النحوي بينهم؛ فعندما يبحث أحد النحاة مسألة ما فإنّه يبذل جهده في اختيار القاعدة المؤيدة لرأيه؛ ليحتكم إليها ويثبت بها صحة ما يراه، وإذا تناول نحوي آخر هذه المسألة فإنّه قد يوجّهها توجيهًا وفق قاعدة أخرى، فيختلف رأيه عمّن سبقه. ولتوضيح ذلك أسوق المثال الآتي: ذهب الكوفيون إلى أنّ ( إنّ)، وأخواتها لا ترفع الخبر، وإنما هو باق على أصله في الرفع ؛ لأن هذه الحروف إنّما عملتْ لمشابهتها الفعل، فهي فرع عليه، ولما كانت فرعًا عليه وجب أنْ تكون أضعف منه، فيمتنع تصرفُها؛ أيْ أنّ الكوفيين ارتكزوا على القاعدة الكليّة التي تقول: ( الفروع تنحطّ عن درجة الأصول )، فكانتْ هذه القاعدة هي الموجّهة لهم. وذهب البصريون إلى أنّ هذه الحروف ترفع الخبر ؛ لأنّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع[1]؛ فكانت هذه القاعدة هي الموجّهة لهم،

---

[1] ـــ ينظر الإنصاف ، ج١ ، ص ١٦٠ ، و ص١٦٦.

والحجة التي استندوا إليها، ونظرًا لاختلاف القاعدة التي استند إليها كلُّ فريق من النحويين اختلفتْ توجيهاتهم.

وتختلف القواعد الأصولية الكلية عن قواعد النحو الفرعية؛ فالصنف الأول ضوابط منهجيّة عامة تطّرد في مسائل نحوية متنوعة، وهي أطر عامة لم يتمّ رصدها في كتب مستقلة، وإنّما كانتْ موزّعة في الكتب النحوية حيث يرد ذكرها عند الحاجة أدلة تدعم رأيًا معيّنًا، وأمّا الصنف الثاني منها فهي قوانين خاصة تم استنباطها وترتيبها وتبويبها في كتب النحو، وجعلها المصنّفون أحكامًا خاصة تضبط التراكيب اللغوية؛ فالحروف ـ مثلًا ـ مصنّفة في كتب النحاة، ومحتكمة إلى قوانين خاصّة بكل صنف منها؛ فحروف الجر تعمل في الاسم، والحروف المشبّهة بالفعل تعمل في اسمها وخبرها على مذهب البصريين، وفي اسمها على مذهب الكوفيين، وحروف العطف لا تعمل عند أكثر النحاة، و(أنْ، ولن) تعملان في الفعل، ولكل صنف من هذه الحروف قواعد خاصة به، بينما نجد قاعدة كُلّيّة تحكم عمل أغلب هذه الحروف، وهي أنّ الحروف لا تعمل إلّا إذا كانت مختصّة، ولهذا أُعملتْ حروف الجر؛ لأنّها مختصّة في الدخول على الأسماء، ومُنِعَتْ حروف العطف من العمل؛ لأنّها تدخل على الأسماء والأفعال. وليستْ الدراسة هنا بصدد الحديث عن القواعد الفرعية، وإنّما عن القواعد الكليّة.

وقد ترددتْ القواعد الكلّيّة عند أبرز النحاة في مختلف مصنّفاتهم لِمَا لها من أهمية في التأثير في الأحكام المتنوعة، والاستدلال على صحة ما يراه النحوي، وكان ورودها في هذه المصنّفات ورودًا نسبيًّا؛ ففي الوقت الذي نراها قليلة في المصنّفات التي تتناول المسائل النحويّة الفرعيّة نجدها ذات حضور فاعلٍ في الكتب التي تُعنى بالخلاف النحوي، والأصول النحوية .

وقام بعض الدارسين برصد عدد من القواعد الكلية في كتبهم كالأنباري الذي ذكر طائفة من هذه القواعد الأصولية في كتابيه: الإنصاف في مسائل الخلاف، والإغراب في جدل

الإعراب، ولمع الأدلّة، والسيوطي الذي أورد في الجزء الأول من كتابه الأشباه والنظائر جملة من القواعد الأصولية الكلية تحت عنوان ( فن القواعد والأصول العامة )، وأورد في باب حرف العين بعض قواعد الإعمال، وتناول عبد الرحمن السيّد هذه القواعد في كتابه مدرسة البصرة، ووضعها في أحد مباحث كتابه تحت مسمى الأصول ليفرق بين منهجي المدرستين: المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية من خلالها.

ثم أتى بعد ذلك تمام حسّان في كتابه الأصول، فقدّم تعريفا لها،ورتب بعض هذه القواعد بعد جمعها من الكتب النحوية، وصنفها ضمن الدليل الثالث القياس تحت عنوان قواعد التوجيه .

وفي ضوء أهمية القواعد الكليّة في الدرس النحوي، استشعر الباحث ضرورة تسليط الضوء على فرع من هذه القواعد، وهو قواعد الإعمال، والبحث في المسائل النحوية التي تناولتها هذه القواعد، ومناقشة الشواهد ذات الصلة بها، وتوجيهها، وقياس مدى الانضباط بين الشواهد والقواعد.

وفي هذا البحث عدد من قواعد الإعمال، تمّ تصنيفها وفق معانٍ متنوعة، ويَضُمّ كُلّ معنًى عددًا متجانسًا من هذه القواعد، ومن هذه المعاني قوة العامل، ومؤثراته، وشروطه، والأصل والفرع عليه، ورتبته.

ولمّا كانتْ هذه القواعد في معظمها قواعد استدلاليّة، وكان ظهورها في مواطنِ اختلافِ النحاةِ رأى الباحث أنّه من الضروري تسليط الضوء على المسائل المُخْتَلَف فيها، وإيراد الآراء المُخْتَلِفة للنحاة، ورصد الشواهد الموافقة والمخالفة لكل رأي منها، ثمّ مناقشة الآراء والشواهد، وترجيح الرأي الذي يراه الباحث الأقوى بينها، أو تقديم رأي جديد أقرب إلى الصواب لم يتطرّق إليه النحاة مستندًا إلى الأصول النحوية التي ارتضوها.

وتسير الدراسة في مجملها وَفق منهجية ثابتة في مناقشة القواعد ومسائلها النحوية، حيث يقوم الباحث بداية بذكر المسألة، وتوضيحها، ثم ينتقل إلى ذكر الآراء المتباينة فيها، ثم يتناول الشواهد الموافقة للقاعدة والمخالفة لها،وتوجيهات النحاة لها، ثمّ يناقشها، ثم يوجز القول في نهاية كل مسألة محاولًا تلمّس رأي مبتكر - إنْ تطلّب المقام - بطريقة علميّة في ما أتمّ مناقشته رغبة منه في تطبيق ما غرسه فيه أساتذته الأجلّاء في مراحل التحصيل السابقة من ضـرورة إبـراز شخصيّته في المواقف التي تحتاج إلى إبرازها.

## التمهيـــد

أرسى النحاة الأوائل دعائم الدرس النحوي للغة العربية لتيسير تعليمها للناطقين بغيرها ممن دخلوا في الدين الإسلامي، وحرصوا على ضبط قواعدها لتبقى ألسنة الناطقين بها سليمة خالية من اللحن، (( وتكاد الروايات التاريخية تجمع على أنّ العرب أحسوا في منتصف القرن الأول الهجري خطرًا يهدد لغتهم وقرآنهم، بسبب ما فشا من اللحن على ألسنة الموالي والأعاجم الذين دخلوا في الإسلام، وعلى ألسنة الذراري الناشئة من أبناء العرب بمخالطتهم الأعاجم من الخدم المجلوبين إلى قصور أشراف العرب، مما استرعى انتباه الخاصة من الحكام، وأهل العلم والرأي من العرب )) (1)، فاضطلعوا بمهمة تقعيد اللغة، وضبط نظامها.

واعتمد واضعو النحو أسسًا علمية ومنهجية لكي يتسنّى لهم طرد قوانين النحو، وترتيب أبوابها، وسواء أتأثر النحو العربي بمنهج المنطق الأرسطي – كما رأى بعض الدارسين – أم لم يتأثر، فإن ذلك لا يحطّ من علميته، ومهما تحدث الباحثون عن هذا الأثر في النحو العربي فإنّ ذلك لا ينأى به عن دائرة الثناء؛ فقد حاول إبراهيم مدكور – مثلا – أنْ يثبت هذا التأثر، وعَقَدَ مقارنة بين ما جاء به أرسطو في كتاب العبارة، وما جاء به سيبويه، وأورد أمثلة ليدلّ بها على وجود بعض التشابه بينهما، ثم أقرّ (( بأن المنطق الأرسطي قد أثّر في النحو العربي من جانبين: أحدهما موضوعي، والآخر منهجي))(2)، وليس الباحث معنيًّا هنا بالجدل القائم بين من يريد إثبات هذا التأثر، ومن يريد نفيه، فكل ما يعنيه هنا سلامة المنهج الذي اتبعه النحاة وعلميته.

---

1ـ نشأة الخلاف في النحو، مصطفى السقا، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء العاشر، ص٩١، ١٩٥٨.

2ـ منطق أرسطو والنحو العربي، إبراهيم مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،١٩٥٣، الجزء السابع، ص٣٣٩.

ويعد المنهج الذي اتّبعه علماء النحو منهجًا علميًا، وقد أقرّ القاصي والداني من علماء اللغة بأنّه لا يصدر إلا عن عقليّة فذة، ورقيّ فكريّ، ومن يبحث في مصنّفات النحاة يلحظ اعتمادهم في تقعيد العربية على ثلاثة أصول علمية، وهي: السّماع، والقياس، والتعليل، وتتضافر هذه الأصول لتحكم النظرية النحوية؛ فالسّماع يكوّن المادة المدروسة ليبعد النظرية عن التجريد، و القياس ينظم أبوابها، وينسق مكوناتها فتصبح مطّردة، وفي التعليل التماس الحكمة من الإتيان بالكلام على الوجه الظاهر أمام العيان، وشأن أيّ نظرية بشكل عام «يقوم على بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة متّسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير»(١).

وقام النحاة باستقراء بعض النصوص اللغوية، ولاحظوا أنّ علاقات التأثير والتأثر تحكم العناصر اللغوية(٢)، وأنّ العناصر اللغوية تتغير لفظًا ومعنًى بتغير العوامل الداخلة عليها، وهذا ما عبّروا عنه بنظرية العامل، وعدّوا هذه النظرية الأساس المعتمد في تفسير معظم الظواهر اللغوية، وفي دراسة التراكيب العربية، وصنّفوا كتبهم النحوية وفي ذهنهم فكرة العامل ضابطًا لتوجيهاتهم . فجاءت قواعدهم تدور حولها أو ترتبط بها ارتباطًا مباشرًا.

وقد برزت جملة من الخلافات النحوية بين النحاة على الرّغم من أنّهم أجمعوا على أنّ العامل مؤثر فاعل في التراكيب النحوية، ومكوّن أساسي لتفسير الظواهر اللغوية، وجُمعتْ المسائل الخلافية في عدد من الكتب، وقام مصنّفوها بتوضيح هذه المسائل، وبيان آراء النحاة فيها، وترجيح الآراء التي يرونها أقرب للصواب معتمدين في ذلك على عدد من القواعد الكلية.

---

١ــ اللسانيات واللغة العربية، الكتاب الأول، عبد القادر الفاسي الفهري، ص١٣، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب ط١ ، ١٩٨٥ .

٢ــ قد يكون النحاة تأثروا بالمنطق الأرسطي في ربط العناصر اللغوية بعلاقات التأثير والتأثر، انظر أصول النحو العربي ، ص٢٠٣، محمد عيد، عالم الكتب ــ القاهرة ، ط٤ ، ١٩٨٩م .

ولمّا كانت قواعد الإعمال موضوع الدراسة كان من الضروري أنْ يُمهّد بالحديث عن تعريف العامل لغة واصطلاحًا، وعن حقيقة وأقسامه، وعن قواعد الإعمال، ويرد تاليًا هذا التمهيد:

## تعريف العامل

جاء في لسان العرب: ((العامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة عامل. والعمل المهنة، والفعل والجمع أعمال. عمل عملًا وأعمله غيره. والعامل في العربية: ما عمل عملًا ما، فرفع أو نصب أو جرّ كالفعل، والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أنْ تعمل أيضا، وكأسماء الفعل. وقد عمل الشيء في الشيء أحدث فيه نوعًا من الإعراب))[1].

وفي الاصطلاح يُلحظُ أنّ لعلماء العربية في تعريف العامل منهجين:أحدهما ركّز فيه بعضهم على أثر العامل في لفظ المعمول، وثانيهما ركّز فيه علماء آخرون على أثر العامل في المعنى، ومن علماء المنهج الأول الرمّاني والشريف الجرجاني والتهانوي؛ فقد عرّف الرماني العامل بقوله: ((عامل الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريقة المعاقبة لاختلاف المعنى))[2]، ويرى الشريف الجرجاني (( أنّ العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب)) [3]، وتبعه في هذا التعريف التهانوي صاحب كشاف اصطلاحات

---

[1] ــ لسان العرب، ابن منظور، مادة عمل، ج٣٥ ، ص٣١٠٧، تحقيق عبد الله الكبير، ومحمد حسب الله ، وهاشم الشاذلي ، دار المعارف ــ القاهرة .

[2] ــ رسالتان في اللغة : منازل الحروف ــ الحدود ٦٩، الرماني (ت ٣٨٤هـ )تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤ .

[3] ــ التعريفات، حرف العين ص ٧٨، علي بن محمد الجرجاني( ت ٣٨٤ هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧١.

الفنون [1]، ويعرّفه ابن بابشاذ بقوله : (( العامل هو ما عمل في غيره شيئًا من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم على حسب اختلاف العوامل)) [2] .

وتركّز التعريفات السابقة على أثر العامل في آخر المعمول من رفع ونصب وجرّ، وعلى ما يحدثه من تغيير في حركته تبعًا للحالة الإعرابية؛ فإذا قلنا : حضر زيد، فإنّ الفعل هو العامل الذي أثّر في المعمول (زيدٌ)، وأوجد حالة الرفع فيه، وبان هذا الأثر في حركة الضم الدالة على هذه الحالة، وفي قولنا: شاهدتُ زيدًا، نلمح أثر العامل (شاهَدَ) في المعمول (زيدًا) في حركة الفتح الدّالة على حالة النصب، وفي قولنا: (الكتاب لزيدٍ)، يظهر تأثير العامل (حرف الجر اللام) في المعمول ( زيد) في حركة الكسر الدالة على حالة الجرّ.

ويتفق علماء المنهج الثاني على أنّ العامل يحدث المعاني النحوية من فاعلية، ومفعولية، وغيرها، وأنّه يحدث المعنى المحوج للإعراب إضافة لما للعامل من تأثير في آخر المعمول وحركته، ومن هؤلاء العلماء ابن الحاجب، وخالد الأزهري، يقول ابن الحاجب:(( العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى)) [3]، ويقول الأزهري: ((المراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب)) [4].

---

1ـ ينظر كشّاف اصطلاحات الفنون، ج٢ ص١١٦٠، التهانوي( عاش في القرن الثاني عشر الهجري) ، تحقيق لطفي عبد البديع ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة ، ١٩٦٣.

2ـ المقدمة المحسبة ج٢ ، ص ٣٤٤ ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ ه) ، تحقيق خالد عبد الكريم ، ط١، المطبعة العصرية ـــ الكويت ، ١٩٧٧ .

3ـ شرح كافية ابن الحاجب ج١، ص ٦٥ ، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط٢، ٢٠٠٧ .

4ـ شرح التصريح، ج١، ص ٥٦، خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ٢٠٠٠ .

وفي تصور الباحث أنّ موقف الفريق الثاني مكمّل لرأي الفريق الأوّل؛ إذْ لا يمكن قبول أنّ الفريق الأول نظر إلى الشكل والأثر الشكلي للعامل فقط، ولم يدرك الأثر المعنوي له؛ وكذا موقف الفريق الثاني أيضا.

**حقيقة العامل وأقسامه**

شكّل العامل النحوي جوهر النظرية النحوية العربية، ودعامة أساسية من دعائم بنائها، وتبرز مكانته في أوائل ما وصل إلينا من كتب النحو؛ ولعلّ كتاب سيبويه خير شاهد على ذلك؛ فقد صنّفه سيبويه وفي ذهنه ما يحدثه العامل من تغيير في أواخر الكلم، وقسم الكلمات إلى مبني ومعرب؛ بحسب قبولها الحركة الإعرابية التي هي أثر للعامل، فيقول: «وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف»[1]، وتبع كثير من النحاة[2] سيبويه، وساروا على نهجه، فكانت فكرة العامل حاضرة في أذهانهم عندما صنّفوا كتبهم.

وعلى الرّغم من المكانة التي حظي بها العامل في مصنفات النحاة، واتفاقهم على الدور الذي يمثّله بالنسبة للنحو؛ إلّا إنّ النحاة اختلفوا في حقيقة العامل وجوهره، وعندما ننظر في كتبهم تطالعنا مذاهب عديدة في هذا الأمر منها:

١- مذهب يرى أصحابه أنّ العامل هو الكلمات أو المعاني، وفي رأيهم أنّ الكلم تلتئم مع كلم أخرى، وتقع الكلم التي يطلق عليها المعمولات تحت تأثير العوامل، فتحدث فيها الرفع والنصب والجر والجزم. وأحيانًا لا يكون العامل كلمة من الكلمات، وإنّما هو معنى من المعاني،

1 ــ الكتاب، سيبويه ج ١، ص ١٣، ، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر، ط٢ ، ١٩٧٧ .

٢ ــ أمثال الفراء ( ت ٢٠٧ )، والأخفش ( ت ٢١٥ )، والمبرد (ت٢٨٥)، وابن السراج ( ٣١٦)، وغيرهم .

كالابتداء الذي يعمل الرفع في المبتدأ، وهذا المعنى يُدرك بالعقل، وليس له وجود في اللفظ، ويَنْسُبُ أهل هذا المذهب تأثير العمل إلى الألفاظ والمعاني، ويمثل هذا الاتجاه سيبويه، ويبرز بوضوح في قوله «باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل» [1]؛ فأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر هي التي تعمل كما يعمل الفعل.

ولكي نكون منصفين بحق من ينسبون العمل للفظ أو للمعنى، فإنّنا نذكر أنّ هذه النسبة مجازية وليست حقيقية، ومن الإجحاف أنْ نقبل ما ذكره ابن مضاء في حق سيبويه؛ عندما أورد كلامه عن المجاري الأربعة، وأثر العامل فيها، وعلّق بقوله : «فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد»[2]؛ لأنّ سيبويه عندما نسب هذا العمل إلى الألفاظ لم يكن ساذج التفكير بحيث يعتقد أنّ هذه الألفاظ إنما تعمل حقيقة، وإلّا لما نسب العمل إلى المتكلم في مواقع أخرى من كتابه، ويُلْحَظُ ذلك في قوله: «وأمّا قول امرئ القيس:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة  كفاني، ولم أطلب قليل من المال [3]

فإنّما رفع؛ لأنّه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنّما كان المطلوب عنده المُلْك، وجعل القليل كافيًا، ولو لم يُرد ذلك ونَصبَ فسد المعنى» [4]، فقد نسب العمل للشاعر نفسه.

٢- ومذهب يمثله ابن جني، ويرى أنّ العامل هو المتكلم نفسه، فيقول: « وإنّما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه؛ كمررت

---

[1] ــ الكتاب ، سيبويه ج١ ، ص ٣٣ .

[2] ــ الرد على النحاة، ص ٦٩، ابن مضاء القرطبي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٩٧٩.

٣ــ البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص٣٩، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٨٤.

٤ ــ الكتاب ، سيبويه ، ج١ ، ص٧٩ .

بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره» [١]، ويبدو أنّ هذا الرأي موافق لما سبقه إلا أنّه أكثر وضوحًا وصراحة منه.

٣- ومذهب يمثله ابن مضاء القرطبي، ويؤكّد فيه أنّ الفاعل الحقيقي هو الله، ويقول: « وأمّا مذهب أهل الحقّ فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى، وإنّما تنسب إلى الإنسان كما تنسب سائر أفعاله الاختيارية» [٢]، وينسب العامل إلى الله تعالى؛ لأنّ فعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، ولا فاعل في الحقيقة إلا الله [٣].

وعلى الرّغم من الجدل المستمرّ حول نظرية العامل، ومن الدعوات التي نقرؤها، ونسمعها كثيرًا لإلغاء نظرية العامل [٤]، إلّا أنّه لابدّ من الالتزام بظاهرة الإعراب المرتبطة بها عند دراسة العربية وتعليمها [٥]. فالعمل النحوي أمر طبيعيّ موجود في اللغة، وعلاقات التأثير والتأثّر بين مكونات التركيب أمر واقع، ولهذا فإنّ «الذين يرفضون العامل النحوي إنّما يرفضون استعمال هذا المصطلح ... لا الظاهرة نفسها» [٦].

وتقسم العوامل في عرف النحاة قسمين: معنوية، ولفظية، وعدد العوامل المعنوية اثنان عند معظم البصريين، وهما الابتداء ورافع الفعل المضارع [٧]، وعددها عند الكوفيين أكثر من

١ ــ الخصائص، ج١ ص ١٠٩، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية.

٢ ــ الرد على النحاة ، ابن مضاء ، تحقيق البنا ، ص٦٩ ، ص ٧٠

٣ ــ ينظر الرد على النحاة ، ابن مضاء ، تحقيق البنا ، ص ٧٠ .

٤ ــ لم أذكر تفاصيل هذه الدعوات لشهرتها ، ولخروجها عن إطار الدراسة ، للاستزادة عنها ينظر كتاب العامل النحوي بين مؤيّديه ومعارضيه من ص٦٥ إلى ص٧٩.

٥ ــ النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي ، فارس عيسى ،ص١٨٧، بحث منشور في مجلّة مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلّد الثامن ، العدد ، السادس ، ١٩٩٣ .

٦ ــ أسس التنظير النحوي ومناهجه ، عبد العليم بوفاتح، جامعة الأغواط ــ الجزائر، بحث منشور في مجلّة الآداب، العدد ١٦ ص٤٩ ــ جوان ٢٠١٠ .

٧ ــ ينظر الإنصاف مسألة ٥( رافع المبتدأ والخبر ) ص٥٦، ومسألة ٧٤( القول في رفع الفعل المضارع ) ص ١٠٣ .

ذلك، ومن أبرزها الصرف أو الخلاف[1]، والإسناد أو الفاعلية[2]، والتجرد من الناصب والجازم في رفع الفعل المضارع[3]، والتقريب[4]، والعوامل اللفظية قسمان: أحدهما عوامل سماعية، كحروف الجر، وحروف النصب، وأفعال القلوب، وغيرها، وعددها واحد وتسعون عاملًا، وثانيهما عوامل قياسية، وعددها سبعة، وهي: الأفعال التامة، والمصادر، وأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبهة، وكل اسم أُضيف إلى اسم آخر، وكل اسم تام مستغن عن الإضافة مقتضٍ للتمييز[5].

**قواعد الإعمال الكلية**

قواعد الإعمال هي: قوانين تضبط ما ذكره النحاة من آراء متعلقة بالعمل النحوي، وقد صيغت إمّا للاستدلال على الحكم، أو تعليله لتقرير هذا الحكم، أو نفيه، وهي في الحقيقة القواعد الضابطة لهذه الآراء، والمؤثرة في الاختيار، وفي تفضيل أحدها على الآخر.

ومن الملاحظ أنّ مصطلح قواعد الإعمال مصطلح حديث له وجوده في بعض مصنفات الدرس النحوي الحديث، وإذا ما بحثنا في مصنفات النحاة الأوائل فلن نجد له ذكرًا، بيد أنّ هذه القواعد موظّفة فيها، وتتردد بصورة ملحوظة في الكتب التي تُعنى بذكر الخلاف النحوي، وبذكر الأصول النحوية، وتندر في الكتب النحوية العامة؛ ففي الكتاب وظّف سيبويه قاعدة (لا يُعْمَلُ في

---

1 ـ ينظر الإنصاف مسألة ٧٥( النصب بعد واو المعية)، ص١٠٧، ص ١٠٨، ومسألة ٧٦ (عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية ) ص ١٠٩ .

2 ـ ينظر الإنصاف مسألة ١١( القول في عامل النصب في المفعول)، ص٨٢ ، وهمع الهوامع، ج١، ص ٥١١، السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨ .

3 ـ ينظر الإنصاف مسألة ٧٤ (القول في رفع الفعل المضارع) ، ص١٠٣ .

4 ـ التقريب: مصطلح يطلق على اسم الإشارة الذي يعمل عمل كان ؛ فيرفع الأول ، وينصب الثاني؛ لأنّ الثاني أصبح خاليًا من مرافعة الأول، واشتغل الأول بمرافعة اسم الإشارة الواقع قبله، ومثله قولك: ما كان من السباع غير مخوف، فهذا الأسد مخوفًا ) ينظر معاني القرآن، ج١ ، ص ١٢ ، ١٣، يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب، بيروت ، لبنان ط٣، ١٩٨٣. ومجالس ثعلب، ص ٤٤ وص٣٥٩، تحقيق عبد السلام هارون.

5 ـ ينظر العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، ص٢٣٨ ، عبد القاهر الجرجاني ، شرح خالد الأزهري ، تحقيق البدراوي زهران ، ط٢، دار المعارف، القاهرة (د، ت).

اسمٍ واحدٍ نصبٌ، ورفعٌ )؛ ليستدل بها على إعمال الفعل الأقرب إلى الاسم في قولنا : ضربتُ وضربني زيد[1]، وفي المقتضب وظّف المبرد قاعدة (الأفعالُ لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر)؛ ليثبت غلط سيبويه بقوله: عساك وعساني؛ لأنّه لا بدّ لها من فاعل[2]، وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها[3]: قول سيبويه، وهو أنّ (عسى) حرف بمنزلة (لعلّ) يُنصَب ما بعدها، والخبر مرفوع في التقدير، وإنْ كان محذوفًا، والكاف في (عساك) اسمها، والياء في(عساني) اسمها كذلك، وهما في موقع النصب، وقال سيبويه: ((والدليل على أنّها [4]منصوبة أنّك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني)، قال عمران بن حطان:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما ... تُنَازِعُني لعلي أو عساني [5]

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: عساي، ولكنّهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع))[6]، ويرى سيبويه أنّ اتصال نون الوقاية دليل على نصب الكاف والياء؛ لأنّ النون والياء فيما آخره

---

[1] ـ ينظر الكتاب ، ج١ ، ص ٧٣ ، ص٧٤ ، سيبويه ، باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفْعلُ به، وما كان نحو ذلك، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.

[2] ـ ينظر المقتضب ج٣ ، ص٧١، باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة ، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، منشورات وزارة الأوقاف، القاهرة ـ مصر ١٩٩٤م، والكتاب ج٢ ص٣٧٥ باب ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحولًا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم . وشرح كتاب سيبوية ، ج٣ ص ١٣٩ ، أبو سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، وشرح الرضي على الكافية، ج٢ ص٤٤٥، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ـ ليبيا ، ط٢ ، ١٩٩٦.

[3] ـ ينظر تفصيل المسألة في شرح كتاب سيبويه، ج٣ ، ص ١٩٣، وشرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٤٤٥.

[4] ـ يقصد (عساني)، وهي ـ أيضا ـ دليل على (عساك) .

٥ ـ البيت من الوافر منسوب لعمران بن حطّان في خزانة الأدب، ج٥، ص ٣٥٠ عبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٩٧ .

[6] ـ الكتاب، سيبويه ، ج٢ ، ص ٣٧٥ .

ألف لا تكون إلا للنصب[1]، وحمل سيبويه (عسى) على (لعل)؛ لتقاربهما معنى؛ لأنّ معناهما الطمع والإشفاق[٢].

والقول الثاني قول الأخفش: إنّ الكاف والياء في موضع رفع، وحجّته أنّ ضمير النصب استُعير للرفع في هذا الموضع.

والقول الثالث قول أبي العباس المبرد: ((أما قول الشاعر:

تَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَنَى إِنَاكَا          يا أَبَتِي علّكَ أَوْ عَسَاكَا [٣]

وقول آخر: ولِي نفسٌ أقولُ لها إذا ما          تُخَالِفُنِي : لعلّي أَوْ عَسَانِي [٤]

فتقديره عندنا: أنّ المفعول مقدم، والفاعل مضمر؛ كأنّه قال: عساك الخير، أو الشر، وكذلك عساني الحديث، ولكنه حذف لعلم المخاطب به ))[٥]؛ فعلى مذهب سيبويه: (عسى) مغيّرة عن أصلها؛ لأنّها محمولة على (لعل)، والضمائر جارية على القياس والأصل، وعلى مذهب الأخفش: (عسى) باقية على الأصل، والضمائر خالفتْ الأصل بحلول ضمائر النصب مكان ضمائر الرفع، وعلى مذهب المبرد بقيتْ (عسى) على أصلها، وكذلك الضمائر؛ ولكنّه عد الفاعل محذوفًا، والفاعل – عنده في مواقع أخرى – لا يحذف، وإنّما يُضمَر، ولا بدّ أنْ يعود على مظهر، وهذا واضح في قوله: ((فإذا قلت: مَنْ يأتني آته؛ فـ (مَنْ) هي لهذا الفعل؛ لأنّها اسم، فلم يدخل معها اسم آخر، ولو قلت: إنْ يأتني آته على غير مذكور قبل كان محالًا؛ لأنّ

---

١ ـ ينظر شرح كتاب سيبويه ، ج٣ ، ص١٣٩ .

٢ ـ ينظر شرح الرضي، ج٢ ، ص ٤٤٥ .

٣ـ البيت من الرجز منسوب لرؤبة بن العجاج في ديوانه ، ص ١٨١ ، ينظر مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسيّ .

٤ ـ البيت من الوافر منسوب لعمران بن حطّان في خزانة الأدب ج٥ ، ص ٣٥٠ .

٥ ـ المقتضب ، ج٣ ، ص ٧٠، و ص٧١ ، المبرّد .

الفعل لا فاعل فيه»[1]، وبذلك يخالف أصلًا نحويًا يؤيّده. ورأيُ سيبويه أَرْجَحُ على الرأيين الآخرين؛ لأنّه وجّه المسألةَ بالاعتماد على المعنى، ولم يخالف أصلًا نحويًا، ويَفْضُلُ رأيُهُ رأيَ الأخفش أيضا؛ لأنّ التغيير عنده تغيير واحد، وهو حمل (عسى) على (لعل)، أمّا رأي الأخفش فيبيح تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض[2].

وتساق قواعد الإعمال في المسائل الخلافية عندما يحتاج النحوي إليها لترجيح رأي على آخر، أو للاستدلال بها على رجاحة الرأي الذي يؤيّده، وعلى القوة التي يتمتع بها. واستدلّ الأنباري بقاعدة الإعمال التي تذكر أنّ الفعل يعمل تامًّا ومخفّفًا ليثبت إعمال (إنْ) مخففة في قوله تعالى: (وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ)[3] فقال «ومن قرأ: وإنْ كُلًّا، أعمل (إنْ) مخففة كما أعملها مشددة؛ لأنّها إنّما عملت لتشبه الفعل، والفعل يعمل تامًّا ومخفّفًا »[4].

وتذكر قواعد الإعمال في المسائل الخلافية دليلًا يسوقه صاحب الرأي ليظهر أمام صاحب الرأي المخالف قويَّ الحجة واضح البرهان؛ ففي مسألة (تقديم خبر ليس عليها) الواردة في كتاب الإنصاف ــ مثلا ــ رأى البصريون أنّ تقديم خبر ليس عليها جائز، واحتجّوا بقوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم )، وقالوا: « وجه الدليل من هذه الآية أنْ قدّم معمول خبر ليس على ليس؛ فإنّ قوله (يوم يأتيهم) متعلق بــ (مصروف)، وقد قدّمه على (ليس)، ولو لم يجز تقديم خبر( ليس) على ( ليس)، وإلّا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأنّ المعمول لا

---

[1] ــ المقتضب ، ج٢ ، ص ٥٩ ، المبرّد.

[2] ــ ينظر شرح الرضي على الكافية ، ج٢ ، ص٤٤٥ .

[3] ــ سورة هود ، آية ١١١ .

[4] ــ البيان في غريب إعراب القرآن ، ج٢ ، ص٢٩ ، لأبي البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، راجعه مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠. والمقصود بتخفيف الفعل الحذف، نحو قولنا : ( قِ) من الفعل ( وقى ).

يقع إلا حيث يقع العامل»[1]، وقد استند البصريون على قاعدة ( لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل ) دليلاً يثبت صحة رأيهم.



[1] ــ الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، المسألة الثامنة عشرة ( القول في تقـديم خبر ليس عليها)، ج١، ص ١٤٧، لأبي البركات الأنبا ري، دار الطلائع، القاهرة ، ٢٠٠٥.

# الفصل الأول

# شروط الإعمال الكلية ومؤثراته

## المبحث الأول: شروط العمل

**القاعدة الأولى: إضافة ما ليس له عمل إلى العامل لا تأثير له.**

وُظِّفَت هذه القاعدة في مسائل نحوية عديدة، منها: مسألة عامل النصب في المفعول به، ومسألة رافع خبر المبتدأ، ومسألة العامل في جواب الشرط، واتكأ النحاة عليها للرد على المخالفين لهم في توجيهاتهم، وآرائهم في ما يخص العامل النحوي، ويرد تاليًا تفصيل هذه المسائل الثلاث:

**المسألة الأولى: عامل النصب في المفعول به**

احتجّ البصريون بهذه القاعدة؛ ليستدلوا على أنّ الناصب للمفعول به هو الفعل وحده؛ بخلاف قول كثير من الكوفيين (إنّ العامل فيه الفعل والفاعل معًا). فذهب البصريون إلى أنّ العامل في المفعول به الفعل وحده، أو شبهه[1]. ووَرَدَ مذهب البصريين في هذه المسألة في كتاب سيبويه، ثم تتابع وروده في معظم مصنفات البصريين، يقول سيبويه: «حين قلت: ليس هذا عمرًا، وكان هذا بشرًا، عملتا عملين، رفعتا ونصبتا، كما قلت : ضَرَبَ هذا زيدًا، فـ (زيدًا) ينتصب بـ (ضرب)، وهذا ارتفع بـ (ضرب)»[2]؛ فسيبويه يرى أنّ العامل في الفاعل والمفعول معا هو الفعل.

وأوْرَدَ البصريون هذه القاعدة في سياق الاحتجاج لإثبات رؤيتهم في مسألة الناصب للمفعول به، ووقع اختيارهم على هذه القاعدة من بين حشد من الأصول التي تشكّل فكرهم

---

1 ـ ينظر الإنصاف ، الأنباري، ج١، ص ٨٢ ( مسألة عامل النصب في المفعول به)، و شرح الرضي ج١ ص ٣٣٥ ، وشذور الذهب ، محمد بن عبد المنعم الجوجري ص ٤٠٧، ص ٤٠٨، دراسة وتحقيق نواف الحارثي، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٤ هـ ، وشرح التصريح ج١، ص ٤٦٣، وهمع الهوامع ج٢ ، ص٥.

2 ـ كتاب سيبويه، ج٢ ، ص١٤٨ .

النحوي لمناسبتها سياق المسألة المختَلَف فيها، فقالوا: (( إنّما قلنا: إنّ الناصب للمفعول هو الفعل وحده، دون الفاعل؛ وذلك لأنّا أجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل، أمّا الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنّه اسم؛ والأصل في الأسماء أنْ لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسميّة، فوجب أنْ لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أنْ يكون لا تأثير له)) [1].

واختلف قول الكوفيين في مسألة عامل النصب في المفعول به؛ فقال هشام بن معاوية : ((الناصب له الفاعل، وقال الفراء: كلاهما [2]، وقال خلف الأحمر: معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية )) [3].

وأسند العلماء مذاهبهم بحجج مختلفة؛ (( فحجّة البصريين أنّ أصل العمل للأفعال، وحجّة هشام أنّ نصبه يدور مع الفاعل وجودًا وعدمًا، والدوران يفيد العلّية، وحجّة الفراء أنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر، وحجّة خلف أنّ المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلّة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها)) [4].

---

[1] ـــ الإنصاف، الأنباري، مسألة القول في عامل النصب في المفعول، ج١، ص٨٣، وينظر أسرار العربية، الأنباري، ص ٨٥، عني بتحقيقه محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، وائتلاف النصرة ، المسألة التاسعة ، ص٣٤ ، عبد اللطيف ابن أبي بكر الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب ، بيروت ـــ لبنان ، ط١ ، ١٩٨٧.

[2] ـــ يقصد الفعل والفاعل .

[3] ـــ شرح التصريح، خالد الأزهري ، ج١، ص٤٦٣، باب التعدي واللزوم، وينظر الإنصاف المسألة الحادية عشرة ( القول في عامل النصب في المفعول به) ج١ ، ص ٨٢ ، و شرح الرضي ج١ ص ٣٣٥، وشذور الذهب الجوجري ص ٤٠٧ ، ص ٤٠٨ ، وهمع الهوامع، السيوطي، ج٢، ص ٥ .

[4] ـــ شرح التصريح، خالد الأزهري، ج١، ص ٤٦٣، باب التعدي واللزوم.

ويلحظ من الحجج المذكورة سابقًا أنّ المرجعَ الذي يعتمده البصريون لإقامة حججهم هو القواعدُ الأصوليةُ الكليّةُ التي لا تنتمي إلى باب نحوي عينه، وليس غريبًا أنْ يكون ذلك منهم، فقد شاع عنهم عنايتهم بتلك الأصول العامة التي تحكم القواعد النحوية، وتجعلها مطّردة ومعيارية، بينما يلحظ أنّ المرجع لدى الكوفيين المذكورين هو المعنى؛ إذ الوحدة العضوية بين الفاعل والمفعول كما يراها هشام، وبين الفعل والفاعل كما يراها الفراء تشكل دليلًا ليكون الفاعل هو العامل في المفعول به عند هشام، والفعل والفاعل هما العاملان به عند الفرّاء، ويَعُدُّ خلفُ الأحمر صفةَ المفعولية مؤثّرًا أوفر حظًا من لفظ الفعل، ويسند إليها العمل في المفعول به، وهذه الصفة لا يُتَوَصّلُ إليها إلا بالمعنى.

وبعد أنْ ساق الأنباري آراء النحاة المختلفة رجّحَ رأيَ البصريين على رأي الكوفيين، فقال: «اختلف النحويون في ذلك[1]، فذهب أكثرهم إلى أنّ العامل في المفعول هو الفعل فقط، وذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه الفعل والفاعل معًا؛ والقول الصحيح هو الأول»[2]، ولم يكتفِ بهذا الترجيح، وإنما لجأ إلى حجج البصريين فاتكأ عليها، فكانت قواعد الإعمال التي ذكروها في هذه المسألة دليلًا هي مناط الاستدلال لديه في ترجيح رأي البصريين على الرأي المشهور للكوفيين.

---

1 ـ يقصد العامل في المفعول به .

٢ ـ أسرار العربية ، ص ٨٥ ، الباب الحادي عشر ، باب المفعول ، الأنباري ، وينظر الإنصاف ، مسألة (القول في عامل النصب في المفعول به)، ص ٨٢، والقول الأول منسوب للبصريين في الإنصاف، والقول الثاني منسوب للفراء من الكوفيين ، كما جاء في شرح التصريح لخالد الأزهري ، وهو مذكور سابقًا.

**المسألة الثانية: رافع الخبر**

استدلّ الأنباري[1] في كتابه الإنصاف بهذه القاعدة؛ ليضعّف رأيَ من يقول: إنّ الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر، وذلك في مسألة (رافع المبتدأ ورافع الخبر)، وبالبحث في كتب التراث تبيّن الباحث أنّ صاحب هذا الرأي هو المبرد، ورأيه مذكور في المقتضب، في باب المسند والمسند إليه؛ إذْ يقول صاحبه: «فأمّا رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل... والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر»[2]، وتبعه ابن السراج في قوله: «فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما »[3].

ويعتقد الأنباري أنّ نسبة العمل في الخبر للابتداء والمبتدأ مذهب ضعيف؛ لأنّ المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء ألّا تعمل، وإذا لم يكن للاسم تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له[4].

ولم يكن الأنباري العالم الوحيد الذي ردّ قول المبرّد المذكور سابقًا، فابن مالك ردّه أيضا؛ لأنّ قوله يقتضي أنْ يكون العامل المعنوي يتقوّى بلفظ المبتدأ، وذكر ابن مالك: أنّ هذا لا نظير له؛ فالمعهود في العوامل أنْ يتقوّى اللفظ باللفظ، كتقوّي الفعل بـــ (إلا)؛ فينصب

---

١ـ ينظر الإنصاف، مسألة القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر، ص ٥٧، وورد أيضا في كتابه أسرار العربية، ص٧٦ .

٢ ـ المقتضب ، أبو العباس المبرد ، ج٤ ، ص ١٢٦، وينظر شرح التسهيل، لابن مالك، جمال الدين، محمد بن عبد الله الأندلسي ج١، ص٢٧١، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة ، ط١، ١٩٩٠، وحاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني،ج١ ص ٣٠٩، تحقيق طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية، أمام الباب الأخضر ــ سيدنا الحسين .

٣ ـ الأصول ، ابن السرّاج ، ج١ ، ص ٥٨.

٤ ـ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ٥٧ .

المستثنى بوساطتها، أو أنْ يكون اللفظ متقوّيًا بمعنًى، كتقوّي المضاف بمعنى اللام ، أو بمعنى من[١].

وبعد أنْ أثبتَ الأنباري بطلان مذهب المبرّد ذكر المذهب الذي يراه صائبًا، فقال: إنّ الابتداء وحده عامل في الخبر بوساطة المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ لا ينفك عن الابتداء، والابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، ويرى أنّ ذلك مثل النار التي تسخن الماء بوساطة القدر والحطب، فالتسخين حصل عند وجودهما، لا بهما، وهو حاصل بالنار وحدها[٢].

يظهر مما سبق ألّا فرق بين رؤية الأنباري، ورؤية أصحاب الرأي الذي ضعّفه؛ فالأنباري يُقرّ بأنّ الابتداء والمبتدأ متلازمان، وأنهما لا ينفك أحدهما عن الآخر، فالأول هو الحيز الذي يقع فيه الثاني، والإقرار بهذا التلازم يفرض عليه القبول بأنّهما شيءٌ واحد، وبأنّهما يعملان معًا في الخبر، ولكنّه لم يقرّ بذلك، بل قال: إنّ المبتدأ هو الوساطة التي عمل الابتداء بها، وهذا قول يبعد التلازم بينهما، ويجعلهما مكونين مختلفين.

ولتجلية هذه المسألة لا بد من ذكر أشهر المذاهب فيها، ولعلّ أشهرها مذاهب سيبويه، والمبرد، والفراء ومعه الكسائي، وابن السراج؛ فسيبويه يرى أنّ الرافع له هو المبتدأ[٣]، وأمّا المبرد فقد ذكر رأيه سابقًا، وأمّا الفراء والكسائي فيذهبان إلى أنّ المبتدأ والخبر يترافعان؛ فالمبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ [٤]، أمّا ابن السراج فيذهب إلى أنّ العامل فيه هو الابتداء وحده[٥].

---

١ ـ ينظر شرح التسهيل، ابن مالك، ج١ ، ٢٧١ .

٢ـ ينظر الإنصاف ، مسألة القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر ، ص ٥٧ .

٣ـ ينظر الكتاب ،ج٢ ، ص١٢٧، ويقول سيبويه فيه:(( فإنّ المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء )) .

٤ـ ينظر اللباب في علل الإعراب ، ج١، ص ١٢٩ ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري تحقيق غـازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، ودار الفكر بدمشق، ط١، ١٩٩٥، وشرح الرضي، ج١، ٢٢٧.

٥ ـ ينظر اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، ج١، ص١٢٨ .

**المسألة الثالثة: العامل في جواب الشرط**

وظّف الأنباري هذه القاعدة في ردّه على من قال: إنّ حرف الشرط وفعله كليهما يعملان في جواب الشرط، فقال:« إنّ هذا القول، وإنْ اعتمد عليه كثير من البصريين فلا ينفك من ضعف؛ وذلك لأنّ فعل الشرط فعل، والأصل في الفعل أنْ لا يعمل في الفعل، وإذا لم يكن للفعل تأثير في أنْ يعمل في الفعل، و(إنْ) له تأثير في أنْ يعمل في الفعل؛ فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له»[1].

وثمّة مذاهب مختلفة للنحاة في مسألة عامل الجزم في جواب الشرط؛ فعند الكوفيين هو مجزوم على الجوار، وعند السيرافي ومحققي البصريين مجزوم بأداة الشرط، وعزاه السيرافي إلى سيبويه، وعند الأخفش مجزوم بفعل الشرط، واختاره ابن مالك في التسهيل، وقيل مجزوم بالأداة والفعل معًا، وهو منسوب إلى سيبويه والخليل [2].

ويجدر بالباحث الذي يوازن بين مذاهب النحاة أنْ يوظّف الأدلة المقنعة، ويسوق الشواهد الثابتة، وكان حريًّا بالأنباري أنْ يفعل ذلك في كتابه الإنصاف، ولكنّه اضطر في موازنته بين مقولات النحاة لاستخدام الحجج النظرية، والقواعد الفلسفية لترجيح مذهب على آخر؛ لأنّ المسائل برمتها فلسفية، وهي مرتبطة بالعلل النحوية التي تستمد سلطانها من العلل الفلسفية.

وتُظْهِرُ هذه المسائل الثلاث طابعًا تجريديًا؛ فهي مسائل لا يبين أثرها في التراكيب؛ لأنّها مسائل لا تبحث في أنظمة اللغة، وقوانينها، وإنّما تبحث في مؤسساتها المبدئية، وهذا البحث يتميّز بالتنظير المجرّد.

---

1 ــ الإنصاف، الأنباري، مسألة عامل الجزم في جواب الشرط، ص١٤٩، وينظر أسرار العربية، الأنباري،ص٣٣٩.

2 ــ ينظر اللباب ج٢ ص ٥١، وشرح الرضي ج٤، ص٩١، والتسهيل ج٤ ٧٩، وارتشاف الضرب، أبو حيّان، ص١٨٧٧، وشرح الاشموني ج٤ ص٢٣.

ففي المسألة الأولى إذا سأل سائل: ما العامل الذي نصب المفعول في قولنا: (ضرب زيدٌ عمرًا)؛ فإن الإجابة لا أثر لها في الواقع العملي؛ فسواء أكان العامل فيه الفعل وحده، أم العامل فيه الفعل والفاعل معًا؛ فإنّ ذلك لا يُرى أثره في اللفظ، وكذلك الأمر في مسألة رافع الخبر؛ لأنّ أقوال العلماء فيها، وحججهم تُصنّف ضمن حيّز التنظير في النحو العربي. أمّا أقوال العلماء في مسألة عامل الجزم في جواب الشرط فلا تختلف عن أقوال العلماء في المسألتين السابقتين تَجَرُّدًا وصناعة.

ولأجل تلك المسائل، وأمثالها دعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء أقوال بعض النحاة في العوامل في كتابه (الرد على النحاة)، فقال: «قصدي في هذا الكتاب أنْ أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه: فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم أنّ قولنا: (ضرب زيدٌ عمرًا)، أنّ الرفع الذي في (زيد)، والنصب الذي في (عمرو)، إنّما أحدثه (ضرب)» [1].

ولم تكن دعوة ابن مضاء موجّهة لإلغاء العوامل، وإنما كانت موجّهة لأقوال العلماء فيها؛ فقد رأى أنّ العمل لا يجوز أنْ ينسب إلى الألفاظ؛ لأنّ ذلك باطل شرعًا وعقلًا، ورأى أنّ الفاعل الحقيقي هو الله تعالى؛ لأنّ فعل الإنسان، وسائر الحيوان فعل الله تعالى[2].

وعلى الرّغم من أنّ هذه المسائل توصف بالتجريد إلا أنّ ذلك لا يشكل مانعًا يمنع من الخوض في غمارها، ولا يحول دون أنْ تبرز فيها آراء أخرى، أو يُرجّح مذهب من مذاهب النحاة على مذهب آخر منها، وخاصة إذا كان في هذا الرأي أو الترجيح مظهر من مظاهر

---

[1] ـ الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص ٧٦، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة.
[2] ـ ينظر المصدر السابق، ص ٧٨.

الجدّة؛ ففي مسألة عامل النصب في المفعول به يرى الباحث أنّ ثلاثة عوامل تعمل فيه مجتمعة، وهي الفعل والفاعل ومعنى المفعولية، ولا يجوز أنْ يُقال: إنّ الناصب له الفعل وحده، أو إنّ الناصب له معنى المفعولية وحده، أو إنّ الناصب له الفاعل وحده.

والذي يدل على أنّه لا يجوز أنْ يكون الناصب للمفعول به الفعل وحده رَفْعُ الاسم بعد الفعل المبني للمفعول، نحو (ضُرِب زيدٌ)؛ فلو كان العامل فيه الفعل وحده لوجب نصب (زيد) في ظل غياب الفاعل، لوقوع الضرب عليه، والذي يدلُّ على أنّه لا يجوز أنْ يكون الناصب له معنى المفعولية وحده أمران:

أحدهما: رفع الاسم بعد الفعل المبني للمفعول؛ لأنّه لو كان معنى المفعولية هو الناصب له لوجب نصب (زيد) في قولنا: (ضُرِب زيدٌ)؛ لأنّ في (زيد) معنى المفعولية .

وثانيهما: رفع كلمتي (نجران ) و(هجر) في قول الشاعر: [ من البسيط ]

مثل القنافذ هدّاجون قد بلغتْ نجرانُ ، أو بلغتْ سوءاتِهم هجرُ [1]

والأصل نصبهما؛ لأنّ فيهما معنى المفعولية ، ورفع السوءات؛ لأنّ فيها معنى الفاعلية، ولأنّها هي التي تأتي(هجر)، و( نجران ) وليست (هجر)، و(نجران) هما اللتان تأتيان (السوءات)، ومعنى البيت: «إنّ سوءات المهجوّين وعيوبهم قد بلغت نجران وهجر، وهم يَسْرون

---

[1] ـ هذا البيت منسوب للأخطل في معاني القرآن للأخفش ج١، ص ١٤١، تحقيق هدى قراعة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١، ١٩٩٠، ومنسوب لجرير في المحلى في وجوه النصب ، ومنسوب للأخطل في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ج٦ ، ص ٧٢٦ ، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط١، ٢٠٠٠ م، وهو موجود في ديوان الأخطل ص ١٧٨ ، وروايته:

على العيارات هدّاجون قد بلغت نجران أو حدثتْ سوءاتهم هجر .

كما تسري القنافذ إلى السرقة والفجور»[1]، ولو كان الناصب للمفعول به معنى المفعولية وحده لوجب نصب(هجر)، و( نجران ) لدلالتهما على معنى المفعولية .

والذي يدلّ على أنّه لا يجوز أنْ يكون الناصب له الفاعل وحده أنّ المفعول الثاني ينتصب مع الأفعال المبنية للمفعول، نحو قولنا: (مُنِح الفائزُ جائزةً)؛ فالمفعول به (جائزة) نُصِبَ مع غياب الفاعل، فكيف يكون الفاعل وحده عاملًا في المفعول به، ولا وجود له، سواء أكان ظاهرًا أم مضمرًا؟

وإذا ثبتَ امتناع كون العامل في المفعول به الفعل وحده، وكون العامل فيه الفاعل وحده، وكون العامل فيه معنى المفعولية وحده، ولم يمتنع كون العامل فيه الفعل والفاعل ومعنى المفعولية مجتمعة، لزم أنْ يكون غير الممتنع هو الأولى في العمل.

أمّا في المسألة الثانية فيرى الباحث أنّ الرافع للخبر هو الابتداء[2]، ولا يجوز أنْ يكون الرافع له المبتدأ وحده، أو أنْ يكون الرافع له الابتداء والمبتدأ معا؛ لأنّه إذا دخلتْ الأفعال الناقصة على الجملة الاسمية فإنها تنصب الخبر على الرغم من وجود المبتدأ، فلو كان العامل فيه المبتدأ لوجب أنْ يبقى مرفوعًا؛ لأنّ المبتدأ أقرب إلى الخبر من الأفعال الناقصة، أمّا الابتداء فمعناه التعري من العوامل، فإذا دخلتْ الأفعال الناقصة على المبتدأ والخبر عملت فيهما، وزال الابتداء لوجود العامل الداخل على الجملة.



---

١ ــ المحلّى في وجوه النصب، ابن شقير، ص ٢٢ ، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ودار الأمل ــ إربد ــ الأردن، ط١، ١٩٨٧، وينظر مغني اللبيب ، ابن هشام، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ،ج٦، ص٧٢٦ .

٢ ــ هذا مذهب بعض البصريين ، ينظر الإنصاف ، ج١ ، ص ٥٦ .

أمّا المسألة الثالثة فيرى الباحث أنّ جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وفعله(1)؛ لأنّ أداة الشرط تقتضي فعل الشرط وتقتضي جوابه، وتربط بينهما بعلاقة يستشعرها مستعملو اللغة، «والتعالق بين أيّ شرط وجوابه علاقة يمكن وصفها بأنّها في الأصل منطقية؛ من حيث إنّ ما يُعلق(أي: جواب الشرط) أمر يمكن أنْ ينتج عن وقوع الشرط»(2)، وهذا التعالق له ارتباط وثيق بأداة الشرط، ولا يتحقق بدونها .

ويرى الباحث أنّ جواب الشرط لا يكون مجزومًا على الجوار كما ذهب الكوفيون، فالجزم بالجوار تبطله أمور:

أحدها: إنّ الكوفيين قاسوا الجزم بالجوار على الخفض بالجوار. والخفض على الجوار لا يكون واجبًا، وجزم جواب الشرط يكون واجبًا (3).

الثاني: إنّ الجوار يكون مع الاتصال، وجواب الشرط يكون مع الانفصال أحيانًا، نحو قول الحطيئة : [ من الطويل ]

متى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضوءِ نارِه  تجدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقِدِ (4)

فالفعل( تعشو) فَصَلَ بين جواب الشرط ( تجد) وفعل الشرط ( تأتِ)، وهو ليس من مكمّلات فعل الشرط ، ومثله قول زهير: [ من الطويل ]

ومهما تكن عند امرئ من خليقة  وإنْ خالها تخفى على الناس تُعلم(5)

1 ـ هذا الرأي منسوب لسيبويه والخليل ، ينظر ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص1877 .

2 ـ الوظيفة وتحوّلات البنية ، فيصل صفا ، ص224 ، عالم الكتب ، إربد ـ الأردن ، 2010.

3 ـ ينظر شرح التسهيل ، ابن مالك، ج4 ، ص 79 .

4 ـ ديوان الحُطيئة برواية وشرح ابن السكّيت، ص 81 ، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1 ، 1987.

5 ـ شعر زهير بن أبي سلمى، ص28، صنعه الأعلم الشنتمري، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط3، 1980.

فعبارة (وإنْ خالها تخفى على الناس) فصلتْ جواب الشرط (تعلم) عن فعله (تكن)، وإذا ثبت جزمه مع الانفصال امتنع قياسه على الجر بالجوار.

الثالث: إنّ فعل الشرط يحذف دون الأداة في بعض الشواهد، ويبقى الجواب مجزومًا ، نحو قول الأحوص: [ من الوافر ]

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ          وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ [1]

وإذا حذف الفعل زال الجوار، وبقي الجواب مجزومًا ، فدلّ ذلك على أنّ جزمه ليس بالجوار .

والذي يدلّ على اشتراك أداة الشرط وفعله في جزم الجواب وليس أداة الشرط وحدها أنّ الأداة والجواب مترابطان، وهما معًا يقتضيان الجواب، وعندما يحذفان يُقدّران معًا، كقوله تعالى: (قل تعالوا أتلُ ما حرّم ربكم عليكم)، أيْ تعالوا فإنْ تأتوا أتلُ[2]؛ إذْ لا تقدّر الأداة وحدها، ولا يقدّر الفعل وحده، ولا ينفك أحدهما عن الآخر، وهذا دليل على قوة الربط بينهما، وعلى اشتراكهما في جزم جواب الشرط.

ويظهر مما سلف بسطه أنّ قاعدة (إضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أنْ يكون لا تأثير له) قاعدة بصرية في الأصل[3]، وأنّ هذه القاعدة أصبحتْ من الأصول التي يستدل بها في مسائل مختلفة، غير أنّ هذه القاعدة نُقِضَت في بعض المسائل على الرغم من شيوعها؛ فالبصريون الذين وضعوها خالفوها في مسألة العامل في المستثنى، فهم يرون أنّ الفعل

---

1 ـ شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق عادل سليمان جمال ، ص ٢٣٨ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٠ .

2 ـ ينظر شرح شذور الذهب ، ابن هشام الأنصاري ، ص٣٦٠ ، ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ـ القاهرة .

٣ ـ ينظر الإنصاف، ج١، ص ٨٣( مسألة عامل النصب في المفعول )، وائتلاف النصرة، الزبيدي، ص ٣٤.

هو الناصب للمستثنى بتوسط (إلّا) ، فعندما يقال: (قام القوم إلا زيدًا)، فإنّ الذي نصب (زيدًا) برأيهم هو الفعل بتقوية (إلا) وتوسطها؛ لأنّ الفعل لازم لا يتعدى بنفسه [1].

ويُرَدُّ قول البصريين من وجهين :

أحدهما أنّ جملة الاستثناء قد تخلو من الفعل أحيانًا، نحو (القوم فيها إلّا أباك)، و(القوم إخوتك إلا زيدًا )، ومع ذلك يَأتي المستثنى منصوبًا. [2]

والثاني: أنّ الجملة قد يكون بها أكثر من أداة استثناء، نحو (قاموا إلّا زيدًا إلّا عمرًا) ولو قلنا: إنّ الفعل هو العامل لأدّى ذلك إلى نصب اسمين دون وجود حرف العطف بينهما، وليس لهذا نظير في العربية؛ إذْ ليس في الكلام فعل معدّى بحرف واحد إلى شيئين دون عطف فوجب اجتنابه[3] .

ويحق للمتأمل أنْ يسأل: كيف يكون لـــ(إلا) أثر وتقوية، وهي لا تعمل في الأصل؟ فهي حرف غير مختصّ تدخل على الاسم والفعل، ودليل دخولها على الاسم ورود الأسماء بعدها في أسلوب الاستثناء، نحو قولنا: (قام القوم إلا زيدًا)، وهو شائع، ودخولها على الفعل جائز في العربية، كقولنا: (ما زيد إلا يقوم)[4]، وإذا ثبت أنّ (إلا) لا تعمل وجب ألّا يكون لها أثر في نصب المستثنى؛ لأنّ إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له.

---

1 ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري، ج١ ، ص ٢٢٧ .

2 ــ ينظر همع الهوامع، السيوطي ، ج٢ ، ص ١٨٨.

3 ــ ينظر شرح التسهيل ابن مالك ، ج٢ ، ص٢٧٧ .

٤ ــ يقول ابن السرّاج : (( فإنْ قلت: ما زيد إلّا يقوم كان جيّدًا ، ولا يجوز أنْ تقول : ما زيد إلّا قام )) ينظر الأصول ابن السرّاج، ج١، ص ٢٩٩، وأيّده الأنباري ، ينظر الإنصاف ، ج١ ، ص٢٢٧ .

وقد ردّ على ذلك البصريون فقالوا : إنّنا لم نذهب إلى إعمال (إلا)، وإنّما ذهبنا إلى أنّ الفعل تُعدى بها إلى المستثنى كما تُعدى الفعل بحرف الجر، وأنّ عدم العمل لا يدلّ على عدم التعدية؛ فالهمزة والتضعيف يُعَدّيان، ولا يعملان [1] .

ويرى الباحث أنّ الردّ على ردّهم بأن ما ذهبتم إليه من تعدي الفعل بحروف الجر صحيح، ولكنّ ذلك لا يبيح لكم قياس (إلا) على هذه الحروف من جهتين:

الأولى: أنّ حروف الجرّ مختصة بالأسماء، وكونها مختصة فهي عاملة، بينما تدخل أداة الاستثناء على الاسم والفعل، وقد بان ذلك سابقًا، وعدم اختصاصها دليل على منعها من العمل، ولمّا كانتْ غير عاملة امتنع قياسها على حروف الجرّ، لمخالفتها لها من هذا الباب.

والثانية: أنّه في الاسم الواقع بعد حروف الجر معنى المفعولية، نحو: (جلس زيد على الكرسي)؛ فالجلوس واقع على (الكرسي)، بينما لا يكون في الاسم الواقع بعد (إلا) معنى المفعولية، وإذا ثبتت مخالفة (إلا) لحروف الجر من هذا الباب امتنع القياس بينهما.

وأمّا قولهم: (إنّ الهمزة والتضعيف يعدّيان، ولا يعملان ) فمردود أيضًا؛ لأنّ الهمزة والتضعيف يحوّلان الاسم من معنى الفاعلية إلى معنى المفعولية عند التعدية، نحو قولنا : (جلس زيدٌ على الكرسي)، و(أجلس محمدٌ زيدًا على الكرسي)، بينما لا تُحْدِثُ أداة الاستثناء تحولًا إلى معنى المفعولية في الاسم الواقع بعدها، وإنّما يبقى في حيز معنى الفاعلية، فلو قيل : (قام القوم إلا زيدًا)، كان معنى الجملة : (قام القوم، ولم يقم زيد)؛ لذلك كانت الهمزة في المثال السابق معدّية ؛ لأنّها حولتْ الاسم إلى معنى المفعولية، ولم تكن أداة الاستثناء معدّية لخلو الاسم بعدها من هذا التحوّل، ولمّا امتنعت التعدية منها امتنع قياسها على الهمزة والتضعيف لمخالفتها لهما.

---

[1] ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري، ج١ ، ص٢٢٧ .

## القاعدة الثانية: الخلاف يوجب النصب

يُعَدّ الخلاف عاملًا معنويًا، قال به نحاة الكوفة، وهو قول ينمّ عن نظرة لغوية مدركة لوظيفة اللغة؛ « لأنّه يجعل الإعراب خاضعًا للمعنى، وتابعًا له»[1]، فقد يتكلّم شخص كلامًا يظهر فيه ربطٌ بين مكوّنين أو أكثر في حكم ما، فيريد المتكلّم أنْ يُخرج الثاني من حكم الأول، فيغيّر حركة الثاني لتكون هذه المخالفة علامة لفظية تدلّ على المعنى الذي قصده المتكلّم .

فإذا قلتَ: (لا تشربِ الماء وتأكلَ)، فإنّ الظاهر من الكلام النهي عن الأكل، وعن الشرب منفردين، وإنّما قصد صاحب القول النهي عن الأكل والشرب مجتمعين لا منفردين؛ ولهذا جعل حركة الثاني مخالفة للأول ليُنبّه إلى هذا المعنى المراد.

ووُظّفت هذه القاعدة في مسألة عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا، وفي عامل النصب في المفعول معه، وفي عامل النصب في الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية، وفاء السببية . ويرد تاليًا توضيح لهذه المسائل :

**المسألة الأولى :عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا**

استدلّ الكوفيون بهذه القاعدة لإثبات عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا، وقال الأنباري: « أمّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ: قالوا إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف؛ وذلك لأنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنّك إذا قلت: (زيد قائم)، كان (قائم) في المعنى هو زيد، فإذا قلت: (زيد أمامك)، لم يكن (أمامك) في المعنى هو زيد، فلما كان مخالفًا له نُصِبَ على الخلاف؛ ليفرّقوا بينهما »[2].

---

[1] ــ أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني ، ص١٧٧ ، جامعة تشرين، اللاذقيّة .

[2] ــ الإنصاف، الأنباري، ( مسألة عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا ) ،ج١، ص٢١٣، وينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، مسألة ناصب الظرف الواقع خبرًا ص٣٧٦ ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط١، ١٩٨٦ .

وردّ الأنباري قولَ الكوفيين، ووصفه بالفاسد؛ «وذلك لأنّه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفًا للمبتدأ لوجب نصب المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ مخالف للظرف، والخلاف لا يُتَصوّرُ أنْ يكون من واحد، وإنّما يكون من اثنين فأكثر، فكان ينبغي أنْ يقال: زيدًا أمامك، وهذا لا يجوز» [١].

ويبطل قول الأنباري بأنّ السماع والنقل في مثل هذا التركيب لم يرد بالنصب، وإنّما المستقر والمتفق عليه عند النحاة أنّ المبتدأ مرفوع باستقرائهم لكلام العرب، ولا يجوز أنّ نعدّه مخالفًا للخبر، ثم ننصبه؛ لشيوع رفعه في كلام العرب الذين يُعتَدُّ بلغتهم، أمّا الخبر فإنّه قد ورد بالرفع والنصب.

ووَصَفَ ابن مالك -في التسهيل- قولَ الكوفيين بأنه فاسد؛ لأنّ المخالفة محققة في مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع، نحو: (أبو يوسف أبو حنيفة)، و(زيدٌ زهير)، وغيرها، ولو صلحتْ المخالفة للعمل في الظرف لعملت في هذه الأخبار؛ لتحقق المخالفة فيها [٢].

ووَصْفُ ابن مالك لقول الكوفيين بأنّه فاسد غير دقيق لسببين:

الأوّل: إنّ المخالفة في الظرف محققة باللفظ والمعنى؛ ففي قولنا: (زيدٌ أمامك)، خالف الظرف المبتدأ في المعنى، فـ (أمامك) ليس هو زيد، وخالفه باللفظ أيضا، فهو منصوب ، وزيد مرفوع ، وخالف المعتاد من رفع الخبر، أمّا المخالفة في الأمثلة التي ذكرها ابن مالك فمحققة بالمعنى دون اللفظ، فصحيح أنّ ( زهيرًا) ليس ( زيدًا) في المعنى، ولكنّهما متشابهان بكونهما مرفوعين، والعبرة في اللفظ لا في المعنى؛ لأنّ المسألة عن نصب الظرف، والنصب يظهر في اللفظ.

---

[١] ـــ الإنصاف، ج١ ( مسألة عامل النصب في الظرف الواقع خبرا ) ص٢١٤.

[٢] ـــ ينظر شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج١ ، ص ٣١٣ .

والثاني: إنّ الأمثلة التي أوردها ابن مالك محمولة على التشبيه، ولولا هذا المعنى لما جاز الإخبار بها، فـ (أبو يوسف) يشبه (أبا حنيفة) علمًا وفقهًا، و(زيد) يشبه( زهيرًا) أدبًا وشعرًا، وهذا التشابه يلغي صفة المخالفة، ويرجّح صفة الوحدة بينهما، والهدف من التشبيه تقريب المعنى إلى درجة المطابقة بين طرفيه، أرأيت إذا أخبرك شخص فقال لك: (خالد سيف الله)، فإنّ ذلك يعني أنّ خالدًا هو سيف الله، وسيف الله هو خالد.

**المسألة الثانية : عامل النصب في المفعول معه**

رأى الكوفيون أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف، واعتمدوا قاعدة (الخلاف يوجب النصب)؛ ليثبتوا رأيهم، وفسّروا ذلك بقولهم:« إنّما قلنا إنّه منصوب على الخلاف؛ وذلك لأنّه إذا قال: استوى الماء والخشبةَ، لا يحسن تكرير الفعل؛ فيقال: استوى الماء، واستوتْ الخشبة؛ لأنّ الخشبة لم تكن معوجّةً فتستوي، فلمّا لم يَحْسُنْ تكرير الفعل كما يحسن في (جاء زيد وعمرو)؛ فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف » [1].

وأبطل الأنباري رأي الكوفيين بقوله:«هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين، نحو قولك: (ما قام زيد لكنْ عمرو)، و(ما مررت بزيد لكنْ بكرٍ)، وما بعد (لكنْ) يخالف ما قبلها على كل حال» [2] .

والصحيح أنّ قول الكوفيين لا يَبْطل بما ذكره الأنباري؛ لأنّ المثال الذي ذكره مختلف عما ذكره الكوفيون، وفرق واضح بين قولهم: (استوى الماء والخشبة)، وقوله : (ما قام زيد لكنْ عمرو)؛ فـ(عمرو) في المثال الذي ذكره الأنباري يصلح للفعل، ويمكن أنْ يكون منه قيام كما أمكن قيام زيد، ولهذا عُطِفَت كلمة (عمرو) على كلمة (زيد)، ولم تُنْصَب؛ لأنّها موافقة، أمّا

[1] ــ الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ٢١٥، وينظر التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، ص٣٨١.
[2] ــ الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ٢١٦ .

الخشبة في المثال الذي ذكره الكوفيون فلا تصلح لفعل الاستواء ألبته، فهي ليست معوجّةً لتستوي، ولهذا نصبت على الخلاف؛ لأنّها خالفت الماء في إمكانية حدوث الفعل منهما.

**المسألة الثالثة : نصب الفعل المضارع بعد واو المعيّة**

وجّه الكوفيون النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية على الصرف مستندين على قاعدة (الخلاف يوجب النصب)، وقالوا: إنّ العامل فيه الصرف، وذلك نحو قولك: (لا تأكلْ السمكَ وتشربَ اللبنَ)، وبيَّنوا أنّ الفعل الثاني مخالف للأول، ولا يحسن تكرير العامل، فلا يقال: (لا تأكلِ السمك، ولا تشربِ اللبن)، فلمّا كان الثاني مخالفًا للأوّل استوجب النصب على الخلاف؛ لأنّ المراد بهذا القول النهيُ عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين، لا منفردين، فلو أُكِلَ كل واحد منهما منفردًا لما كان المنهي مرتكبًا للنهي[1].

والمقصود بالخلاف – برأي الكوفيين– ((اجتماع الفعلين بـــ (الواو) أو بـــ (ثم ) أو بـــ (أو)، وفي أوّله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعًا أنْ يكرر في العطف))[2]؛ أيْ أنّ الفعل الثاني مخالف للفعل الأوّل، فلمّا كان مخالفًا له ومصروفًا عنه، صارت مخالفته للأوّل وصرفه عنه ناصبا له.

وذهب البصريون إلى أنّ الفعل المضارع بعد واو المعية منصوب بتقدير (أنْ)، واحتجّوا بأنّ الواو هنا ليست عاطفة في اللفظ؛ لأنّ العطف يوجب كون النهي عن كل واحد منهما، وعن الجمع بينهما، وذلك يوجب جزم الثاني، فإذا لم يُرَدْ هذا المعنى عُدِلَ إلى تقدير يصحّ معه هذا المعنى، وذلك بإضمار (أنْ) ليصير المعنى: (لا تأكل السمك مع أنْ تشرب اللبن) بتقدير:(مع

---

1 ــ ينظر الإنصاف، الأنباري ، ج2ص107 ، والمساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيــل ، ج3 ، ص84 ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الفكر بدمشق ، 1980.

2 ــ معاني القرآن ، الفراء ، ج1 ، ص 235 .

شرب اللبن)؛ لأنّ المراد: لا يجمع بينهما، والواو و(مع) تفيدان الجمع، ولا يصحّ ذلك إلا بتقدير(أنْ)؛ لأن الواو لا تعمل بنفسها، و(مع ) لا تضاف إلى الفعل[1].

ويرى الباحث أنّ نصب الفعل المضارع بأنْ مضمرة بعد واو المعية المسبوقة بنهي، أو أمر، أو نفي، أو تمنٍّ، أو استفهام، أولى من نصبه على الخلاف؛ لأنّ الخلاف لا يتحقق في جميع الشواهد، فهو وإنْ كان متحققًا في الأفعال المسبوقة بنهي أو أمر فإنّه لا وجود له في الأفعال المسبوقة بنفي أو تمني أو استفهام؛ فالنهي نحو الفعل (تشرب) في قولهم: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن)؛ فالواو في هذا الموضع لا تكون إلا للعطف، أو للاستئناف، أو بمعنى مع؛ فأمّا العطف فبعيد لفظًا ومعنًى، فلو كان (الواو) للعطف لكان الفعل (تشرب) مجزومًا بالعطف على الفعل(تأكل)، وليس منصوبًا، وعند ذلك يتغير المعنى، فيصبح النهي عن أكل السمك، وشرب اللبن مجتمعين، ومنفردين، وهذا ليس المعنى المراد من الكلام، وأمّا الاستئناف فبعيد أيضًا لفظًا ومعنًى، فلو أريد به الاستئناف لكان الفعل الذي يليه مرفوعًا؛ إذ لا يوجد عامل ينصبه أو يجزمه، ويكون معناه النهي عن أكل السمك مطلقًا، وأمّا كون الواو بمعنى (مع) فيتّفق مع المعنى المراد، وهو الجمع بين الشيئين؛ لأنّ معناه عندئذ: (لا تأكل السمك مع شربك اللبن)، فيكون النهي عنهما مجتمعين لا منفردين[2]؛ أيْ لا يكون منك جمع بين أكل السمك، وشرب اللبن. وفي مثل هذا الشاهد يُقبلُ أنْ يقال: إنّ العامل فيه الخلاف؛ لأنّه لا يحسن تكرير العامل، فلا يُقال: لا تأكل السمك، ولا تشرب اللبن، وتكرار العامل فيه يفسد المعنى المراد.

---

[1] ـــ ينظر كتاب سيبويه، ج٣ ، ص ٤١، والمقتضب، ج ٢، ص ٢٤، والإنصاف، ج١ ، ص ١٠٧ ، واللباب، العُكبري، ج ٢ ، ص ٤٠ ، والمساعد، ابن عقيل، ج٣ ، ص ٨٤ .

[2] ـــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص١٠٧ .

ويُقْبَلُ في الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية المسبوقة بأمر أنْ يُقال: الفعل منصوب على الخلاف؛ لأنّ الفعل الأول فعل أمر، والفعل الثاني فعل مضارع، نحو قول الشاعر: [ من الوافر ]

فَقُلْتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ [1]

فالفعل (أدعو) فعل مضارع، والفعل (ادعي) فعل أمر، ونصب الفعل (أدعوَ)على الخلاف مقبول؛ فهو مخالف لما قبله في الصيغة .

وإذا كان الفعل المضارع مسبوقًا بنفي فإنّ نصبه على الخلاف مستبعد، ونصبه بأنْ مضمرة أولى؛ لأنّ النفي لا يمتنع أنْ يكرر بعد الواو، نحو قوله تعالى: ((وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ))[2]، والمعنى والله أعلم: «إنّكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أنْ تدخلوا الجنة، وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم، فعلم الله حينئذ ذلك واقعًا منكم» [3]، والنفي لا يمتنع من أنْ يكرر بعد الواو ، فلا يمتنع أنْ يُقال: (ولمّا يعلم الله جهادكم، ولمّا يعلم الله صبركم)، أيْ ولمّا يجتمع علم بالجهاد، وعلم بالصبر، فلا خلاف بين ما قبل الواو وما بعده، وما دام أنّ الخلاف لا يتحقق فيه فإن نصبه بأنْ مضمرة على مذهب البصريين هو الأظهر.

---

[1] ـــ ينظر الشاهد في شرح التصريح ، ج٢ ص٣٧٧. والبيت منسوب للأعشى في الكتاب لسيبويه، ج٣، ص٤٥ ، وفي كتاب الرد على النحاة ، ص١٢٨، تحقيق شوقي ضيف، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الإنصاف ج٢، ص٨٧ ، مسألة ( فعل الأمر معرب أو مبني )، ومنسوب للأعشى أو للحطيئة، أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل ،ج٧ ، ٣٥ ، وهو غير موجود في ديوان الحطيئة .

[2] ـــ آل عمران ، ١٤٢ .

[3] ـــ شرح شذور الذهب ،ابن هشام ، ص٣٢٩

ويُستبعَد النصب على الخلاف في الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية إذا كان مسبوقا بتمنٍّ، نحو قوله تعالى: «يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ »[1]، أو كان مسبوقًا باستفهام، نحو قول الشاعر : [ من الوافر ]

أَلَمْ أَكُ جارَكُمْ ويَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمْ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ [2]

ففي الآية لا يمتنع تكرار التمني بعد الواو كما يمتنع تكرار النهي بعده في قول الشاعر: (لا تَنْهَ عَنْ خُلِقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ)، فلا نقول : لا تَنْهَ عن خلق، ولا تأتي مثله؛ لأنّ المعنى لا يستقيم، بينما يستقيم المعنى إذا فسّرنا الآية، وقلنا: (يا ليتنا نُرَدّ، ويا ليتنا لا نُكذّب، ويا ليتنا نكون من المؤمنين).

ويستقيم المعنى في قول الشاعر، إذا قلنا: (ألم أكُ جاركم، وألم يكن بيني وبينك مودة )، عند تكرار الاستفهام؛ لأنّ معنى البيت: «ألم أك هكذا ، ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء»[3].

واستقامة المعنى مع تكرار التمني، أو تكرار الاستفهام دليل على زوال الخلاف الذي يعدّه الكوفيون العامل الذي ينصب الفعل بعد واو المعية، ولهذا يُرجِّحُ الباحث رأي البصريين على رأي الكوفيين في هذه الشواهد؛ لأنّ نصب الفعل فيها بتقدير(أنْ) أولى من نصبه على الخلاف؛ فالخلاف فيها غير موجود.

ويُلْحَظ من الشواهد السابقة أنّ الخلاف يمكن أنْ يُقبَل عاملًا في الفعل المضارع بعد واو المعية إذا كان مسبوقًا بنهي، أو أمر، ولكنّ عمله غير مقبول في غيرهما كما تقدّم في التمنّي

---

[1] ــ الأنعام ٢٧ .

[2] ــ هذا البيت للحطيئة في الكتاب لسيبويه ج٣ ، ص٤٣، وفي حاشية الصبان ج٣، ص٤٥٠، وفي همع الهوامع، السيوطي، ج٢، ص٣١٢، وفي الرد على النحاة ص ١٢٨ ، تحقيق شوقي ضيف ، وروايته في الديوان برواية وشرح ابن السكيت ( أَلَمْ أَكُ مُسْلِمًا فَيَكُونَ)، ص٨٤، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، ط١ ، ١٩٨٧ .

[3] ــ الكتاب، سيبويه ، ج٣ ، ٤٣ .

والاستفهام، فالخلاف منتفٍ فيهما، وقد بان ذلك في الشواهد التي تقدّم شرحها. أمّا تقدير(أنْ) بعد الواو فمتحقق، ومقبول في جميع الشواهد؛ فلو قدّرْنا (أنْ) مع الفعل المضارع الواقع بعد واو المعيّة المسبوق بنهي، أو أمر، أو تمنٍّ، أو استفهام لما اختلّ المعنى، وهذا هو الاختيار لدى الباحث؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى ثبات القاعدة ودوامها . وثبات القاعدة ودوامها هو غاية أيّ علم من العلوم.

وإنْ قيل إنّ هذا العامل الذي اختاره البصريون وأيّده الباحث عامل ضعيف لا يعمل في الإضمار؛ فالردّ عليه بأنّ العامل المختار عامل لفظي، والعامل الذي اختاره الكوفيون عامل معنوي، ولا شكّ أنّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي[1].

**المسألة الرابعة : عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية**

احتج الكوفيون بقاعدة ( الخلاف يوجب النصب) في مسألة (عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية)؛ ليثبتوا أنّ الناصب للفعل المضارع هو مخالفته لما قبله؛ وذلك إذا كان الفعل المضارع واقعًا بعد فاء السببية، ومسبوقًا بأمر، أو نهي، أو استفهام، أو نفي، أو تمنٍّ، أو عرض، والخلاف المقصود هو أنّ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء لا يكون بمعنى ما قبله من الطلب، وإنّما يكون جوابًا له؛ فلو قلنا: (لا تنقطعْ عنا فنجفوَكَ)، لم يكن الفعل ( نجفوَ) بمعنى النهي كالفعل الذي يسبقه [2]، وإنّما كان مخالفًا له، فلمّا كان الجواب مخالفًا لما قبله وجب أنْ يكون منصوبًا على الخلاف [3].

---

[1] ــ ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ، الأنباري ، ج١ ، ص٢٢٥ ، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ص٣٠٧.

[2] ــ أيْ الفعل ( تنقطع ) .

[3] ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ١٠٩ .

والكلام على الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية هو نفس الكلام الذي سبق ذكره على الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية؛ إذْ يُقْبَل انتصاب الفعل على الخلاف إذا كان مسبوقًا بأمر أو نهي.

فالأمر، نحو قول الشاعر: [ من الرجز ]

يا نَاقُ سِيْرِي عَنَقًا فَسِيحَا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا [1]

والخلاف فيه أنّ الفعلين مختلفان؛ فالفعل (سيري) فعل أمر، والفعل (نستريح ) فعل مضارع، ويمتنع عطف المضارع على الأمر؛ لأنّ العطف يشرك بين الشيئين.

والنهي، نحو قوله تعالى: (( **وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي** )) [2]، والخلاف فيها أنّ النهي لا يكرر في الفعل الثاني؛ فلا يصحّ أنْ يُقال: ولا تطغوا، فلا يحلّ عليكم غضبي؛ لأنّ المعنى يفسد بذلك.

ولا يُقْبَلُ القول بانتصاب الفعل المضارع على الخلاف إذا كان مسبوقًا بنفي أو استفهام أو تمنٍّ لانعدام الخلاف فيها، فالمسبوق بنفي نحو قوله تعالى:(( **لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا** )) [3]،

---

[1] ــ قائله أبو النجم العجلي في الكتاب ج٣ ، ص ٣٥ ، وفي الرد على النحاة ، ص ١٢٣ ، تحقيق شوقي ضيف، وفي شرح التصريح ج٢، ص ٣٧٦، وغير منسوب لأحد في حاشية الصبان ج٣ ، ص ٤٤٢، وهو في ديوان أبي النجم، جمعه وشرحه وحققه محمد أديب جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،٢٠٠٦ .

[2] ــ طه ٨١ .

[3] ــ فاطر ٣٦ .

والمسبوق باستفهام نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا لَنَآ ﴾ [1]، والمسبوق بتمنٍّ نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [2].

فالفعل (يموتوا)، والفعل (يشفعوا)، والفعل (أفوز) ـــــ على مذهب الكوفيين ـــــ هي أفعال مضارعة منصوبة على الخلاف[3]، وفي الحقيقة أنّ من يُنْعِم النظر فيها لا يلحظ للخلاف فيها وجودًا؛ إذْ لا يمتنع تقدير النفي مع الفعل في الآية الأولى، ويكون التقدير فيها: (لا يموتوا بسبب عدم القضاء عليهم)، والغرض الذي يرمي إليه الكلام في الآية ليس نفي القضاء على المعذبين، وإنّما هو إظهار دوام خلودهم في العذاب، ونفي الموت عنهم، وما دام الأمر كذلك فلا مكان للخلاف في الآية.

والغاية المقصودة من الاستفهام في الآية الثانية هي الأمل في تحقق الشفاعة للسائلين، وليس الاستفهام عن الشفعاء، وإذا كان سؤالهم عن الشفعاء كما هو ظاهر الآية فإنّه في الأصل سؤال عن الشفاعة؛ لأنّ مقصدهم الحقيقي هو الشفاعة، وسؤالهم عن الشفعاء هو من أجل البحث عن سبب يحقق لهم هذا القصد. وكون غاية السؤال هي البحث عن الشفاعة فإنّه لا خلاف بين ما قبل فاء السببية وما بعدها.

وأمّا في الآية الثالثة فإنّ أمنية المنافقين هي الفوز بالغنائم، وليس كما يبدو من ظاهر الآية أنّ أمنيتهم منصبّةٌ على مشاركة المسلمين في الجهاد؛ لأنّ المعهود عن المنافقين تقاعسهم عن الجهاد، وما كان قولهم: (يا ليتني كنت معهم) إلا ندمًا على خسارتهم عرض الدنيا، بعد انتصار المسلمين وفوزهم بالغنائم؛ لأنّهم يعلمون أنّ الحصول على مقصدهم من الغنائم لا يكون

---

1 ـــ الأعراف ٥٣ .

٢ ـــ النساء ٧٣ .

٣ ـــ ينظر مذهبهم في الإنصاف، الأنباري ، ج١، ص١٠٩ .

إلا بالخروج مع المسلمين، وخروجهم معهم سبب في تحقيق مبتغاهم، ولهذا لا يكون خلاف في الآية؛ لأنّ التمني وارد في طرفي الكلام فيها، فهو قبل فاء السببية وبعدها.

وما دام الخلاف غير موجود في مثل هذه الشواهد، فلا يجوز أنْ يكون هو العامل في الأفعال المضارع فيها، والصحيح أنْ يُقَدَّرَ عاملٌ ينصبها، وأولى عوامل نصب الفعل المضارع هو (أنْ).

**القاعدة الثالثة: العامل المتصرف وجب أنْ يكون عمله متصرّفًا**

وُظّفَتْ هذه القاعدة في عدة مسائل؛ وظّفها البصريون في مسألة تقديم الحال على عامله، وفي مسألة تقديم معمول الفعل المقصور عليه، ووظّفها الكوفيون في مسألة تقديم التمييز على عامله المتصرف، ويرد تاليًا تفصيل هذه المسائل الثلاث:

**المسألة الأولى : تقديم الحال على عامله**

ساق البصريون هذه القاعدة مع الشواهد؛ لإثبات جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها، مع الاسم الظاهر، نحو: (راكبًا جاء زيد)، ومع المضمر، نحو:(راكبًا جئتُ)؛ لأنّ العامل فيها متصرّف، وإذا كان العامل متصرفًا وجب أنْ يكون عمله متصرفًا أيضا، ولأنّه متصرّف جاز تقديمه على عامله، وكما جاز تقديم المفعول على العامل في قولنا: (عمرًا ضرب زيدٌ ) جاز تقديم الحال عليه هنا؛ لأنّه يشبه المفعول [1].

[1] ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج1 ص 217 .

**وفي هذه المسألة مذاهب [1]:**

أحدها: الجواز مطلقًا إلا إذا تعلّق بالحال مانع تقديم، نحو منع تقديمها إذا كانت في صلة (أل) نحو: (الجائي مسرعًا زيدٌ)، وعليه جمهور البصريين، وقد تقدم تفصيل مذهبهم.

والثاني: المنع مطلقًا، وعليه الجرمي[2].

والثالث: منع تقديمه مع صاحبه، نحو: (راكبًا زيد جاء)، وعليه الأخفش[3].

والرابع: منع تقديمه مع الاسم الظاهر، وجوازه مع المضمر، وعليه جمهور الكوفيين، ونُسِبَ إلى الفراء والكسائي[4] المنع مطلقا كالجرمي.

والتحقيق لدى الباحث ترجيح إباحة التقديم مطلقًا على المنع مع الاسم الظاهر؛ لأنّه« إذا تعارض قياسان أخذ بأرجحهما، وهو ما وافقه دليل آخر من نقل أو قياس » [5]، والإباحة هنا يعضدها النقل والقياس؛ فالنقل الفصيح، نحو قول العرب: «شتّى تؤوبُ الحلبةُ، فـ (شتّى) : جمع شتيت، حال من الحلبة»[6]، وهي مقدّمة على العامل فيها، ومعنى القول:متفرّقين يرجع

---

[1] ـ تنظر في التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، ص ٣٨٣ ، وفي اللباب ج١ ، ٢٨٩، وفي شرح التصريح ، ج١ ، ص٥٩٤ ، وفي همع الهوامع ، ج٢ ، ٢٣٧.

[2] ـ ينظر المساعد ، ج٢ ص٢٦ ، شرح التصريح ، ص ٥٩٣ .

[3] ـ ينظر همع الهوامع ج٢ ، ٢٣٧ .

[4] ـ ينظر ارتشاف الضرب ص١٥٨٢ .

[5] ـ الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي ص ١٢٢، قدم له وضبطه، أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، جروس برس .

[6] ـ شرح التصريح، الأزهري ج١، ص ٥٩٤، ص ٤٩٥ ، وينظر مجمع الأمثال للميداني ج١ ، ٣٥٨، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة السنّة المحمّدية، ١٩٥٥، وروايته فيه ( شتّى يؤوبُ الحلبةُ).

الحالبون[1]، والقياس هو أنّ عامل الحال متصرف، وإذا كان العامل متصرفًا وجب أنْ يكون عمله متصرفًا [2].

وحجة المانعين أنّ تقديم الحال يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر؛ لأنه عندما تقول : (راكبًا جاء زيد) ، كان في (راكبًا) ضمير زيد [3] ، وحجّتهم مردودة من جهتين :

الأولى: يجوز تقديم المضمر على المظهر على نية التأخير، نحو قوله تعالى: فأوجس في نفسه خيفة موسى، وقول زهير [4] : [ من البسيط ]

من يَلْقَ يومًا، على عِلّاتِهِ ، هَرِمًا      يَلْقَ السَّمَاحَةَ، مِنْهُ، والنَّدى خُلُقا

ففي (نفسه) ضمير (موسى )، وفي (عِلّاته ) ضمير (هَرِمًا)، وقد تقدم الضميران على مرجعيهما، وجاز أنْ يتقدّم الضمير على مرجعه ؛ لأنّ المرجع في تقدير التقديم[5].

والثانية: لا يُسلِّم بعض النحاة بتقدير الضمائر المستترة في المشتقات[6]؛ إذْ كيف يُسلَّم بوجود ضمير مقدّر في اسم الفاعل في قولنا: (راكبًا جاء زيد)، وفي إظهاره إخلال بالمعنى، وفضلة بالمبنى ؟ واسم الفاعل مبنّى يدل على الفعل وعلى من قام به، دون الحاجة لتقدير ضمير يدل على فاعله، وإذا ألغي هذا التقدير زال تقديم المضمر على المظهر.

---

1 ـ ينظر شرح التصريح ، الأزهري ج١ ، ص٥٩٥ .

2 ـ ينظر الإنصاف ، الأنباري ج١ ، ص ٢١٧ .

3 ـ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ٢١٧ .

4 ـ ينظر الإنصاف، الأنباري ، ج١ ،٢١٧ ، والتبيين ، العكبري ، ص ٣٨٥، وروايته في الديوان :

إن تَلْقَ يومًا، على عِلّاتِهِ، هَرِمًا      تَلْقَ السَّمَاحَةَ، مِنْهُ، والنَّدى خُلُقا

شعر زهير ابن أبي سلمى ، ص٧٦ ، تحقيق فخر الدين قباوة .

5 ـ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ٢١٨ .

6 ـ ينظر الرد على النحاة، ابن مضاء ، تحقيق شوقي ضيف ، ص٨٨ .

**المسألة الثانية : تقديم معمول الفعل المقصور على العامل فيه**

ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم معمول الفعل المقصور عليه، نحو:(ما طعامَكَ أكل إلا زيدٌ)؛ لأنّ الأصل في زيد ألّا يكون هو الفاعل، وإنّما الفاعل في الأصل محذوف قبل (إلا)،وتقديره: (ما أكل أحدٌ طعامَكَ إلا زيدٌ)، ودليلهم على ذلك، قولهم: (ما خرج إلا هندٌ) ؛ فلو كان الفعل لــ (هند) لأثبتوا فيه علامة التأنيث؛ فدلّ ذلك على أنّ الفاعلَ محذوف، وذهب البصريون إلى جواز تقديمه على عامله؛ لأنّ زيدًا مرفوع بالفعل، والفعل متصرّف في عمله، ولمّا كان متصرّفًا في عمله جاز تصرّف معموله، وجاز تقديم معموله عليه، كقولهم: عمرًا ضربَ زيدٌ [1].

والصواب في هذه المسألة وفق رؤية الباحث جواز تقديم معمول الفعل المقصور عليه لأسباب:

الأول: هذا التقديم مُدَعّمٌ بالقياس، والعامل المقتضي للنصب موجود؛ وهو الفعل، وهو عامل متصرّف، يعمل في ما قبله، وفي ما بعده، والعامل المتصرّف يتصرّف معموله [2].

الثاني: خلو المسألة من موانع التقديم، والمعمول المنصوب هنا لم يقدّم على ما له صدر الكلام[3]، ولا يخشى اللبس في حال تقدمه.

والثالث: الفاعل (زيدٌ) في قولهم: (ما طعامَكَ أكل إلا زيدٌ) ليس مُخْرَجًا ممّا قبل (إلا) على الاستثناء حتّى يمتنع تقديم ما بعده عليه، وإنّما هو محصور في ما قبلها، وحَصْرُهُ دليل على طلبه للمفعول المتقدم عليه، وعلى عامله.

---

[1] ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ١٥٨ .

[2] ــ ينظر التبيين، العُكبري، ص ٣٣٠ .

[3] ــ ينظر المصدر السابق، ص ٣٣٠ .

**المسألة الثالثة: تقديم التمييز على عامله**

اختلف النحاة في مسألة تقديم التمييز على عامله المتصرّف؛ فذهب بعض الكوفيين إلى جوازه، ومن بينهم الكسائي، ووافقهم المازني والمبرد من البصريين، وذهب أكثر البصريين والكوفيين ــ ومن بينهم الفراء ــ إلى منعه [1]، واحتجّ الأوّلون بالسّماع والقياس؛ فالسّماع قول الشاعر: [ من الطويل ]

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ؟! [2]

((ووَجْهُ الدليل أنّه نصب ( نفسًا ) على التمييز، وقدّمه على العامل فيه، وهو (تطيب)... وأمّا القياس فلأنّ هذا العامل فعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال ))[3].

وردّ مناصرو المانعين دليل النقل؛ فقالوا :(( فأمّا ما أنشده أبو عثمان، وتلاه فيها أبو العباس من قول المخبّل ... فتقابله رواية الزجاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق أيضا: (وما كان نفسي بالفراق تطيب)، فرواية برواية))[4]، وردّ العكبري في اللباب هذا البيت من ثلاثة أوجه: ((أحدها : أنّ الرواية: (وما كان نفسي)، فهو اسم كان .

والثاني: أنّ نصبه على أنّه خبر (كان)، أيْ: ما كان حبيبها نفسًا، أيْ : إنسانا يطيب بالفراق .

والثالث: أنّه من ضرورة الشعر، فلا يُحتجُّ به على الإعراب في الاختيار )) [5].

---

1 ــ ينظر المساعد ، ج2 ، ص66 .

2 ــ منسوب في الصبح المنير ، لأعشى همدان مِصبَحٍ عبد الرحمن بن عبد الله، ينظر الصبح المنير في شعر أبي بصير، طُبع في مطبعة آدلف هلزهوسن ، الناشر دار ابن قتيبة، الكويت، ط2 ، 1993 . وغير منسوب في الإنصاف، الأنباري، ج2، ص 324، وفي شرح الأشموني ، ج2 ، ص 299 ، ومنسوب للمخبّل السعدي في الخصائص، ج2، ص384 .

3 ــ الإنصاف، الأنباري، ج2، ص324، وينظر أسرار العربية، الأنباري، باب التمييز، ص196 وص 197 .

4 ــ الخصائص ، ابن جني ، ج2 ، ص 384 .

5 ــ اللباب ، العُكبري ،ج1 ، ص 301 .

وردُّوا القياس بأنّ التمييز ليس فضلة كالحال، وإنّما هو فاعل في المعنى، فعندما يقال: تصببتُ عرقًا، فإنّ العرق هو الذي يتصبّب، فهو فاعل في المعنى، والتاء فاعل في اللفظ، ولمّا كان التمييز فاعلًا في المعنى امتنع تقديمه؛ لأنّ الفاعل لا يتقدم على فعله [1].

ويرى الباحث أنّ جواز التقديم أولى من المنع من جهات :

الأولى: إنّ جواز التقديم يدعمه النقل، وردُّ المانعين للبيت، وإبطالهم لشاهد الجواز فيه يُعَدُّ من التقدير والتأويل، والتأويل والتقدير من طريق المعنى، وما كان كذلك لا يبقى له حكم من أحكام اللفظ .

والثانية : إنّ النقل المذكور معضود بنقلين آخرين، وهما قول الشاعر : [من المتقارب]

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى ... وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا [2]

وقول الشاعر : [ من البسيط ]

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِيَ الْأَمَلَا ... وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا [3]

والثالثة : إنّ قياس المجيزين لا يُرَدُّ بقول المعترضين: (إنّه فاعل في المعنى، وإنّه لا يجوز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل على عامله)، والجواب عن ذلك أنّ النحاة لمّا منعوا تقديم الفاعل كان ذلك خوف الالتباس بالمبتدأ، ولا يحصل الالتباس بتقديم التمييز حتى لو كان فاعلًا في المعنى، وإذا زال الالتباس جاز التقديم إلّا إذا كان المقدّم عليه من الألفاظ التي لها الصدارة فلا يجوز التقديم عليها، ولمّا لم توجد هذه الألفاظ في هذا الموضع جاز تقديمه.

---

[1] ـ ينظر الخصائص ، ج٢ ، ص٣٨٤ ، وأسرار العربية ، ص١٩٧ ، والإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ٣٢٦، و اللباب ، ج١ ، ص ٣٠١ .

[2] ـ شرح التصريح ، ج١ ، ص ٦٢٨ ، وقائله رجل من بني طيئ . والشاهد فيه أنّه قدّم التمييز ( نفسًا) على عامله ( تطيب ) .

[3] ـ غير منسوب في حاشية الصبان ، ج٢ ، ص ٣٠٠ ، وفي شرح ابن عقيل ، ج١ ، ص ٦٧١ . والشاهد فيه أنّه قدّم التمييز ( شيبًا ) على عامله ( اشتعل) .

**القاعدة الرابعة: ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع.**

استدلّ الأنباري بهذه القاعدة ليثبت فساد ما ذهب إليه الكوفيون في مسألة رافع الخبر بعد (إنّ)المؤكِّدة؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ (إنّ)، وأخواتها لا ترفع الخبر، وإنّما هو باق على أصله في الرفع؛ لأنّ هذه الحروف إنّما عملت لمشابهتها الفعل، فهي فرع عليه، ولمّا كانت فرعًا عليه وجب أنْ تكون أضعف منه، وألّا تتصرف تصرفه، وبيّن الأنباري أنّ ما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصل لغير فائدة، والأصل والقياس أنّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع [1].

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في مشابهة الحروف الناسخة للفعل في أنّها عاملة[2]، وإنّما الخلاف بين الفريقين في قُدْرتها على القيام بعملين كالفعل تمامًا؛ أيْ إنّ الفريقين كليهما متفق على عملها النصب في المبتدأ، ومختلفان على رفعها الخبر.

ويرى البصريون أنّ مشابهة هذه الحروف للفعل أمر يوجب لها أنْ تعمل عمله تمامًا، وأنْ يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبّهًا بالفاعل، والمنصوب مشبّهًا بالمفعول[3]، وإذا كان البصريون مدركين لأوجه المشابهة بين العاملين فإنّهم لم ينتبهوا إلى أوجه الخلاف بين معمولي الفعل، ومعمولي الحروف المشبهة به، فالفاعل والمفعول به إذا تجرّدا من الفعل لا يؤلفان كلامًا مفيدًا، أما اسم الحرف الناسخ وخبره إذا تجرّدا من الحرف العامل بهما فإنّهما يبقيان جملة مفيدة، وهذا يؤكّد أنّ الترابط بين المبتدأ والخبر موجود قبل دخول الحروف الناسخة، وأنّ الفعل هو الذي يقيم الترابط بين الفعل والفاعل، وبدونه لا يكون ترابط، فلو قلنا :

---

1 ـ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ١٦٦.

٢ ـ ينظر شرح التصريح ، ج١ ، ٢٩٣.

3 ـ ينظر الإغراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة في أصول النحو ، الأنباري ، ص١٣٩ ، قدم له وعني بتحقيقة سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥٧ .

(ضرب زيدٌ عمرًا)، فإنّ الفعل (ضرب) هو الذي يربط بين( زيد) و(عمرو)، وإذا أسقط الفعل فإنّ الرابط يزول بينهما، ويصبح كلامًا لا معنى له، ورصفًا لا تركيب فيه، وما دام الأمر كذلك، فليس من الضروري أنْ يطابق عمل الحروف الناسخة عمل الفعل لمجرد المشابهة بينهما؛ إذْ عَمَلُ الفعل في الفاعل والمفعول معًا أمرٌ تقتضيه ضرورة وجود الفعل لإتمام الكلام المفيد؛ لأنّه إذا خلا الكلام من الفعل خلتْ الإفادة منه، وهذه الضرورة ليست متحققة في إدخال الحرف الناسخ على المبتدأ والخبر، لأنّه بدونها تحصل الإفادة، والدليل على ذلك أنّ الفعل اللازم يرفع الفاعل، ولا ينصب مفعولًا؛ لأنّه مع الفعل يشكّل كلامًا مفيدًا يحسن السكوت عليه، ولمّا كان الكلام تامًا بهما عمل الفعل عملًا واحدًا، ولم يقتضِ أنْ يعمل عملين، أمّا الفعل المتعدي فإنه يعمل عملين؛ لأنّ الكلام لا يتم بالفعل والفاعل فقط ، ولا تتحقق الإفادة بهما. وبناء عليه لا يرى الباحث أنّ عمل الحروف الناسخة في اسمها وخبرها لمشابهتها الفعل كما ذهب إلى ذلك البصريون، وإنّما لأسباب أخرى سيوردها تاليًا.

وقد عدّ تمام حسان هذه المسألة من قبيل تعارض قياسين: قياس يعضده قياس، وهو رأي البصريين، وقياس لا يعضده شيء، وهو رأي الكوفيين، ورأى أنّ الرأي الأول أرجح من الثاني؛ فهو قياس يعززه قياس، بينما يخلو القياس الثاني من قياس آخر يعززه [1].

ولا يخفى أنّ تمّام حسان تبنّى رأي الأنباري الوارد في جدل الإعراب دون أنْ يتحقق من صوابه، فقد ذكر الأنباري الترجيح في القياس، فقال: ((وأما الترجيح في القياس، فأنْ يكون أحدهما موافقًا لدليل آخر من نقل أو قياس ... وأمّا الموافقة للقياس، فمثل أنْ يقول الكوفيّ : إنّ (أنّ ) تعمل في الاسم النصب لشبه الفعل، ولا تعمل في الخبر الرفع، بل الرفع فيه بما كان

[1] ــ ينظر الأصول ، تمام حسان ص١٨٣ ، عالم الكتب ــ القاهرة ، ٢٠٠٠م .

يرتفع به قبل دخوله، فيقول له البصري: هذا فاسد؛ لأنّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلّا ويعمل الرفع ، فما ذهبتَ إليه يؤدي إلى ترك القياس »[1] .

والتحقيق لدى الباحث أنّ الأنباري وتمام حسان جانبا الصواب في مذهبهما؛ لأنّ في رأي الكوفيين قياسًا يعضده قياس أيضًا؛ فالكوفيون يرون أنّ (إنّ) ينبغي ألّا تعمل في الخبر؛ لأنّها فرع في العمل على الفعل، جريًا على القياس في حطّ الفروع عن الأصول، ولو أعمل عمله لأدّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز؛ لأنّ الفروع تنحط عن درجة الأصول.

واستنادًا إلى ما تقدم فإنّ المذهبين متساويان، إذْ كل واحد منهما مبني على قياس يعضده قياس، ولا ينبغي أنْ يُرجّح أحدهما على الآخر من جهة تعارض القياس، وإنّما يرجّح القياس البصري على القياس الكوفي من جهة أخرى؛ « فالعلماء متفقون على أنّ البصريين أصحُ قياسًا؛ لأنّهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية »[2].

وثمّة دليل آخر يرجّح مقولة البصريين، وهو زوال عامل الرفع في خبر المبتدأ بعد دخول الحروف الناسخة؛ إذْ آراء العلماء المشهورة في العامل في خبر المبتدأ محصورة في ثلاثة: فإمّا أنْ يكون العامل فيه الابتداء، وإمّا أنْ يكون المبتدأ، وإمّا أنْ يكونا معًا، وعندما تدخل (إنّ) وأخواتها تنصب المبتدأ بلا خلاف، ويزول الابتداء، ويتجرد الخبر من العامل؛ فيرتفع بالحروف الناسخة .

---

[1] ــ جدل الإعراب ، الأنباري ، ص ٦٧ .

[2] ــ الاقتراح ، السيوطي ، ص١٢٨ ، وينظر الأصول ، تمام حسان ، ص ١٨٣ .

والدليل على ضعف مذهب الكوفيين أنّ بعضهم يُعْمِلون إنّ وأخواتها في الخبر نصبًا، فينصبون بها اسمين كما ينصبون بـ (ظنّ)[1]. وبيانه أنّهم يمنعون عملها في الخبر رفعًا؛ لأنّها أضعف من الفعل، وكونها أضعف منه لا تتصرّف تصرّفه، ثمّ يجيزون عملها فيه نصبًا على الرُّغم من ضعفها.

**القاعدة الخامسة: عدم العوامل لا يكون عاملًا**

احتجّ النحاة بهذه القاعدة في مسألة رافع المبتدأ، وفي مسألة عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا. ويرد تاليًا تفصيل لهما :

**المسألة الأولى: رافع المبتدأ**

اعتمد الكوفيون هذه القاعدة دليلًا لدحض رأي البصريين في عامل الرفع في المبتدأ؛ فالبصريون يرون أنّ العامل فيه الابتداء، ويعنون به التعرّي من العوامل اللفظية [2]، والكوفيون يرون أنّ العامل فيه الخبر، ويعترضون على كلام البصريين بأنّ التعرّي من العوامل اللفظية لا يكون عاملًا؛ لأنّ معناه عدم العوامل[3].

---

[1] ـ ينظر الخلاف النحوي في الأدوات، ص١٤٤، رسالة دكتوراه، عامر بلحاف، إشراف الدكتور حنّا حداد، جامعة اليرموك ٢٠٠٩. وينظر رأي الكوفيين في رصف المباني، المالقي، ص٢٩٨، باب ليت، والجنى الداني، المرادي، ص٣٩٣ .

[2] ـ فرّق العكبري في اللباب بين الابتداء، وبين التعري من العوامل اللفظية، وعدّهما رأيين مختلفين، ونسب الأول لجمهور البصريين ، ونسب الثاني للمبرد ، والصحيح أنّ الابتداء والتعري من العوامل بمعنى واحد ، ينظر اللباب ، ج ١، ص١٢٦ .

[3] ـ ينظر رأي البصريين في الكتاب ج٢ ص ١٢٧، وفي المقتضب، المبرّد، ج٤، ص١٢٦. وينظر رأي البصريين والكوفيين في الإنصاف ج١ ، ص٥٧ ، وشرح الرضي على الكافية ج١ ، ص٢٢٧ ، وشرح التصريح ، الأزهري ج١ ، ١٩٦ ، وحاشية الصبان ج١ ، ص٣٠٩ .

وأجاب البصريون «بأنّ العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثّرات [1]، والعلامات أمارات ودلالات، والأمارة والدلالة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء؛ ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان، وأردتَ تمييز أحدهما من الآخر، فصبغتَ أحدهما، وتركتَ صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما بالتمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟ »[2].

والتحقيق لدى الباحث أنّ العامل بالمبتدأ خُلُوُّهُ من العوامل اللفظية، ألا ترى أنّه لو دخل عليه عامل لفظي، كالحروف الناسخة، لكان اسمًا منصوبًا لها، وإذا تجرّد منها كان مبتدأً مرفوعًا، لذلك كان تجرده من العوامل عاملًا.

والسؤال المطروح كيف لا يقبل الكوفيون بالعدم عاملًا في المبتدأ، بينما يرونه عاملًا في الفعل المضارع ؟ فالفرّاء يرى أنّ الفعل المضارع يرتفع بتجرّده من النواصب والجوازم [3]. ومعنى التجرّد هو عدم العوامل.

**المسألة الثانية : عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا**

واحتج الأنباري بهذه القاعدة ؛ ليثبت فساد ما ذهب إليه ثعلب في مسألة (عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا)، نحو (زيدٌ أمامَكَ)، و(عمرو وراءَكَ)، وقال:« أمّا قول ثعلب: (إنّه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر)، ففاسد؛ وذلك لأنّه يؤدّي إلى أنْ يكون منصوبًا بفعل معدوم من كل وجه: لفظًا ، وتقديرًا ، والفعل لا يخلو أنْ يكون مظهرًا موجودًا، أو مقدّرًا في حكم الموجود ، فأمّا إذا لم يكن مظهرًا موجودًا، ولا مقدّرًا في حكم الموجود كان معدومًا من كل وجه، والمعدوم لا يكون عاملًا » [4].

---

1 ــ ينظر شرح الرضي على الكافية ج١ ، ص ٢٢٧ .

2 ــ الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص٥٧ .

3 ــ ينظر رأي الفراء في أسرار العربية ، ص٢٩ ، واللباب ، العُكبري ، ج٢ ، ص ٢٥ .

4 ــ الإنصاف، الأنباري، ج١ ، ص ٢١٤ .

ومن الباحثين من يرى أنّ قول ثعلب هو توضيح معنًى، وليس إعرابًا، أيْ إنّه تفسير لمعنى المخالفة الذي يعدّه الكوفيون العامل في نصب الظّرف، «وإنّما لجأ ثعلب إلى هذا التفسير ليقرر أنّ الظّرف هذا منصوب بحكم إفادته الظرفية المكانية أو الزّمانية، وليس الإسناد أو الإضافة، فبهذا خالف المبتدأ في الحكم الإعرابي، فكان منصوبًا لا مرفوعًا، تمييزًا له عن الخبر الذي يطابق المبتدأ في إعرابه» [1] .

ولتوضيح المسألة لا بد من ذكر آراء النحاة فيها؛ فالظّرف الواقع خبرًا عند معظم البصريين منصوب بـــ (استقر)، وهو فعل، ومنهم من قال: المقدر(المستقر)، وهو اسم فاعل، وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف، وقال ثعلب: الناصب له فعل، أيْ (زيد حلّ خلفك)[2].

ويبدو أنّ مذهب ثعلب لا يختلف عن مذهب معظم البصريين؛ فهو يقدر فعلًا ، والبصريون كذلك يقدرون فعلًا، ولو دقّقنا النظر لوجدنا الفعل (حلّ) الذي قدّره ثعلب مساويًا للفعل (استقر) الذي قدّره البصريون؛ فكيف يصف الأنباري رأي ثعلب بأنه فاسد، بينما يؤيد مذهب البصريين على الرّغم من أنّ المذهبين متشابهان؟ والصواب لدى الباحث أنّ مذهب البصريين لا يعدو كونه تفسيرًا لمعنى الظّرفية، ومثله مذهب ثعلب؛ إذْ الفعلان (استقر) و( حلّ) يدلّان على الظرفية، ويعبران عن المكان الذي يشغله (زيد)، وهما معدومان لفظًا وتقديرًا، والمعدوم لا يكون عاملًا، أمّا نصب الظرف على الخلاف على مذهب الكوفيين فهو مقبول؛ لأنّ الخبر – في الأصل – نفس المبتدأ، نحو: (زيد أخوك)؛ فـــ (زيد) هو (أخوك)، و(أخوك) هو

---

[1] ــ دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، صاحب أبو جناح ص ٤٦، ط١، دار الفكر، الأردن، ١٩٩٨.

[2] ــ ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري ، ص٣٧٧.

(زيد)، ولهذا السبب ارتفع الخبر، فلمّا خالف الخبرُ المبتدأ نحو: (زيد أمامك)، نصب الخبر لتمييزه من الخبر المُعَبِّر عن المبتدأ نفسه.

**القاعدة السادسة: عوامل الأفعال لا يجوز أنْ تعمل في الأسماء**

استخدم النحاة هذه القاعدة في مسألة جواز أو امتناع أنْ تأتي (كي) حرف جر، وفي مسألة إعمال إنّ ، أنّ إذا خُفِّفَتا .

**المسألة الأولى : عمل ( كي )**

استدلّ الكوفيون بهذه القاعدة، ليبرهنوا على أنّ (كي) لا يجوز أنْ تكون حرف خفض؛ لأنّها من عوامل الأفعال، وحروف الخفض لا تدخل إلا على الأسماء، ولذلك فهم ينصبون الفعل بعدها بنفسها، وليس بـــ (أنْ) مضمرة [1].

وأوجب البصريون تقدير (أنْ) المضمرة بعد (كي) إذا كانت مصدرية، ويرون «أنّ (كي) تستعمل على ضربين: أحدهما أنْ تعمل بنفسها، فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد، نحو: (جئتك لكي تعطيَني حقِّي)، والثاني أنْ تعمل بتقدير (أنْ)؛ لأنّهم يجعلونها بمنزلة حرف جر...، وإنّما وجب أنْ يقدّر بعدها (أنْ)؛ لأنّ حروف الجر لا تعمل في الفعل » [2].

ويقول سيبويه: « اعلم أنّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها، لا تعمل في الأسماء ... وهي: أنْ، وذلك قولك: (أريد أنْ تفعلَ)، وكي، وذلك: (جئتك لكي تفعلَ)» [3]، ويقول في موضع آخر:« وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى)، وذلك أنّهم يقولون: كَيْمَه في

---

[1] ــ ينظر الإنصاف، ج٢ ، ١١٩

[2] ــ أسرار العربية ، الأنباري ، ص ٣٣١ ، وينظر المقتضب ، المبرد ج ١ ، ص ٨ ، والأصول في النحو ، ابن السراج ، ج٢ ، ص ١٤٧ ، ويتضح رأي البصريين في كلام سيبويه .

[3] ــ الكتاب ، سيبويه ج٣ ، ص ٥ .

الاستفهام، فيعملونها في الأسماء»[1]. ويظهر من كلام سيبويه أنّه يقصد أنّ (كي) تدخل على الأفعال تارة، فتنصبها، وتدخل على الأسماء تارة أخرى، فتجرّها في لغة بعض العرب كما ذكر.

وأخذ الأنباري بمذهب سيبويه، فقال: «إنّ (كي) على ضربين: أحدهما: أنْ تكون حرف نصب من عوامل الأفعال، وذلك إذا دخلت عليها اللام، كقولك: (جئتك لكي تكرمَني) كما قال تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾[2]... والثاني: أنْ تكون حرف جر كاللام، نحو: (جئتك كي تكرمني)؛ فهذه كي حرف جر بمنزلة اللام، والفعل بعدها منصوب بتقدير (أنْ) »[3]؛ و(أنْ) والفعل مصدر مؤوّل في محل جرٍ بــ(كي)، وهذا التوجيه والــتأويل لكي يستقيم قولهم: (إنّ (كي) حرف جر كاللام ).

وحقيقة المسألة أنَّ (كي) من عوامل الأفعال في كل أحوالها، ولا يجوز أنْ تكون من عوامل الأسماء، ولا ينبغي أنْ تكون حرف جر لعلّتين:

الأولى : دخول حرف الجر عليها، نحو: (جئتك لكي تفعل هذا)، وحرف الجرّ لا يدخل على حرف الجر[4] .

والثانية: إذا كانت داخلة على الأفعال وعلى الأسماء أصبحت غير مختصة، وبالتالي غير عاملة، والحرف إنّما يعمل إذا كان مختصًا[5]، فإذا زال الاختصاص بطل العمل، ولذا لا يجوز أنْ تقدّر (أنْ) بعد (كي) في قول الأنباري السابق:(جئتك كي تكرمني )؛ إذْ لو قُدّرَتْ (أنْ)

---

[1] ــ الكتاب ، سيبويه ج٣ ، ص٦ .
[2] ــ الحديد ٢٣ .
[3] ــ الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص١٢١ .
[4] ــ ينظر الإنصاف، الأنباري، ج٢ ، ص١١٩ .
٥ ــ هذا القاعدة من القواعد التي ارتضاها البصريون ، ينظر ذلك في الإنصاف ج١، ص ٧٨.

مضمرة لكان الفعل مع (أنْ) مصدرًا مؤولًا، والمصدر المؤول اسم[1]. وكونه اسمًا يلزم أنْ تكون (كي) حرف جر، والمصدر بعدها اسم مجرور، وإنّما يلزم أنْ يكون الفعل ( تكرمني ) منصوبا بــ ( كي ) لتبقى (كي) مختصة بالفعل.

واستشهد بعض النحاة بكلام العرب ليثبتوا دخول (كي) على الأسماء، نحو قول ابن يعيش: ((من العرب من يقول: كَيْمَه، فيدخل (كي) على ما الاستفهامية، ويحذف ألفها... فلو كانت (كي) هنا غير حرف جر لم تدخل على ما الاستفهامية)) [2]، وإذا ثبت دخول (كي) على الاسم في كلام العرب فإن ذلك لا يعني أنْ تكون (كي) حرف جر؛ لأنّ ( مَهْ ) في كيمه اسم مبني لا تظهر على آخره حركة، وقد يكون غير مخفوضٍ كما يرى البصريون، ففي إعرابه خلاف بين النحاة، والكوفيون يرون أنّ ( مَه) من ( كَيْمَه) في موضع نصب؛ لأنّها تُقال عند ذكر كلام لم يفهم؛ أيْ يقول القائل: أقوم كي تقوم ، فيسمعه المخاطب ولم يفهم (تقوم) فيقول : كَيْمَه ؟ يُريد كي ماذا، فَــ (مَه) في موضع نصب، وليس لــ (كي) عمل فيه [3]، لذلك لا يقوى دليلًا ليثبت أنّ (كي) حرف جر؛ (( لأنّه لم يثبت كونها حرف جر إلا في قولهم: ( كَيْمَه) على احتمال ظاهر، فلا ينبغي أنْ يجعل أصلًا )) [4].

---

[1] ــ ينظر الكتاب، سيبويه ، ج٣ ص٥ .

[2] ــ شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج٩ ، ص ١٤ ، وينظر كلام سيبويه في الكتاب ، ج٣ ، ص٦ .

[3] ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ج٢ ، ص ١٢٠ .

[4] ــ الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ج٢ ، ص١٣ ، ١٤ .

**المسألة الثانية: إعمال إنّ، أنّ إذا خُفِّفَتا .**

استدل بها الكوفيون؛ ليثبتوا أنّ (إنْ) المخفّفة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم؛ لأنّها من عوامل الأفعال، و(إنّ) المشددة من عوامل الأسماء، فينبغي أنْ لا تعمل المخففة بالأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال[1].

واحتج الكوفيون بأنْ قالوا: إنّما قلنا إنّها لا تعمل لأنّ (إنّ) المشددة إنّما عملتْ؛ لأنّها أشبهتْ الفعل الماضي في اللفظ... فإذا خُفِّفتْ زال شبهها به، فوجب أنْ يبطل عملها [2]، وذكر السيوطي «أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ (أنّ) المشددة لا تخفف أصلًا، وأنّ (أنْ) المخففة إنّما هي حرفٌ ثُنائي الوضع، وهي النافية، فلا عمل لها ألبتةَ »[3].

وذهب البصريون إلى أنّها تعمل أحيانا، واستدلّوا على ذلك بالسّماع، نحو قوله تعالى: «وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ۚ»[4]، بتخفيف (إنّ)[5]، ونصب اسمها (كُلًّا)، وقال سيبويه: «حدّثنا من نثق به، أنّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لمنطلقٌ »[6]، واحتجّ لعملها بقوله: «وذلك لأنّ الحرف بمنزلة الفعل، فلمّا حُذِفَ من نفسه شيءٌ لم يُغيَّر عملُه، كما لم يُغيَّر عملُ لمْ يَكُ »[7] ؛ أيْ إنّ الحرف عمل لمشابهته الفعل، فلما جاز أنْ يعمل الفعل مع الحذف، نحو ( لم يَكُ ) جاز عمل الحرف مع التخفيف.

---

[1] ـ ينظر الإنصاف، الأنباري ، ج١ ، ص١٧٥ .

[2] ـ الإنصاف، الأنباري ج١ ، ص١٧٥ .

[3] ـ همع الهوامع ، السيوطي، ج١ ، ص٤٥٣ .

[4] ـ هود ١١١ .

[5] ـ وقال سيبويه : إنّها قراءة أهل المدينة ، ينظر الكتاب ج٢، ص ١٤٠، وهي قراءة الزهري و سليمان ابن أرقم، ينظر الكشاف، الزمخشري، ج٣، ص ٢٤٠، ومعجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرَم، ج٣، ص١٣٧ ، وذكر الأزهري في التصريح أنّها قراءة نافع ، وابن كثير ، ينظر التصريح ج١ ، ٣٢٦.

[6] ـ الكتاب، سيبويه ، ج٢ ، ص١٤٠ .

[7] ـ الكتاب، سيبويه، ج٢ ، ص١٤٠ .

ويرجِّح الباحث مذهب الكوفيين من وجوه: الأوّل: إهمالها يجاري القياس لزوال اختصاصها بالأسماء. والحرف إنّما يعمل إذا كان مختصًّا. والثاني: ما ورد من إهمالها في كلام العرب كثير، وما ورد من إعمالها قليل [1]. والثالث: مذهب الكوفيين معضود بالسماع والقياس، ومذهب البصريين معضود بالسماع، «وإذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره» [2] .

**القاعدة السابعة: لا يعمل في اسم واحد عاملان**

ذكر البصريون هذه القاعدة دليلًا على منعهم العطف على موضع اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر، وذلك نحو قولك: (إنّك وزيدٌ قائمان)؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى تسلط عاملين على معمول واحد، فـ (زيدٌ) مبتدأ، والابتداء عامل الرفع في الخبر (قائمان)، و( إنّ) تنصب اسمها (الكاف)، وترفع خبرها (قائمان)، وهذا يؤدي إلى أنْ يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال[3].

ويجيز بعض البصريين العطف على موضع ( إنّ ) بعد استكمال الخبر، نحو قوله تعالى: ((أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ۚ))[4]، وهؤلاء يرون أنّ ( رسوله) معطوفة على محل لفظ الجلالة بعد استكمال الخبر، وهو(بريءٌ)، وجمهور البصريين يجمعون على أنّ رفع (رسوله ) ليس بالعطف على المحلّ، بل على أنّه مبتدأ خبره محذوف[5]، أمّا العطف على موضع اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر فممتنع لديهم سواء أكان اسمها اسمًا تظهر عليه حركة

---

1 ـ ينظر شرح التصريح ، الأزهري ، ج١ ، ص ٣٢٦ .

2 ـ الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي ص ١٢٢، ونقل ذلك عن ابن جني في الخصائص، ينظر ج١ ، ص١١٧.

٣ ـ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ١٦٨ .

٤ ـ التوبة آية ٣ .

٥ ـ ينظر شرح التصريح ، ج١ ، ص٣٢٠ و٣٢١ .

إعرابه أم لا، ولأجل ذلك قال سيبويه: واعلم أنّ ناسا من العرب يغلطون، فيقولون: « إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيد ذاهبان »[1]؛ فهو يخطّئ من يخالف القاعدة .

وأجاز الكوفيون العطف على موضع اسم (إنّ) سواء أكان قبل مجيء الخبر أم بعد استكماله؛ «لأنّهم لم يشترطوا المُحْرِز، ولأنّ (إنّ) لم تعمل عندهم في الخبر شيئًا، بل هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، ولكنّ شرط الفرّاء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء الإعراب»[2].أيْ أنْ يكون اسمها اسمًا مبنيًّا، لا تظهر عليه حركة الإعراب.

واحتجّ الكوفيون بالسّماع والقياس: أمّا السّماع فقوله تعالى:«إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ »[3]، ووَجْهُ الدليل أنّه عطف (الصابئين) على موضع اسم (إنّ)، وهو (الذين آمنوا ) قبل مجيء الخبر، وهو (من آمن بالله واليوم الآخر)[4]، ويعلّق الفراء على هذه الآية فيقول: « فإنّ رَفْعَ (الصابئين) على أنّه عطف على (الذين)، و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه، ونصبه، وخفضه، فلمّا كان إعرابه واحدًا، وكان نصب (إنّ) نصبًا ضعيفًا[5] ... جاز رفع (الصابئين) »[6] .أيْ أنّ عمل العامل لا يظهر فيه لبنائه، ولذلك جاز عنده

---

١ ــ الكتاب ، ج٢ ، ص١٥٥ .

٢ ــ مغني اللبيب ج٥ ، ت عبد اللطيف الخطيب، ص٤٦٩ .

٣ ــ المائدة ٦٩ .

4 ــ ينظر الإنصاف، الأنباري، ج١، ص ١٦٧، والتبيين، العكبري ٣٤٤، واللباب، العُكبري، ج١، ص ٢١٢، والتصريح، الأزهري، ج١، ص٣٢٢.

5 ــ يرى الفراء أنّ ضعفه يقع على الاسم ولا يقع على خبره .

6 ــ معاني القرآن، الفرّاء، ج١ ، ص٣١٠ ، وص ٣١١ .

رفع المعطوف؛ لأنّ العامل إذا لم يظهر عمله في معمول يليه، جاز أنْ يُهمل عمله في معمول آخر يقع بعده.

وأمّا القياس فمن جهة إجماع النحاة على جواز العطف على موضع اسم (لا) قبل تمام الخبر، نحو: لا رجلَ ولا امرأةٌ أفضل منك، فالكوفيون يقيسون (إنّ) على (لا)؛ على الرُّغم من أنّ الأولى للإثبات، والثانية للنفي؛ لأنّ النحاة يحملون الشيء على ضده [1].

وضعّف البصريون، ومن أيّدهم مذهبَ الكوفيين من جهات :

الأولى: أنّ مذهب الكوفيين يؤدي إلى أنْ يعمل في اسم واحد عاملان؛ فعندما يقال: (إنك وزيدٌ قائمان)، وجب أنْ يكون (زيدٌ) مبتدأً، وعاملًا في الخبر، وهو (قائمان)، ووجب أنْ تعمل (إنّ) في خبر الكاف، وهو (قائمان)، ويؤدي هذا إلى اجتماع عاملين على معمول واحد[2].

والثاني: أنّ استدلال الكوفيين بالآية مردود؛ لأنّ في الآية تقديمًا وتأخيرًا، وتقديرها: (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك) [3].

والثالث: أنّ قياس (إنّ) على (لا) قياس مردود؛ «لأنّ (لا) رُكِّبتْ مع الاسم النكرة بعدها، فصارا شيئًا واحدًا، فكأنّه لم يجتمع في الخبر عاملان، وأمّا (إنّ) فإنّها لا تُركّب مع الاسم بعدها، فيجتمع في الخبر عاملان، وذلك لا يجوز، فبان الفرق بينهما»[4].

ووَرَدَ في كتب النحو عدد من الشواهد يظهر فيها العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، من بينها: الآية السابقة، وهي الآية التاسعة والستون من سورة المائدة، وقوله تعالى:

---

[1] ـ ينظر الإنصاف، الأنباري، ج١ ، ١٦٧ .

[2] ـ ينظر الإنصاف،الأنباري، ج١ ، ص ١٦٨، والمغني، ابن هشام، ج٥ ، ٤٦٩ .

[3] ـ ينظر التبيين، العُكبري، ص ٣٤٥، والمساعد، ابن عقيل ج١ ص ٣٣٦، والمغني، ابن هشام، ج٥، ص٤٦٩.

[4] ـ الإنصاف ، الأنباري، ج١ ، ص١٧٤ .

((إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ))[1]، برفع (ملائكتُهُ) على قراءة ابن عباس، وعبد الوارث، وأبي عمر[2]، وقول الشاعر: [ من الطويل ]

فمن يكُ أمسى بالمدينة رَحْلُهُ فإنّي وقيارٌ بها لغريب [3]

وقول الشاعر : [ من الوافر ]

وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاق [4]

ويرى الباحث أنّ الكوفيين أصابوا الحقيقة عندما أجازوا أنْ يكون الاسم معطوفًا على موضع اسم (إنّ) في الشواهد السابقة؛ لأنّ هناك فرقًا في الدلالة بين الاسم المرفوع المعطوف على موضع اسم (إنّ)، والاسم المنصوب المعطوف على اسم (إنّ)؛ فالمعطوف على الموضع هو معطوف على المبتدأ، وليس لـ (إنّ) أثر نحوي، أو دلالي عليه، أمّا المعطوف على اسم (إنّ) فهو واقع تحت تأثير (إنّ) ، وهو منصوب بها؛ لأنّ المعطوف والمعطوف عليه يتأثران بالعامل نفسه، ويتساويان في دلالتيهما، والعامل في المعطوف عليه عند جمهور النحاة[5] هو العامل في المعطوف.

---

[1] ـ الأحزاب ، ٥٦ .

[2] ـ ينظر البحر المحيط، أبو حيّان، ج٧، ص ٢٣٩، ومغني اللبيب، ابن هشام، ت عبد اللطيف الخطيب، ج٦، ص ٣٣٠، ومعجم القراءات القرآنية، ج٥، ص١٣٤، آية ٥٦، سورة الأحزاب. وأبو عمرو هو عبدا لله بن الحصين بن الحارث من بني تميم، وهو المشهور بأبي عمرو بن العلاء، وعبد الوارث بن سعيد أحد تلاميذ أبي عمرو بن العلاء ، وروى عن أستاذه قراءته ، ينظر التعريف بهذين القارئين في كتاب السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، تحقيق شوقي ضيف ، ص٨٥ ، دار المعارف ، القاهرة ـــ مصر .

[3] ـ البيت منسوب لـ ضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعيّات ص ٢١٢ ، الشاعر رقم ٦٤ ، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون ، ط٥ ، بيروت ، وفي شرح التصريح ، الأزهري، ج ١ ، ص٣٢٢ .

[4] ـ البيت منسوب لبشر بن أبي خازم ، في الإنصاف ، ج١ ، ص ١٧٠، وفي شرح التصريح ، الأزهري ، ج١ ، ص ٣٢٢، وينظر في ديوانه ، ص ١٦٥، عني بتحقيقه عزّة حسن ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ١٩٦٠ .

[5] ـ ينظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج٣ ، ص٧٥ .

ومن المعلوم أنّ (إنّ) حرف يفيد التوكيد، وهو يوظّف في الكلام إذا كان المخاطب منكرًا للخبر أو لديه شك فيه؛ فإذا قال متكلم لزميله: (إنّ زيدًا مهذب) فهذا يعني أنّ زميله قد عرف(زيدًا) مسبقًا، وتعامل معه، وخَبِرَ أخلاقه وصفاته مما يجعله يشك في هذا الخبر، أو خَبِرَ المخاطَب الكذب من المتكلم، فأراد المتكلم إنْ يُصَدِّقَ زميلُه الخبر، فلجأ إلى استخدام أداة التوكيد ليتحقق له غرضه، ولو كان زميله يعرف ( زيدًا ) معرفة سطحيّة، ولا يعلم من صفاته شيئًا، أو كان يعلم صدق المتكلم لما احتاج المتكلم إلى توكيد كلامه.

والمتكلم يختار من فنون الكلام ما يناسب حال المخاطَب، وينتقي الأسلوب الذي يناسب السياق العاطفي الذي يحدث فيه الاتصال، وهو السياق الذي« يحدّد درجة القوة والضعف في الانفعال، مما يقتضي تأكيدًا، أو مبالغة، أو اعتدالًا »[1]، فإذا كان المقام مقام الإنكار فإنّ المتكلم يختار التوكيد، وإذا كان المقام مقام المدح، فإنّه يختار المبالغة، وهكذا، ومقام الكلام الذي يكون فيه الاسم معطوفًا على موضع اسم (إنّ) مختلف عن مقام الكلام الذي يكون فيه الاسم المنصوب معطوفًا على اسم (إنّ) ؛ فالأوّل مقام التصديق والقبول، والثاني مقام التكذيب والشك؛ لذا فإنّ الثاني محتاج للتوكيد، أمّا الأوّل فليس محتاجًا له .

والشواهد التي وردتْ في كتب النحاة، والتي ذكرتها سابقًا هي معطوفة على موضع اسم (إنّ)، ولا ينبغي تأويلها، كما فعل البصريون عندما أوّلوا الآيات القرآنية؛ لأنّها إذا أُوّلتْ تغيرتْ دلالاتها المقصودة، وحُرِّفتْ عن معناها المراد، ولا ينبغي تخطئتها كما فعل سيبويه؛ لأنّ ذلك من كلام العرب المستشهد بهم. ولبيان ذلك نقف تاليًا على كل شاهد من الشواهد، ونوضّحه:

---

[1] ــ علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، ص ٧٠ .

ففي قوله تعالى: « إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » جاءتْ كلمة (الصابئون) مرفوعة، وهي على رأي البصريين مرفوعة على الابتداء، وخبرها محذوفٌ ، والنية بها التأخير عمّا في حيّز (إنّ) من اسمها وخبرها، كأنّه قيل: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم ذلك، والصابئون كذلك.

ويرى الباحث أنّ رأي البصريين مردود؛ لأنّ جملة (والصابئون كذلك) التي قدّرها البصريون، وجعلوها على نية التأخير لا تخلو من أنْ تكون أحد أمرين، فإمّا أنْ تكون معطوفة على جملة (إنّ الذين آمنوا)، وإمّا أنْ تكون جملة ابتدائية سابقة على الجملة المذكورة، فإنْ كانت ابتدائية فما وجه الواو قبلها، وإنْ كانت معطوفة على جملة (إنّ الذين آمنوا) فهي تشترك معها في التوكيد، ويتساوى عند ذلك الصابئون مع اليهود والنصارى في الحكم، وما دام الأمر كذلك فما العلة إذن من رفع كلمة (الصابئون) مع أنّ نصبها يؤدي المعنى المراد بأيسر مما هي عليه في حالة الرفع ؟

والراجح لدى الباحث أنّ(الصابئون) معطوفة على موضع اسم(إنّ)؛ أيْ أنّ كلمة (الصابئون) مرفوعة بالعطف على الموضع؛ لأنّ موضع اسم (إنّ) في الأصل مرفوع بالابتداء، وعندما دخل الحرف الناسخ نصب المبتدأ، والحكمة من ذلك ــــ كما يراها الباحث ــــ هو التفريق بين أتباع الأديان المذكورين في الآية، وذلك أنّ المدينة يسكنها العرب واليهود، والخطاب في هذه الآية موجّه للفريقين مباشرة لحثهم على الإيمان بالله تعالى، والمفسرون يذكرون أنّ المقصود بقوله: (إنّ الذين آمنوا) هم المنافقون من العرب الذين آمنوا بألسنتهم، ولم

يدخل الإيمان في قلوبهم [1] فجاء التأكيد ملازمًا لهم في الآية، فنُصِبَتْ (الذين آمنوا) بـ (إنّ) وعُطِفَتْ (الذين هادوا) عليها، أمّا (الصابئون والنصارى) فالخطاب لهم ليس مباشرًا، وإنّما هو خطاب عَرَضِيٌّ لبعدهم عن أرض المدينة، لذا لم يحتج الخطاب إلى تأكيد، ورُفِعَتْ (الصابئون) بالابتداء وعُطِفَتْ ( النصارى) عليها.

ووردتْ كلمة (ملائكته) ـ في بعض القراءات ـ بالرفع[2] في قوله تعالى:(إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ)، وهي معطوفة على موضع اسم (إنّ)، وعند ذلك تكون (إنّ) عاملة باسمها، وهو لفظ الجلالة، ولا تكون عاملة بكلمة (الملائكة)؛ فالعامل بها هو الابتداء، والسبب في ذلك من جهتين:

الأولى: إنّ صلاة الله على النبي أمر غير معهود في الفكر الديني لدى العرب، لذلك جاءت بالتوكيد، فلمّا أُكِّدَتْ صلاة الله على النبي أصبحتْ صلاة الملائكة أمرًا مقبولًا؛ لأنّهم من خلق الله تعالى، ولم تحتجْ إلى توكيد .

والثانية: إنّ صلاة الله على النبي بمعنى الرحمة، ولا تطابق صلاة الملائكة التي بمعنى الاستغفار؛ لذا لم تعطف كلمة الملائكة على لفظ الجلالة للمخالفة بين الصلاتين، ولو عطفت عليه لتطابقتْ الصلاتان معنًى.

---

[1] ـ ينظر الكشاف ، الزمخشري ، ج٢ ، ص٢٧٤ .

[2] ـ قراءة ابن عباس ، وعبد الوارث ، وأبي عمر ، ينظر البحر المحيط ، أبو حيّان ، ج٧ ، ص ٢٣٩ ، ومغني اللبيب ، ابن هشام، ج٦ ، ص ٣٣٠ ، و معجم القراءات القرآنية ، ج٥ ، ص١٣٤ ، آية ٥٦ ، سورة الأحزاب

فإن قيل إنّ كلمة (الملائكة) وردت بالنصب في قراءات أخرى، فالجواب ما قاله صاحب المغني، وهو «أنّ الصلاة لغة بمعنى واحد، وهو العطف، ثم إنّ العطف بالنسبة إلى الله تعالى: الرحمة، وإلى الملائكة: الاستغفار، وإلى الآدميين: دعاء » [1].

وفي قول الشاعر: وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاق[2]

عطف (أنتم) – وهو ضمير مرفوع – على محل ضمير المتكلم ، ولم يُدْخِلْهُ في توكيد (إنّ)؛ لأنّه في حكم الداخل في توكيدها، فالشقاق متحصل من جهة قوم الشاعر الذين يتحدث باسمهم، ومن جهة المخاطبين، ووصف البغي متحصل للطرفين، فلمّا أكّده لجهة قومه، صارت جهة المخاطبين داخلة في حكم التوكيد، وأصبح عطفها على اسم (إنّ) وتوكيدها تكرارًا لا فائدة منه، فرفعها على العطف على الموضع ليزيل هذا التكرار .

ومثل قول الشاعر السابق قول الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيّارٌ بها لغريب [3]

فـ (قيّار) معطوف على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر، ولم يعطف على ياء المتكلم حتى لا يتكرر التأكيد، وهو داخل في حكم التوكيد حتى لو لم يعطف على اسم (إنّ)؛ لأنّه عندما أكّد الغربة لنفسه دخل( قيّار) في حكمها، فـ ( قيّار) اسم الجمل الذي يركبه، وما دام الشاعر غريبًا فإن مركوبه كذلك .

والشواهد السابقة المعطوفة على موضع اسم (إنّ) قبل استكمال الخبر لا تؤدي إلى اجتماع عاملين على معمول واحد كما ادعى البصريون، فالعامل في كلمة (غريب) ـ في البيت

---

[1] ـ مغني اللبيب ، ابن هشام، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ، ج٦ ، ص ٣٣٣ .

[2] ـ البيت منسوب لبشر بن أبي خازم ، في الإنصاف، ج١، ص١٧٠، وفي شرح التصريح، الأزهري، ج١، ص ٣٢٢، وينظر في ديوانه ، ص ١١٦، عني بتحقيقه عزّة حسن ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ١٩٦٠.

[3] ـ البيت منسوب لـ ضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعيّات ص ٢١٢ ، الشاعر رقم ٦٤ ، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون ، ط٥ ، بيروت ، وفي شرح التصريح ، الأزهري، ج ١ ، ص٣٢٢ .

السابق ــ هو الحرف الناسخ وحده، وكلمة (قيّار) معطوفة على موضع اسم (إنّ)، وليست مبتدأ، ولا عمل لها . والضمير المخاطِب (أنتم) في قول الشاعر: (إنّا وأنتم بغاة) معطوف ــ أيضا ــ على موضع اسم إنّ، والعامل في الخبر (بغاة) هو الحرف الناسخ وحده، ولا يشترك معه الضمير (أنتم) في العمل، والكلام على باقي الشواهد مطابق لما ذكرته في الشاهدين السابقين .

**القاعدة الثامنة: الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا**

وُظِّفَتْ هذه القاعدة في مسألتين: مسألة الاسم المرفوع بعد (لولا)، ومسألة عمل واو (رُبَّ)، ويرد تاليًا توضيح لهما:

**المسألة الأولى: الاسم المرفوع بعد ( لولا)**

أورد البصريون هذه القاعدة للتدليل على أنّ العامل للاسم المرفوع بعد (لولا) هو الابتداء، وليس (لولا) كما قال الكوفيون؛ لأنّ (لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم[1].

و(لولا) حرف امتناع لوجود، ((يرتفع ما بعدها بالابتداء عند البصريين، وبالفاعلية عند الكسائي، وبها نفسها عند الفراء وابن كيسان))[2]، ويعنينا في هذه المسألة رأي البصريين، ويمثّله المبرد بقوله: (( اعلم أنّ الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف))[3]، ورأي الكوفيين، ويمثله الفراء بقوله: وقوله تعالى: ( وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ ) [4] ، رفعهم بـــ ( لولا))[5].

---

[1] ــ ينظر الإنصاف، الأنباري ، ج١ ، ٧٨ .

[2] ــ ارتشاف الضرب، ابن حيان ، ص ١٩٠٤ .

[3] ــ المقتضب، المبرد، ج ٣ ، ص ٧٦ .

[4] ــ الفتح آية ٢٥ .

[5] ــ معاني القرآن ، الفراء ج١ ، ٤٠٤ .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون من جهات:

الأولى: إنّ ( لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل، ودخولها على الاسم شائع، أمّا دخولها على الفعل فنحو قوله تعالى: « لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ »[1]، وقوله تعالى: « لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ »[2]، والحرف إنّما يعمل إذا كان مختصًّا، فلمّا فقدتْ الاختصاص فقدتْ العمل.

والثانية: إنّ الاسم بعدها لا يتم معناه إلا بتقدير خبر؛ فكلمة (رجال) في قوله تعالى: (لولا رجال مؤمنون) لا يتم معناها إلا بتقدير الخبر، وتقديره (لولا رجال مؤمنون موجودون)، وبهذا التقدير يلزم أنْ تكون كلمة (رجال) مبتدأ، ولمّا كانت مبتدأ وجب أنْ يكون العامل فيها الابتداء، وليس (لولا) .

والثالثة : إذا سلّمنا أنّ (لولا) هي الرافعة للاسم بعدها لاختصاصها بالأسماء ـــ كما ذهب إلى ذلك الفراء[3] ـ فالسؤال إذن عن موقع الاسم الذي يليها؛ أهو مبتدأ، أم خبر المبتدأ، أم فاعل أم نائبه، أم هو اسم لها كالأفعال الناسخة ؟

والرابعة: إنّ قول الكوفيين: «إنّها ترفع الاسم بعدها؛ لأنّها نائبة عن الفعل...لأنّ التقدير في قولك: ( لولا زيدٌ لأكرمتك ) لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك» [4]مردود؛ لأنّه ربّما لا يكون(زيد) هو المانع من الإكرام، وإنّما قد يكون وجوده هو المانع له دون علمه، والصحيح أنّ تقدير الجملة السابقة هو: ( لولا زيد موجود لأكرمتك )، وهذا التقدير أولى من التقدير الذي قدّره الكوفيون؛ لأنّه كون عام يوافق مجمل الأمثلة .

---

[1] ـ الفرقان آية ٢١ .
[2] ـ المنافقون ، آية ١٠ .
[3] ـ شرح الرضي على الكافية ، ج١ ، ص ٢٧٤ .
[4] ـ الإنصاف، الأنباري، ص ٦٦ .

والخامسة: أثبتَ سيبويه أنّ ( لولا) تخفض الاسم بعدها أحيانًا، واستدلّ على ذلك بقول العرب: لولاك، ولولاه، ولولاي، وذلك أنّ الكاف والهاء والياء لا تكون ضمائر رفع، بل هي متردّدة بين أنْ تكون ضمائر نصب أو ضمائر خفض، والنصب باطل لخلو ياء المتكلم من نون الوقاية، فلو كانت الياء ضمير نصب لقيل: لولاني، فلمّا خلتْ منها، امتنع كونها ضمير نصب، وتعيّن كونها ضمير خفض[1].

وإذا ثبت أنّ (لولا) تعمل في الاسم بعدها الرفع، وتعمل فيه الخفض فإن ذلك يجعلها بِدْعًا من الحروف، فلم يثبت أنْ يعمل حرفٌ الرفع، والخفض، وهَبْنَا قبلنا أنّ( لولا) تعمل في الاسم الرفع وتعمل فيه الخفض، فلنا أنْ نسأل: متى يتعين الرفع ؟ ومتى يتعين الخفض ؟

**المسألة الثانية :عمل ( واو ربّ )**

استدلّ البصريون بهذه القاعدة ليبيّنوا أنّ واو (رُبَّ) ليست عاملة، وإنّما العمل لـ (رُبَّ) مقدّرة[2]، واحتجّوا بأنْ قالوا: ((إنّ الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئًا؛ لأنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصًّا، وحروف العطف غير مختصة))[3]، وزعم المبرد من البصريين أنّ الجرّ بعد الواو بالواو نفسها [4]، ووافقه الكوفيون في ذلك، واحتجّوا بأنّ الواو قامت مقام (رُبّ) ، ولمّا نابت عنها عملت عملها [5]، وقالوا: ((والذي يدل على أنّها ليست عاطفة

---

1 ـــ ينظر شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الإشبيلي ، ج١ ، ص ٤٧١ .

2 ـــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ٣٢٣ .

3 ـــ الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ٣٢٣ .

4 ـــ ينظر المقتضب ، المبرد ، ج٢ ، ص٢٤٦، وشرح التسهيل ، ابن مالك ج٣ ، ص ١٨٩ .

5 ـــ ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيـــدالله الإشـــبيلي ، ص ٨٦٩، تحقيق عيّاد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٦ .

أنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة، كقوله:( وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤهُ))[1] .

ويرى الباحث أنّ مذهب الكوفيين والمبرّد مردود من وجوه :

أحدها: أنّ احتجاج الكوفيين بافتتاح القصائد بالواو يُجَابُ عَنْهُ ((بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ))[2] .

والثاني: أنّ الدليل على أنّ الواو حرف عطف، وليست بدلًا عن (ربّ) ظهورها معها في بعض الشواهد، نحو قول الأعشى: [ من الطويل ]

وَرُبَّ بَقِيعٍ لَوْ هَتَفْتُ بِجَوّهِ أَتَانِي كَرِيمٌ يَنْفُضُ الرَّأسَ مُغْضَبَا [3]

وظهور (الواو) مع ( رُبَّ) يَرُدُّ قول من قال: إنّها عوض عنها؛ " لأنّ العوض والمعوض منه لا يجتمعان"[4]، ويُثْبِتُ أنّ الواو حرف عطف .

والثالث: أنّ قول الكوفيين : (ولما نابت عنها عملت عملها) يُجابُ عنه: بأنّه (( جاء عنهم الجرّ بإضمار (رُبَّ) من غير عوض منها، وذلك نحو قوله: رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ))[5]؛ فـ (رسم) ــ لديهم ــ مجرورة بتقدير ( رُبَّ) من غير الواو أو الفاء أو بل ، فكيف تكون الواو عوضًا عنها، وهي محذوفة ؟

والرابع: أنّ الكوفيين يقيسون عمل الواو نيابة عن (رُبّ) على عمل واو القسم التي نابت عن الباء[6]، وهذا القياس مردود؛ لأنّ واو( رُبَّ حرف عطف، والدليل على ذلك أنّها لا تجتمع

---

[1] ــ الإنصاف، الأنباري ، ج١ ، ص ٣٢٢ .

[2] ــ مغني اللبيب، ابن هشام ، ج٤ ، ص ٣٨٧ ، ت عبد اللطيف الخطيب.

[3] ــ الصبح المنير في شعر أبي بصير، ص٨٩ طبع في مطبعة آدلف هلزهوسن، الناشر دار ابن قتيبة ،الكويت.

[4] ــ الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي ج١ ، ص ١٤٨ دار الكتب العلمية ، بيروت .

[5] ــ الإنصاف، الأنباري ، ج١ ، ٣٢٣ .

[6] ــ ينظر الإنصاف، الأنباري، ج١ ، ص٣٢٢ .

مع حروف العطف، فلا نقول : (وَوَبَلَدٍ)، ولهذا فهي لا تنوب عن ( رُبَّ) ، وواو القسم ليست في الأصل واو عطف، والدليل على ذلك أنّ حروف العطف تدخل عليها، نحو: ووالله، فوالله . والعرب تقول: «رُبَّ رَجُلٍ عالمٍ لقيتُ، ورُبَّ شجاعٍ صاحبتُ، ولا تقول: وَرَجُلٍ شُجَاعٍ، وكذلك تدخل (ثُمّ) على (رُبَّ)، ولا تدخلها على الواو، فعلم بهذا أنّ الواو ليست بمنزلة ( رُبَّ)، وأنّها عاطفة»[١].

**القاعدة التاسعة : الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب.**

وظّفتْ هذه القاعدة في مسألتين: مسألة أصل (لن)، ومسألة العامل في المستثنى. ويرد تاليًا توضيح لهاتين المسألتين :

**المسألة الأولى: مسألة أصل ( لن).**

اختلف النحاة في أصل (لَنْ)؛ فقال سيبويه: «زعم الخليل أنّها (لا أنْ)، ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم »[٢]، أيْ حُذفتْ الهمزة تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ثم حُذِفتْ الألف لالتقاء الساكنين، وهما الألف والنون التي تليها، فصار اللفظ (لن)، ووافق الكسائي الخليل في مذهبه[٣]، وذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أنّها بسيطة، واستدلّ سيبويه على ذلك بجواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: أمّا زيدًا فلَنْ أضرِبَ[٤]، فلو كانت مركّبة من (لا أنْ) لما تقدّم معمول معمولها عليها؛ لأنّ ما بعد (أن) لا يعمل في ما قبلها [٥]، وذهب الفراء إلى أنّ أصلها (لا)، ثم أُبْدِلَ الألفُ نونًا [٦] .

---

١ ــ البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ابن أبي الربيع الإشبيلي ، ص ٨٧٠ ، ص٨٧١ .
٢ ــ الكتاب ، سيبويه ، ج٣ ، ص٥ ، وارتشاف الضرب أبو حيان ، ص١٦٤٣ .
٣ ــ ينظر ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص ١٦٤٣ .
٤ ــ ينظر الكتاب ، سيبويه ، ج٣ ، ص٥.
٥ ــ أسرار العربية ، الأنباري ، ص٣٢٩ .
٦ ــ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، ج٤ ، ص ٣٨ .

واستدلّ الأنباري بهذه القاعدة ليعتذر عن الخليل، فقال: « ويمكن أن يُعتَذَرَ عن الخليل بأن يُقّال: إنّ الحروف إذا رُكّبتْ تغيّر حكمها بعد التركيب، عمّا كانتْ عليه قبل التركيب، ألا ترى أنَّ (هل) لا يجوز أنْ يعمل ما بعدها في ما قبلها، وإذا ركِّبَتْ مع (لا) ودخلها معنى [التخصيص] [1] جاز أنْ يعمل ما بعدها في ما قبلها، فيقال: زيدًا هلّا ضَرَبْتَ » [2].

واستدلَّ الرضي لمذهب الخليل بقول الشاعر : [ من الوافر ]

يُرجِّي المرءُ ما لا أنْ يُلاقِي　　　وتَعْرِض دونَ أدناه الخطوب [3]

والشاهد فيه ظهور (أنْ) بعد (لا) في البيت، وزعم أنّ قوله: (لا أنْ يلاقي) بمعنى: لَنْ يلاقي.

ويرجِّح الباحث رأي سيبويه، ويرى أنّ (لنْ) حرف مفرد، وليس مركبًا، وبيان ذلك من وجوه:

الأول: إنّ معنى البيت الذي استدلّ به الرضي لجهة التركيب يَفْسُدُ إذا كانت (لا أن) بمعنى (لنْ)؛ لأنّ المعنى يكون عند ذلك (يُرجّي المرء ما لنْ يلاقي)، والرجاء يعارض النفي بـ (لنْ)، فـ (لنْ) تدل على استحالة اللقاء، فكيف يستقيم الأمل والرجاء مع الاستحالة؟ والصواب أنْ يبقى النفي لِلّقَاءِ بـ (لا)؛ لأنّها لا تَدُلُّ على الاستحالة، ولا تتعارض مع الرجاء .

---

[1] ــ يقصد التحضيض

[2] ــ أسرار العربية، الأنباري ، ص ٣٢٩ .

[3] ــ هذا البيت أحد ثلاثة أبيات نسبها أبو زيد في النوادر لجابر بن رألان الطائي، وهو شاعر جاهليّ ، ينظر النوادر، لأبي زيد الأنصاري، ص ٢٦٤، وهو برواية (إنْ) بدل (أنْ) ، وقيل هذه الأبيات الثلاثة لإياس بن الأرتّ، ينظر خزانة البغدادي، ج ٨ ، ص ٤٤٥ ، واستشهد الزمخشري بهذا البيت في الكشّاف برواية أخرى، وهي: (يُرجِّي المرءُ ما أنْ يراه وتَعْرِض دونَ أدناه الخطوب)، ينظر الكشّاف، ج٥ ، ص ٥٠٨، تفسير آية رقم (٢٦ ) من سورة الأحقاف. وفي رواية الزمخشري لا شاهد فيه على قول الخليل، وهو غير منسوب لأحد في شرح الرضي، ج٤، ص ٣٩، برواية (أنْ) وليس (إنْ). ومعنى يُرجّي : يأمُلُ، وتعرض: عرضتْ له بسوء ، أدناه: قربه، والخطوب: جمع خطب ، وهو الأمر الشديد .

والثاني: إنّ قياس (لنْ) على (هلّا) فاسدٌ؛ لأنّ ( هلْ) عندما رُكِّبت مع (لا) تغيَّر معناها من الاستفهام إلى التحضيض، وتغيَّرت رتبتها؛ فجاز أنْ يعمل ما بعدها في ما قبلها، أمّا (لا) فإنها لما رُكِّبَتْ ــ على مذهبهم ــ مع (أنْ) وصارت (لنْ) لم يتغيّر معناها، فكلاهما للنفي، فلمّا اختلفتْ (لنْ) و(هلّا ) من هذه الجهة بَطَلَ قياس الأولى على الثانية.

والثالث: يُصار إلى مذهب الخليل والكسائي إذا ثبت بالدليل الظاهر، ولا دليل لديهما، بل الدليل يدل على فساده، وهو جواز تَقَدُّم معمول معمولها عليها[1]، وقد تقدم ذلك في كلام سيبويه.

**المسألة الثانية: مسألة العامل في المستثنى.**

اختلف النحاة في مسألة العامل في المستثنى، (نحو جاء القوم إلا زيدًا)، وارْتأى الباحث الاقتصار في هذه المسألة على رأي الفراء والردّ عليه، وتأخير النظر في آراء النحاة الآخرين في هذه المسألة إلى القاعدة الحادية عشرة لمناسبتها لها.

يرى الفرّاء ــ وهو الرأي المشهور للكوفيين ــ أنّ المستثنى منصوب بـ (إلّا)؛ لأنّ الأصل فيها (إنَّ) التي تنصب الأسماء، وترفع الأخبار، و(لا) التي للعطف، وخُفِّفَتْ النون لكثرة الاستعمال، وأُدغمتْ في اللام ، فصارت(إلّا)[2]، «وزاد ابن عصفور: فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ( إنّ) ، وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم (لا)؛ لأنّها عاطفة » [3] .

واستدلّ الأنباري بقاعدة ( الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب) ليثبت أنّ (إلّا) بسيطة، وليست مركبة كما ذهب الفرّاء، وأبطل النحاة مذهبَ الفراء من أوجه متعددة:

---

1 ــ اللباب ، العكبري ، ج٢ ، ص ٣٣ .

2 ــ ينظر معاني القرآن الفراء، ج١، ص ١٦٦ ، والأصول ، ابن السراج ، ج١ ، ٣٠٠ ، والإنصاف ، ج١، ص ٢٢٦ ، وشرح المفصل، ابن يعيش، ج٢، ص ٧٦، وشرح التصريح، الأزهري ، ج١، ص٥٤٢.

3 ــ شرح التصريح، الأزهري، ج١، ص ٥٤٢. وينظر شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور، ج٢،ص٢٥٣.

أحدها أنّ ( إنّ) إذا خُفِّفتْ لا تعمل على مذهب الفراء[1]، وما دام الأمر كذلك فكيف تُمنع من العمل في مواضع وتُعمل في هذا الموضع؟

والثاني: أنّ الحرفين إذا رُكّبا بَطَلَ حكمُ كلٍّ واحد منهما عمّا كان عليه في حالة الإفراد، وحدث لهما بالتركيب حكم آخر، وصار هذا بمنزلة الأدوية المركّبة من أشياء مختلفة [2].

والثالث: «أنّ دعوى التركيب فيه خلاف الأصل ، فلا يصار إليه إلا بدليلٍ ظاهر، ولا دليل بحال» [3]؛ أيْ لا يمكن الوقوف عليه إلا بالمعجم التاريخي أو المعجم التأثيلي (التأصيلي) اللذان يبحثان أصل اللفظ، وليس إلى ذلك سبيل لافتقار اللغة لمثل هذين المعجمين.

والرابع :« أنّ النصب بـــ (إنّ) فاسد؛ لأنّها إذا نَصَبَتْ افتقرت إلى خبر، ولا خبر»[4]؛ لأنّها تؤكّد نسبة الخبر إلى الاسم .

والتحقيق لدى الباحث أنّ مذهب الفراء يبطل بالأدلة التي ذكرها النحويون ، و يبطل بدليل آخر، وهو أنّ هذا المذهب يؤدي إلى الأخذ بأحد الحرفين، وإهمال الآخر، فإذا اختير الرفع غُلّبَ حكم(لا) في النفي، وأبطلتْ ( إنّ)، وهي منطوق بها، وإذا اختير النصب أُعملتْ (إنّ) في الإيجاب، وأُبطلت (لا)، وهي منطوق بها، فلماذا أُهملتْ ( إنّ) في النفي، وأُعْملتْ في الإيجاب، وأُهملتْ ( لا) في الإيجاب، واعْتُبِرتْ في النفي؟ وما هي عِلَلُ أصحاب هذا المذهب التي تفسر الإهمال والإعمال في النفي والإيجاب ؟ وهل لمثل هذا نظير في العربية ؟

ولو أجابوا بأنّ (إلا) نظير( حتّى)؛ لأنّ (حتّى) تعطف تارة، وتجرّ أخرى، رُدَّ عليهم «بأنّ (حتّى) حرف واحد يعمل بتأويل حرفين مختلفين؛ فإنْ ذهب به مذهب العطف، لم يتوهّم

---

[1] ـ جدل الإعراب ولمع الأدلة ، الأنباري ، ص١٣٠ .

[2] ـ ينظر الإنصاف ، ج١ ، ص٢٢٨ ،

[3] ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، العُكبري ، ج١ ، ص٣٠٤ .

[4] ـ اللباب، العُكبري، ج١ ، ص ٣٠٥ .

غيره، وإنْ ذهب به مذهب حرف الجر لم يتوهم غيره»[1] بخلاف (إلّا) المركّبة من (إنْ)، و(لا) إذا أُعْمِلَتْ إحداهما لم يقطع توهمِ الأخرى.

**القاعدة العاشرة: عوامل الأسماء لا يجوز أنْ تعمل في الأفعال**

استدلّ النحاة في هذه القاعدة في ثلاث مسائل :

**المسألة الأولى: عمل ( لام التعليل )**

استدلّ البصريون بهذه القاعدة لنفي حكم عمل لام التعليل النصبَ في الفعل المضارع؛ فالعامل عندهم (أنْ) مضمرة بعد هذه اللام، ولا يصحّ ـــــ لديهم ـــــ أنْ تعمل هذه اللام؛ لأنّها من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أنْ تكون عوامل الأفعال، وعندما تضمر (أنْ) بعد الفعل، صارت مع الفعل بمنزلة الاسم ، ووضعت لام التعليل قبل الاسم في موضعها الذي تستحقه؛ لأنّها لا تدخل إلا على الأسماء[2].

ويرى الكوفيون أنّ الفعل بعد لام التعليل منصوب بها، وليس بـ (أنْ) مضمرة؛ وذلك لأنّ لام التعليل قامت مقام (كي)، ولهذا تشتمل على معنى (كي)، وكما أنّ(كي) تنصب الفعل فكذلك ما يقوم مقامها[3].

والتحقيق لدى الباحث أنّ الناصب للفعل المضارع اللامُ نفسُها؛ من عدة أوجه:

أحدها: أنّ قول البصريين: (اللام من عوامل الأسماء) مردود؛ لأنّ اللام ثبت دخولها على الأفعال في الأمر، نحو (ليقم زيدٌ)، فإنْ قالوا: إنّ لام الأمر تختلف في معناها عن لام التعليل، فالجواب عليه: وكذلك لام التعليل تختلف في معناها عن اللام التي تجرّ الاسم، فكما لا تقيسون

---

[1] ـــ جدل الإعراب ولمع الأدلة ، الأنباري ، ص١٣٠ .

[2] ـــ ينظر الكتاب، ج٣، ص٧، والمقتضب ج٢ ، ص٧ ، والأصول ، ابن السراج ج٢ ، ص ١٥٠ ، والإنصاف،ج٢ ، ص١٢٣، وارتشاف الضرب ، ص١٦٥٩ ، وما بعدها .

[3] ـــ ينظر الإنصاف ، ج٢ ، ص١٢٣ .

لام التعليل على لام الأمر، فينبغي أنْ لا تقيسوا لام التعليل على لام الجرّ، وإذا بطل قياسها على لام الجرّ بطل امتناع دخولها على الأفعال .

والثاني: أنّ اللام بمعنى (كي)، وقد اتفق النحاة على دخول (كي) على الفعل في بعض أحوالها، نحو: (جئتك لكي تعطيني حقي)، واتفقوا على أنّ (كي) هي الناصبة لمثل الفعل(تعطيَ) [1]، فإذا ثبت دخول (كي) على الفعل، فلماذا يمنعون دخول اللام عليه، وهي بمعنى (كي )؟

والثالث: أنّ بعض الشواهد لا تستقيم دلاليًا إذا قدّرتَ فيها المصدر، نحو قوله تعالى: يريدون ليطفئوا نور الله، فلو قُدِّرَتْ (أنْ) بعد لام التعليل لأصبح التركيب مصدرًا مؤولًا بمصدر صريح، والمصدر الصريح اسم، والاسم يدل على الثبات، والثبات لا يناسب مقام هذه الآية؛ لأنّ الكافرين في كل عصر يحاولون أنْ يطفئوا نور الله، وهم مستمرون في هذا الفعل إلى يوم القيامة، فهذا ديدنهم، ولو كان التعبير عن مكرهم بصيغة الاسم لدلّ ذلك على أنّ هذا الفعل منهم في زمن نزول الآية فقط.

**المسألة الثانية: الناصب للفعل بعد حتّى .**

استدلّ بها البصريون ليثبتوا أنّ الناصب للفعل المستقبل بعد (حتّى) هو (أنْ) مضمرة[2]، نحو( أَطِعِ الله حتّى يُدْخِلَكَ الجنّةَ)، واحتجّوا بقاعدة (عوامل الأسماء لا يجوز أنْ تعمل في الأفعال) ليثبتوا أنّ (حتى) تقع دائمًا حرف جرّ، سواء تلاها اسم أم فعل.

---

[1] ــ ينظر الإنصاف ، ج٢ ، ص ١٢٣ .

[2] ــ ينظر الكتاب ، سيبويه ج٣ ، ص٧ ، و المقتضب ، المبرد ، ج٢ ، ٣٧ ، والأصول ، ابن السراج ، ج٢، ص ١٥١ .

ويذهب الكوفيون في هذه المسألة إلى أنّ الناصب للفعل بعد (حتى) هو (حتى) نفسها من غير تقدير (أنْ)، وأنّها هي التي تجر الاسم الذي يليها [١].

واحتجّ الكوفيون لمذهبهم بحُجّتين :

الأولى : « أنّ ( أنْ) لا تظهر معها في غالب الاستعمال، فصارت بدلا منها » [٢] .

والثانية: أنّ (حتّى) «لا تخلو: إمّا أنْ تكون بمعنى (كي)، كقولك: (أَطِعِ الله حتّى يُدْخلَكَ الجنّة)؛ أيْ : كي يدخلَكَ الجنّة، وإمّا أنْ تكونَ بمعنى (إلى أنْ)، كقولك: (اذْكرِ الله حتّى تطلعَ الشمسُ)، فإنْ كانت بمعنى (كي) فقد قامت مقام (كي)، و(كي) تنصب، فكذلك ما قام مقامها، وإنْ كانت بمعنى (إلى أنْ) فقد قامت مقام (أنْ)، و(أنْ) تنصب ما بعدها، فكذلك ما قام مقامها» [٣].

واحتجّ البصريون بأنّ (حتّى) ليست مما يعمل في الفعل، والفعل لا يحسن بعدها إلا بإضمار (أنْ) قبله، وإذا وقعت عوامل الأسماء على الأفعال لم يستقم وصلها بها إلّا على إضمار (أنْ) ، فيصير الفعل مع (أنْ) اسمًا مصدرًا، ويكون مجرورًا بـــ (حتّى)؛ لأنّ (حتّى) من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أنْ تعمل في الأفعال [٤].

ويَبْطُلُ رأيُ الكوفيين من وجوه :

أحدها : أنّ مذهبهم يؤدي إلى أنْ تعمل (حتّى) عملين : نصب الفعل، وجرّ الاسم وهذا غير جائز؛ لأنّه يخالف أصول العمل النحوي؛ فالحروف إنّما تعمل إذا كانت مختصّة، وعوامل

---

١ ــ ينظر الإنصاف، الأنباري، ج٢ ، ص١٤١، وينظر رأي الكوفيين في معاني القرآن، الفرّاء،ج١، ص١٣٢، آية ٢١٤، سورة البقرة .

٢ ــ اللباب ، العُكبري ، ج٢ ، ص٤٤ .

٣ ــ الإنصاف ،الأنباري، ج٢ ، لاص١٤١ .

٤ ــ ينظر الكتاب ، سيبويه ، ج٣ ، ص٧ ، والمقتضب ، المبرد ، ج٢ ، ص ٣٧ ، والإنصاف ج٢ ، ص١٤١، وشرح التسهيل ، ج٤ ، ص ٥٤ .

الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أنْ تكون حروف خفض .

والثاني: أنّ مذهبهم في هذه المسألة يناقض مذهبهم في (كي)؛ فهم يرون أنّ (كي) من عوامل الأفعال، ولا يجوز أنْ تكون حرف خفض، وحروف الخفض لا تدخل إلّا على الأسماء، ولذلك فهم ينصبون الفعل بعدها بنفسها، وليس بـ (أنْ) مضمرة[1]، فكيف يمنعون دخول (كي) على الأسماء ؛ لأنّها من عوامل الأفعال، ويقبلون دخول (حتّى) على الأسماء والأفعال؟

والثالث : أنّه لو كانت (حتّى) بدلًا من (أنْ) كما زعموا لما جمعوا بينهما نحو قولهم : (لأسيرنَّ حتّى أنْ أُصبحَ القادسيةَ)[2] ؛ لأنّه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه .

والرابع: إذا سلّمنا بأنّ (حتّى) هي التي تنصب الفعل بنفسها فكيف يُرْفَعُ الفعل بعدها في مواضع أخرى، ويُلْغى عملها، نحو: سرتُ حتّى أدخلُها ؟ وقال الفرّاء: ((زعم الكسائي: أنّه سمع العرب تقول: سِرْنا حتّى تَطلُعُ لنا الشمسُ بزُبالة؛ فرفع والفعل للشمس))[3]، وقال: أيضا: ((أنشدني أبو ثَرْوان: [ من الوافر ]

أُحِبُّ لِحُبّها السودان حتّى أُحِبَّ لِحُبّها سُودَ الكِلابِ

ولو رفع لِمضيّه في المعنى لكان صوابا)) [4]؛ فلو كان نصب الفعل بها كما زعموا لما جاز أنْ يرتفع الفعل بعدها في هذه الشواهد؛ لأنّ العامل لا يُعمل مرة و يُهمل أخرى دون مانع.

1 ـــ ينظر الإنصاف ، ج٢ ، ١١٩

2 ـــ ينظر المساعد ، ابن عقيل ، ج٣ ، ص٨٠ ، وارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص١٦٦٢ .

3 ـــ معاني القرآن ، الفرّاء ، ج١ ، ص١٣٤ . وَزُبالة : منزلة من منازل طريق مكّة ، والشاهد في هذا القول أنّه رفع الفعل ( تطلعُ) على الرغم من أنّه مسبوق بـــ ( حتّى ) الناصبة ، ومن أنّ فاعله غير فاعل الفعل الذي قبل (حتّى)، وقد كان أكثرُ النحويين ينصبون الفعل المضارع بعد ( حتّى ) إذا سبقها فعل ماض ، وكان فاعل الفعل المضارع الذي يليها غير فاعل الفعل الماضي الذي قبلها .

4 ـــ معاني القرآن ، الفرّاء ، ج١ ، ص١٣٥.

ويُؤْخذ على مذهب البصريين أنّ المعنى يختلّ بتقدير المصدر الصريح من المؤوّل إذا كانت(حتّى) بمعنى العلة (السبب) في بعض الجمل، نحو: (أسلمتُ حتّى أدْخلَ الجنّةَ)، فعلى مذهب البصريين يُنصبُ الفعل (أدخلَ) بـــ (أنْ) مضمرة، ويكون تقديرُه ( حتّى أنْ أدخلَ)، ولو قدّرنا مكانه مصدرًا صريحًا، وقلنا: (أسلمت حتّى دخول الجنّة ) لاختلّ المعنى، وما عاد معنى الجملة أنّ الإسلام سبب لدخول الجنّة، ومثلها جملة: سرتُ حتّى أدخلَها، فلو قدّرنا المصدر، فقلنا : سرتُ حتّى دخولها ، لتغيَّر المعنى.

**القاعدة الحادية عشرة: إعمال معاني الحروف لا يجوز.**

ذهب الكوفيون إلى أنّ (إلا) هي العامل في المستثنى؛ لأنّها تقوم مقام الفعل (أستثني)، وقالوا: «ألا ترى أنّك إذا قلت: (قام القوم إلّا زيدًا) كان المعنى فيه: أستثني زيدًا، ولو قلت: (أستثني زيدًا) لوجب أنْ تنصب، فكذلك مع من قام مقامه، وإلى هذا الرأي ذهب المبرد، والزجاج من البصريين»[1]؛ فهُم يُعْمِلون معنى (إلّا)، فكما أنّ ( زيدًا ) منصوب بالفعل (أستثني) في قولنا: (أستثني زيدًا) فكذلك هو منصوب بـــ (إلّا) في قولنا: (قام القوم إلّا زيدًا)؛ لأنّ (إلّا) بمعنى (أستثني) .

واستدلّ الأنباري بهذه القاعدة ليُثْبِتَ بطلانَ قولِ الكوفيين في هذه المسألة؛ لأنّ قولهم يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز، ورأى أنّ الحروف وضعت نائبة عن الأفعال؛ طلبًا للإيجاز والاختصار، فإذا أُعملَتْ معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال، فأبطلتَ ذلك المعنى من الاختصار[2].

---

[1] ـــ الإنصاف ج١ ، ص ٢٢٦، وينظر، المقتضب، المبرّد، ج٤، ص ٣٩٠، وشرح التسهيل ج٢، ص٢٧٨، وارتشاف الضرب، أبو حيان، ص١٥٠٦، وائتلاف النصرة، الزبيدي، ص١٧٤، وشرح التصريح، الأزهري ، ج ١ ، ص٥٤١ .

[2] ـــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١، ص٢٢٧ .

ويؤيّد ما ذهب إليه الأنباري أنّك تقول:(خالد كالأسدِ) بجر كلمة (الأسدِ) فيكون صحيحًا، فلو قلتَ: (خالدٌ كالأسدَ) بفتح كلمة (الأسدَ) على معنى (يشبه) لكان خطأً، ولهذا لا يجوز إعمال معاني الحروف .

وأبطل ابن مالك مذهب الكوفيين، فقال: ((وهذا أيضا[1] مردود؛ لمخالفته النظائر؛ إذْ لا يُجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا بإضمار، ولا بإظهار. ولو جاء ذلك لنصب ما ولي (ليت وكأن ولا) بـــ (أتمنّى وأشبّه وأنفِي)، وفي الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار أستثني))[2] .

والرد على ابن مالك أنّ أصحاب هذا المذهب لا يُعْمِلون الفعلَ (أستثني)، وإنّما يُعللون إعمال (إلا)؛ لقيامها مقام الفعل (أستثني)، ولم يجمعوا بين فعل وحرف يدلّ على معناه لا بإضمار ولا بإظهار، وإنّما أعملوا ( إلا) وحدها .

ويبطل مذهب الكوفيين، ومن وافقهم من البصريين من وجوه:

أحدها أنّ المستثنى ينتصب في جمل ليس فيها (إلّا)، نحو قولك: ( جاء القوم غيرَ زيدٍ)؛ فـــ (غيرَ) اسم استثناء منصوب، ففي نصبه دلالة على فساد إعمال ( إلّا) كما ذهبوا .

والثاني: أنّ قيام (إلا) مقام (أستثني) ليس أولى من قيامها مقام ( امتنعَ ) أو ( تخلّفَ) أو غيرها مما يرتفع معها الاسم[3]، ولو قدّرنا الفعل ( امتنع) لكان تقدير جملة (قام القوم إلا زيدًا) هو (قام القوم وامتنع زيد)، وهذا التقدير لا يخلّ بالمعنى .

---

[1] ـــ كان قبل هذا قد أبطل رأي السيرافي ، وهو أنّ النصب بما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية إلا . ولتفصيله ينظر التسهيل ج٢ ، ص٢٧٧ .

[2] ـــ شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج٢ ، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

[3] ـــ ينظر اللباب ، العكبري ، ج١ ، ٣٠٤ .

والثالث : أنّ المستثنى يرفع في مواضع مع وجود (إلا)، فلو كانت إلا في مقام (أستثني) لما جاز إلا النصب[1] في نحو: (ما قام القوم إلا زيدًا أو زيدٌ)؛ فكلمة (زيد) يجوز فيها النصب على الاستثناء، والرفع على البدل، فلو كان النصب بـ (إلا) لقيامها مقام (أستثني) لما جاز في (زيد) إلّا النصب على الاستثناء .

والرابع أنّنا لو قدّرنا (إلّا) في نحو( قام القوم غير زيد) لأدّى ذلك إلى فساد المعنى؛ لأنّه يصير التقدير فيه: قام القوم إلا غير زيد[٢].

**القاعدة الثانية عشرة: إذا زال الشبه بطل العمل .**

استدلّ النحاة بهذه القاعدة في مسألتين: مسألة إعمال وإهمال (إذن) مع فعل الحال، ومسألة إعمال وإهمال (ما) التي ترفع الاسم وتنصب الخبر إذا دخلت عليها (إلا).

**المسألة الأولى: إهمال وإعمال ( إذن)**

استدلّ الأنباري بهذه القاعدة ليثبت إلغاء عمل (إذن) إذا دخلت فعل الحال، نحو قولك: (إذن أظُنُّكَ كاذبًا )، إذا أردتَ أنك في حال الظن، وذلك لأنّ ( إذن) إنّما عملت لشبهها بـ (أنْ)، و(أنْ) لا تدخل على فعل الحال، ولا يكون بعدها إلا المستقبل، فإذا زال الشبه بطل العمل[٣].

وكان القياس لـ (إذن) أنْ تختص بالأفعال المستقبلة، وأنْ تكون متقدّمة، وأنْ لا تدخل على الحال، ولا على الأسماء، وأنْ لا يُفْصَلَ بينها وبين منصوبِها بفاصل كسائر النواصب، ولكنّ العرب اتسعت فيها اتساعًا لم تسعه في غيرها من أخواتها النواصب؛ فأجازوا دخولها على الأسماء نحو، (إذن أنا أُكرمُك)، إذا قال لك أحد: أزورك[٤]، ودخولها على فعل الحال، فألغوا

---

١ ــ ينظر اللباب ، العكبري ، ج١ ، ص ٣٠٤

٢ ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ،ج١ ، ص٢٢٧ .

٣ ــ ينظر أسرار العربية ، الأنباري ، ص٣٣١ .

٤ ــ ينظر ارتشاف الضرب ، أبو حيّان ، ص ١٦٥٠ .

عملها نحو: (إذن تصدقُ) جوابًا لمن قال: (أنا أُحبُّ زيدًا)[1]، والفصل بينها وبين معمولها بالقسم، نحو: إذنْ والله أكرمك[2]، وأجاز ابن عصفور الفصل بينها وبين معمولها بالظّرف اختيارًا، نحو: إذن غدًا أكرمك[3]، فلمّا اتّسعوا في (إذن) هذا الاتّساع قويتْ بذلك فشبّهوها بأضعف عوامل الأسماء الناصبة في إعمالها وإلغائها، وهي ( ظنّ ) وأخواتها إلا أنّ (إذن) لم تقوَ قوة ( ظنّ)؛ لأنّ المشبّه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به [4].

واشترط النحاة لإعمال(إذن) ((أنْ تكونَ جوابًا، وأنْ لا يكون معها حرف عطف، وأنْ يعتمد عليها الفعل، وأنْ لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، وأنْ يكون الفعل مستقبلًا ))[5].

وإذا انتقض الشرط الأخير أُلغِي عمل (إذن ) لأسباب :

الأول: أنّ ( إذن ) شبهتْ بـ (أنْ ولن وكي) في الدخول على الاستقبال فلا تنصب إلا الفعل المستقبل، فلمّا كان الفعل بعدها مقصودًا به الحال خرجت من باب ما شبِّهتْ به، وإذا زال الشبه بطل العمل، وهذا هو وجه استدلال الأنباري بهذه القاعدة؛ وقد تقدّم شرحه [6].

الثاني: أنّ ( إذن) تتضمن معنى الشرط والجزاء، وهما لا يكونان إلا في الفعل المستقبل أو في الفعل الماضي، ولا معنى للجزاء في الحال، وفي إعمالها دليل على الاستقبال والمجازاة ، فإذا دخلت ( إذن) على فعل الحال أُلغيتْ؛ إذْ لا تصحُّ المجازاة بهذا الفعل، وإذا أُعْمِلَتْ، ونَصَبَتْ

---

[1] ـ أوضح المسالك ، ج٤ ، ص ١٦٨ .

[2] ـ ينظر المساعد ، ابن عقيل، ج٣ ، ص٧٣ .

[3] ـ ينظر المساعد ، ابن عقيل، ج٣ ، ص٧٤ ، وشرح التصريح ، الأزهري ، ج٢ ، ص ٣٧٠ .

[4] ـ ينظر المقتضب المبرّد، ج٢، ص ١١، وشرح المقدّمة الجزوليّة، لأبي علي الشلوبين ج٢، ص٤٧٦، وص ٤٧٧ ، دراسة وتحقيق تركي العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض، ط١ ، ١٩٩٣ .

[5] ـ اللباب في علل الإعراب، العُكبري ، ج٢ ، ص٣٤ ، و٣٥ .

[6] ـ استخلص الأنباري استدلاله ذلك من كلام سيبويه ، يقول سيبويه: (( وتقول : إذا حُدِّثْتَ بالحديث : إذنْ أظنُّه فاعلًا ، وإذنْ إخالُكَ كاذبًا ، وذلك لأنّك تخبر أنّك تلك الساعةَ في حال ظنٍّ وخِيلةٍ ، فخرج من بـــاب (أنْ) و( كي)؛ لأنّ الفعل بعدهما غيرُ واقعٍ، وليس في حال حديثك فعل ثابت ، ولمّا لم يجزْ ذا في أخواتها التي تشبّهُ بها جُعِلَتْ بمنزلة إنّما )) الكتاب ، سيبويه ، ج٣ ، ص ١٦ .

الفعل وهو للحال اختلّ الكلام لتعارض الحال الذي دلّ عليه الفعل مع معنى المجازاة الذي دل عليه إعمال ( إذن ) ، ونصب فعل الحال الذي يليها [١].

ولا خلاف بين النحاة في مسألة إلغاء عمل (إذن) إذا دخلت على فعل الحال، فجميع النحاة مجمعون على ذلك، ولم يعثر الباحث على شاهدٍ يثبت إعمالها مع فعل الحال في ما تيسر له قراءته من كتب النحاة التي تناولت نواصب الفعل المضارع، ولم يَرِدْ أيُّ نقل عن العرب يثبت بطلان هذه القاعدة في هذه الكتب، وهذا يدلّ على صدق القاعدة، واطّرادها في كلام العرب.

**المسألة الثانية: إهمال وإعمال (ما)**

استدل الأنباري بهذه القاعدة لإثبات بطلان عمل (ما) التي ترفع الاسم وتنصب الخبر إذا دخلت عليها (إلا) لزوال الشبه بينها وبين (ليس)؛ لأنّها إنّما عملت لشبهها بـــ (ليس) في النفي، فلما دخلت عليها (إلا) أبطلت معنى النفي فيها، فزال الشبه بينهما فبطل عملها[٢]. وهذا الاستدلال مستخلص من رأي سيبويه في الكتاب [٣].

والقياس ألّا تعمل (ما) لعدم اختصاصها؛ لأنّها تدخل على الأسماء والأفعال، وعوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، فهي بذلك تشبه حروف الاستفهام في دخولها على الأسماء والأفعال، نحو (هل قام زيدٌ ؟) و( وهل زيدٌ قائم ؟)، فلمّا وليها الاسم والفعل لم يجز إعمالها لعدم اختصاصها، وكذلك (ما)، وهذا هو القياس[٤].

---

[١] ـــ المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني، المجلد الثاني ص١٠٦٥، تحقيق كاظم بحر المرجـــان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢.

[٢] ـــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ١٤٣ وأسرار العربية ، الأنباري ، ص١٤٥ .

[٣] ـــ ينظر الكتاب ، سيبويه ، ج١ ، ص ٥٩ .

[٤] ـــ ويقول سيبويه : (( وأمّا بنو تميم فيُجرونها مُجرى ( أمّا وهل) ؛ أيْ لا يُعملونها في شيْ . وهو القياس)) الكتاب ، ج١ ، ٥٧ ، باب ما أُجري مجرى ليس، و. ينظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج١ ، ص ١٠٨ .

وعلى الرغم من مخالفة عملها القياس إلا أنّ الحجازيين يعملونها، ويشبّهونها بـــ (ليس) لكونها نافية للحال، وداخلة على المبتدأ والخبر، وداخلة الباء في خبرها؛ فيرفعون بها الاسم، وينصبون الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[1] ، وأهملها التميميون[2].

ويتردد كثيرًا على ألسنة النحاة أنّ للأصل قوةً ليست لِمَا حُمل عليه، وأنّ الشيء إذا شُبّه بالشيء فإنّه لا يجري مجراه في كل شيء؛ فالحروف المشبهة بالفعل لا تجري مجرى الفعل بالتصرف، واسم الفاعل لا يقوى قوة الفعل في العمل، وكذلك لا تتساوى(ما) النافية مع ( ليس) في كل شيء في عُرف النحاة؛ إذْ لا تقوى قوتها، ولا تجري مجراها في كل الأمور، فـــ (ليس) تعمل في الخبر سواء قُدّم الخبر على اسمها أم أُخّر، أمّا (ما) فيبطل عملها في الخبر إذا تقدّم على اسمها؛ لأنّ التقديم فرع، و(ما) فرع في العمل على(ليس)، فلا يجمع بين فرعين[3]، و(ليس) تعمل على كل حال [4]، وأمّا (ما) النافية فلا تعمل إلا بشروط، والشرط الذي يُهمّنا في هذه المسألة هو المتعلّق بانتقاض النفي بـــ (إلّا)؛ فقد اشترط النحاة بقاء النفي؛ لأنّه إذا انتقض النفي بـــ (إلّا) بطل العمل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [5].

---

[1] ــ يوسف آية ٣١ .

[2] ــ وينظر الكتاب، ج١، ص ٥٧ ، والمقتضب، المبرّد ج٤ ، ص ١٨٨ ، وشرح المفصّل ، ابن يعـــيش، ج١، ص ١٠٨ ، وارتشاف الضرب، أبو حيان ص ١١٩٧ ، وشرح التصريح ، الأزهري ، ج١ ، ص٢٦١ ، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ص٣٨٩ .

[3] ــ ينظر اللباب ج١ ، ص ١٧٦ .

[4] ــ ينظر شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ج١ ، ص١٠٨ .

[5] ــ آل عمران ، آية ١٤٤ .

وقد خالف يونسُ النحاةَ فجوّز النصب مطلقًا مع (إلّا)، واحتجّ على ذلك بعض النحويين الذين يؤيّدونه بالسماع، نحو قول الشاعر [1] : [ من الطويل ]

وما الدّهرُ إلّا مَنْجَنُونًا بأهله     وما صاحِبُ الحَاجَاتِ إلّا مُعذّبا [2]

وقول آخر: [ من الوافر ]

وما حَقّ الذي يَعْثُو نهارًا     ويَسْرِقُ لَيْلَهُ إلّا نَكَالا [3]

فعدّوا كل كلمة من الكلمات ( مَنْجنونًا) و( مُعذّبًا) و (نكالا) خبرَ (ما) منصوبًا على الرّغم من نقض النفي بـ (إلّا)، وأُجيبوا بأنها « منصوبة على المصدر، أيْ ينكل نكالًا، ويعذّب معذّبًا، أيْ تعذيبًا، ويدور دَوَرَان منجنونًا، أيْ : دولاب »[4]، غير أنّ ابن مالك عدّ هذا التوجيه تكلفًا لا حاجة إليه، ورأى أنّ الأَولَى أنْ يُجْعَلَ ( منجنونًا ) و( معذّبًا ) خبرين لـ (ما) منصوبين بها[5].

---

[1] ـ ينظر شرح التسهيل، ابن مالك، ج١، ص ٣٧٣، ٣٧٤، وهمع الهوامع، السيوطي، ج١، ص ٣٩٠.

[2] ـ البيت بلا نسبة في المحتسب لابن جني، ج١، ص ٣٢٨، وفي شرح التسهيل، ابن مالك ج١، ٣٧٤، وفي رصف المباني، المالقي ص ٣١١، وفي الجنى الداني، المُرادي ص٣٢٥، وفي المغني ج١، ص ٤٧٦ وفي همع الهوامع ج١، ص ٣٩٠، وفي خزانة الأدب، البغدادي، ج٤، ص ١٣٢ وقال البغدادي : إنّ ابن جني نسبه لبعض العرب في كتاب (ذا القد) . والمنجنون : الدولاب . ومعنى البيت : أرى فعل الدهر بالإنسان كالدولاب يتقلّب بأهله، فتارّة يرفعهم، وتارّة يخفضهم .

[3] ـ البيت منسوب لمُغَلّس بن لقيط الأسدي في شرح التسهيل ابن مالك ج١، ٣٧٤، وفي الجنى الداني، المرادي، ص٣٢٥، وغير منسوب لأحد في همع الهوامع، السيوطي ج١، ص ٣٩٠ . ومعنى يعْثو : يفسد .

[4] ـ همع الهوامع، السيوطي، ج١، ص٣٩٠ .

[5] ـ ينظر شرج التسهيل، ابن مالك، ج١، ٣٧٤ .

وأجاز الفرّاء نصبَ خبرِ (ما) النافية المنتقض نفيه بـــ (إلّا) إنْ كان صفة، نحو: (ما أنت إلّا راكبًا)، وأجاز الكوفيون ذلك إنْ كان الخبر منزّلا منزلة الاسم، نحو: (ما زيدٌ إلا زهيرًا)[1].

والرأي لدى الباحث أنّ جواز نصب خبر (ما) المنتقض بـــ (إلا) أولى من منعه أو تأويله، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنّ نصب خبر (ما) المنتقض بـــ (إلا) وَرَدَ في الشعر، وقد تقدّم بيانه، وأمّا تأويل المنصوب في هذه الأبيات بأنّه منصوب على المصدر ففيه تكلّف، كما ذهب إلى ذلك ابن مالك، « وإذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى الحذف » [2].

والثاني: أنّ المُبطلينَ لعمل (ما) إذا كان منتقضًا بـــ (بإلّا) إنّما أبطلوا عملها لزوال شبهها بـــ (ليس)، فقد أشبهتْ ليس؛ لأنّها نافية، فلمّا انتقض النفي بدخول (إلا) زال الشبه؛ لأنّ نفي النفي إيجاب، فلماذا يبطلون عملها هنا لهذا السبب، ويوجبون النصب في نحو: (ما زيدٌ غيرَ عاقل)[3]؟ أليس النفي منتقضًا بـــ (غير) كما انتقض بـــ (إلّا) ؟

---

[1] ـــ ينظر ارتشاف الضرب ، أبو حيّان ، ص١١٩٩.

[2] ـــ الأشباه والنظائر ، السيوطي ، ج١ ص٢٥١، طبعة دار المعارف العثمانية .

[3] ـــ ذكر أبو حيان أن البصريين يوجبون النصب في نحو : ما زيدٌ غيرَ عاقل ، ينظر ارتشاف الضرب ، أبو حيان، ص ١١٩٩ . وذكر السيوطي أنّ النفي إذا انتقض بغير ( إلّا ) لم يؤثّر ، ويجب النصب عند البصريين، نحو : ( ما زيدٌ غيرَ قائم ) ينظر همع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ص ٣٩٠ .

**القاعدة الثالثة عشرة: العامل لا يعمل عملين في موضع واحد**

اختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة وعلامات إعرابها على مذاهب أشهرها:

الأول: مذهب منسوب لقُطرب(ت٢٠٦)، والزّيادي( ت٢٤٩)، والزّجّاجِيّ (ت٣٣٧) من البصريين، وهشام من الكوفيين، وهو أنّ الواو، والألف والياء هي الإعراب، وأنّها نابت عن الحركات [١].

والثاني: مذهب منسوب لسيبويه، وهو أنّ حروف العلّة فيه حروف إعراب، والإعراب مقدّر فيها، كما يقدّر في الأسماء المقصورة [٢].

والثالث: مذهب منسوب للكوفيين، وهو أنّ هذه الأسماء معربة من مكانين؛ أيْ أنّ الضمة والواو علامة الرفع، والفتحةَ والألف علامة النصب، والكسرة والياء علامة الجر[٣].

واحتج الكوفيون بأن الحركات تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال إفرادها؛ أيْ قطعها عن الإضافة، نحو: (هذا أبٌ لك )، و (رأيتُ أبًا لك )، و(مررت بأبٍ لك)، فإذا قلت في حال الإضافة (هذا أبوك)، فالضمّة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد، فوجب أنْ تكون علامة إعراب؛ لأنّ الحركة التي تكون إعرابًا للمفرد في حالة إفراده هي بعينها تكون إعرابًا له في حالة الإضافة، ومثلها الفتحة والكسرة[٤].

واحتجّ العكبري بهذه القاعدة ليثبت بطلان ما ذهب إليه الفراء[٥]في إعراب الأسماء الستة، وبيّن أنّ هذا الرأي فاسد؛ لأنّه يقتضي أنْ يعمل عامل واحد عملين في موضع واحد [٦].

---

١ ـ ينظر همع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ١٢٥ .

٢ ـ ينظر التبيين ، العُكبري ، ص١٩٣، واللباب ، العكبري ، ج١ ، ص ٩٠ .

٣ ـ ينظر الإنصاف ، ج١ ، ص٣٥ ، ص٣٦ .

٤ ـ ينظر المصدر السابق ، ج١ ، ص ٣٦ .

٥ ـ وهذا المذهب منسوب للكوفيين في الإنصاف ، وقد تقدّم .

٦ ـ ينظر التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، ص٢٠٠.

وردّ النحاة مذهب الفرّاء من وجوه :

أحدها: (( أنّ الإعراب حاصل عن عامل، والعامل الواحد لا يعمل عملين في موضع واحد))[1] .

والثاني: أنّ هذا المذهب لا نظير له في كلام العرب ؛ فإنّ كلّ مُعْرَبٍ في كلامهم ليس له إلا إعرابٌ واحدٌ [2].

والثالث: أنّ الإعراب أمارة على المعنى [3]، ويحصل به التمييز بين المعاني لتتضح الدلالة التي من أجلها ألقي الكلام، وتكفي علامة واحدة لحصول ذلك، ولمّا كانتْ علامة واحدة تكفي فلا حاجة للعلامة الثانية التي ذكرها الكوفيون.

الرابع: (( أنّه يفضي إلى أنْ تكون الكلمة كلّها علامات الإعراب، وهو قولك: (فوك)، و(ذو مال)؛ فإنّ ضمّة الفاء والذال والواو بعدهما هو كل الكلمة، فإذا كان ذلك إعرابًا فأين المُعْرَب؟))[4].

**المبحث الثاني: المؤثرات في العمل**

**القاعدة الأولى: ما كان له الصدارة لا يعمل ما بعده فيه وفي ما قبله، ولا يعمل في ما قبله.**

تتألف الجملة من عناصر يرتبط بعضها ببعض، ويأتي كل عنصر منها وفق ترتيب خطّيٍّ يحدده النظام اللغوي للبُنْيَة الأساسية للجملة، ويشكل هذا الترتيب الموقع الأصليّ لكل عنصر من العناصر(( فيقال إنّ المفعول مثلا رتبته التأخر عن الفاعل، والخبر رتبته التأخر عن

---

1 ــ التبيين ، العكبري ، ص٩٨ .

2 ــ ينظر الإنصاف، ج١ ، ٣٧، واللباب ، العكبري، ج١ ، ص٩٣ ، وشرح المفصل، ابن يعيش ، ج١ ، ص٥٢ .

3 ــ ينظر شرح المفصل، ابن يعيش ، ج١ ، ص٥٢ .

4 ــ التبيين، العكبري ، ص ٢٠٠ .

المبتدأ، والفاعل رتبته التأخر عن فعله، وهكذا »[1]، وتقتضي الرتبة أحيانًا أنْ تكون بعض العناصر في صدر الجملة، وتكون أخرى في حشو التركيب وآخره، ولا يعنى ذلك أنّ هذا الترتيب يفرض جمودًا على نظام الجملة، وأنّه لا يسمح لمستعملي اللغة التصرف بهذه العناصر بالتقديم والتأخير.

إنّ نظام اللغة يتيح الحرية في عدم الالتزام بالرتبة في بعض المواضع، فيتيح للمتكلم تقديم المفعول على الفاعل أو على الفعل والفاعل، وتقديم المبتدأ على الخبر، وهكذا، وتبقى هذه الإباحة سارية مادام الكلام محققًا غرضه الذي ألقي من أجله، وهو الإفهام، فإذا اختلّ الفهم بعارضٍ تعيّنتْ الرتبة الأصليّة، وصارتْ لازمة التقييد.

والعوارض التي تحدث التباس الفهم كثيرة؛ منها غياب القرائن المختلفة، كغياب قرينة الحركة الإعرابية؛ فالمفعول به مثلًا يلتزم رتبته بعد الفاعل إذا التبس بالفاعل لكونهما من الألفاظ التي تتعذر ظهور الحركة الإعرابية على آخرها، نحو (أكرم عيسى موسى)، وقد تغيب قرينة الإعراب وتدخل قرينة المعنى فتزيل الالتباس، ويحصل الإفهام، نحو( أكل كمثرى عيسى ) [2].

وقد تكون مراعاة حال السامع قيدًا لا يسمح بحريّة الرتبة، فللاستفهام والشرط والنفي ونحو ذلك في العربية حق الصدارة على باقي عناصر الكلام ، وَعَلّلَ النحاةُ هذا التصدر في كتبهم ، وذكروا أنّ هذه الألفاظ تغيّر المعنى، فإذا وقعت في وسط الكلام المُغيِّر الْتَبَسَ الفهم على السامع، وتشوّش ذهنه فلا يدري أهذا المُغيّر راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغيّرٌ لما سيأتي بعده

---

[1] ــ بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص ٩٣ .

[2] ــ للاستزادة في موضوع القرائن المختلفة ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ص١٩١ ، وما بعدها .

من الكلام، ويقول الرضي معلّلًا تصدّر ما له حق الصدارة : ((وإنّما لزم تصدير المغيّر[1]، الدال على قسم من أقسام الكلام؛ ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر، على ما قصد المتكلّم، إذْ لو جوّزنا تأخر ذلك المغيّر فأُخِّر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغيّر من أول الأمر على كون مضمونه خاليًا من جميع المغيّرات، لتردّدَ ذهنه في أنّ هذا التغيير راجع إلى الكلام المتقدّم الذي حمله على أنّه خالٍ عن جميع المغيّرات، أو أنّ المتكلّم يذكر بعد ذلك المغيّر كلامًا آخر يؤثّر فيه ذلك المغيّر، فيبقى في حَيْرة))[2]؛ فالْتزامُ هذه الأدوات صدارة الكلام ضرورة تقتضيها مراعاة المتكلم لحال المخاطب لتحقيقِ قصدِ الإفهام.

والمراد بلزوم الكلمة الصدارة عند النحاة وقوعها صدرًا في جملتها، لا صدرًا في مطلق الكلام؛ وذلك أنّ جميع الأحكام النحوية داخلة في إطار الجملة، على أساس أنّ كل جملة بنيان قائم بأساسه، ومستقل بذاته، ولهذا قال الرضي: ((إذا كان خبر المبتدأ جملةً متضمنةً لما يقتضي صدر الكلام، لم يجب تقديمه، نحو: زيد من أبوه ؟ إذْ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أنْ تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدّم عليها أحد ركني تلك الجملة، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها)) [3]، وربّما يُظنّ أنّ تركيب الشرط لا يدخل في هذا الحكم لاشتماله على جملتين تتصدرهما أداة الشرط، ولكنّ قوة التعالق بين طرفي الشرط يجعل الربط بينهما كالربط بين طرفي الجملة الواحدة.

ولمّا كان لزوم التصدُّر في الكلام ناشئًا عن تغيير المعنى في الجملة، وهذا التغيير متباينٌ من حيث القوة والضعف نتج عن هذا تفاوت ما له الصدارة من حيث القوة، فجعلوا

---

١ ــ يقصد بالمغيّر الأدوات التي لها الصدارة ، وهي تنقل الكلام من معنى إلى معنى آخر، فالاستفهام ينقل الجملة الخبرية التامة من الإخبار إلى الاستخبار ، والنفي يحوّل الجملة من الإيجاب إلى السلب ، ينظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج٨ ، ص ١٥٥ .

٢ ــ شرح الرضي على الكافية ، ج٤ ، ص٣٣٦ .

٣ ــ المصدر السابق ، ج١ ، ص ٢٥٩ .

للهمزة من الاستفهام تمام التصدّر دون غيرها بتقديمها على الحرف العاطف للجمل[1]، كَتَقَدُّمِها في قوله تعالى: ((أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَآ))[2]، فالواو العاطفة للجملة لها صدارتها، وهي أحقُّ بالصدارة من همزة الاستفهام إلّا أنّ العرب قدّموها على الواو للتأكيد على أنها أمُّ أدوات الاستفهام، وأقواها في الصدارة.

وباب الصدارة في العربية باب واسع يدخل في جلّ مباحث النحو، والصدارة تكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف، ولهذا لن تتناول الدراسة مباحث الصدارة جميعها، وإنّما ستقتصر على صدارة أدوات الشرط والاستفهام والنفي لعلاقتها المباشرة مع موضع الدراسة، وقد تفرّع على هذه القاعدة قواعد ثلاث، وهي: الاستفهام لا يعمل ما قبله فيه وفي ما بعده، وصدارة الاستفهام إنّما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقًا كما أشار إلى ذلك الخضري[3] ، وكذلك كل ما له الصدارة قياسًا عليها تفاوتت من حيث قوة التصدّر. ووظّفتُ هذه القاعدة في أربع مسائل، وهي:

**المسألة الأولى: الاستفهام لا يعمل ما قبله فيه.**

نص النحاة على صدارة أدوات الاستفهام للجملة العربية؛ فقال سيبويه: (( فمعنى (أين): في أيِّ مكان، و( كيف): على أيّة حالةٍ. وهذا لا يكون إلّا مبدوءًا به قبل الاسم؛ لأنّها من حروف الاستفهام))[4]، وقال الفرّاء: ((والاستفهام كله منقطع مما قبله لخلقة الابتداء به ))[5]، وقال ابن

[1] ـ ينظر شرح التسهيل ج٤ ، ص ١١١ .

[2] ـ الأعراف ، آية ١٠٠ .

[3] ينظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، محمد الخضري ، ج٢ ، ص ٥٩٥ ، ضبط يوسف البقاعي دار الفكر ـ لبنان، ٢٠٠٣.

[4] ـ الكتاب ، سيبويه ، ج٢ ، ص ١٢٨ .

[5] ـ معاني القرآن ، الفرّاء ، ج١ ، ص١٤٢.

السرّاج: ((و(أيّهم) إذا كان استفهامًا لا يجوز أنْ يكون إلا صدرًا كسائر حروف الاستفهام))(١)، وقال الفارسي: والاستفهام لا يتقدّم عليه ما كان في حيّزه))(٢)، وتتابع النحاة على ذكر هذا الأصل، فأوردوه في معظم كتبهم(٣)، ويظهر من كلام النحاة أنّ أدوات الاستفهام جميعها لا تقع إلا في صدر الكلام.

ولمّا قرّ في أذهان النحاة أنّ للاستفهام صدارة الجملة تقررت لديهم قاعدتان للإعمال، بناهما النحاة على أساس هذا الأصل:

إحداهما: لا يعمل في الاستفهام ما قبله، وفي هذا قال المبرّد: (( ألا ترى أنّه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أنْ يُلغى؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ))(٤)، وقال العكبري: (( لا يعمل في الاستفهام ما قبله؛ لأنّ أداة الاستفهام لها صدر الكلام؛ إذْ كانتْ تفيد في الجملة معنًى لم يكن، فلو أُعْمِلْتَ فيها ما قبلها لصارتْ وسطًا، وذلك ممتنع كما يمتنع قولك: لأضربنّ أزيدًا في الدار)) (٥).

والثانية: لا يجوز تقديم شيء مما في حيز الاستفهام عليه؛ لأنّه لا يجوز أنْ يعمل ما بعدها في ما قبلها، وفي هذا قال ابن السراج: (( هذه الحروف عاملة أو غير عاملة فلا يجوز أنْ يقدّم ما بعدها على ما قبلها، وذلك نحو ألف الاستفهام ... لا يجوز أنْ تقول: "طعامَك أزيدٌ

---

١ ــ الأصول ، ابن السرّاج ، ج٢ ، ص ٣٢٩ .

٢ ــ نقله عنه الجرجاني، وشرح عبارته بقوله: "إن ما كان الاستفهام مشتملًا عليه فإنّه لا يقع قبله" المقتصد ص ٢٢٤ ، وص ٢٢٥ .

٣ ــ ينظر أسرار العربية ، الأنباري ، ص ٢١٤ ، اللباب ، العكبري ، ج٢ ، ص ١٣٢ ، وشرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، القاسم بن الحسين الخوارزمي ، ج ١ ص ٢٥١ ، و شرح المفصل ، ابن يعيش ج٨ ، ص ١٥٥، والإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب ،ص ١٩٢، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، ص ٦٤، ورصف المباني ، المالقي، ص١٨٧، والجنى الداني، المرادي ٣١ .

٤ ــ المقتضب ، المبرّد ، ج٣، ص ٢٩٧ .

٥ ــ اللباب في علل الإعراب ، العُكبري ، ج٢ ، ص ١٣٢ .

آكلٌ))[1]، وقال ابن يعيش: ((قال صاحب الكتاب: وللاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقديم شيء مما في حيّزه عليه))[2].

وبناءً على هذه القاعدة وجّه النحاة الشواهد التي تظهر عليها المخالفة؛ لتتفق مع مضمونها، وساعد النحاة في تقرير ذلك أنّ هذه المسألة تقع في دائرة التنظير؛ أيْ أنّه لا يمكن القطع في حكمها، ولا يمكن الجزم بتخطئتهم.

ففي قوله تعالى: ((وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ )) [3] وَرَدَ اسمُ الاستفهام (أيَّ) منصوبًا في وسط الكلام، ويُوهم وقوعه في وسط الكلام أنّه منصوب بالفعل السابق، وهو (سيعلم)، وعلى ذلك تنتفي عنه الصدارة، ولكنّ النحاة عدُّوه منصوبًا بالفعل اللاحق، وهو (ينقلب)، وأعربه النحاس، فقال: ((و(أيَّ) منصوب ينقلبون، وهو بمعنى المصدر، ولا يجوز أنْ يكون منصوبًا بـ (سيعلم )، والنحويون يقولون: لا يعمل في الاستفهام ما قبله))[4]، وأعربه ابن جني بإعراب مماثل[5]، وتبعهما في ذلك الأنباري والأزهري [6].

ويتفق الباحث مع ما قاله النحاة بأنّ ( أيَّ) منصوب بـ (ينقلبون)، وليس بـ (يعلم)؛ لأنّ الفعل (يعلم) لا يقع على أداة الاستفهام (أيّ)، وإنّما على مضمون جملة الاستفهام، والعلم الذي سيعلمه الذين ظلموا هو النتيجة التي سيؤولون إليها في الآخرة .

---

[1] ــ الأصول ، ابن السرّاج ،ج٢ ، ص ٢٣٤ .

[2] ــ شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ج٨ ، ص١٥٥ .

[3] ــ الشعراء ، آية ٢٢٧ .

[4] ــ إعراب القرآن ، احمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، ص ٦٩٠ ، اعتنى به الشيخ خالد العلي ، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان ، ط ٢ ، ٢٠٠٨ م .

[5] ــ الخصائص ، ابن جني ، ج١، ص ٢٩٨ .

[6] ــ ينظر البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري، ج٢، ص٢١٧، وشرح التصريح، خالد الأزهري، ج١، ص ٣٧٢ .

وقد يكون الاستفهام في هذه الآية لا يلزم الصدارة؛ لأنّ الاستفهام قد خرج عن معنى الاستخبار إلى معنى التهديد، والتهديد خبر، والخبر لا يلزم الصدارة؛ فقد علل النحاة استحقاق الاستفهام للصدارة؛ لأنّه يغير الجملة من معنى الخبر إلى الاستخبار، كما تقدّم، فلمّا عاد معنى الاستفهام في الآية من الاستخبار إلى الخبر زالتْ علة الصدارة، وجاز وقوعه في وسط الجملة، وتكون (أيّ) مع الاسم المضافة إليه في تأويل مصدر تقديره (الانقلاب)، ويكون تقدير الآية (وسيعلم الذين ظلموا الانقلاب الذي سينقلبون إليه)، وعند ذلك يكون إعراب المصدر المؤول (أيَّ منقلب) مفعولا مطلقًا.

وفي قوله تعالى: «وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ »[1] ورد اسم الاستفهام كذلك في وسط الكلام، ووروده في هذا المكان موهم بوقوع الفعل ( يسألون ) عليه، إلّا أنّ معظم المعربين يجمعون على أنّ (ما) لا يجوز أنْ يكون منصوبًا بـــ ( يسألونك ) على الرغم من اختلافهم في إعرابها ؛ فمنهم من يقول: إنّ (ما) إمّا أنْ يكون في موقع رفع بالابتداء ، و(ذا) خبره ، وإمّا أنْ يكون في موضع نصب بـــ ( ينفقون )[2]، ومنهم من يقول: «إنّ (ما) في موضع نصب، وتوقع عليها (ينفقون)، ولا تنصبها بـــ ( يسألون )... وإنْ شئت رفعتها من وجهين؛ أحدهما: أنْ تجعل (ذا) اسمًا يرفع (ما)... والرفع الثاني: أنْ تجعل كلّ[3] استفهام أوقعت عليه فعلا بعده رفعا»[4]، والاختلاف بين الفريقين منشؤه الاختلاف بين المدرستين حول العامل في المبتدأ والخبر.

---

[1] ـــ البقرة ، آية ٢١٥ .

[2] ـــ ينظر إعراب القرآن، النحاس ، ص٩١، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالـــب ، ج١ ، ص٩٣ ، تحقيق ياسين السواس ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ، ١٩٧٤ .

[3] ـــ يقصد بـــ (كل ) أنْ تكون ( ماذا ) كلمة واحدة للاستفهام .

[4] ـــ معاني القرآن، الفرّاء، ج١ ، ص ١٣٨ .

والمعربون محقّون في عدم إيقاع الفعل يسألونك على(ما)، لأنّ الاستفهام في هذه الآية مطابق لما يسميه النحاة جملة مقول القول، وإذا ثبت ذلك فإنّ جملة الاستفهام تكون جملة جديدة مستقلة، والاستفهام فيها له الصدارة، وإنّ إعرابها يكون على وجهين: أحدهما أنْ ترفع (ما) بالابتداء، و(ذا) خبرها، و(ينفقون) صلة (ذا)، والثاني أنْ تكون (ماذا) اسم استفهام منصوبًا بـ (ينفقون)، وتكون جملة الاستفهام على الوجهين في محل نصب مقول القول للفعل (يسألون).

وفي قوله تعالى:﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ﴾ [1] ورد اسم الاستفهام (كم) في وسط الكلام، وهذا الموقع يجعله في احتمال أنْ يقع تحت تأثير الفعل السابق (يروا)، أو تحت تأثير الفعل اللاحق (أهلكنا)، وأعْرَبَه معظم النحاة ، فقالوا: (كم) في موضع نصب بـ (أهلكنا)؛ فأوقعوا عليه الفعل اللاحق، ولم يجيزوا وقوع الفعل السابق؛ لأنّ (كم )لا يعمل فيها عاملٌ قبلها، سواء أكانت للاستفهام أم للخبر؛ لأنّ أصلها الاستفهام [2]، إلّا أنّ الفرّاء أجاز ذلك فقال: « (كم) في موضع نصب من مكانين: أحدهما: أنْ توقع (يروا) على ( كم)... والآخر: أنْ توقع (أهلكنا) على (كم)، وتجعله استفهامًا » [3]، وظاهر كلامه أنّ(كم) إذا أَوْقَعْتَ عليها ما قبلها كانت خبريّة، وإذا أَوْقَعْتَ عليها ما بعدها كانت استفهاميّة، وأنّ (كم) إذا كانت خبرية فإنّها ليستْ من ألفاظ الصدارة ، وهذا هو موضع الخلاف بينه وبين النحاة.

ويؤيد الباحث ما جاء به النحاة، ويخالف ما جاء به الفرّاء؛ لأنّ الفعل( يروا) لا يمكن أنْ يكون واقعًا على(كم) من حيث المعنى، وإنّما وقوعه على كامل الجملة (كم أهلكنا قبلهم)، ويشابه

---

[1] ــ سورة يس آية ٣١ .

[2] ــ ينظر إعراب القرآن ، النحّاس ، ص ٨٢٠ ، ومشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب ، ج٢ ، ص ٢٢٥، والكشاف، الزمخشري ، ج٥ ، ص ١٧٥ ، والبيان في غريب إعراب القــرآن ، الأنبــاري ، ج٢ ، ص ٢٩٤.

[3] ــ معاني القرآن ، الفرّاء ، ج٢ ، ص٣٧٦ .

وقوعه هنا وقوعه على المصدر المؤول، نحو قولنا: (ألم يروا أنكم مجدُّون)، فالمصدر المؤول في تأويل مصدر صريح تقديره: ( ألم يروا جدَّكم)، وكذلك يكون تقدير الآية: (ألم يروا إهلاكنا للكثير من الأمم التي كانت قبلهم )، وإذا ثبت ذلك فإنّ (كم) تكون متصدرة لجملة (كم أهلكنا قبلهم من القرون)، ولا يجوز أنْ يقع عليها الفعل ( يروا)؛ لأنّه إنْ وقع عليها ألغى صدارتها.

**المسألة الثانية: لا يجوز أن يعمل ما بعد أداة الشرط فيها وفي ما قبلها لأنّ لها الصدارة**

ذهب جمهور البصريين إلى أنّ أدوات الشرط لها الصدارة [1]؛ لأنّ الشرط مما يغيّر في المعنى، ويؤثِّر في مضمونه [2] كالاستفهام، فإذا جاء في داخل الجملة لم يدرِ السامع أنّ التغيير واقع على ما قبله أمْ على ما بعده، فيتشوش لذلك ذهنه؛ لذا لزم التصدّر[3]، وذكروا أنّ بين الاستفهام والشرط من المشابهة ما لا خفاء به، ودليلهم على ذلك أنّك إذا قلت: (أضربتَ زيدًا ؟ ) كنتَ طالبًا لما لم يستقرّ عندك، كما أنّك إذا قلت: (إنْ تضرب زيدًا أضرب) كان كلامك معقودًا على الشك، وعندما أثبتوا المشابهة بينهما قاسوا الشرط على الاستفهام في الصدارة؛ لأنّه إذا ثبتتْ المشابهة بينهما ينبغي أنْ يحمل أحدهما على الآخر[4].

وبنى البصريون على لزوم أدوات الشرط صدارة الكلام قاعدتين من قواعد الإعمال:

---

1 ــ ينظر الأصول ، ابن السرّاج ، ج ٢ ، ص ١٦٢ ، والإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ١٦٤ ، واللباب ، العكبري، ج٢ ، ص ٥٦ ، والمفصّل ، ابن يعيش ، ج٩ ، ص ٧ ، و شرح التسهيل ، ابن مالك، ج٤، ص٨٦، وشرح الرضي ، ج٤ ، ص ٩٥ ، وحاشية الخضري ، ج٢ ، ص٧٤٨ .

2 ــ ينظر الإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب، ج١، ص ١٩٢، وشرح الرضي، ج١، ٢٥٧ ،.

3 ــ ينظر شرح الرضي ، ج١ ، ص ٢٥٧ .

4 ــ الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ١٦٥ .

القاعدة الأولى: لا يجوز تقديم جواب الشرط على الأداة [1].

القاعدة الثانية: لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على أداة الشرط [2].

وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الجواب على الشرط [3]، وإلى تقديم معمول الجزاء على أداته، نحو: (المُنى إن تَرْكُ تَبْلُغ)، وجوّز الكسائي وحده تقديم معمول الشرط على أداته نحو: ( زيدًا إنْ تسألْ يَبِن ) [4]، واحتجّ الكوفيون بأنْ قالوا: «إنّما قلنا إنه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط؛ لأنّ الأصل في الجزاء أنْ يكون مقدّمًا على ( إنْ) كقولك ( أضْرِبُ إنْ تَضرِبْ)، وكان ينبغي أنْ يكون مرفوعًا، إلّا أنّه لمّا أُخِّرَ انْجَزم بالجوار» [5]، ومذهب الكوفيين أنّ جواب الشرط مجزوم على الجوار.

واستدلّ الكوفيون بالشعر لإثبات أنّ الأصل في جواب الشرط أنْ يكون مقدّمًا، نحو قول الشاعر: [ من الرجز ]

يا أقْرعُ ابن حابسٍ يا أقْرعُ إنّكَ إنْ يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ [6]

والشاهد فيه أنّ كلمة (تُصرعُ ) جاءت مرفوعة، وحملوها على التقديم، والتقدير لديهم: (إنّك تُصرعُ إنْ يُصرعْ أخوك)، وإلّا لما جاز أنْ تكون مرفوعة، ولوجب أنْ تكون مجزومة [7]، ومثله قول زهير الذي أورده المبرّد في المقتضب، وهو: [ من البسيط ]

---

[1] ــ ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص١٨٧٩ ، والمطالع السعيدة ، السيوطي ج٢ ، ص١١٧ ، على أنّ بعض البصريين أجازوا تقديمه إذا كان فعل الشرط ماضيًا ، نحو ( أقوم إنْ قمتَ ) أو كان الفعل والجواب ماضيين ، نحو ( قمتُ إنْ قمتَ ) ينظر المرجعين المذكورين .

[2] ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ١٦٢ ، وارتشاف الضرب ، أبو حيان ص١٨٧٩ .

[3] ــ ينظر الارتشاف ، ص ١٨٧٩ ، والمطالع السعيدة ، السيوطي ، ج٢ ، ص١١٧ .

[4] ــ ينظر الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج٣ ، ص ١٦٠٠ ، ١٦٠١، والمساعد ، ابن عقيل ، ج٣ ، ص ١٦١ .

[5] ــ الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ١٦٢ .

[6] ــ منسوب لجرير بن عبد الله البَجَليّ في الكتاب ج٣ ، ص٦٧ ، وغير منسوب لأحد في المقتضب ج٢ ، ص ٧٠ ، وفي الإنصاف ج٢ ، ص ١٦٢ ، وشرح التصريح ، ج٢ ، ص ٤٠٣ .

[7] ــ الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ١٦٢ .

وإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يومَ مسألةٍ          يقولُ : لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ [1]

والشاهد فيه أنّ الفعل (يقولُ) مرفوع، وحقه الجزم، وحمله سيبويه على التقديم، وجواب الشرط فيه محذوفٌ[2]؛ أيْ على تقدير: (يقولُ إنْ أتاه خليلٌ)، وحمله الكوفيون والمبرّد على إرادة الفاء، وهو الجواب عندهم [3]، وذهب قوم من النحويين إلى أنّه ليس على التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء، بل لمّا لم يظهرْ لأداة الشرط تأثيرٌ في فعل الشرط، لكونه ماضيًا ضعف عن العمل في الجواب[4]، وهذا الرأي الأخير هو الراجح لدى الباحث، والقولان السابقان عليه مردودان، أمّا القول الأول فمردودٌ؛ لأنّ أصحابه لا يجيزون أنْ يكون الفعل (يقول) جوابًا للشرط بسبب الصنعة النحوية[5]؛ أيْ أنّ الذي يمنع هذا الفعل من أنْ يكون جواب الشرط هو رفعه فقط، وهي مسألة في اللفظ، أمّا المعنى فلا يمنع ذلك، وما دام الأمر كذلك فلا حاجة لأنْ نعُدّ الفعلَ (يقول) على تقدير التقديم، ونعُدَّ الجوابَ محذوفًا، ثم نتكلف تقدير الجواب، وأمّا القول الثاني فمردود؛ لأنّ جواب الشرط فيه ليس من الأشياء التي أجمع النحاة على اقتضائها الفاء.

واستدلّ الكوفيون على جواز تقديم الجواب على الأداة، وعلى تقديم المفعول بالجزاء بقول الشاعر:          [ من الطويل ]

فَلَمْ أرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا ، وإنْ يَمُتْ          فَطَعْنَةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ [6]

---

[1] ـــ منسوب لزهير ابن أبي سلمى في الكتاب، سيبويه ج٣ ، ٦٦ ، وفي المقتضب ، المبرّد ، ج٢ ، ٦٨ ، وفي الإنصاف، ج٢ ص ١٦٣ ، وهو موجود في ديوانه ص ١٠٥ .

[2] ـــ الكتاب ، سيبويه ، ج٣ ، ص ٦٦ .

[3] ـــ المقتضب ، المبرّد ، ج٢ ، ص ٦٨ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ، ص ١٢٨٠ .

[4] ـــ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي ، ج٤ ، ص ١٢٨٠ .

[5] ـــ ينظر شرح التصريح ، الأزهري ، ج٢ ، ص ٤١١ .

[6] ـــ البيت منسوب لزهير بن مسعود في النوادر ، لأبي زيد الأنصاري ، ص ٢٨٣ ، وغير منسوب في الخصائص لابن جنّي ، ج٢ ، ص ٣٨٨، وفي التصريح للأزهري ج ٢ ، ص ٤١١ ، ومعنى (غُسّ) : الضعيف ، ومعنى (بمغمّر) : غُمْرٌ، وهو الجاهل الذي لم يُجرّب الأمور .

وقالوا: «إنّ التقدير فيه: إنْ ينْجُ فلمْ أرْقِهِ، فقدّمه في الموضع الذي يستحقُّه في الأصل، وإذا ثبت هذا، وأنّه في تقدير التقديم؛ فوجب جواز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأنّ المعمول قد وقع في موقع العامل» [1].

وردّ عليهم ابن جنّي في الخصائص، فقال: « ذهب أبو زيد إلى أنّه أراد: إنْ ينْجُ منها فلم أرقِهِ، وقدّم الجواب. وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع، وعنه حاجز. وذلك أنّ جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ، ومحال تقدّم المجزوم على جازمه »[2]؛ أيْ أنّ ابن جني لا يُجيز تقديم المجزوم على جازمه قياسًا على منع تقديم المجرور على حرف الجرّ، وإذا كان تقديم الأصل ممنوعًا فالأولى أنْ يمنع تقديم الفرع، فالمانع عند ابن جني هو ما بناه النحاة من أصولِ الصناعة، غير أنّه لو نظر في الدلالة لأجازه؛ لأنّ تقديمه غير ملبس، والكلام واضح ومفهوم.

وذكر نحاة البصرة أنّ قول الشاعر لا حجّة للكوفيين به؛ لأنّ (لم أفعل) نفي (فعلتُ)، وقد ترد (فعلتُ) نائبة عن جواب الشرط المحذوف، وإذا جاز أنْ تكون (فعلت) نائبة عن جواب الشرط، فكذلك يجوز أنْ تكون (لم أفعل) نائبة عنه، والنحاة يحملون الشيء على ضده، والدليل على إنابة (فعلت ) عن جواب الشرط قول الشاعر: [ من الرجز ]

يا حَكَمُ الوَارِثَ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ أوْدَيْتُ إنْ لمْ تَحْبُ حَبْوَ المُعْتَنِكْ [3]

---

[1] ـــ الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ١٦٤.

[2] ـــ الخصائص ، ابن جني ، ج٢ ، ص ٣٨٨ .

[3] ـــ هذا البيت أحد بيتين من الرجز المشطور، وهما منسوبان لرؤبة بن العجاج يمدح الحكم بن عبد الملك في شرح شواهد المغني ، ص ١٩ ، السيوطي ، وغير منسوب في الخصائص ج٢ ، ٣٨٨ ، والإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص١٦٦ . ومعنى ( أوديتُ) : هلكتُ ، و( حبو) لها معنيان ، أحدهما : الزحف ، والآخر : العطاء ، المعتنك : اسم فاعل ، وأصله البعير الذي يصعدُ في العانك من الرمل ، والعانك من الرمل : الذي يصعب الصعود عليه من الرمل . ومعنى البيت : إنّي أهلك إنْ لم تمنحني من عطفك كالبعير الذي يصعد في عانك الرمل .

وتقديره: إنْ لم تحبُ أوديتُ، فجعل( أوديتُ) المتقدّمة دليلة على الجواب، وهو( أوديتُ ) المتأخرة[1].

والرأي الراجح لدى الباحث هو الرأي الذي يجيز تقديم الجزاء على الأداة، وتقديم المفعول بالشرط أو بالجزاء على الأداة، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنّ تقديم الجزاء على الأداة ورد في الشعر، والمجيزون إنّما يجيزون التقديم بالاعتماد على ما ورد من ذلك، وهو اعتمادٌ على السّماع والشواهد، أمّا المانعون فيتذرعون بالصناعة النحوية، فالشرط لديهم بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، لذا يرون أنّه كما لا يجوز أنْ يعمل ما بعد الاستفهام في ما قبله، فكذلك الشرط؛ أيْ أنّ السّماع حجة المجيزين ، والقياس حجة المانعين ، والسّماع أولى من القياس .

والثاني: أنّ علة التصدّر لا تُعَدُّ مانعًا من التقديم ما دامت الرتبة محفوظة، وما دام التقديم لا يكون ملبسًا على الفهم، والتقديم والتأخير كثير في الشعر والنثر، وهما من فنون الكلام؛ فالعرب يقدّمون الخبر على المبتدأ، ويقدّمون المفعول على عامله، وتبقى إباحة التقديم سارية إلا أنْ يمنع مانع، فإذا خيف الالتباس – مثلًا – لزم تقديم المبتدأ على الخبر، وذلك إذا تساوى كل من المبتدأ والخبر في التعريف، نحو: زيدٌ أخوك، وإذا اتصلتْ بالفعل نون التوكيد امتنع تقديم المفعول على الفعل، فلا يقال: (زيدًا اضربنّ)، وذلك « لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلًا في ظاهر الأمر على أنّ الفعل غير مهم، وإلا لم يُؤخّرْ عن مرتبته، أيْ الصدر، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهمًا، فيتنافران في الظاهر»[2]، وتقديم الجزاء على الأداة وتقديم

---

[1] ـ ينظر الخصائص ، ابن جنّي ، ج٢ ، ص ٢٨٨ ، والإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

[2] ـ شرح الرضي على الكافية ، ج١ ، ص ٣٣٧ .

مفعول الجزاء والجواب، لا يلغيان صدارة الأداة ، وإنّما قدّما للاهتمام بهما مع احتفاظ الأداة بصدارتها.

**المسألة الثالثة: مسألة تقديم خبر ما زال عليها**

اختلف النحاة في هذه المسألة، فذهب الكوفيون ـــ ماعدا الفرّاء ـــ إلى أنّه يجوز تقديم خبر (ما زال) عليها، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، نحو: ( قائمًا مازال زيدٌ )، وذهب بقية البصريين إلى أنّه لا يجوز ذلك إذا كان النفي بـ (ما)، ويجوز إذا كان النفي بغير (ما)، وذهب الفرّاء إلى منع ذلك سواء أكان النفي بـ (ما) أم بغيرها[1].

واحتجّ الكوفيون بالقياس والسماع، أمّا القياس فاحتجوا بأنّ(ما زال ) ليس لنفي الفعل، وإنّما هي نفي لمفارقة الفعل؛ وذلك أنّ( زال) فيها معنى النفي، و(ما) للنفي، فلمّا دخل النفي على النفي صار إيجابًا، ولمّا صارت إيجابًا صارت بمنزلة (كان)، و(كان) يجوز تقديم خبرها عليها [2] ، وأمّا السماع فاحتجّوا بقول الشاعر: [ من الطويل ]

وَرَجِّ الفتى لِلْخَيْرِ ما إنْ رأيْتَهُ على السِّنِّ خَيْرًا لا يزالُ يَزِيدُ [3].

---

[1] ـــ يُنظَر رأي البصريين ورأي الكوفيين في الأصول، ابن السراج، ج٢ ، ص ٢٣٥، وفي الإنـصاف، ج١، ص ١٤٣، وفي اللباب، العُكبري، ج ١، ص١٦٧، وفي التبيين عن مذاهب النحـويين، العُكبـري ، ص ٣٠٢، وفي شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ج٧ ، ١١٣ ، وفي شرح الرضـي علـى الكافيـة ، ج٤، ص٢٠٠ ، وفـي ارتشاف الضرب ، أبو حيان، ص١١٧٠، ١١٧١، وفي التذييل والتكميل، أبو حيـان، ج٤ ، ص ١٧٦ ، وفـي أوضح المسالك ، ابن هشام ، ج١ ، ص ٢٤٦ ، وفي ائتلاف النصرة ، الزبيـدي ، ص١٢٢ ، وفـي شـرح التصريح ، الأزهري، ج ١ ، ص ٢٤٥ ، وفي همع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ص ٣٧٣ ،وينظر رأي الفرّاء في جميع المراجع المذكورة عدا الأصول .

[2] ـــ ينظر الإنصاف، ج١ ، ص ١٤٣ ، وفي اللباب ، العُكبري ، ج ١ ،ص ١٦٨ ، والتبيـين عـن مـذاهب النحويين ، العُكبري ، ص ٣٠٤ ، و شرح الرضي على الكافية ، ج٤ ، ص٢٠٠ و التذييل والتكميـل ، أبـو حيان ،ج٤ ، ص ١٧٦ ، وشرح التصريح ، الأزهري ، ج ١ ، ص ٢٤٥ ، حاشية الصبان ، ج١ ، ص٣٦٨.

[3] ـــ البيت منسوب للمعلوط القريعي في شرح التصريح، ج١، ص ٢٤٦، وغير منسوب لأحد فـي الكتـاب، ج٤، ص٢٢٢ ، وفي الخصائص، ج١، ص ١١٠، وفي التبيين عن مذاهب النحويين ، ص ٣٠٣ ، وفي شـرح المفصّل ، ابن يعيش ، ج٨ ، ص ١٣٠ ، وفي الجنى الداني ، ص٢١١ . ومعنى البيت : أنّك إذا رأيتَ الـشاب يزيد خيرًا كلما زاد عمره فرجّه للخير .

وَوَجْهُ الاحتجاج به تَقَدُّمُ معمول الخبر على (لا يزال)، ولا يجوز أنْ يقع معمول الخبر إلّا في الموضع الذي يجوز أنْ يقع فيه الخبر(1).

واحتجّ البصريون بقاعدة (ما كان له صدر الكلام لا يجوز أنْ يعمل في ما قبله )، وذكروا أنّ (ما) للنفي، والنفي له صدر الكلام، وأنّ « السِّرَّ فيه هو أنّ الحرف إنّما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل؛ فينبغي أنْ يأتي قبلهما لا بعدهما » (2)، وذهبوا إلى أنّه لا يجوز تقديم ما في خبر (ما زال) عليها قياسًا على (مادام) وعلى حروف الاستفهام؛ لأنّه إذا تقدّم عليها ما في خبرها بطل استحقاقها صدر الكلام (3)، وَرَدّ بعض النحاة قياسهم (ما زال) على (ما دام)؛ لأنّ (ما) في (ما دام ) مصدرية، والفعل بعدها صلة لها، فلذلك لا يجوز تقديم المنصوب عليها لما في ذلك من تقديم الصلة على الموصول(4) ، وليس ذلك لـــ (ما زال) .

ويرجّح الباحث رأي الكوفيين من وجهين :

أحدهما: أنّ رأيهم يعضده السماع، وهو قول الشاعر: [ من الطويل ]

وَرَجِّ الفتى لِلْخَيْرِ ما إنْ رأيْتَهُ    على السِّنِّ خَيْرًا لا يزالُ يَزِيدُ (5).

---

1 ــ ينظر التبيين عن مذاهب النحويين ، العُكبري ، هذا الكلام غير موجود في نسخة الكتاب ، ولكنّه موجود في نسخة الرسالة ص٢٣٠، وهذا الكتاب في الأصل رسالة ماجستير تقدّم بها الطالب عبد الــرحمن العثيمــين بإشراف الدكتور أحمد مكّي الأنصاري في جامعة الملك عبد العزيز ، كليّة الشريعة عام ١٩٧٦ .

2 ــ الإنصاف، ج١، ص١٤٦.

3 ــ ينظر الأصول، ابن السراج، ج٢، ص٢٣٥، والإنصاف، ج١، ص١٤٣، والتبيــين، العُكبــري، ص٣٠٢، واللباب، العكبري، ج١، ص١٦٧، وشرح المفصّل، ابن يعيش، ج٧، ص١١٣، وحاشــية الــصبان، ج١، ص ٣٦٨ .

4 ــ ينظر التبيين ص ٣٠٣.

5 ــ البيت منسوب للمعلوط القريعي في شرح التصريح ، ج١ ، ص ٢٤٦ ، وغير منسوب لأحد في الكتاب، ج٤، ص ٢٢٢، وفي الخصائص، ج١، ص١١٠، وفي التبيين عن مذاهب النحويين، ص ٣٠٣، وفــي شــرح المفصّل ، ابن يعيش، ج٨، ص ١٣٠ ، وفي الجنى الداني ، ص٢١١ .

فإن قيل: إنّ الذي في البيت (لا)، و(لا) ليست أصلًا في هذا الباب، وكذلك( لم) ، وقد جوّزوا تقديم الخبر فيهما بخلاف (ما) [1]، فالجواب عنه أنّ الذي منع تقدّم الخبر على (ما زال) لكون (ما ) نافية، والنفي له صدر الكلام، و(لا) نافية أيضًا، فإذا منع تقديم الخبر على ما أوّله (ما) ينبغي أنْ يمتنع تقديمه على ما أوّله (لا)؛ لأنّهما متشابهتان بدلالتهما على النفي. وإنْ قيل: إنّ (خيرًا ) في البيت منصوبة بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور(يزيدُ)[2]، قيل لهم إنّ الذي دعاكم إلى هذا التقدير الصناعةُ النحوية، ولو أغفلتم هذه الصناعة في هذا المقام، والتزمتم المعنى لأقررتم بأنّ الناصب له الفعل المذكور.

والثاني: أنّ علة منع التقديم في مجمل أساليب اللغة هي الخوف من الالتباس والغموض، وفي هذه المسألة لا يكون في تقديم الخبر على (ما زال) لبس وغموض في فهم المعنى، وما دام الأمر كذلك فلماذا يمنعون تقديمه ؟

**المسألة الرابعة: مسألة تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها.**

تقدّم في المسألة السابقة أنّ النحاة اختلفوا حول صدارة أدوات النفي للكلام، وأنّ هذا الخلاف نتج عنه خلاف آخر في بعض أساليب اللغة التي تتصدّرها أدوات النفي كالخلاف في تقديم خبر (ما زال) عليها، ولم يقتصر خلافهم على هذه المسألة فقط، وإنّما برز خلاف بينهم في مسألة تقديم معمول خبر (ما) عليها، وينحصر الخلاف فيها بين الكوفيين والبصريين.

فقد ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم معمول خبر(ما) عليها، نحو: (طعامك ما زيدٌ آكلا)، وذهب البصريون إلى أنّ هذا التقديم لا يجوز[3]، وفي هذا يقول ابن السراج: « ومن ذلك (ما)

---

[1] ــ التبيين ، العُكبري ، ص ٣٠٧ .

[2] ــ المصدر السابق، ص ٣٠٦.

[3] ــ ينظر الأصول ، ابن السراج ، ج٢ ، ص ٢٣٥ ، والإنصاف ، الأنباري ، ج١ ،ص١٥٧ ، والتبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين ، العُكبري ، ص ٣٢٧ .

النافية، تقول: (ما زيدٌ آكلًا طعامَكَ)، ولا يجوز أنْ تقدّمَ ( طعامَكَ)، فتقول : (طعامَكَ ما زيدٌ آكلًا)، ولا يجوز عندي تقديمه، وإنْ رفعتَ الخبر، وأمّا الكوفيون فيجيزون: (طعامُكَ ما زيدٌ آكلًا) يشبّهونها بـ ( لم) و( لن) ، وأباه البصريون »[1].

واحتجّ الكوفيون « بأنْ قالوا : إنّما جوّزنا ذلك لأنّ (ما) بمنزلة ( لمْ ولنْ ولا )؛ لأنّها نافية، وهذه الحروف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها ، نحو ( زيدًا لم أضربْ ، وعمرًا لنْ أكرم ، وبشرًا لا أخْرِجُ )، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف، فكذلك مع (ما) »[2]؛ أيْ أنّ (ما) تُشْبِهُ ( لن ولم ولا)، والجامع بينها دلالتها على النفي، ولمّا جاز تقديم معمول هذه الحروف عليها وجب تقديم معمول ما يشبهها على نفسها، وهي (ما) .

واستدلّ الكوفيون بقول الشاعر : [ من الطويل ]

إذا هي قامت حاسرًا مُشْمَعِلّةً نخيبَ الفؤاد رأسَها ما يُقَنِّعُ [3]

والشاهد فيه أنّه نصب ( رأسَها ) بالفعل ( يقنع)، وهذا النصب حجة للكوفيين غير الفراء على أنّ (ما) النافية ليس لها الصدر؛ لأنّ ما له الصدارة لا يعمل ما بعده في ما قبله ، ورجّح ابن هشام رواية الرفع ، وعليه تكون (رأسُ) مبتدأ ، و(ما) وما يليها خبر عنه [4].

---

[1] ـ الأصول ، ابن السرّاج ، ج٢ ، ص ٢٣٥ .

[2] ـ الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ١٥٧ ، وينظر التبيين عن مذاهب النحويين، العُكبري، ص٣٢٨ .

[3] ـ البيت من الطويل، وهو لبعض الخوارج في تخليص الشواهد ص١٢٩، ومعنى ( حاسرًا ) : غير مقنّعة، و( مشمعلّة ): مسرعة ، و( نخيب) : منخوبة القلب ؛ أي طائرة القلب من شدة الفزع ، ينظر تخليص الشواهد، ابن هشام ، ص١٢٩ .

[4] ـ ينظر تخليص الشواهد ، ابن هشام ، ص ١٢٩ .

وأورد ابن هشام في المغني قولًا في إعراب (ثمود) في قوله تعالى: « وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ ۝ وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبۡقَىٰ ۝ »[1]، وهو قولهم: « إنّ ( ثمود ) مفعول مقدّم »[2]، وعلّق عليه بقوله: «وهذا ممتنع؛ لأنّ لـــ (ما) النافية الصّدر، فلا يعمل ما بعدها في ما قبلها، وإنّما هو معطوف على (عادًا)، أو هو بتقدير: وأهلَكَ عادًا »[3]، وعدّ ابن هشام هذا الإعراب خطأً؛ لأنّ أصحابه راعوا فيه المعنى الصحيح، ولم ينظروا في صحة الصناعة[4]، وهذا القول الذي أورده ابن هشام مطابقٌ لرؤية الكوفيين في (ما) النافية، وهو أرجح لدى الباحث من رأي ابن هشام، لأنّ التقدير الذي قدّره لا يتفق ودلالة النص؛ فقوله: (وإنّما هو معطوف على (عادًا) ) مردودٌ؛ لأنّ (فما أبقى ) بمعنى (أهلَكَ)، فلو كانت ( ثمودًا ) معطوفة على (عادًا) ، ومشتركة معها في الفعل (أهلَكَ)، فما الداعي إذنْ لِأَنْ تُذْكَرَ بعدها ( فما أبقى )، وقد تقدّم معناها في قوله (أهلَكَ)؟ وقوله: (هو بتقدير : وأهلَكَ عادًا ) مردود أيضا، والجواب عنه هو الجواب نفسه عن التقدير الذي قبله، والمعنى يُرَجِّحُ أنْ تكون ( ثمودًا) منصوبة بالفعل (أبقى)، وإذا تعارضتْ صحة المعنى مع صحة الصناعة فمراعاة صحّة المعنى أوْلى من مراعاة صحة الصناعة؛ لأنّ صحة المعنى غاية المتكلِّم ، وصحة الصناعة من اهتمامات النحاة وأنظارهم .

[1] ــ سورة النجم ، آية ٥٠ و٥١ .

[2] ــ مغني اللبيب ، ابن هشام ، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ج٦ ، ص٤٨ .

[3] ــ المصدر السابق ، ج٦ ، ص ٤٨ .

[4] ــ ينظر المصدر السابق ، ج٦ ، ص٤٨ .

واحتجّ البصريون بأنّ (ما) معناها النفي، وتدخل على الاسم والفعل، فأشبهتْ حروف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله؛ لأنّ لها صدر الكلام، فكذلك (ما) لا يعمل ما بعدها في ما قبلها[1].

والتحقيق لدى الباحث أنّ إجازة تقديم معمول خبر (ما) عليها أولى من منعه، وذلك من وجوه:

أحدها: أنّ التقديم قد ورد في كلام العرب، وقد تقدم بيان ذلك في قول الشاعر:

[ من الطويل ]

إذا هي قامت حاسرًا مُشْمَعِلَّةً ... نخيبَ الفؤاد رأسَها ما يُقَنِّعُ [2]

والثاني: أنّ علّة المانعين علة صناعة نحوية، والاعتبار في الأصل لعلة المعنى ، فلو حدث الالتباس بالتقديم لكانت علّةُ المنع علّةَ معنىً ، ولمّا كان المعنى واضحًا في التقديم ، انتفتْ علّة المنع وبقيت علّة الصناعة .

والثالث : أنّ الذين قالوا بتقديم معمول خبر(ما) عليها إنّما جوّزوا ذلك؛ لأنّ ( ما ) بمنزلة ( لمْ ولنْ ولا ) ، والذين منعوا تقديمه إنّما لم يجوّزوا ذلك؛ لأنّ (ما) أشبهتْ أدوات الاستفهام بدخولها على الفعل والاسم، وقياسها على ( لمْ ولنْ ولا ) أولى من قياسها على أدوات الاستفهام ؛ لأنّ فيها معنى النفي كما أنّ في ( لمْ ولنْ ولا ) معنى النفي .

---

[1] ـ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج ١ ، ص١٥٧ ، والتبيين ، العكبري ، ص٣٢٧ .

[2] ـ البيت من الطويل ، وهو لبعض الخوارج في تخليص الشواهد ص١٢٩ .

**القاعدة الثانية: الصلة لا تعمل في الموصول، وفي ما قبله.**

قسّم النحاة الموصول إلى قسمين: موصول اسمي، وموصول حرفي، فالموصول الاسمي: كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية، أو ظرف، أو جارّ ومجرور تامّين، أو وصف صريح، وإلى عائد، والموصولات الاسميّة هي: الذي، والتي، وفروعهما، ومَنْ، وما، وأيّ، وأل، وذو، وذا، والموصول الحرفي هو ما ينسكب منه ومن صلته مصدر، ولم يحتج إلى عائد، والمتفق على حرفيته ومصدريّته: (أنّ وأنْ وكي)، والمختلف في مصدريته: (لو وما والذي)، وتتميّز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بأنّ الاسمية لا بدّ لها من عائد[1].

وتفتقر كل الموصولات إلى صلة؛ لأنها نواقص لا يتمُّ معناها إلا بصلتها متأخرة عنها وجوبًا، فلا تتقدّم الصلة، ولا جزء منها على الموصول، ولا تعمل الصلة؛ لأنّها من كمال الموصول، ومنزّلة منزلته، ولا ما يتعلق بها، في ما قبل الموصول؛ لأنّه جزء منها [2]، وأشبه شيء بالموصول والصلة الاسم المركّب تركيبًا مزجيًّا[3]؛ أيْ أنّ الموصول والصلة كالكلمة الواحدة، يكون فيها الموصول الجزء المتقدّم، والصلة الجزء المتأخّر، فإذا تقدّم الجزء المتأخّر على المتقدّم اختلّت الكلمة، ولمّا كانت الصلة بهذه المنزلة من الموصول لم يجز تقدّمها.

وجاء من الشواهد ما يظهر أنّه تقديم معمول الصلة على ( أل) إذا كان الموصول مجرورًا بمن، ومعموله مجرورًا بحرف جرّ، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ

---

[1] ــ ينظر شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج١ ، ص ١٨٦ ، وارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص ٩٩١ ، وشرح التصريح ، الأزهري ج١ ، ص ١٤٨ .

[2] ــ ينظر شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، ج١ ، ص ٥٥٤ ، وشرح التسهيل ، ابن مالك ، ج١ ، ص ٢٣٧ ، وشرح الرضي ، ج٣ ، ض ٦٨ ، وارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص١٠٤٣ ، والمساعد ، ابن عقيل، ج ١ ، ص ١٨٠ ، شرح التصريح ، الأزهري ، ج١ ، ص ١٦٧ .

[3] ــ همع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ص ٢٨٥ .

ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾ ))[1]، ويظهر فيها أنّ الجارّ والمجرور (فيه) متعلق بصلة الموصول، وأنّه تقدّم على الموصول وصلته (الزاهدين)،ونحو قوله تعالى:((قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴿١٦٨﴾))[2]، ويظهر في هذه الآية أنّ شِبْة الجملة (لعملكم) متعلّق بصلة الموصول، وأنه تقدّم على الموصول وصلته (القالين)، ونحو قوله تعالى: ((إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾))[3]، ويظهر فيها أنّ شِبْةَ الجملة (لكما) متعلّق بصلة الموصول، وأنّه متقدّم على الصلة والموصول (الناصحين). والظاهر من هذه الآياتِ أنّ معمول الصلة تقدّم عليها وعلى موصولها، والنحاة لا يجيزون أنْ تعمل الصلة في ما قبل الموصول، ولهذا خرّج بعض النحاة شبه الجملة المتقدّم في هذه الآيات من وجوه :

أحدها: أنّ شبه الجملة متعلّق بفعل محذوف، وتقديره في الآيات على الترتيب: أعني فيه من الزاهدين، وأعني لعملكم من القالين، وأعني لكما من الناصحين[4]، وعبّر النحاة عن هذا التقدير بالتبيين[5].

---

[1] ـ يوسف ، آية ٢٠ .

[2] ـ الشعراء ، آية ١٦٨ .

[3] ـ الأعراف ، آية ٢١ .

[4] ـ ينظر شرح جمل الزجاجيّ ، ج١ ، ص ٥٥٥ ، وارتشاف الضرب، أبو حيان ، ص ١٠٤٣ .

[5] ـ ومعنى التبيين : (( أنْ تعلّقه بما يدلّ عليه معنى الكلام ، ولا تقدّره في الصلة )) ينظر المنصف ، ابن جني ، ج١ ، ص ١٣١ ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبدا لله أمين ، وزارة المعارف المصرية ، إدارة إحياء التراث، ط١ ، ١٩٥٤ .

والثاني: أنّ شبْهَ الجملة متعلّقٌ باسم محذوف يدلُّ عليه المذكور، وتقديره في الآيات على الترتيب: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وقالٍ لعملِكُم من القالين، وناصح لكم من الناصحين[1].

والثالث : أنّ (أل) في الآيات للتعريف، وليست موصولة، وهو مذهب المازني، واختاره المبرّد ، فقال: «ألا ترى أنّك تقول: نِعْمَ القائم زيدٌ، ولا يجوز نِعْمَ الذي قام زيدٌ »[2].

والرابع: أنّ تقديم متعلّق الصلة على الموصول جائز مطلقًا؛ لأنّ العرب قد تتوسع بالظرف والجار والمجرور ما لم تتوسع في غيرهما، وجاز فيهما أشياء لا تجوز في غيرهما، وعلى هذا المذهب الكوفيون، واختاره السيوطي[3].

ووردتْ شواهد شعرية يتقدّم فيها معمول الصلة على الموصول (أل) مع كونه لم يُجَرّ بمِنْ، وأخرى يتقدّم فيها المعمول في غير (أل) سواء أكان الموصول مجرورًا بمِنْ أم لا. ومثال النوع الأول قول الشاعر: [ الطويل ]

تقول ودَقّتْ صدرَها بيمينها أَبَعلِي هذا بالرّحَى المتقاعسُ [4]

وفيه يظهر تَقَدُّمُ متعلّق الصلة (بالرّحى) على الموصول(المتقاعس) مع كون الموصول غير مجرور بمن، وخرّج بعض النحاة ذلك على الحذف، وتقديره لديهم: « تتقاعسُ بالرحى

---

1 ـ ينظر الكامل للمبرّد ج١ ، ص ٥٢ ، وشرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، ج١ ، ص ٥٥٥ ، وشرح التسهيل، ابن مالك ، ج٣ ، ص ٢٣٧ ، وارتشاف الضرب ، أبو حيّان ، ص١٠٤٣.

2 ـ الكامل، المبرّد، ج١، ص ٥٢، تحقيق محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٩٩٧، وينظر التذييل والتكميل، ج٣، ص ١٧٦، واللامات،عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ، باب في تبيين وجوه دخول الألف واللام على الأسماء المشتقّة من الأفعال، ص١٢، ١٣ ، ت مازن المبارك ، دار الفكر، دمشق ، ط٢ ، ١٩٨٥.

3 ـ شرح جمل الزجاجيّ، ابن عصفور، ص٥٥٥. وينظر اختيار السيوطي في همع الهوامع، ج١، ص ٢٨٧.

4 ـ البيت منسوب للهُذْلُول بن كَعْب العَنْبَرِيُّ في شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي، ج٢ ، ص ٦٩٥ ، نشره أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، دار الجيل ـ بيروت ، ط١ ، ١٩٩١ ، وبلا نسبة في الخصائص ، ابن جني ، ج١ ، ص ٢٤٥ ، و في شرح الجمل ، ابن عصفور ، ج١ ، ٥٥٥ ، وفي شرح التسهيل ج١ ، ٢٣٧، وفي الارتشاف ، أبو حيّان ، ص١٠٤٤ .

المتقاعس))[1]، وقال ابن جني: (( معناه: المتقاعس بالرحى ))[2]، ومثال القسم الأول من النوع الثاني قول الشاعر: [ من البسيط ]

لا تظلموا مِسْوَرًا فإنّه لكُمُ          من الذين وَفَوْا في السرّ والعَلَن [3]

ويظهر فيه تقدُّمُ متعلِّق الصلة (لكُم) على الموصول (الذين) المجرور بمِنْ، وخرّجه بعض النحاة على الحذف، وتقديره لديهم: (( فإنّه وافٍ لكم من الذين وَفَوْا )) [4]، ومثال القسم الثاني من النوع الثاني قول الشاعر: [من الوافر]

وأهْجُو مَنْ هجاني مِنْ سِوَاهم          وأُعْرِضُ منهم عَمَّن هَجاني [5]

ويظهر في هذا الشاهد تقدّمُ متعلّق الصلة (منهم) على الموصول (مَنْ) غير المجرور بمن، إلّا أنّ بعض النحاة قدّروه بقولهم: (( وأُعرض عمّن هجاني منهم عمّن هجاني))[6]، وذكر النحاة أنّ مثل هذه الأبيات لا تكون إلّا في ضرورة [7].

---

[1] ــ ارتشاف الضرب ، أبو حيّان ، ص ١٠٤٤ .

[2] ــ المنصف في شرح التصريف ، ابن جني ، ج١ ، ص ١٣٠ ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبدا لله أمين ، وزارة المعارف المصرية، إدارة إحياء التراث ، ط١ ، ١٩٥٤ .

[3] ــ البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ، ج١ ، ص ٢٣٨ ، وفي الارتشاف ، ص ١٠٤٤ ، وفي التذييل ، ج٣، ص١٧٧، وفي همع الهوامع ، ج١ ، ص ٢٨٨ ، والدرر اللوامع، أحمد الشنقيطي ، ج١ ، ص ١٦٩ ، وضع حواشيه محمد باسل العيون السود ، دار الكتب العلميّة، بيروت ط١ ، ١٩٩٩.

[4] ــ ارتشاف الضرب ، أبو حيّان ، ص ١٠٤٤ .

[5] ــ البيت منسوب لهُدْبة بن خشرم العذري في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، ج١ ، ص ٤٧٣ ، نشره أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، دار الجيل ــ بيروت ، ط١ ، ١٩٩١ ، وفي ديوانه ، ص ١٤٦ ، تحقيق يحيى الجبوري ، دار القلم للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط٢ ، ١٩٨٦ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ، ج١ ، ص ٢٣٨ ، وفي الارتشاف ، ص ١٠٤٤ ، وفي التذييل ، ج٣ ، ص ١٧٨ ، وفي همع الهوامع ، ج١ ، ص ٢٨٨.

[6] ــ شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج١ ، ص ٢٣٨ .

[7] ــ المصدر السابق ، ج١ ، ص ٢٣٨ .

**ويرجّح الباحث مذهب الكوفيين، وهو جواز تقديم متعلّق الصلة على الموصول من وجوه:**

أحدها: أنّ هذا التقديم جاء في القرآن وفي الشعر، وقد تقدّم بيانه، وإذا كان بعض النحاة قد خرّج التقديم في الآيات على الحذف، وفي الشعر على الحذف والضرورة كما تقدّم فإنّ ذلك التخريج لا يُقْطَع بصحته؛ إذْ لا يوجد دليل ثابت يُعْتَمَد عليه لترجيح هذا التخريج إلّا قولهم أنّ الصلة لا تتقدّم على الموصول، وكذلك ما يتعلّق بها؛ أيْ أنّ هذا التخريج من باب الرأي، وكونه كذلك لا يمنع أنْ تكون فيه آراء أخرى.

والثاني: أنّه ليس في تقديم المتعلق ما يمنع تقديمه سوى ما افترضه النحاة من قوانين الصناعة، والمانع المعتدّ به في الأصل المانع الدلالي، وهو الالتباس، وليس فس تقديمه التباس ألبتة ، وقدْ تقدّم أنّ الظرف والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

والثالث: أنّ هذه المحذوفات التي قدّرها بعض النحاة لا حاجة إليها؛ إذْ الكلام مستقيم بدونها، وذلك نحو تقديرهم في قوله تعالى: ((وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾))[1] (وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين)، وغيرها من التقديرات التي تقدّم بيانُها، ولو ظهر مثل هذا التقدير في الكلام لكان عيبًا.

**القاعدة الثالثة: الصفة لا تعمل في ما قبل الموصوف .**

الصفة تابع يدلّ على معنًى في متبوعه، ويتبع المنعوت في أربعة أشياء من عشرة؛ في واحدٍ من وجوه الإعراب الثلاثة، وفي واحدٍ من الإفراد والتثنية والجمع، وفي واحدٍ من التعريف والتنكير، وفي واحدٍ من التذكير والتأنيث، والصفة والموصوف بمنزلة الشيء الواحد، ولهذا

---

[1] ــ يوسف ، آية ٢٠ .

منع بعض النحاة تقديم الصفة على الموصوف، وعَمَلَ الصفة في ما قبل الموصول[1]، قال ابن السرّاج:(( لا يجوز أنْ تُقدّم الصفة على الموصوف، ولا أنْ تَعْمَلَ الصفة في ما قبل الموصوف، ولا تقدّم شيئا [بصيغة المجهول] مما يتصل بالصفة على الموصوف...؛ لأنّ الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد، وكذلك كل ما اتصل بها، فإذا قلتَ: (عبد الله رجلٌ يأكلُ طعامَك) لم يجز أنْ تقدّمَ (طعامَك) قبل (عبد الله )، ولا قبل (رجل). والكوفيون يجيزون إلغاء (رجلٍ) فيجعلونه بمنزلة ما ليس في الكلام فيقولون: طعامَك عبد الله رجلٌ يأكل))[2] .

وذكر بعض النحاة أنّ النعتَ إذا تقدّم على المنعوت، وكانا معرفتين جُعِل المنعوتُ بدلًا، وإنْ كانا نكرتين نصب النعت على الحال [3]، أمّا النوع الأوّل فنحو قوله تعالى: (( إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ))[4]، وفي هذه الآية جاء لفظ الجلالة (الله) بدلًا؛ لأنّه تأخر عن نعته، والأصل أنْ يكون منعوتًا، وكلمة (العزيز) نعتًا لولا تأخّره، ونحو قول الشاعر: [من البسيط ]

---

1 ـ ينظر الأصول، ابن السراج، ج٢ ، ص ٢٢٥ ، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، ج١، ص ٥٥٤، المساعد ، ابن عقيل ، ج٢ ، ص ٣٨٣ .

2 ـ الأصول، ابن السراج ، ج٢ ، ص٢٢٥، وقال ابن عقيل في المساعد: (( لا يتقدّم معمول تابع على متبوعه خلافًا للكوفيين في إجازتهم : هذا طعامَك رجلٌ يأكل))، ينظر ذلك في المساعد، ج ٢ ، ص٣٨٣ .

3 ـ ينظر شرح الرضي، ج ٢ ، ص ٣٢٦، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع عبيد الله بن احمد القرشي الإشبيلي (توفي ٦٨٨هـ) تحقيق ودراسة عيّاد الثبيتي، ص٣١٣، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٩٨٦، وشرح التصريح ، الأزهري ، ج٢ ، ص١٣١ .

4 ـ إبراهيم، آية ١ ،٢ .

والمُؤْمنِ العائذاتِ [ الطّيرِ] يمسحها          ركبان مكّة بين الغيل والسَّندِ [1]

وفي هذا البيت تأخّرُ المنعوتُ (الطير)على النعت (العائذات) فجُعِل توكيدًا، وأمّا النوع الثاني فنحو قول الشاعر:( لِمَيّةَ مُوْحِشًا طَلَلُ)، وفيه تأخّر المنعوتُ (طلل)، وتقدّم النعتُ (موحشًا) فجُعِلَ النعتُ حالًا [2] .

وأجاز نحاة الكوفة تقديم معمول التابع على المتبوع ، وأجاز الزمخشري على طريقة الكوفيين تعليق الجارّ والمجرور بالصفة سواء أتقدم الجارّ والمجرور على الموصوف أم تأخّرا [3]، نحو قوله تعالى: « وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾ »[4]، وعلّق الزمخشري على هذه الآية، فقال: « فإنْ قلت: بِمَ تَعلّقَ قولُهُ: (في أنفسهم) ؟ قلتُ: بقوله: ( بليغًا ) أيْ: قلْ لهم قولًا بليغًا في أنفسهم » [5]، ومنع جمهور البصريين ذلك.

ويتفق الباحث مع النحاة بأنّ تقديم الصفة على الموصوف لا يجوز؛ لأنّ في تقديمها إخلالًا بالمعنى؛ إذْ لا يستقيم الكلام عندما تقول: (رأيتُ ظريفًا رجلًا) مع بقاء(ظريفًا) نعتًا لكلمة (رجل)، وكذلك الأمر إذا تقدّم معمول النعت، نحو قولك: (طعامَك عبد الله رجلٌ يأكل)التي أجازها الكوفيون فإنّ تقديمه يقود إلى اللبس في بعض الجمل التي تقاس على مثل هذا التركيب، فلو قلنا: (كمثرى موسى رجلٌ يأكل) لاختلط الكلام على السامع؛ فهي تحتمل أنْ يكون معناها بهذا الترتيب ( رجلٌ يأكل كمثرى موسى)، وتحتمل أنْ يكون معناها بهذا الترتيب (موسى رجلٌ

---

[1] ــ البيت للنابغة في الكشاف، الزمخشري، ج ٥، ص ١٥٢، وفي شرح الرضي، ج٢، ص٣٢٦، وهو في ديوانه من المعلّقة التي يعتذر فيها للملك النعمان، ص ٢٥، اعتنى به وشرحه حمدو طمّاس ، دار المعرفة ، لبنان ، ط٢ ، ٢٠٠٥ . ووردت كلمة (السعد) مكان (السّند) . ومعنى المؤمّن العائذات : يعنى الله تبارك وتعالى أمّنها من الصيد ، والغيل : الشجر الملتف .

[2] ــ ينظر شرح التصريح ، ج٢ ، ص ١٣١ .

[3] ــ ينظر المساعد ، ابن عقيل ، ج٢ ، ص ٣٨٣ .

[4] ــ النساء ، آية ٦٣ .

[5] ــ الكشاف ، الزمخشري ، ج٢ ، ص ٩٩ .

يأكل كمثرى)، ولا يرى الباحث ضيرًا في تعليق الجار والمجرور بالصفة إذا كانا متقدّمين على الموصوف، نحو قوله تعالى: ﴿فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا﴾[1]؛ لأنّ تقديمهما لا يؤثّر في الفهم، ولا يقود إلى اللبس؛ ولأنّ الظرف والجار والمجرور يُتوسّع بهما ما لا يُتوسّع بغيرهما.

واستدلّ الأنباري بهذه القاعدة لتعليل منع عمل بعض العوامل، نحو قوله تعالى: ((وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)) [2]، ونحو قوله تعالى: ((فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ)) [3]؛ ففي الآية الأولى ذكر الأنباري أنّ (كم) في موقع رفع بالابتداء، و(أهلكناها) جملة فعلية في موضع جرّ صفة لـ (قرية) ، وخبر المبتدأ جملة (فجاءها بأسنا)، وبيّن أنّه يجوز أنْ تكون (كم ) في موضع نصب بفعل مقدّر دلّ عليه ( فجاءها بأسنا)، لا (أهلكنا)، لأنّ ( أهلكنا ) صفة، والصفة لا تعمل في الموصوف، ولا تكون تفسيرًا لفعل مقدّر يعمل في الموصوف [4]؛ فيكون التقدير على قوله (جاء بأسنا قرًى كثيرة )، وتكون دلالة الكثرة محمولة على مجيء البأس، وليس على إهلاك القرى .

وإذا دُقِّقَ النظر في معنى الآية يُرَجَّحُ أنْ تكون (أهلكنا) هي العامل في (كم)، وليس الفعل المقدّر كما زعم الأنباري ؛ لأنّ معنى الآية ( أهلكنا عددًا كثيرًا من القرى )، و(كم) تدلّ على العدد الكثير، ولا مانع من أنْ تعمل (أهلكنا) في (كم) إلّا ما ألزم به النحاة أنفسهم من

---

1 ــ النساء ، آية ٦٣ .

2 ــ الأعراف ، آية ٤ .

3 ــ النمل ، آية ٤٥ .

4 ــ يُنْظر البيان في غريب إعراب القرآن ، الأنباري ، ج١ ، ص ٣٥٤ .

**قواعد شكليّة لا تثبت أمام الدلالة الحقيقية للكلام، واضطروا بسببها إلى التقدير ، والابتعاد عما يصلح للعمل.**

وذكر الأنباري في تعليقه على الآية الثانية أنْ(إذا) لا يجوز أنْ تكون منصوبة بـــ (يختصمون)؛ لأنّ ما يكون في حيز الصفة لا يجوز أنْ يتقدّم على الموصوف، كما أنّ الصفة لا يجوز أنْ تتقدم على الموصوف[1]؛ فجملة (يختصمون) في موقع الصفة لـــ (فريقان)، فإذا كان الظرف (إذا) منصوبًا بهذه الجملة فإنّ ذلك يؤدّى إلى أنْ يتقدّم معمول الصفة على موصوفها، والنحاة لا يجيزون ذلك. والصحيح أنّ الذي ألزم الأنباري بأنْ يمنع عمل (يختصمون) بـــ (إذا) هي قواعد الصناعة، فلا مانع يمنع من أنْ تعمل هذه الجملة في الظرف إلّا قول النحاة: (إنّ الصفة لا يجوز أنْ تتقدّم على الموصوف، وكذلك ما يكون في حيّزها، ولو تحرّر الأنباري ممّا أَلْزَمَ به نفسه من قيود هذه الصناعة لأجاز ذلك.

**القاعدة الرابعة: المصدر لا يعمل في ما قبله**

جاء في كتب النحو أنّ المصدر يعمل عمل فعله؛ لأنّه الأصل، والفعل فرعٌ، فيرفع الفاعل، وينصب المفعول به[2]، فإنْ كان المصدر من فعل ٍلازم رفع فاعلًا، وإنْ كان من فعلٍ متعدٍ تعدّى على حسب تعدية فعله، ويقدّر بـــ (أنْ والفعل) إنْ كان ماضيًا أو مستقبلًا، وبـــ (ما والفعل) إنْ كان حالًا[3]، واشترط جمهور البصريين لعمله أنْ يكون مظهرًا، فلا يعمل المضمر، فإنْ قيل: (وَضَرْبُكَ المُسِيءَ حَسَنٌ، وهو المُحْسِنَ قبيحٌ)، وكان المقصود: (وضَرْبُكَ المُحْسِنَ

---

[1] ـــ ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ، الأنباري ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ .

[2] ـــ ينظر الأصول ، ابن السراج ، ج١ ، ص ١٣٧ ، وشرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج٢ ، ١٠١١ ، وشرح التسهيل ، ابن مالك ج٣ ، ص ١٠٦ ، وشرح الرضي ، ج ٣ ، ص ٤٠٢ ، والمطالع السعيدة ، السيوطي، ج٢ ، ص ١٦٨ .

[3] ـــ ينظر المطالع السعيدة ، السيوطي ، ج٢ ، ١٦٨ .

قبيحٌ) لم يجز؛ لأنّ ذلك يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل[١]، أيْ أنّ المصدر إنّما عمل لمشابهة لفظه لفظ الفعل، فإذا أضمر انتفت المشابهة بينه وبين الفعل، وبطل عمله، ونقل ابن عقيل عن الكوفيين إجازتهم إعمال المصدر مضمرًا، نحو: ( مُروري بزيدٍ حسنٌ ، وهو بعمرٍ قبيحٌ)، فيعلقون شبه الجملة (بعمرٍ) بـ (هو)[٢].

ومنع جمهور النحاة عمل المصدر مصغّرًا ، نحو: (عرفتُ ضُرَيْبَكَ زيدًا)، ومنعوا عمله مثنى ومجموعًا، نحو( عجبتُ من ضَرْبَيْكَ زيدًا ) للمثنى، و(عجبتُ من ضَرْبَاتِك زيدًا) للجمع[٣]، وإنّما كان المنع في ما تقدّم؛ لأنّ التصغير والتثنية والجمع تزيل المصدر عن صيغته المشابهة للفعل، إلّا أنّ ابن مالك أجاز الجمع سماعًا، ولم يجز القياس عليه؛ لأنّ الجمع برأيه وإنْ زالتْ فيه الصيغة فإنّ المعنى باقٍ[٤]؛ أيْ أنّ إزالة المصدر عن الصيغة التي تشبه الفعل تؤدّي إلى منعه من العمل إلّا إذا كان بصيغة الجمع فإنه يعمل على الرغم من إزالته عن صيغته؛ لأنّ الجمع بمنزلة ذكر المصدر مكررًا، ولمّا كان الجمع بهذه المنزلة من المفرد كان بمنزلته من العمل.

وأجاز النحاة إضافة المصدر إلى فاعله؛ فيجرّه، ثم ينصب المفعول، نحو: (بلغني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا)، وإضافته إلى مفعوله؛ فيجرّه، ثم يرفع الفاعل، نحو:(بلغني ضَرْبُ عمرٍ زيدٌ)، وإضافته إلى الظرف توسّعًا؛ فيعمل في ما بعده رفعًا ونصبًا، نحو:( عرفتُ انتظارَ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمرًا)[٥].

---

١ ـ ينظر شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج٢ ، ص ١٠١٤

٢ ـ ينظر المساعد ، ابن عقيل ،ج٢ ، ص ٢٢٦ .

٣ ـ ينظر شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج٢ ، ص ١٠١٥ ، والمساعد ، ابن عقيل ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ ، والمطالع السعيدة ، السيوطي ، ج٢ ، ص ١٦٩ .

٤ ـ ينظر شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج٢ ، ١٠١٥ ، وشرح التسهيل ابن مالك ، ج ٣ ، ص١٠٧ .

٥ ـ ينظر شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج٢، ص ١٠١٧، والمطالع السعيدة، السيوطي، ج٢، ص ١٧١.

وبيّن النحاة أنّ المصدر لا يعمل في ما قبله، فلا يتقدّم الفاعل ولا المفعول اللذان عمل فيهما المصدر عليه، ولا يتعلّق به متقدّم عليه؛ لأنّ المصدر ـ عند العمل ـ مؤوّل بحرف مصدري مع الفعل، والحرف المصدري موصول، وكما لا يتقدّم معمول الصلة على الموصول كذلك لا يتقدّم معمول المصدر عليه[1]، وهذا يعني أنّه لمّا قُدّرَ المصدر العامل بـ (الحرف المصدري والفعل) صار مشابهًا للموصول وصلته، وكونه كذلك فإنه مع معموله كالاسم الواحد، وعندما يتقدّم معموله عليه يصبح بمنزلة تقديم بعض الاسم على أوله، وهذا لا يصحّ.

وإذا انتفتْ علة منع التقديم جاز تقديم معموله عليه، أيْ إذا لم يكن المصدر بتقدير (أنْ والفعل) لم يعد هناك مانع من التقديم؛ ففي قولنا: (ضربًا زيدًا)، لا يمنع أنْ يُقال: زيدًا ضربًا؛ لأنّه ليس فيه معنى (أنْ) إنّما هو أمر، كأنّه يقال: اضرب زيدًا [2].

وخرّج بعض النحاة ما يوهم تقدّم متعلق المصدر عليه من كلام العرب بإضمار عامل، نحو قول الشاعر: [ من الطويل ]

لقد طالَ عَنْ دَهْماءَ لدّي وعِذْرتي وكِتْمانُها أكْنِي بأُمِّ فُلان [3]

وفي هذا البيت يُتَوَهَّمُ تعليق شبه الجملة(عن دهماء) بالمصدر(لدّي)، ومنع النحاة هذا التعليق؛ لأنّه يؤدي إلى إعمال المصدر في ما قبله، فقدّروا مصدرًا قبل الجار والمجرور لدلالة الموجود عليه، كأنّه قال: ( لدّي عن دهماء لدّي ) [4].

وقول الشاعر : [ من الرمل ]

---

[1] ـ ينظر المقتضب ، المبرّد ، ج٤ ، ١٥٧ ، والأصول ، ابن السرّاج ، ج١ ، ص١٣٧ ، والمقرّب ، ابن عصفور ، ج١ ، ص١٣١ ، تحقيق أحمد عبد الستّار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٩٧٢ ، وشرح التسهيل ، ابن مالك ، ج٣ ، ص ١٠٨ ، وشرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج٢ ، ١٠١٨ .

[2] ـ ينظر المقتضب ، المبرّد ، ج٤ ، ص ١٥٧ ، والأصول ، ابن السراج ، ج١ ، ص١٣٩ .

[3] ـ البيت منسوب لتميم العجلاني في شرح التسهيل ، ج٣ ، ١١٣ ، وهو تميم بن أبي بن مقبل من بني عجلان . واللد : الخصومة .

[4] ـ ينظر شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج٣ ، ص ١١٤ .

ظنُّها بي ظنُّ سَوْءٍ كلّه          و بها ظنّي عَفَافٌ وكَرَمْ [1]

وفيه يُتَوَهَّمُ تعليقُ شبه الجملة (بها) بالمصدر (ظنّي). ولأنّ النحاة منعوا تقدُّم المتعلِّق على المصدر أضمروا مصدرًا قبل الجار والمجرور، كأنّه قال: ( ظنّي بها ظنّي )[2]

وقول الشاعر :          [ من الخفيف ]

طال عن آلِ زينبَ الإعراضُ     للتّعدّي وما بنا الإبغَاض [3]

وفيه يُتَوَهَّمُ تَقَدُّم الجار والمجرور (عن آل زينب) على المصدر (الإعراض). ولكونِ النحاة لا يجيزون تقدّمهما على المصدر أضمروا عاملًا قبل المصدر، فصار التقدير: (وطال الإعراض عن آل زينب الإعراض)[4].

وقول الشاعر:          [ من الهزج ]

وبعض الحِلْم عندَ الجَهْـــــــلِ للذِّلّـــــــة إذْعَـــــــــانُ [5]

وفيه قال ابن مالك: « فَلَيْسَ اللّام من قولهِ (وللذّلّة ) متعلِّقًا بما بعده من المصدر بلْ بمصدرٍ قبله يدلُّ عليه الموجود بعده. والتّقْدير: وبعض الحلْم عند الجَهْل إذعانٌ للذّلّة إذْعانٌ »[6]،

---

[1] ـــ البيت من الرمل ، منسوب لعمر ابن أبي ربيعة في التسهيل ، ج٣ ، ص ١١٣ ، وهو في ديوانه برواية (فاحشٍ ) مكان ( كلّه ) ، ص ٣٤٠ ، قدّم له ووضع هوامشه و فهارسه فايز محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٢ ، ص ١٩٩٦ .

[2] ـــ ينظر شرح التسهيل ، ج٣ ، ١١٣ .

[3] ـــ البيت من الخفيف منسوب لعمر ابن أبي ربيعة في التسهيل ، ج٣ ، ص ١١٤ ، وهو في ديوانه ص٢٠٨ .

[4] ـــ ينظر شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج٣ ، ص١١٣ .

[5] ـــ البيت منسوب للفندِ شَهْل بن شيبان الزِّمّاني في شرح الحماسة للمرزوقي، ج١، ٣٨، وغير منسوب لأحد في شرح الكافية الشافية، ج ٢ ، ص ١٠١٩ ، وفي شرح التسهيل ، ابن مالك، ج٣ ، ص ١١٤ ، وفي المطالع السعيدة ، ج٢ ، ص ١٧١، وفي همع الهوامع ، ج٣ ، ٤٦ . وفي هذا البيت يعتذر من تركهم التّحلّم مع الأقارب لمّا كان مفضيًا إلى اكتساب خضوع وذلّ .

[6] ـــ شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، ج٢ ، ص١٠١٩ .

أيْ أنّه لا يجيزُ تقدّم المتعلّق على المصدر، ولذلك قدّر مصدرًا مماثلًا للمصدر المتأخّر قبل الجارّ والمجرور.

وأجاز الرضي تقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه، ومثّل بالدعاء: اللهمّ ارزقني من عدوّك البراءة وإليك الفرار[1]، واستشهد بقوله تعالى: (( وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ))[2]، وقوله تعالى: (( فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْيَ )) [3].

ويؤيّد الباحث ما ذهب إليه جمهور النحاة من منع تقديم الفاعل والمفعول به على المصدر، ويؤيّد ما ذهب إليه الرضي من إجازته تقديم المعمول إذا كان ظرفًا أو شبهه من وجوه:

أحدها: أنّ تقديم الفاعل والمفعول به على المصدر لم يرد فيه سماع، ولمّا كان الأمر كذلك لم يُحتَجْ إلى التكلّف في التأويل والتقدير.

والثاني: أنّ تعليق الجار والمجرور المتقدم بالمصدر الذي يليه قد ورد فيه شواهد كثيرة من القرآن الكريم والشعر المحتجّ به، وكلام العرب المعتدّ بفصاحتهم كما تقدّم.

والثالث: أنّ تقدير النحاة لمعمولٍ قبل الجارّ والمجرور في الشواهد المتقدّمة، ومنعهم أنْ يكون المصدر المتأخّر هو العامل غير مسوّغ ؛ لأنّ في هذا التقدير تكلّفًا يمكن الاستغناء عنه، بل لا يستقيم الكلام بإظهاره ، والذي حملهم على هذا التقدير ما ألزم به النحاة أنفسهم من قواعد الصناعة.

---

[1] ـــ وفيه يرى الرضي تقدّمَ معمول المصدر ( من عدوك ) على المصدر ( البراءة ) .

[2] ـــ النور ، آية ٢ ، ويرى الرضي أنّ معمول المصدر ( بهما ) في هذه الآية تقدّم على المصدر ( رأفة ) .

[3] ـــ الصافّات ، آية ١٠٢ ، وفيها يرى الرضي أنّ معمول المصدر ( معه ) تقدّم على المصدر ( السعي ) .

والكلام على الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي كالكلام على تقديم المتعلّق على المصدر؛ فقد منع النحاة الفصل بينهما بأجنبي، نحو: «أعجبني ضربُك اليوم أمسِ زيدًا، على أنّ (أمسِ) ظرف لأعجبني؛ لأنّ الفصل بين بعض الصلة وبعضها، لا يجوز »[1]، والتحقيق لدى الباحث جواز ذلك لوروده في القرآن والشعر، أمّا القرآن فقوله تعالى: « إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ »[2]، وفيها ينتَصِبُ (يومَ) بالمصدر (رجعه)، وقد فصل بينهما بخبر (إنّ) الذي هو ( لقادر)، إلّا أنّ بعض النحاة منعوا نصبه بالمصدر، وقدّروا عاملًا مدلولًا عليه بالمصدر ( رجعه) ، فصار تقديره لديهم: ( إنّه على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى السرائر)[3]، وهذا تقديرٌ متكلّف اقتضته الصناعة كما تقدّم.

أمّا الشعر فقول الشّمّاخ : [ من الطويل ]

وَهُنَّ وقوفٌ ينتظِرْنَ قضَاءَه بضاحِي عَذاةٍ أمرَه وهو ضامِزُ [4]

وفيه فُصِلَ بين المصدر (قضاءه) ومعموله (أمره) بالجار والمجرور(بضاحي عذاة) المتعلق بالفعل ( ينتظرن)، ولا يصح ما قاله ابن مالك: إنّ الواجب تعليق الجارّ والمجرور بـــ

---

[1] ــ شرح الرضي ، ج٣ ، ص ٤٠٦ .

[2] ــ الطارق ، الآيتان ، ٨ ، ٩ .

[3] ــ ينظر شرح التسهيل ، ج٣ ، ١١٤ .

[4] ــ البيت للشمّاخ ، في شرح أبيات المغني ، للسيوطي ، ص٣٠٢ ، وروايته في الديوان :

لهُنَّ صَليلٌ يَنْتَظِرْنَ قضاءَه بِضَاحِي عَذَاةٍ أمْرَهُ وهْو ضَامِزُ

ديوان الشماخ ، ص ١٧٧ ، تحقيق صلاح الدين الهادي ، دار المعارف، مصر . ومعنى (عــذاة) : الأرض الطيّبة التي لا وباء فيها ، و ( ضامز ) : الساكت. ومعنى البيت: لمّا رأتْ الأتن أنّ الحمار مصمم على الــورد أسرعنَ في المضي ، وصادف طريقهنّ الرمل فقطعنه إلى الماء .

(قضاءه)[1]؛ لأنّ المعنى لا يستقيم، فانتظارهن كان بـ (ضاحي عذاة)، وليس قضاء أمره بـ (ضاحي عذاة)، ولو تعلّقا بـ (قضائه) على مذهب ابن مالك لاختلّ المعنى.

**القاعدة الخامسة: لام القسم تمنع ما بعدها أنْ يعمل في ما قبلها.**

وهي اللام الداخلة على الجملة المثبتة التي هي المقسم عليه [2]، وأصلها لام الابتداء كما نص على ذلك ابن يعيش في المفصّل، والرضي في شرحه على الكافية [3]، وعلّل ابن يعيش ذلك بقوله: « وإنّما قلنا أصلها الابتداء؛ لأنّها قد تتعرى من معنى الجواب، وتخلص للابتداء، ولا تتعرى من الابتداء»[4]، وهذا يعني أنّ لام القسم إذا تعرّت من معنى الجواب تعينتْ للابتداء، ولا يمنع كون أصلها (لام الابتداء) أنْ تستقلّ بذاتها؛ فقدْ فرّق الجرجاني بين لام القسم ولام الابتداء في الاستعمال، فعدّ اللام الداخلة على الماضي المحض لام القسم، نحو اللام الداخلة على الفعل الماضي في جملة ( لناموا ) الواردة في قول الشاعر : [ من الطويل ]

حَلَفْتُ لَهَا باللهِ حَلْفَةَ فاجرٍ لناموا فمَا إنْ من حديثٍ ولا صالِ [5]

ولم يُجز دخول لام الابتداء على الماضي المحض، فقال: «ولا يجوز أنْ تقول: إنّ زيدًا لقَامَ ، فتدخله على الماضي المحض» [6]؛ أيْ أنّ اللام الداخلة على الماضي لا يجوز أنْ تكونَ إلّا لام القسم.

---

[1] ــ ينظر شرح التسهيل ج٣ ، ١١٥ .
[2] ــ الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، ج٢ ، ص ٢٦٩ .
[3] ــ ينظر شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ج ٩ ، ص ٢١ ، وشرح الرضي ، ج٤ ، ص٣٠٩ .
[4] ــ شرح المفصّل، ابن يعيش ، ج٩ ، ص ٢١ .
[5] ــ البيت منسوب لامرئ القيس في شرح المفصّل ج٩، ص ٢٠ وغير منسوب لأحد في المقتصد ، الجرجاني، ج١، ص١١٩ ، وهو في ديوانه ، ص ٣٢ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ــ القاهرة ، ط٥، (د ت). والشاهد فيه : (لناموا)، واللام فيها لام القسم، وليست لام الابتداء. ومعنى (حلفة فاجرٍ): يمين فاسق ، و ( لناموا): لقد ناموا ، و(صالٍ) : المستدفئ بالنار .
[6] ــ المقتصد ، الجرجاني ، ج١ ، ص١١٩ .

واختلف البصريون والكوفيون في اللام في قولهم: ( لزيدٌ أفضل من عمرٍو )، فذهب الكوفيون إلى أنّها جواب قسم، والتقدير: والله لزيدٌ أفضل من عمرٍو، واستدلّوا على ذلك بوقوعها قبل المفعول في قولهم: (لَطَعَامَكَ زيدٌ آكلٌ)، فلو كانت للابتداء لكان ما بعدها مرفوعًا [1]، ويقصد الكوفيون أنّ هذه اللام لا تدخل إلّا على مبتدأ، والصحيح أنّها تدخل على ما يُبْتَدأ به الكلام سواء أكان موقعه مبتدأ أم غير ذلك .

ورأى البصريون أنّ اللام في مثل القول المتقدّم هي لام الابتداء، واستدلّوا على ذلك بأنّها إذا دخلتْ على المنصوب بـ (ظننتُ) أوجبتْ له الرفع، نحو: ظننتُ زيدًا قائمًا، فإذا أُدْخِلَتْ عليها اللام ألغتْ عمل(ظنّ)، نحو: ظننتُ لزيدٌ قائمٌ [2]، فلا يعمل ما قبلها في ما بعدها، لأنّ لها الصدريّة[3]، وبيّن الكوفيون أنّه لا يجوز أنْ يُقال: إنّها لام القسم التي تتصدّر جملة جواب القسم؛ لأنّ معنى الظن خارج عن معنى القسم؛ فمعنى القسم هو التعظيم، أمّا الظن فليس له ذلك التعظيم لحمله على معنى الرّجحان[4].

ويظهر من كلام النحاة أنّ لام الابتداء لا وجود لها في مصطلحات الكوفيين، فهم يعدّونها لام القسم، ويقدّرون قبلها قسمًا، وفي هذا يقول الرضي: ((ومذهب الكوفيين أنّ اللام في مثل، لزيدٌ قائم، جواب القسم أيضا، والقسم قبله مقدّر، فعلى هذا، ليس في الوجود، عندهم، لام

---

1 ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص٣٤١.
2 ــ ينظر المصدر السابق ، ج١ ، ص ٣٤١ .
3 ــ ينظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ج١ ، ص ٢٥٧ ، ونص ابن عقيل في شرح الألفية على أنّ لام الابتداء لها صدر الكلام ، ينظر ، شرح ابن عقيل ،ج١ ، ص ٢٣٧ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ــ لبنان .
4 ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ٣٤١ .

الابتداء))[1]، وهذا يعني أنّ ما يعدُّه البصريون لام الابتداء، وما يعدّونه لام القسم يُعَدُّ نوعًا واحدًا لدى الكوفيين، وهو لام القسم .

ورجّح المخزومي كون اللام في قولنا: ( لخالدٌ مجتهدٌ ) لام القسم؛ (( لأنّ ما يؤديه مثل: (لخالدٌ مجتهدٌ) عند القسم هو نفس ما يؤديه مثل قولهم: والله لخالدٌ مجتهدٌ، من إرادة التوكيد، ومحاولة إزالة الشك من نفس المخاطب الذي يشك، أو يخيّل إلى المتكلّم أنّه يشكّ في نسبة الاجتهاد إلى خالد، وما دام الأمر كذلك فليس في تعدد اللامات، و[ اعتبارها] لام ابتداء حينًا، ولام القسم حينًا آخر، فائدة عملية))[2].

والراجح أنّ لام الابتداء ولام القسم كليهما مما يلزم الصدارة ، أمّا لام الابتداء فلا خلاف في صدارتها، وفيها يقول ابن هشام: ((للام الابتداء الصدْريّة، ولهذا علّقت العمل في (علمْتُ لزيدٌ منطلقٌ)، ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو (زيدٌ لأنا أكرمُه)، ومن أنْ يتقدّم عليها الخبر في نحو ( لزيدٌ قائمٌ ) والمبتدأ في نحو ( لقائمٌ زيدٌ ) ))[3].

وللزومها الصدارة خرّج النحاة الأبيات التي يظهر فيها أنّ لام الابتداء غير متصدرة للكلام لاتصالها بالخبر، ومن ذلك قول الشاعر: [ من الرجز ]

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ    ترضى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ [4]

---

[1] ـ شرح الرضي ، ج٤ ، ص ٣٠٩ .

[2] ـ مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي ، ص ٣٠٧، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط٢ ، ١٩٥٨ .

[3] ـ مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١ ، ص ٢٥٧ .

[4] ـ البيت منسوب لرؤبة في شرح التصريح ج١، ص ٢١٦، وهو موجود في ملحق ديوانه، ص١٧٠، مجموع أشعار العرب ، وهو مشتمل على ديوان رؤبة العجاج ، وعلى ملحق ديوانه ، اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، وهو غير منسوب لأحد في شرح المفصّل ، ج٣ ص١٣٠ ، وفي مغني اللبيب ، تحقيق محمد محيي الدين ، ج١ ، ص ٢٥٧ ، وفي خزانة الأدب ج١٠، ص٣٢٢. ومعنى (الشهربه ) : العجوز الكبيرة .

وقيل فيه: إنّ اللام في (لعجوز) زائدة، وقيل: للابتداء، والتقدير: لهي عجوز[1]، ويُضعِّفُ دعوى الزيادة أنّ زيادتّها في الخبر خاصةٌ بالشعر[2]، ويُضعِّفُ التقدير الثاني أنّ الجمع بين لام التوكيد، وحذف المبتدأ كالجمع بين متناقضين[3]؛ لأنّ الحذف اختصار، والتوكيد إطالة، ولا يستقيم الجمع بين حذف مُكَوِّنٍ اسنادي للاختصار، وزيادة مُكَوِّنٍ غير اسنادي للإطالة. والصحيح أنّه لمّا ضَعُفَ حَمْلُه على الحذف، وعلى الزيادة، وتعذّر تخريجه على التقديم والتأخير لم يَبْقَ إلّا أنْ يحمل على الضرورة، ولهذا يقول ابن جنّي: « وأمّا الضرورة التي تدخل لها اللام في خبر غير (إنّ) فمن ضرورات الشعر، ولا يقاس عليها... والوجه أنْ يقال: لأمُّ الحُلَيْسِ عجوزٌ شَهْرَبة، كما تقول: لزيدٌ قائم »[4].

ومن الشواهد التي يظهر فيها أنّ لام الابتداء غير متصدرة للكلام قول الشاعر:

[ من الكامل ]

خالي لأنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خالُه يَنَلِ العَلاءَ ويَكْرُمِ الأخْوالا [5]

وخرّجه النحاة، فقيل فيه: « شاذٌ أو مؤوّل، وقيل اللام زائدة، وقيل: اللام داخلة على مبتدأ محذوف؛ أيْ : لهو أنت، وقيل: أصله: لخالي أنت، أُخّرتْ للضرورة »[6]، وخرّجه ابن عقيل على التقديم والتأخير، فقال: « فـ (لأنت ) مبتدأ مؤخر، و( خالي) خبر مقدم »[7].

---

[1] ـــ مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١، ص ٢٥٧ .

[2] ـــ ينظر شرح التصريح، الأزهري، ج١، ص ٢١٧.

[3] ـــ ينظر المصدر السابق، ج١، ص ٢١٧.

[4] ـــ سر صناعة الإعراب ، ابن جني، ص ٣٧٨، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، ط٢، ١٩٩٣.

[5] ـــ البيت غير منسوب لأحد في شرح التصريح ، ج١ ، ص ٢١٧ ، وفي الخزانة ، ج١٠ ، ص ٣٢٣ ، وفي شرح الأشموني ، ج١ ، ص ٣٢٥ .

[6] ـــ حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج١ ، ص ٣٣٥ .

[7] ـــ شرح ابن عقيل على الألفية ، ج١ ، ص ٢٣٦ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـــ لبنان .

والراجح لدى الباحث أنّ تخريج ابن عقيل أولى من التخريجات الأخرى التي سبق ذكرها؛ لأنّ بعض النحاة ممن ذُكِرَتْ تخريجاتهم سابقًا تكلّفوا التأويل والتقدير، والكلام على دعوى الزيادة، ودعوى الحذف كالكلام عليها في البيت الذي سبقه، ومنهم من حمله على الشذوذ،أو على الضرورة، والضرورة والشذوذ مختلف فيهما، وليسا مما يُعْتَدُّ به من التخريج إذا أمكن تخريجه على ما يصلح من أبواب التخريج الأخرى، فإذا تَعَذَّرَ حَمْلُهُ على باب منها حُمِلَ على الضرورة ، وإذا تعذّرتْ الضرورة وصف بالشذوذ، والشاهد في هذا البيت يصلح لِأَنْ يُحْمَلَ على التقديم والتأخير، وإنْ كانت فيه اللام ضرورة. والتقديم والتأخير من أساليب العربية الشائعة، بل المحمودة في الشعر.

وأمّا لام القسم ففي صدارتها أقوال، أحدها: أنّها مما يلزم الصدارة مطلقًا، وعليه الجمهور[١]، والثاني: أنّها ليست مما يلزم الصدارة مطلقًا، وعليه الفراء وأبو عبيدة[٢]، والثالث: أنّها تلزم الصدارة غالبًا؛ إذْ لا يتقدّم على جواب القسم معموله إلّا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، وعليه ابن مالك[٣].

واستدلّ ابن مالك بقوله تعالى: « قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ » [٤]، ووَجْهُ الاستدلال في الآية أنّ (عمّا قليل ) متعلقٌ بما بعد لام القسم، وهو ( يُصبِحُنّ ). « وجمهور النحاة على أنّ لام القسم لا يتقدّم عليها شيء من معمولات ما بعدها » [٥]، لهذا علّقوا (عمّا

---

١ ــ ينظر الإنصاف ج١ ، ص٣٤١ ، وارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص ١٧٨٧ ، والبحر المحيط أبو حيان ، ج٦ ، ص ٣٧٥ ، والمساعد ، ابن عقيل ، ج٢ ، ص ٣٢٧ .

٢ ــ ينظر معاني القرآن ، الفرّاء ، ج١ ، ص١٥٥ ، والبحر المحيط ، أبو حيان ، ج٦ ، ص ٣٧٥ ، وارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص١٧٨٧ ، و المساعد ، ابن عقيل ، ج٢ ، ٣٢٧ .

٣ ــ ينظر شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج١ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ وج٣ ، ص٢١٨ .

٤ ــ المؤمنون ، آية ٤٠

٥ ــ البحر المحيط ، أبو حيان ، ج٦ ، ص٣٧٥ .

قليلٍ) بمحذوف يدلّ عليه ما قبله، وتقديره: (عمّا قليلٍ تُنْصَر)؛ لأنّ قبله (قال ربي انصُرْني) [1]، وهذا التقدير بعيد، وفيه تكلّف، لأنّ الجار والمجرور (عمّا قليل) يرتبطان بما بعدهما لا بما قبلهما، ولو عُلّقا بمقدّر يفسّره ما قبلهما، وهو قوله تعالى: (انصُرني) لاختلّ المعنى، والصحيح أنّ التقدير في الآية هو: (عمّا قليل سيحصل الندم من قوم الرسول)، وليس التقدير فيها: (عما قليل سيحصل النصر للرسول) كما قدّروه.

ويرجّح الباحث أنّ لام القسم يلزمها الصدارة غالبًا، وهو مذهب ابن مالك، فلو تقدّمها جارّ ومجرور أو ظرف لجاز؛ لأنّه يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره.، ولو تقدّمها غير ذلك كالمفعول به مثلًا لم يجز، فلو قيل: (لأضربنَّ زيدًا ) لم يجز (زيدًا لأضربنّ)؛ لأنّ فيه تقديمًا للمفعول به على لام القسم الداخلة على عامله.

ويدعم هذا الترجيح أنّ في تقديم الجار والمجرور والظرف شواهد قرآنية، نحو قوله تعالى: « قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ »[2]، وليس في تقديم المفعول به شواهد تثبت تقدّمه. وَحَمْلُ الشواهد في تقديم الجار والمجرور على إباحة التقديم أولى من حَمْلِهَا على التقدير؛ لأنّ إباحة التقديم تساير الطبع، وتقرّب المعنى من الذهن، أمّا تكلُّفُ التقدير فهو ملبس للفهم، ومُبْعِدٌ للكلام عن دلالاته.

---

[1] ـــ ينظر البحر المحيط ، أبو حيان ، ج٦ ، ص ٣٧٥ .

[2] ـــ المؤمنون ، آية ٤٠ ، وقد تقدم بيان وجه الاستدلال فيها .

# الفصل الثاني

## الأصل والفرع في العمل

انبثقتْ فكرة الأصل والفرع في العمل النحوي من الأصول العامة للنحو العربي؛ فعندما استقرأ النحاة كلام العرب استقراءً نسبيّا استنبطوا من مجاري كلامهم قوانين مطّردة، وقواعد كلية يقيسون عليها سائر كلامهم، وألحقوا الأشباه منه بالأشباه[1] ، فتكونتْ لديهم أصول ثابتة لا يكاد يقطعها شذوذ، مِثْلُ أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، وإذا شذّ عن هذه الأصول شيءٌ فإنّه لا يُلغي الأصل، ولهذا يقول ابن السراج: ((واعلم أنّه ربّما شذّ الشيء عن بابه، فينبغي أنْ يُعلم أنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يعنَ بالحرف الذي يشذُ منه فلا يطّرِدُ في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطّرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ))[2].

واستقرّتْ لديهم أصول ثابتة في فروع علم النحو؛ فلديهم أصول في العمل، مِثْلُ قولهم : الأصل في العمل للأفعال[3]، وأصول في الإعراب؛ فالاسم لديهم أصل في الإعراب[4] ،

---

[1] ــ ينظر مقدمة ابن خلدون ، تحقيق عبد السلام الشدّادي ، الجزء الثالث، الفصل السادس ( في علوم اللسان العربي / النحو) ص٢٣٨ ، خزانة ابن خلدون ، بيت الفنون والعلوم والآداب ، الدار البيضاء ، ط١ ، ٢٠٠٥.

[2] ــ الأصول في النحو ابن السراج ، ج١ ، ص ٥٦ .

[3] ــ يقول ابن عصفور( العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله ) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، ج١ ، ص٥٥٠.

[4] ــ يقول الزجاجي: ( فكلُ اسمٍ رأيتَهُ معْربًا فهو على أصلّه ، لا سؤال فيه ) الجمل في النحو ، الزجاجي ، تحقيق علي توفيق الحمد ، ص٢٦٠ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ــ لبنان ، ودار الأمل إربد ــ الأردن ، ط١ ، ١٩٨٤ م .

وأصول في البناء كقولهم: الأصل في الأفعال البناء [1]، وأخرى في الرتبة كقولهم: الأصل في العامل أنْ يتقدّمَ على المعمول [2]، وغيرها من الأصول في فروع النحو المختلفة.

وليست الدراسة بصدد الحديث عن جملة هذه الأصول، وإنّما سيقتصر بحثها على الأصول التي تتعلق بموضوعها، وهي الأصول المتعلقة بالعمل النحوي.

لقد بنى النحاة أصولًا كثيرة تتعلّق بالأصل والفرع في إطار العمل النحوي، وهي أصول ((تأخذ شكل القوانين التي تُعد مستندًا للحكم النحوي؛ لأنّها تكاد تكون مواد دستور العمل النحوي))[3] كقولهم: إنّ أصلَ العمل للأفعال، والأصل في حروف العطف ألّا تعمل، وما كان فرعًا على الفعل في العمل لا يتصرف تصرفه، واسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وتقدير ما هو الأصل في العمل أولى من تقدير ما هو الفرع عليه، وإذا بطل عمل الأصل فلأَنْ يبطل عمل الفرع أولى، والأصل في الأسماء ألّا تعمل، والأصل في الظرف ألّا يعمل، والأصل في الفعل ألّا يعمل في الفعل، والأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع، وغيرها، ويرد تاليًا تفصيل لهذه القواعد:

**القاعدة الأولى: الأصل في العمل للأفعال**

لعلّ أشهر الأصول المرتبطة بالعمل النحوي اجتماع جمهور النحاة على أنّ الأصل في العمل للأفعال، وكل ما سواه من العوامل فروع عليه، والعمل المشهور للفعل هو رفع الفاعل، ((ولقوة الفعل في العمل حُمِلَ عليه الاسم الذي يتضمن معناه، كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، والصفة المشبّهة، وأسماء الأفعال. وكذلك حمل عليه لقوته ما يماثله

---

[1] ــ الكليات ، لأبي البقاء الكفوي ص ١٢٧ ، أعدّه للطباعة ، ووضع فهارسه عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٨ .

[2] ــ المصدر السابق، ص ١٢٧ .

[3] ــ نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، حسن الملخ ، ص ١٨٩ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمّان الأردن ، ط١ ، ٢٠٠١ م .

من الحروف))[1]، وإذا عمل الاسم أو الحرف وجب أن يُسأل عن العلة الموجبة لعمله [2]؛ لأنّه لم يعمل إلّا لمشابهته الفعل بوجه ما؛ (( فإنّما أعملوا اسم الفاعل لمّا ضارع الفعل، وصار الفعل سببًا له، وشاركه في المعنى، وإنْ افترقا في الزمان، كما أعربوا الفعل لمّا ضارع الاسم، فكما أعربوا هذا أعملوا ذلك ))[3]؛ فاسم الفاعل استحقّ العمل لمشابهته الفعل من جهة الحدث كما استحقّ الفعل المضارع الإعراب لمشابهته الاسم في قيامه مقام الاسم[4]؛ أيْ أنّ العلّة في إعماله علّة النظير؛ فاسم الفاعل عمل لمشابهته الفعل نظير إعراب الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم، والمصدر يعمل عمل فعله كاسم الفاعل، واستحقّ العمل؛ لأنّ الفعل مشتقٌّ منه [5].

وربّما كان الفعل أصلًا في العمل؛ لأنّ الفعل حدث، والحدث محور التركيب، والأسماء معمولات بعده؛ فهي ترتبط به معنًى، وتكشف عنه[6]، فعندما تقول: (زرع الفلاح النشيط أرضه فَرِحًا) كان حدث الزراعة هو محور التركيب، وما تليها من أسماء إنّما هي مرتبطة به بمعنًى من المعاني؛ فكلمة (الفلاح) ارتبطتْ به لدلالتها على من قام بالحدث، وكلمة (النشيط) : دلّت على صفة من قام به، وكلمة (أرضه) دلتْ على من وقع عليه، وكلمة (فَرِحًا) دلّت على الحالة التي كان عليها صاحب الحدث عند وقوعه.

---

[1] ـــ العامل النحوي بين مؤيّديه ومعارضيه، خليل عمايره ، ص ٥٤ .

[2] ـــ شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، ج١ ، ص٥٥٠ .

[3] ـــ الأصول ، ابن السرّاج ، ج١ ، ص ٥٢ ، وينظر الجزء نفسه من الأصول ، ص ١٢٣ .

[4] ـــ قال السيوطي نقلًا عن جمهور البصريين عن العامل في الفعل المضارع ، واستحقاقه الرفع : (( وقوعه موقع الاسم ، كقولك : زيد يقوم ، كونه وقع موقع ( قائم ) هو الذي أوجب له الرفع )) ، الأشباه والنظائر ، السيوطي ، ج١ ، ص ٢٤٤ طبعة دار المعارف العثمانيّة .

[5] ـــ ينظر الأصول ، ابن السراج ، ج١ ، ص٥٢ ، هذا على مذهب البصريين أمّا الكوفيون فيذهبون إلى أنّ المصدر مشتقّ من الفعل.

[6] ـــ ينظر أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني ، ص ١٨٢ .

وتقرر لدى كثير من النحاة انحطاط الفروع عن الأصول؛ فاسم الفاعل ــ مثلًا ــ تنحط مرتبته عن الفعل، فلا يعمل إلّا بشروط، واسم المفعول والمصدر كذلك، ومثلها (إنّ ) وأخواتها، فهُنّ فروع على الفعل في العمل؛ لذا «جُعِلَ المبتدأ والخبر معهنّ كمفعولٍ قُدّمَ، وفاعلٍ أُخِّرَ تنبيهًا على فرعيتها؛ لأنّ الأصل تقديم المرفوع »[1]، وتبقى هذه الفروع دون مستوى الأصل بوجه ما للتأكيد على فرعيّتها؛ فلا يجوز لدى النحاة ــ مثلًا ــ أنْ يتقدّم الفاعل والمفعول على المصدر العامل فيهما، بينما يجوز تقديم المفعول على الفعل، وذلك للــتأكيد على فرعيّة عمل المصدر، وأصليّة عمل الفعل[2]، ولهذا قال ابن يعيش: «فليُعلَم أنّ الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول، فلمّا كانتْ أسماء الفاعلين فروعًا على الأفعال كانتْ أضعف منها في العمل، والذي يؤيد عندك ذلك أنّكَ تقول: زيدٌ ضاربٌ عمرًا، وزيدٌ ضاربٌ لعمرٍو، فتكون مخيّرًا بين أنْ تُعَدّيه بحرف الجر لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل ؛ فلا تقولُ: ضربتُ لزيدٍ »[3].

وكانتْ هذه القاعدة إحدى القواعد الأصول التي اعتمد عليها النحاة في توجيه بعض المسائل النحوية أو الاستدلال بها لتقوية آرائهم في هذه المسائل، ومن ذلك احتجاج بعضهم بها مع السماع للاستدلال على جواز تقديم خبر ليس عليها [4].

---

[1] ــ شرح التسهيل، للمرادي ، ص٣٣٩ ، تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيــد، مكتبــة الإيمــان ــ المنصورة ، ط١ ، ص ٢٠٠٦ .

[2] ــ ينظر الأصول ابن السراج ، ج١ ، ص ١٣٧ .

[3] ــ شرح المفصّل ، ابن يعيش ج٦ ، ص ٧٨ .

[4] ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ١٤٧ .

وفي هذه المسألة مذهبان؛ أحدهما: جواز تقديم خبرها عليها، ((وعليه قدماء البصريين[1]، وأبو علي الفارسي[2]، والسيرافي[3]، والزمخشري[4]، والشلوبين[5]، وابن عصفور[6])) [7].



---

1 ـ ينظر الخصائص ، ابن جني ، ج1 ، ص188، والإنصاف ، الأنباري ، ج1 ص 147 ، ويقول ابن جني في الخصائص : (( وذلك كإنكار أبي العبّاس جواز تقديم خبر (ليس ) عليها ؛ فأحدُ ما يُحتجّ به عليه أنْ يُقال له : إجازة هذا مذهب سيبويه ، وأبي الحسن وكافّة أصحابنا )) .

2 ـ المسائل الحلبيات ، أبو علي الفارسي، ص280 ، تقديم وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ودار المنارة ـ بيروت ، ط1، 1987، ويقول فيه: (( فلمّا وجدنا (ليس) قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر ، كما جاز ذلك في الفعل وجب أنْ يُقدّم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها ، فكما جاز (ليس قائمًا زيدٌ) بلا خلاف، كذلك جاز ( قائمًا ليس زيدٌ ) )) .

3 ـ شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ج1 ، ص 413 ، باب ما ينتصب في الألف ، ويقول : (( وقد فُهِمَ من قول سيبويه في هذا الموضع أنّه يُجيز ( قائمًا ليس زيدٌ ) ، فيقدّم خبر ( ليس ) عليها . وقد أنكر بعض النحويين تقديم خبرها عليها ، وتقديمه جائز )) .

4 ـ ينظر المفصّل في علم العربية الزمخشري ، ص269 ، وبذيله كتاب المفضّل في شرح أبيات المفصّل لمحمد بدر الدين الحلبي ، دار الجيل ، بيروت ـ لبنان ط2 ، ويقول: (( وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين ؛ فالتي في أوّلها (ما) يتقدّم خبرها على اسمها لا عليها ، وما عداها يتقدّم خبرها على اسمها ، وعليها )).

5 ـ ينظر التوطئة ، الشلوبين ، ص 228 ، دراسة وتحقيق يوسف المطوّع ، وشرح المقدّمة الجزوليّة ، الشلوبين ، ج2 ، ص 773 ، 774 ، ويقول في التوطئة : (( و (ليس) يجوز فيها ما جاء في ( كان ) عند القدماء ، نحو : قائمًا ليس زيدٌ ) ، ولا يتقدّم خبرها عليها عند المتأخّرين )) .

6 ـ ينظر المقرّب ، ابن عصفور ، ج1 ، ص95 ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ج1 ، ص 388 ، ويقول في المقرّب : (( وهي بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها قسمان : قسم لا يجوز تقديم خبره عليه ، وهي ما دام ... وما زال وأخواتها ما دامت منفيّة بـ (ما) ... وقسمٌ يجوز تقديم خبره عليه ، وهو ما بقي من الأفعال )).

7 ـ التذييل والتكميل، أبو حيّان ، ج4 ، ص 178، و همع الهوامع ، السيوطي ، ج1 ، ص373 .

والثاني: منع تقديم خبرها عليها،((وعليه الكوفيون[1]، والمبرد[2]، والزجّاج، وابن السراج[3]، والجرجاني [4]... وأكثر المتأخرين[5])) [6].

وتقرر لدى الباحث الحديث عن المانعين والمجيزين دون أنْ ينسب المنع والجواز إلى أيّ فريق من نحاة المدرستين؛ لأنّ المنع لم ينسب لأيّ من المدرستين، وإنّما كان المنع من الكوفيين، وبعض البصريين .

والمانعون فريقان: فريق يذهب إلى أنّ (ليس) حرف، وفريق يذهب إلى أنّها فعل. وحجّة الفريق الأوّل أنّ معمول الحرف لم يقدّم على الحرف في موضع من المواضع، وحجّة الفريق الثاني أنّ (ليس) فعل غير متصرّف، فلا يُعامَل معاملة الفعل المتصرّف، والفعل إذا لم يتصرّف في نفسه لم يتصرّف في عمله[7].أيْ إنّ الذين يرون أنّها فعل حملوها على سائر الحروف العاملة، فكما أنّ معمول الحروف لا يتقدّم عليها فكذلك (ليس) لا يتقدّم معمولها عليها،

---

[1] ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ١٤٧ ، وشرح المفصل ، ابن يعيش ، ج٧ ، ص١١٤ ، واستثنى منهم الفرّاء ، ونسب العكبري في اللباب الجواز إلى الكوفيين ، ج١ ، ص ١٦٨ ، ونسب إليهم عدم الجواز في التبيين عن مذاهب النحويين ، ص ٣١٥ ، والظاهر أنّه أخطأ في اللباب ، وأصاب في التبيين ؛ لأنّ جلّ كتب النحاة تنسب المنع إلى الكوفيين .

[2] ــ ينظر المقتضب ، للمبرّد ، ج٤ ، ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، ص٤٠٦ ، والخصائص ، ابن جني ، ج١ ص١٨٨.

[3] ــ الأصول، ابن السرّاج، ج١ ، ص ٨٩، وص ٩٠، ويقول ابن السرّاج : (( ولا يتقدّم خبر ( ليس) قبلها؛ لأنّها لم تتصرّف كما تصرّفتْ ( كان))) .

[4] ــ المقتصد ، الجرجاني، ج١، ص٤٠٨ ، ويقول فيه : (( اعلم أنّ الشيخ أبا عليّ جوّز تقديم خبر ( ليس ) على ( ليس ) . والاختيار المذهب الثاني )) .

[5] ــ ينظر التوطئة ، الشلوبين ، ص٢٢٨ ، ويقول فيه : (( وليس ، يجوز فيها ما جاء في ( كان ) عند القدماء، نحو : قائمًا ليس زيدٌ ، ولا يتقدّم خبرها عليها عند المتأخّرين ) .

[6] ــ التذييل والتكميل ، أبو حيّان ، ج٤ ، ص١٧٨ ، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ص٣٧٣ .

[7] ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ١٤٧ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ، ج١ ، ص ٣٨٨ ، والتذييل والتكميل ، أبو حيّان ، ج٤ ، ص ١٨٠ .

والذين يرون أنّها فعل لم يجيزوا تقديم معمولها عليها؛ لأنّها فعل غير متصرّف (لا تأتي إلّا على صورة الماضي) .

واحتجّ المجيزون بالسّماع والقياس، فأمّا السّماع فقوله تعالى:(( أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ )) [1]، ووجه الاحتجاج بها أنّ معمول خبر ليس مقدّم عليها، وهو(يومَ)، ولا يتقدّم على الناسخ معمول معموله إلّا حيث يجوز تقديم معمول الناسخ [2] ، فلمّا جاز تقديم معمول خبر(ليس) جاز تقديم خبرها عليها ، فلا يقع المعمول إلّا في المكان الذي يقع فيه العامل .

ورد المانعون ما جاء به المجيزون من السماع بوجوه، أحدها: أنّ(يوم) ليس متعلّقًا بـــ (مصروف)، وليس منصوبًا، وإنّما هو مرفوع بالابتداء، وإنّما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل كقراءة نافع[3]قوله تعالى: (( هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ )) [4] بفتح الميم في (يوم)، وهذا الفتح علامة بناء لإضافة (يوم) إلى الفعل [5]، والثاني: أنّه منصوب بفعل مقدّر، وتقديره: يلازمهم العذاب يوم يأتيهم العذاب [6]، والثالث:(( أنّه منصوب بـــ (مصروف)، وهو ظرف، والظروف يُتَسَاهَلُ في نصبها، فلا يلزم من ذلك جواز النصب من غيرها)) [7] .

---

[1] ـــ هود آية ٨

[2] ـــ ينظر التذييل والتكميل ، أبو حيان ، ج ٤ ، ص ١٨٠ .

[3] ـــ قراءة نافع ينظر البحر المحيط ، أبو حيان ج٤ ، ص ٦٧ ، ومعجم القراءات القرآنية ، عبد العال سالم مكرم ، وأحمد مختار عمر ، ، ج٢ ، ص ٢٥١ .

[4] ـــ المائدة ١١٩

[5] ـــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ١٤٩ ، والتبيين ، العكبري ، ص ٣١٦ .

[6] ـــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ١٤٩ ، والتبيين ، العكبري ، ص ٣١٦ .

[7] ـــ التبيين ، العكبري ، ص ٣١٧ .

والتحقيق لدى الباحث أنّ كلام المانعين على دليل السماع مردود من وجوه :

أحدها : أنّ قولهم: ( إنّ (يومَ) – في الآية الثامنة من سورة هود – هو مبتدأ مبنيٌ على الفتح لإضافته إلى الفعل قياسًا على قراءة نافع في الآية التاسعة عشرة بعد المئة من سورة المائدة) ليس صحيحًا؛ لأنّه لم يقرأ أحد هذه الآية بالرفع كالآية الأخرى، وما دامت الآية تخلو من قراءة الرفع فلا حجة لهم، ولا يصح قياس الآية الأولى على الآية الأخرى بحجّة ورود الرفع في الأخرى.

والثاني: أنّ إضمار فعل مقدّر ليكون عاملًا بـ (يوم) لا حاجة إليه مع صحّة عمل (مصروف)، و«العامل الظاهر أولى من العامل المضمر»[1].

والثالث : أنّ الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره [2]؛ فـ (يومَ) ظرف متعلّق بـ (مصروف)، يجوز له التقدّم على معموله، والتأخّر عنه.

أمّا القياس – لدى المجيزين – فقولهم: إنّ الأصل في العمل للأفعال، و( ليس) فعلٌ يعمل في الأسماء المعرفة والنكرة، والمظهرة والمضمرة كالأفعال المتصرّفة، فَوَجَبَ جواز تقديم معمولها عليها[3]، واستدلّوا على تصرّفها بأنّ النحاة مجمعون على تقديم خبرها على اسمها، فلمّا أجازوا تصرّفها بتقديم خبرها على اسمها وجب تصرّفها في تقديم خبرها عليها بخلاف (ما) الحجازية التي لا يجيزون تقديم خبرها على اسمها؛ لأنّها حرف[4] .

---

[1] ــ التبيين ، العكبري ، ص ٣١٧ .

[2] ــ وقد تقدم مثل هذا في الحديث عن تقديم جواب القسم على أدوات القسم في هذه الدراسة ص ١١٩.

[3] ــ ينظر الإنصاف ، ج١ ص ١٤٨ .

[4] ــ ينظر المسائل الحلبيات ، أبو علي الفارسي ، ص ٢٨٠ ، والمقتصد ، الجرجاني ، ج١، ص ٤٠٨ ، والتبيين، العكبري ، ص ٣١٧ .

وردّ المانعون قياس المجيزين من وجهين:

أحدهما: أنّنا « لا نسلّم أنّ (ليس) فعلٌ ، بل هي حرف » [1].

والثاني: أنّ (ليس) لو كانت فعلًا لكانتْ فعلًا غيرَ متصرّفٍ ، كـ ( نعم ، وبئس، وعسى، وفعل التعجب)، والفعل غير المتصرّف لا يتقدّم معموله عليه [2].

وردّ عليهم المجيزون، فقالوا: «أمّا (نعم، وبئس) فإنّهما لا يعملان في المعارف الأعلام، بخلاف (ليس)، فنقصتا عن رتبتها، وأمّا فعل التعجب فأجْرَوْهُ مجرى الأسماء... ولا تلحقه تاء التأنيث، بخلاف (ليس) فنقص عن رتبتها، وأمّا عسى... فلا تعمل في جميع الأسماء »[3]، وبهذا فرّق المجيزون بين (ليس ) من جهة، و( نعم، وبئس، وفعل التعجب، وعسى) من جهة أخرى، فلمّا افترقت (ليس) عن الأفعال المذكورة، امتنع قياسها عليها برأيهم .

والراجح لدى الباحث أنّ (ليس) لا ترقى إلى مكانة الفعل المتصرّف؛ لأنّها لا تكون إلّا بصيغة الماضي، فلذلك يمتنع تصرفها بتقديم معمولها عليها، ولا تنحط إلى مرتبة (ما) الحجازية؛ لأنّ (ما) حرف، و(ليس) فعل، ولا تنحط إلى مرتبة( نعم، وبئس، وفعل التعجب، وعسى)؛ لأنّها تفارقها بما ذكره المجيزون سابقًا، لذلك جاز تقديم خبرها على اسمها، وهذا الرأي قال به الجرجاني في المقتصد، وذكر أنه معنى كلام شيخه أبي علي الفارسي، واختياره[4]، وعقّبَ على ذلك بقوله:« وإذا كان (ليس) أضعف من (كان)، وأقوى من (ما) وجب أنْ يكون لها مرتبةٌ بينهما. فلا يجوز فيها تقديم المنصوب عليها نفسها نحو: (منطلقًا ليس زيدٌ)،

---

[1] ـــ التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، ص٣١٨ .

[2] ـــ ينظر التبيين ، العكبري ، ص ٣١٨.

[3] ـــ الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ص ١٤٨ .

[4] ـــ ينظر المقتصد ، الجرجاني ، ج١ ، ص ٤٠٨

كما يجوز (منطلقًا كان زيدٌ)، لتنحطّ درجة عن كان، ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع ... ليرتفع درجة عن (ما)؛ لأنّها أقوى »[1].

ويرى الباحث أنّ تقديم معمول (ليس) عليها جائز إذا كان ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا؛ وذلك لأنّ تقدّم معمول خبر (ليس) الظرف فيه سماع، وهو قوله تعالى:« أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ»[2]، ولأنّ الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

**القاعدة الثانية: الأصل في حروف العطف ألّا تعمل.**

جاء في شرح الكافية أنّ العامل في العطف على ثلاثة أقوال: أحدها قول سيبويه، وهو: إنّ العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف، والثاني قول الفارسي وابن جني وهو: إنّ العامل في الثاني مقدّر من جنس الأول، والثالث قول بعض النحاة: إنّ العامل حرف العطف بالنيابة[3]، وينوب عن العامل في المعطوف عليه.

وتجمع الأقوال الثلاثة على أنّ العمل في حروف العطف ليس أصيلًا، فعلى المذهب الأول يكون للعامل في المعطوف عليه الحق في العمل، ولحرف العطف التوسط فيه. وعلى المذهب الثاني لا يكون لحرف العطف أثر في العمل، وعلى المذهب الثالث يكون الحرف نائبًا عن العامل في العمل.

واستدلّ البصريون بهذه القاعدة على أنّ الفعل المضارع بعد واو المعية منصوب بتقدير (أنْ) ؛ لأنّ الأصل في الواو أنْ تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف ألّا تعمل، بينما

---

1 ــ المقتصد ، الجرجاني ، ج١ ، ص ٤٠٨ ، ٤٠٩ .
2 ــ هود آية ٨ ، وتقدّم بيان ذلك .
3 ــ شرح الرضي على الكافية ، ج٢ ، ص ٢٨٠ ، ٢٨١ .

رأى بعض الكوفيين أنّ الفعل المضارع منصوب على الخلاف[1]، ورأى الكسائي، وبعض أصحابه، والجرمي أنّ الواو هي العاملة؛ لأنّها خرجتْ من باب العطف[2]؛ فهي ــ على مذهبهم ــ لا تحمل معنى المشاركة الذي يؤدّيه واو العطف في الأصل، وإنّما أدّت معنًى جديدًا، هو معنى المعية، لذلك لا يعُدُّونها حرف عطف، ويجعلونها عاملًا في الفعل الذي يليها، ولا حاجة لذكر تفاصيل هذه المسألة؛ لأنّ هذه التفاصيل تقدّم الحديث عنها في القاعدة الثانية من المبحث الأول في الفصل الأول[3].

وهذه القاعدة ــ على الأرجح ــ انبثقتْ عن قاعدة إعمال أخرى، وهي قاعدة (الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصًّا)[4]؛ فالنحاة يرون أنّ الحرف لا يعمل إلّا إذا اختصّ بالدخول على الاسم ، أو اختصّ بالدخول على الفعل، فإذا جاز دخوله على الفعل والاسم امتنع عمله، وحروف العطف تدخل تارة على الاسم، وتارة على الفعل[5]؛ أيْ أنّ البصريين منعوا أنْ تعمل حرف الواو في الفعل المضارع التالي له؛ لكونه من الحروف التي لا يجوز أنْ تعمل في الأفعال لعدم اختصاص هذه الحروف بها، ولصلاحيّتها في الدخول على الفعل والاسم.

واستدلّ البصريون كذلك بهذه القاعدة لإثبات أنّ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء منصوب بتقدير (أنْ)؛ وذلك لأنّ الفاء في الأصل حرف عطف، والأصل في حروف العطف أنْ لا تعمل كما تقدّم في كلامهم على الواو، وكلام الكوفيين في هذه المسألة ككلامهم في مسألة واو المعية[6]؛ وهذا يعني أنّ الفاء ــ في نظر البصريين ــ لا تستحق العمل في الفعل لجواز دخولها

---

1 ــ ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص١٠٧ .

2 ــ ينظر ارتشاف الضرب ، أبو حيّان ، ص ١٦٦٨ .

3 ــ ينظر ص ٣٣ من هذه الدراسة .

4 ــ تقدّم توضح هذه القاعدة ، وتفصيل مسائلها في المبحث الأول من الفصل الأول ص٦٤ .

5 ــ ينظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج٧ ، ص ٢١ .

6 ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ١٠٩ .

على الاسم والفعل، وما دامتْ الفاء لا تستحقّ العمل فإنّه من الواجب تقدير عامل مناسب لنصب الفعل، فاختاروا تقدير(أنْ)، وسوّغوا هذا الاختيار بمسوّغات سأوردها لاحقا.

ويرى الباحث أنّ مذهب البصريين في المسألتين أرجح من مذهب الكوفيين فيهما، وذلك من وجوه:

أحدها: أنّه لو جاز أنْ يعمل الواو لجاز أنْ يعمل في المعطوف؛ لأنّ معنى العطف أصيل فيه، ومعنى المعية طارئ، والمشهور أنّ النحاة لا يجيزون عمل حروف العطف، فهم يرون (( أنّ حروف العطف غير عاملة، وإنّما هي نائبة عن ذكْرِ العامل، لا نائبة عن العامل؛ لأنّها لو عملت لعملتْ عملًا واحدًا)) [1]، وما دام أنْ الواو لا تعمل إذا كانت حرف عطف فالأولى أنْ لا تعمل وهي بمعنى المعية، لأنّ العطف فيه أصل، والمعية فرع.

والثاني: أنّ قول الكوفيين: (إنّه منصوب على الخلاف) مردود؛ لأنّ الخلاف لا يتحقق وجوده في كل الشواهد التي ذكرها النحاة في هذه المسألة؛ فالمقصود بالخلاف أنْ تعطف ما بعد الواو أو الفاء (( على غير شكل ما قبلها، وذلك أنّه لما قِيل: (لا تظلمني فتندم ) دخل النهي على الظلم، ولم يدخل على الندم ))[2]، أمّا الشواهد التي لا يتحقق فيها الخلاف ، فنحو قوله تعالى : (( **فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ** )) [3] ، وقوله تعالى : (( **يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا** )) [4]؛ فالمعطوف بالفاء في الآية الأولى لا يختلف عن المعطوف عليه، وإنما هو على شاكلته، وكذلك المعطوف بالفاء في الآية الثانية، فكيف إذن يكون ما بعد الفاء منصوبًا على الخلاف مع مشابهته للمعطوف عليه ؟

---

[1] ــ اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري ج١ ، ص٤٣١ .

[2] ــ شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ج٧ ، ص ٢١ .

[3] ــ الأعراف ٥٣ .

[4] ــ النساء ٧٣.

والثالث: أنّ حروف العطف حروف غير مختصة؛ لأنّ حروف العطف تدخل على الاسم، وعلى الفعل، والحروف غير المختصة لا تعمل، لذلك فإنّ حروف العطف لا تعمل، وإذا كانتْ هذه الحروف لا تصلح للعمل وجب تقدير حرف ناصب ليصحّ نصب الفعل[١]، وأولى الحروف بالتقدير هو (أنْ)؛ لأنّ هذا الحرف هو الأصل في العمل لمشابهته لـ (أنّ) المشددة، ولأنّ له قوة التصرف بدخوله على الماضي والمستقبل بخلاف الأدوات الناصبة الأخرى، فهي لا يليها إلّا المستقبل [٢].

واحتجّ البصريون بهذه القاعدة لإثبات أنّ العامل في المفعول معه الفعل المتقدّم بتوسُّط الواو، ويرون أنّ للواو دورًا في التعدية كدور حروف الجر فيها؛ فكما عُدّيَ الفعل اللازم بحرف الجر، عدّي بالواو، وذلك نحو (استوى الماء والخشبة)؛ لأنّ الواو في الأصل حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل. وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الواقع بعد الواو منصوب على الخلاف[٣].

والصحيح أنّ كونه منصوبًا على الخلاف أولى من كونه منصوبًا بالفعل المتقدّم بتوسط الواو ؛ وذلك لأنّ الواو في مثل قولهم :( استوى الماء والخشبة) ليس كحرف الجر؛ فحرف الجر إنّما جاز له أنْ يُعَدّي الفعل اللازم إلى المفعول به؛ لأنّ ما بعده يصلح لوقوع الفعل عليه، فعندما يُقال:(جلس زيدٌ على الكرسي) فإنّ الكرسي يصلح للجلوس عليه، أمّا (الخشبة) فلا تصلح لوقوع الفعل عليها؛ فهي ليست معوجّة لتستوي، فبطل بذلك قياس واو المعية على حروف الجر، وبطل بناءً عليه عمل الفعل المتقدّم، ولا يصحّ أنْ يُقال: إنّ الناصب له واو المعية نفسه؛ لأنّ

---

١ ـ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ،ص ١٠٧ ، وص ١٠٩ ، وشرح المفصّل ، ابن يعيش ، ج٧ ، ص٢١.

٢ ـ ينظر شرح المفصّل ، ابن يعيش ،ج٧ ، ص٢٠ .

٣ ـ ينظر الإنصاف ، ج١ ، ص ٢١٥ .

أصله عطف، وحروف العطف لا تعمل ، فلمّا بطل عمل كل هذه الوجوه المذكورة لم يبقَ إلّا وجه واحد، وهو الخلاف.

**القاعدة الثالثة: ما كان فرعًا على الفعل في العمل لا يتصرّف تصرّفه.**

حمل النحاة بعض الأسماء على الفعل، كاسم الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، حملوها عليه، فأعملوها عمله، وعدّوا المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة عوامل متصرّفة تصرّف الفعل في بعض أحواله؛ فأجازوا تقديم معمولاتها عليها[1]، إلّا أنّهم قيّدوا تصرّفها، وحطّوا مرتبتها عن الفعل، فأعملوها بشروط خلافًا للفعل المتصرّف الذي يعمل بلا قيد أو شرط، واختلفوا في مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه.

وحملوا معنى الفعل على الفعل نفسه في العمل، نحو( زيدٌ في الدار مقيمًا )، فجعلوا (مقيمًا) حالًا، والعامل فيه معنى الفعل المدلول عليه بالجار والمجرور، ولأنّ هذا المعنى فرع على الفعل في العمل منع جمهورهم تقديم الحال عليه. ويرد تاليًا تفصيلٌ لخلافهم في مسألتين: مسألة تقديم معمول اسم الفعل على عامله، ومسألة تقديم الحال على عامله إذا كان العامل معنى الفعل:

**المسألة الأولى: مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه .**

أسماء الأفعال العاملة ــ كما جاء في كتاب العوامل المائة ــ تسعة [2] هي: رويدًا، بمعنى: أمهل، نحو (رويدًا زيدًا)، وبَلْهَ، بمعنى: دَعْ ، نحو(بَلْهَ زيدًا)، ودونك، بمعنى: خُذْ نحو ( دونك زيدًا )، و(عليك)، بمعنى: الْزَمْ ، نحو (عليك زيدًا )، و(ها)، بمعنى : خُذْ ، نحو (هـا

---

[1] ــ يستثنى من بين هذه الأسماء اسم الفعل ؛ لأنّ في تقديم معموله عليه خلافًا بين النحاة وسيأتي تفصيل هذا الخلاف بعد قليل .

[2] ــ على أنّها في كتب النحاة كثيرة ؛ فمنها السماعي ومنها القياسي ، ينظر ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، باب الكلمات المختلف فيها أهي أسماء أو أفعال ، ص ٢٢٨٩ ، وما بعدها ، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني ، ج٣ ، ص ٢٨٧ ، وما بعدها ، وشرح الكافية الشافية ، ج٣ ، ص ١٣٨٢.

زيدًا)، و (حيّهل)، بمعنى : ائتِ أو أقبل، نحو ( حيّهلْ الثريدَ )، و(هيهات)، بمعنى: بَعُدَ، نحو(هيهات نجدٌ)، و(شتّان)، بمعنى: افترق، نحو (شتّان زيدٌ وعمرٌو)، و(سَرْعان)، بمعنى سَرُعَ، نحو (سَرْعان ذا إهالة )[١].

وهذه الأسماء تعمل عمل الفعل في التعدي واللزوم، فإنْ كان مسمّاه لازمًا كان اسم فعله كذلك، فيقتصر على الفاعل، نحو (هيهات المكانُ) بمعنى: بَعُدَ المكان، وإنْ كان متعديًا كان اسم فعله متعديًا، نحو (دونكَ الكتابَ ) بمعنى: خُذْ الكتابَ[٢].

وعلى الرّغم من كونها تعمل عمل الفعل إلّا أنّها تكون قاصرة عمّا للأفعال من التصرُّف في نفسها، وفي عملها؛ لأنّها فرع على الفعل في العمل، لذا اختُلِفَ في تقديم معمولها عليها؛ فذهب الكوفيون إلى أنّ تقديم معمول اسم الفعل عليه في الإغراء جائزٌ، نحو (زيدًا عليك، وعمرًا عندك، وبكرًا دونك)[٣]. أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، فيقول سيبويه: ((واعلم أنّه يقبح: زيدًا عليك، وزيدًا حَذَرَكَ؛ لأنّه ليس من أمثلة الفعل؛ فقبح أنْ يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلّا أنْ تقولَ: زيدًا، فتنصب بإضمارك الفعل، ثم تذكر (عليك) بعد ذلك)) [٤]، ووافقهم الفرّاء من الكوفيين [٥].

---

[١] ــ ينظر العوامل المائة، الجرجاني ، ص٢٤٨ وما بعدها ، شرح خالد الأزهري، تحقيق البدراوي زهران ، دار المعارف ــ القاهرة ، ط٢، و حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ج٣، ص ٢٩١، وما بعدها، وشرح التصريح ، خالد الأزهري، ج٢ ، ص ٢٩١ . وسرعان بمعنى: سَرُعَ، وذا: اسم إشارة إلى السائل من الأنف، وإهالة : منصوب على التمييز، أو على الحال ؛ أيْ : سَرُعَ هذا الرغام حال كونه إهالة، وأصله أنّ أعرابيا اشترى شاة عجفاء، وأخذ يسمنها فرأى رغامها يسيل من فراء أنفها فظنه وَدَكًا ، فقال لأمّه: قد سمنت الشاة، فقالت أمُّه: سرعان ذا إهالة ، وينظر هذا المثل في مجمع الأمثال للميداني ، ج١ ، ص ٣٣٧.

[٢] ــ ينظر شرح التصريح ، خالد الأزهري ، ج٢ ، ص ٢٩٠ .

[٣] ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١، ص ٢٠٠ ، و شرح الكافية الشافية، ج ٣ ص ١٣٩٤، وقد نسبه للكسائي وحده من الكوفيين ، وأوضح المسالك ، ابن هشام ، ج٤ ، ٨٨ ، ونسب هذا الرأي للكسائي ، وشرح التصريح ، الأزهري ، ج٢ ، ص ٢٩١ ، ونسبه للكسائي .

[٤] ــ الكتاب ، سيبويه ، ج١ ، ص٢٥٢ ، و ٢٥٣ .

[٥] ــ ينظر معاني القرآن ، ج١ ص ٢٦٠ .

واحتجّ الكوفيون بالنقل والقياس، أمّا النقل فاحتجّوا بقوله تعالى ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[1]،

ووَجْهُ الاحتجاج بها أنّ (كتابَ) منصوبة بعليكم: لأنّ التقدير فيها:(عليكم كتابَ الله)؛ أيْ: الزَمُوا كتابَ الله، فدلّ على جواز تقديمه، واحتجّوا بقول الشاعر:

[ من الرجز ]

يا أيُّهَا المَائحُ دَلْوي دُونَكَا      إنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يحْمدُونكا [2]

ووَجْهُ الاحتجاج بهذا البيت أنّ(دلوي) منصوبة بـــ (دونك)؛ لأنّ التقدير فيه: دُونَك دلْوي، فدلّ على جواز تقديمه.

أمّا القياس فاحتجّوا بأنّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، فإذا قيل: عليك زيدًا ، كان معناه : الزمْ زيدًا، ولو قُدّمَ (زيد) لجاز، نحو (زيدًا الزم)، فكما جاز التقديم مع الفعل، فكذلك ينبغي جوازه مع ما قام مقامه[3]. وقياسهم صحيح؛ إذْ لمّا حلّ اسم الفعل محلّ الفعل، وأدّى المعنى الذي يؤديه الفعل أداءً غير منقوص استحقّ أنْ يعمل عمله، ويتصرّف تصرُّفَه غير منقوص تمامًا كالنائب عن الفاعل لمّا حلّ محلّ الفاعل استحقّ أنْ يأخذ ما يستحقه الفاعل من الحركات.

وَرَدّ الأنباريُّ قياسهم، فقال: (( هذا فاسدٌ[4]؛ وذلك لأنّ الفعل الذي قامت هذه الألفاظ مقامه يستحقّ في الأصل أنْ يعمل النصب، وهو متصرّف في نفسه فيتصرّف عمله، وأمّا هذه الألفاظ فلا تستحقّ في الأصل أنْ تعمل النصب، وإنّما أُعْمِلَتْ لقيامها مقام الفعل، وهي غير متصرّفة في

---

[1] ــ النساء آية ٢٤ .

[2] ــ منسوب لجارية من بني مازن ، في التصريح ، ج٢ ، ص٢٩١ ، وبلا نسبة في الإنـــصاف ، ج١ ، ص ٢٠٠، وفي أسرار العربية ، الأنباري ، ص١٦٥ ، وفي مغني اللبيب ، ابن هشام ، تحقيق محمد محيي الـــدين ج٢، ص ٦٩٩ .

[3] ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ص ٢٠١ ، وخزانة الأدب ، ج٦ ، ص٢٠٢ .

[4] ــ يقصد قياس الكوفيين .

نفسها؛ فينبغي أنْ لا يتصرّف عملها؛ فوجب أنْ لا يجوز تقديم معمولها عليها ))[1]؛ أيْ إنّ هذه الألفاظ إنما قِيسَتْ على الفعل، فعملتْ عمله، لكّنها لا تستحق أنْ تتصرّف تصرُّفه، فلا يتقدّم معمولها عليها، ويبطل ردّه بأنّ معمول اسم الفاعل، ومعمول اسم المفعول يتقدّمان على عامليهما[2]، واسم الفاعل واسم المفعول إنّما عملا لقيامهما مقام الفعل، فَلِمَ استحقّ معمول اسم الفاعل التقديم ولم يستحقّه معمول اسم الفعل ؟

أمّا البصريون فاحتجوا بقاعدة (ما كان فرعًا على الفعل في العمل لا يتصرّف تصرّفه) لإثبات أنّ تقديم معمول اسم الفعل عليه لا يجوز، فيقول سيبويه بعد أنْ منع تقديم معمول اسم الفعل عليه: (( ليس يقوى هذا قوة الفعل؛ لأنه ليس بفعل، ولا يتصرّف تصرّف الفاعل الذي في معنى يَفْعَلُ))[3]، ويقول المبرّد: ((ومن زعم أنّ قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [4] نَصَبَ بقوله: عليكم كتاب الله، فليس يدري ما العربية؛لأنّ الأسماء الموضوعة موضع الأفعال لا تتصرّف تصرُّفَ الأفعال))[5]، وقاسوا ذلك على منع تقديم الحال على عامله إذا كان العامل فيها غير فعل [6]، نحو: ( زيدٌ في الدار جالسًا )[7]، ونحو:(محمد أفصح الناس متحدّثًا)؛ فالعامل في الحال (متحدّثًا)، وهو اسم التفضيل (أفصح)، ويمتنع فيه تقديم الحال على عامله.

---

[1] ــ الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص٢٠٥ ، وينظر خزانة الأدب ، ج٦ ، ص ٢٠٢ .

[2] ــ جاء في ارتشاف الضرب : (( ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه ، فتقول : هذا زيدًا ضاربٌ ، إلّا إنْ كانتْ فيه ( أل ) ، فأجازَه بعضُهم ، وتأوّله بعضهم )) ص ٢٢٧٨ .

[3] ــ الكتاب ، سيبويه ، ج١ ، ص ٢٥٣ ، ويشير هنا إلى اسم الفعل ، وينظر الإنصاف ، ج١ ، ص ٢٠١ ، وارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص ٢٣١١ ، وشرح التصريح الأزهري ج٢ ، ص٢٩١ ، وخزانة الأدب ، البغدادي ، ج ٦ ، ص٢٠١ .

[4] ــ النساء ، آية ٢٤ .

[5] ــ المقتضب ، المبّرد ، ج٣ ، ص ٢٣٢ .

[6] ــ ينظر الإنصاف ، ج١ ، ص ٢٠١ .

[7] ــ ينظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين ، ج٢ ، ص٥١١ .

وخرّجوا الشواهد التي استدلّ بها الكوفيون على التقدير، أمّا الآية فذكروا فيها أنّ (كتاب) منصوب؛ لأنّه مصدر، والعامل فيه فعل مقدّر، والتقدير فيه: كَتَبَ اللهُ ذلك كتابًا عليكم[1]، أو أنزل الله ذلك كتابًا عليكم وإنّما قُدّر الفعل، ولم يَظْهَرْ لدلالة ما تقدم عليه من قوله تعالى: (حرّمتْ عليكم أمهاتكم).

والتحقيق لدى الباحث أنّ ( كتابَ) منصوبة، والعامل فيها اسم الفعل (عليكم)، كما قال الكوفيون؛ لأنّها وردتْ بعد أنْ ذكر الله تعالى طائفة من النساء ممن يحرم على المسلم الزواج بهنّ كالمحارم، والمحصنات المتزوجات اللواتي على عصم أزواجهنّ من المسلمات وغيرهنّ، واستثنى من المحصنات ما ملكت أيدي المسلمين بالسبي، فجاءت هذه الآية لإلزام المسلمين بما ورد قبلها من أحكام، ويكون تقديرها:( عليكم كتاب الله )، ومعناها: ( الزموا كتاب الله )، أمّا قول البصريين: (( إنّ ( كتابَ) منصوبة على المصدر، وإنّ تقديرها: كَتَبَ اللهُ ذلك كتابًا عليكم)) فإنّه لا يستقيم؛ لأنّ المصدر المؤكِّد لفعله والنائب عنه يكون منوّنًا، وليس مضافًا، وإذا كان مضافًا فإنّ معنى المصدر هو بيان النوع، وكلمة (كتاب) في الآية مضافة إلى (الله)، فإذا قُدّرتْ الآية كتقدير البصريين كان معنى المصدر هو بيان نوع الكتاب، وهذا مخالف لمعنى الآية.

ويُمكن أنْ تكون ( عليكم) جارًا ومجرورًا، وليس اسم فعل ؛ فقد جاء في ( الجامع لأحكام القرآن ) قوله :(( نصب على المصدر المؤكّد؛ أيْ : حرّمتْ هذه النساء كتابًا من الله عليكم))[2].

---

1 ــ شرح التصريح الأزهري ، ج٢ ، ص٢٩١ .

٢ ـ الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، ج٥ ، ص١٢٣ ، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ــ الرياض ، ط١ ، ٢٠٠٦ .

وأمّا البيت الشعري فردّ البصريون الاحتجاج به من وجهين؛ أحدهما: أنّ قوله: (دلوي) في موضع رفع؛ لأنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (هذا دلوي دونكا) ، والثاني: أنّ ( دلوي ) منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، وتقديره: ( خُذْ دلوي ).

ويرى الباحث أنّ مناقشة هذا البيت لا تستقيم بمعزل عن المقام الذي قيل فيه، فقد ورد أنّ عمرو بن هند اللخمي بعث وائل بن صريم الغُبْريّ ساعيًا على بني تميم فأخذ منهم الإتاوة، وبينما هو قاعد على بئر أتاه شيخ منهم فحدّثه، فغفل وائل، فدفعه الشيخ فوقع وائل في البئر، فاجتمع بنو تميم عليه فرموه بالحجارة حتى قتلوه وهم يرتجزون ويقولون هذا البيت[1]، وإذا ثبت هذا فإنّ قولهم : (دلوي دونك) فيه استهزاء وسخرية بوائل بن صريم؛ ولمّا كان المقام مقام الاستهزاء بطل تقدير البصريين الأوّل، وهو قولهم:( إنّ دلوي في موضع رفع؛ لأنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هذا دلوي دونكا)؛ لأنّ هذا التقدير حوّل الجملة إلى الخبر، والخبر هنا لا يعبّر عن الاستهزاء، أمّا الأمر على تقدير: (خذ الدلو) فإنّه يصلح للاستهزاء ، ويناسب مقام الحال في هذا البيت، ولمّا كان اسم الفعل (دونك) بمعنى: (خُذْ) أغنى عن تقدير الفعل ، فعمل اسم الفعل بالدلو مقدّمًا، وهذا هو مذهب الكوفيين ، وهو الأرجح لما تقدّم

**المسألة الثانية : مسألة تقديم الحال على معموله .**

إذا كان العامل في الحال الفعل المتصرّف جاز تقديم معموله عليه، نحو (ضاحكًا جاء زيدٌ) ، وإذا كان العامل فيه ما جرى مجرى الفعل من الأسماء جاز تقديمه أيضا كاسم الفاعل،

---

[1] ــ خزانة الأدب ، البغدادي ، ج٦ ، ص ٢٠٤ .

نحو (قائمًا زيدٌ ضاربٌ عمرًا )، وكذلك اسم المفعول، نحو ( زيدٌ مجرّدًا مضروب، والصفة المشبهة، نحو (إنّك موسرًا ومعدمًا سمحٌ )، وحكم الجميع شيء واحدٌ ما لم يمنع من ذلك مانعٌ[1].

وأمّا إذا كان العامل في الحال معنى الفعل فلا يجوز تقديم معموله عليه، نحو( زيدٌ في الدار مقيمًا)، و(عندك عمرو جالسًا )؛ فالعامل في (جالسًا، ومقيمًا) ما في (عندك، وفي الدار) من معنى الفعل، «وإنّما أعملتُ المعاني في الأحوال تشبيهًا بالظروف من حيث هي فضلة منتصبة بعد تمام الكلام على معنى ( في ) لا على تقديرها »[2]، وعلى الرُّغم من مشابهة الحال للظروف والمجرورات إلّا أنّه لا يُتَصَرّفُ فيها بالتقديم على العامل؛ « لأنّ المشبّه لا يقوى قوّة ما شُبّه به»[3]. وأمّا إذا كان العامل في الحال عاملًا جامدًا ضُمّن معنى المشتق فيمتنع تقديمه على عامله « كأمّا[4]، وحرف التنبيه، والتمني، والترجّي، واسم الإشارة [5]، والاستفهام المقصود به التعظيم[6] ... والجنس المقصود بالكمال، نحو(أنت الرجل علمًا) ... وأفعل التفضيل، نحو (هو أكفاهم ناصرًا)»[7].

وإنّما منع النحاة تقديم الحال على عامله إذا كان العامل فيه معنى الفعل أو كان العامل جامدًا؛ لأنّ العامل فرع على الفعل في العمل، وما دام كذلك فإنه لا يقوى قوته، ولا يتصرّف تصرّفه.

---

١ ـ ينظر شرح الرضي ج٢ ص٢٤ ، وشرح المفصّل ، ابن يعيش ج٢ ص ٥٧ ، و شرح التسهيل ج٢ ص ٣٤٣ ، و شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ج١ ص ٣٣٤ ، والمساعد ، ابن عقيل ، ج٢ ص٢٧.

٢ ـ شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ،ج١ ، ص ٣٣٥ .

٣ ـ شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ،ج١ ، ص ٣٣٥ .

٤ ـ نحو ( أمّا علمًا فعالمٌ ) .

٥ ـ نحو ( هذا عمرو منطلقًا ) ، والإشارة هنا بـــ ( ذا ) ، والتنبيه بـــ ( الهاء ) .

٦ ـ نحو ( يا جارتا ما أنتِ جارهْ ) .

٧ ـ شرح التسهيل ، ابن مالك ج٢ ، ٣٤٤ .

وأجاز الأخفش[١] تقديم الحال على العامل فيها إذا كان معنًى بعد أنْ يتقدّم صاحب الحال عليه كقولنا: (زيدٌ قائما في الدار)، واحتج بقراءة من قرأ[٢] ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[٣] بنصب (مطوياتٍ )[٤] ؛ فـ (مطوياتٍ) منصوب على الحال مقدّم على عامله، والعامل فيه ما في(بيمينه ) من معنى الفعل [٥]، وأجاز ذلك الكسائي والفرّاء [٦] .

والراجح لدى الباحث إجازة تقديم الحال على عامله إذا كان العامل فيها معنًى؛ لأنّ الذين منعوا ذلك قد أجازوا تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل فيها ما جرى مجرى الفعل من الأسماء كأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبّهة باسم الفاعل، وهذه الأسماء فروع على الفعل في العمل، ومعنى الفعل كذلك، فكما أجازوا ذلك في الأسماء ينبغي أنْ يجيزوا ذلك إذا كان العامل فيها معنى الفعل.

**القاعدة الرابعة: تقدير ما هو الأصل في العمل أولى من تقدير ما هو الفرع فيه.**

وظّف بعض البصريين هذه القاعدة في مسألة تقدير عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا، نحو( زيدٌ أمامك، وعمرو وراءك )، ولا يُهِمُّنا رأي الكوفيين في هذه المسألة؛ لأنّهم يرون أنّ الظرف منصوب على الخلاف، ولا يقدّرون عاملًا كما فعل البصريون ، أي إنّ العامل لديهم معنويّ.



---

١ ـ ينظر المحتسب ، ابن جني ، ج١ ، ص٢٣٣ ، وشرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، ج١ ، ص ٣٣٥ .

٢ ـ ينظر شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، ج١ ، ص ٣٣٥ .

٣ ـ الزمر ، ٦٧ .

٤ ـ قراءة الحسن البصري ، يُنْظر شرح التصريح ، ج١ ، ص٦٠٠ ، وقراءة عيسى ، والجحدري ينظر معجم القراءات القرآنية ، أحمد مختار عمر ، وعبد العال سالم مكرم ، ج٦ ، ص ٣٠ .

٥ ـ ينظر معاني القرآن ، الفراء ، ج٢ ، ٤٢٥ ، والمحتسب ، ابن جني ، ج١ ، ص ٢٣٣ ، و إعراب القرآن ، النحّاس ، ص ٨٩٠ .

٦ ـ ينظر معاني القرآن ، الفرّاء ، ج٢ ، ٤٢٥ ، وإعراب القرآن ، النحّاس ، ص ٨٨٩ ، ٨٩٠ .

وفي هذه المسألة رأيان للبصريين؛ فبعضهم يرى أنّ الظرف منصوب بفعل مقدّر، والتقدير فيه: زيدٌ استقرّ أمامك، وعمرو استقرّ وراءك، وبعضهم يذهب إلى أنّه ينتصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير: زيدٌ مستقرٌ أمامك، وعمرو مستقرّ وراءك [1].

واحتجّ الذين يذهبون إلى تقدير الفعل بأنْ قالوا: « إنّما قلنا إنّه ينتصب بعامل مقدّر؛ وذلك لأنّ الأصل في قولك:( زيدٌ أمامك، وعمرو وراءك): في أمامِك، وفي ورائك؛ لأنّ الظّرف: كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى(في)، و(في) حرف جر، وحروف الجر لا بدّ لها من شيءٍ تتعلّق به؛ لأنّها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال... فدلّ على أنّ التقدير( زيدٌ استقرّ في أمامك، وعمرو استقرّ في وراءك ) ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه؛ فالفعل الذي هو (استقر) مقدّر مع الظرف كما هو مقدّر مع الحرف» [2].

وأصاب هؤلاء النحاة عندما قالوا: إنّ تقدير (زيدٌ أمامك) هو (زيد في أمامك)؛ لأنّ الظرف يراد فيه معنى (في)، كأنّ المُخبِر هنا يقول: (زيدٌ مكانه في هذه الجهة)، وإنّ الفعل لا بدّ له من متعلق، لكنّهم لم يوفّقوا عندما علّقوا الظرف بالفعل، وسيأتي لاحقًا تفصيل ذلك .

وأمّا الذين ذهبوا إلى أنّ الظرف ينتصب بتقدير اسم فاعل فقالوا: إنّ تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل من وجوه: « أحدها: أنّ اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد في الشعر، كقول الشاعر : [ من الطويل ]

---

[1] ـ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص٢١٣ ، وشرح التسهيل ، ابن مالك ، ج١ ،ص ٣١٧ . ومن أصحاب الرأي الأول الفارسي ، والزمخشري ، وابن الحاجب ، ومن أصحاب الرأي الثاني سيبويه ، والأخفش، وابن مالك، ولمعرفة هذه الآراء ينظر الإيضاح في شرح المفصّل ، ابن الحاجب ، ج٢ ، ص ١٨٨ ، وشرح التسهيل ، ابن مالك ، ج١ ، ص ٣١٨ .

[2] ـ الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ٢١٣ .

لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ          فأنْتَ لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائن [1]

ولم يرِدْ اجتماع الفعل والظرف في كلام يُستشهدُ به »[2]؛ أيْ أنّ الظرف (لدى)، واسم الفاعل (كائن ) قد اجتمعا في الجملة نفسها، ولم يرد مثل ذلك السّماع في اجتماع الفعل والظرف، وهذا دليل مؤثّر، بأنّ السّماع من أقوى أدلة الاحتجاج .

والثاني: أنّ «اسم الفاعل اسم يجوز أنْ يتعلّق به حرف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، فلمّا وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفعل»[3]. وهذا الدليل مردود؛ لأنّ الاسم أصل في كل شيْ إلّا في العمل فإنّه فرع فيه، والأصل في العمل للأفعال، فإذا كان الأصل أولى في التقدير من الفرع كان الفعل أولى من اسم الفاعل في التقدير؛ ليكون عاملًا في الظرف .

والثالث: « أنّ الخبر في الأصل للاسم المفرد؛ إذْ كان هو المبتدأ في المعنى، فإذا ناب الظرف عنه نزل منزلته»[4]؛ أيْ أنّ الخبر هو المبتدأ عينه، فإذا قلت: (زيد أخوك) كان (أخوك) هو (زيدٌ)، و (زيدٌ) هو (أخوك)، ولمّا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كان الأصل في الخبر للاسم المفرد، وإذا ناب الظرف عن الخبر اقتضى تقدير المفرد، وهو اسم الفاعل، لا الجملة ؛ أيْ الفعل .

---

[1] ـــ غير منسوب لأحد في شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج١ ، ص ٣١٧ ، وفي شرح أبيات المغني ، ج٦ ، ص ٣٤٢ عبد القادر البغدادي ت ١٠٩٣ ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط١ ، ١٩٧٨ م ، وفي الدرر اللوامع على همع الهوامع ، ج١ ص١٩٠، أحمد الشنقيطي ت ١٣٣١ هـ وضع حواشيه محمد باسل العيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ م .

[2] ـــ شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج١ ، ص ٣١٧ .

[3] ـــ الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ٢١٣ ، ٢١٤ ، وينظر التبيين ، العكبري ، ص ١٥٩ .

[4] ـــ التبيين ، العكبري ، ص ٢٥٠.

والردّ عليه بأنّ اسم الفاعل إذا وقع خبرًا أعمل عمل فعله، فصار بذلك بمنزلة الجملة، ويُردُّ أيضا بأنّ ((الخبر هو حديث عن المبتدأ سواء أكان مفردًا أم جملة، وليس المفرد أصلًا فيه))[1].

والرابع: أنّ ((كلّ موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل، وبعض مواضعه غير صالح للفعل، نحو: ( أمّا عندك فزيد )، و( جئتُ فإذا عندك زيدٌ )؛ لأنّ ( أمّا ) و(إذا الفجائية ) لا يليهما فعل ))[2]. وهذا يردُّ بأنّ الخبر هنا لو تقدّم على المبتدأ فإنّه على نية التأخير، وعند ذلك تكون (أمّا) و(إذا) مباشرة للاسم .

ورجّح الأنباري تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل؛ لأنّ الفعل أصل في العمل، والاسم فرع عليه، وإنْ كان هو الأصل في غير العمل؛ فلمّا وجب تقدير عامل كان تقدير الأصل في العمل، وهو الفعل أولى من تقدير الفرع، وهو اسم الفاعل.

ويرى الباحث أنّ تقدير اسم الفاعل ليكون عاملًا في الظرف أولى من تقدير الفعل للوجوه المذكورة سابقًا؛ ولسبب آخر، وهو أنّ قولنا : ( زيد أمامك ) هو إخبار عن زيد، والمُخْبِر يريد أنْ يخبر السامع عن مكان زيد، لا عن استقراره في هذا المكان، ولو قُدّر الفعل (استقرّ) لَما أدّى دلالة الإخبار عن مكانه؛ لأنّ الفعل حدث وشغل، والظرف ثبات، والأولى أنْ يقدّر الاسم مكان الظرف لا الفعل؛لأنّ الاسم يدلّ على الثبات، والفعل يدلّ على التغير، ويثبتُ ذلك إذا أخبرتَ عن شيء ثابت، نحو ( الجبلُ أمامك) ، فالمتكلم يريد أنْ يخبرنا عن مكان الجبل، لا عن أنّ الجبل استقرّ أمامك، فالجبل لم يكن في مكان آخر ليستقرّ في هذا المكان، وإنّما هو موجود منذ البداية، وثابت في مكانه ؛ لذا يلزم تقدير الاسم، نحو (الجبل كائن أمامك)، ولا

---

[1] ــ التبيين ، العكبري ، ص ٢٥٠.

[2] ــ شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج١ ، ص ٣١٧ .

يصحّ تقدير الفعل، نحو (الجبل استقرّ أمامك)؛ لأنّ تقدير الفعل يلزم أنْ يكون الجبل ماشيًا ثم استقرّ في هذا المكان، وهذا أمر مستحيل.

**القاعدة الخامسة: الأصل في الأسماء ألّا تعمل.**

قسّمت كلمات العربية ــ حسب القسمة الشائعة ــ إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، وقيل: إنّ هناك قسمًا قائمًا بذاته يسمّى الخالفة[١]. ثم وضع النحاة أصولاً وأحكامًا لكل واحد منها تفرّقه عن غيره، ومن الأحكام والأصول التي تم ضبطها أحكام العمل النحوي لأقسام الكلام في العربية، وذلك من خلال العلاقات النحوية بين المفردات داخل السياقات والتراكيب، فحُكِمَ للفعل بأنّه الأصل في العمل، وحُكِم بأنّ الأصل للأسماء ألّا تعمل، وغيرها من الأحكام، إلّا أنّ الواقع الاستعمالي لعلاقات الكلمات بما قبلها وما بعدها لم يراعِ الفروق الوظيفية التي تأتي تبعًا للفروق الشكلية التي حدّدتها العربية، فكان التبادل الوظيفي بين أنواع كلمات العربية الثلاثة، فعملتْ بعض الأسماء عمل الفعل كالمصادر، وأسماء الأفعال، وأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، وغيرها.

وكان لهذه القاعدة دور في توجيه مسألتين من مسائل النحو، فأمّا المسألة الأولى فهي مسألة العامل في خبر المبتدأ، وأمّا المسألة الثانية فهي مسألة العامل في المفعول به، وقد تقدّم توضيح هاتين المسألتين. وقدم الباحث رأيه فيهما في المبحث الأوّل من الفصل الأوّل[٢]؛ لذا سيقتصر البحث في المسألتين على ما يتعلّق بهذه القاعدة الأصولية.

---

١ ــ ينظر ارتشاف الضرب ، أبو حيّان ، ص ٢٢٨٩ ، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني ، ج٣ ، ص٢٨٩ .

٢ ــ ينظر مسألة العامل في المفعول به ص ١٧ ، ومسألة العامل في الخبر ص ٢٠ من هذه الدراسة .

**المسألة الأولى: رفع المبتدأ والخبر**

ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، واستدلّوا بقوله تعالى: (أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ)[1]، وبقوله تعالى: (أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ)[2] على أنّه يجوز أنْ يكون العامل معمولًا، والمعمول عاملًا؛ ففي الآية الأولى نصب (أيّاما) بـــ (تدعوا)، وجزم (تدعوا) بـــ (أيّاما)، وفي الآية الثانية نصب (أينما) بـــ (تكونوا)، وجزم (تكونوا) بـــ (أينما). وذهب بعض البصريين إلى أنّ الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ، وذهب آخرون من البصريين إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ وحده [3].

ووظّف الأنباري هذه القاعدة في الرد على من قال من البصريين: إنّ المبتدأ يرفع الخبر، وعلى استدلال الكوفيين بالآيتين؛ فقال في ردّه على قول البصريين المذكور: «غير أنّ هذا القول وإنْ كان عليه كثير من البصريين إلّا أنّه لا يخلو من ضعف، وذلك لأنّ المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء ألّا تعمل» [4]، فهو لا يقبل أنْ يكون المبتدأ هو العامل في الخبر؛ لأنّ الأسماء لا تعمل في الأصل.

أمّا ردّه على استدلال الكوفيين – بالآيتين – فبقوله: « إنّما عمل كلٌّ واحد منهما[5] في صاحبه لأنّه عاملٌ، فاستحقّ أنْ يعمل، وأمّا ها هنا فلا خلاف أنّ المبتدأ والخبر، نحو: (زيدٌ أخوك) اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية، والأصل في الأسماء ألّا تعمل» [6].

1 ـــ الإسراء ، ١١٠ .
2 ـــ النساء ، ٧٨ .
3 ـــ ينظر أسرار العربية ، الأنباري ، ص ٧٦ .
4 ـــ الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ٥٧ .
5 ـــ يقصد اسم الشرط ، وفعله .
6 ـــ الإنصاف ، الأنباري ، ج١، ص٥٩ .

وَرَدُّ الأنباري على استدلال الكوفيين غير مقنع؛ لأنّه فرّقَ بين المبتدأ والخبر من جهة، وأسماء الشرط من جهة أخرى، فعدّ المبتدأ والخبر اسمين باقيين على الاسمية، ولأنّهما كذلك فهما لا يستحقان العمل، أمّا أسماء الشرط فعدّهما مستحقين للعمل، والصحيح أنّ أسماء الشرط أسماء باقية على الاسمية كالمبتدأ والخبر؛ فهي لا تحمل دلالة الفعل كالمصادر، وأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، لذلك فلا يجوز التفريق بينهما من هذه الجهة. لذا فالأولى أنْ يقتصر التفريق بينهما على ما ذكر من أنّه جاز أنْ يعمل كل واحد من اسم الشرط والفعل المجزوم في صاحبه لاختلاف عملهما، ولم يعملا من وجه واحد بخلاف عمل المبتدأ في الخبر والخبر في المبتدأ [1]، فعملهما من وجه واحد ، وهو الرفع .

والراجح لدى الباحث أنّه لا يجوز أنْ يعمل المبتدأ في الخبر؛ لأنّ المبتدأ والخبر إذا دخلت عليهما الأفعال الناقصة انتصب الخبر بالعامل الجديد على الرّغم من وجود اسم (الفعل الناقص) الذي هو المبتدأ عينه، فلو كان المبتدأ هو العامل في الخبر لما انتصب خبر الفعل الناقص؛ لأنّ المبتدأ موجود، وهو أولى من الفعل الناقص؛ لأنّ المبتدأ أقرب إلى الخبر من الفعل الناقص.

**المسألة الثانية : مسألة الناصب للمفعول به .**

ذهب الكوفيون إلى أنّ الناصب للمفعول به هو الفعل والفاعل [2]، وذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه الفاعل وحده [3]، وذهب البصريون إلى أنّ العامل فيه الفعل وحده، واحتجّ البصريون

[1] ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ج١ ، ص ٥٨ ، ٥٩ .
[2] ــ هذا رأي الفراء ، ينظر شرح التصريح ، ج١ ، ص ٤٦٣ .
[3] ــ هذا رأي هشام بن معاوية ، ينظر شرح التصريح ، ج١ ، ص ٤٦٣ .

بهذه القاعدة للتدليل على صحة مذهبهم ، وللردّ على مذهب الكوفيين؛ فالفاعل لا يجوز أنْ يكون عاملًا لديهم؛ لأنّه اسم ، والأصلُ في الأسماء ألّا تعمل [1] .

والصحيح أنّ للفاعل تأثيرًا في المفعول به، فإذا قيل : ضرب زيدٌ عمرًا ، كان لـــ (زيد) أثر في إيقاع فعل الضرب على (عمرو) ، ولهذا الأثر يستحقّ الفاعل أنْ يكون له نصيب من العمل مع الفعل، والدليل على ذلك أنّ أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين ، والمصادر لمّا شابهتْ الفعل استحقتْ أنْ تعمل عمله ؛ قال أبو القاسم : ((ضارب تعمل عمل يضرب . كما أنّ يضرب أعرب؛ لأنّه ضارعه ، فكذلك ضارب يعمل عمله لمضارعته إيّاه، فحُمِلَ كل واحد منهما على صاحبه. والمصدر الذي يكون بمعنى (أنْ فعل) أو ( أنْ يفعل ) يعمل عمل اسم الفاعل؛ لأنّه اسم الفعل، وفيه دليل على الفعل ))[2]، وكما أنّ المصدر فيه دليل على الفعل، فإنّ الفاعل كذلك، فهو الذي يقوم بالفعل أو يتّصف به، فيستحقّ أنْ يكون مشاركًا للفعل في نصب المفعول به.

**القاعدة السادسة: الأصل في الظرف ألّا يعمل .**

عَمَلُ الظّرفِ، والجار والمجرور على وجهين: أحدهما أنْ يكون معتمدًا، والثاني أنْ يعمل بلا اعتماد . فأمّا الأوّل فإنّه يعتمد على الاستفهام، نحو (أفي الدار أحدٌ ؟)، أو النفي، نحو (ما في الدار أحدٌ)، أو الموصوف، نحو (مررتُ برجلٍ معه صقرٌ)، أو الموصول، نحو (جاء الذي في الدار أبوه) ، أو صَاحَبَ الخبر نحو ( زيدٌ عندك أخوه)، أو الحال، نحو (مررت بزيدٍ عليه جبة)[3]. واختُلِفَ في عمله على أربعة أقوال :

---

[1] ـــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ج١ ، ص٨٣ ، و أسرار العربية ، الأنباري ، ص ٨٥ .
[2] ـــ الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، ص ١٣٥ .
[3] ـــ تنظر هذه الأمثلة في مغني اللبيب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج٢ ، ص ٥١١ ، وفي همع الهوامع ، السيوطي ، ج٣ ، ص٨٩ .

الأول: أنّ الأرْجَحَ كونه مبتدأ، مخبرًا عنه بالظرف، أو المجرور، ويجوز الرفع على الفاعلية[١].

والثاني:أنّ الابتداء واجب، وعليه السهيلي[٢] .

والثالث: أنّ الأرجح كونه فاعلًا، ويجوز الرفع على الابتداء، وهو اختيار ابن مالك [٣] .

والرابع : يجب أنْ يكون فاعلاً، وهذا الرأي منقول عن جمهور العلماء[٤].

وأمّا الظرف غير المعتمد فمُخْتَلَفٌ فيه؛ حيث اختلف النحاة في العامل الذي يرفع الاسم الواقع بعد الظرف، نحو (أمامك زيدٌ) ، و(في الدار عمرٌو) ، فذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف هو الرافع له، ويسمّونه المحلّ، أو الصفة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه والمبرّد من البصريين ، وذهب جمهور البصريين إلى أنّ الاسم مرفوع بالابتداء وجوبًا[٥] .

واحتجّ الكوفيون من وجهين: أحدهما: أنّ الأصل في قولك (أمامك زيدٌ) و (في الدار عمرو) هو (حلّ أمامك زيدٌ)، و(حلّ في الدار عمرٌو)، فحذف الفعل، وسدّ الظرف مسدّه، فارتفع الاسم به كما ارتفع بالفعل[٦]. والثاني : أنّ الظرف، والجار والمجرور يرفعان المبتدأ إذا اعتمدا



---

١- همع الهوامع ، السيوطي ، ج٣ ، ص ٨٩ .

٢ ــ نتائج الفكر ، السهيلي ، ص٣٢٥ ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي أحمد معـوّض ، دار الكتـب العلمية، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢ م .

٣ــ شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ:ابن مالك، ج١ ، ص ١٨٢ تحقيق د. عدنان الدوري، مطبعـة العـاني، بغداد، ١٣٩٧هـ ، ١٩٧٧ .

٤ــ ينظر مغني اللبيب ، ابن هشام، ج٢، ص٥١١، تحقيق محمد محيي الدين ، همع الهوامع، الـسيوطي ، ج٣ ، ص٨٩ .

٥ــ ينظر الإنصاف ، ج١ ص ٦١ ، والتبيين ، العكبري ، ص ٢٣٣ . واللباب ، العكبـري ، ج١ ص ١٤٣ ، ومغني اللبيب ، ابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ج٢، ص ٥١١، ٥١٢ ، وذكر ابن هشام أنّ الكوفيين يجيزون الوجهين ؛ أيْ ارتفاع الاسم بالظرف ، وارتفاعه بالابتداء .

٦ ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ٦٢ .

على شيء[1]، فإذا عمل الظرف في هذه المواضع باعتماده على ما ذُكر، فإنّه يعمل في موضع الخلاف بلا اعتماد.

واحتجاج الكوفيين مردودٌ؛ فالوجه الأوّل يُردُّ بأنّ قولهم: إنّ أصلَ (أمامك زيدٌ) هو (حلّ أمامك زيد) غيرُ صحيحٍ على الدوام، وإلّا فكيف يصلح مثل هذا التقدير مع قولنا: (أمامك جبلٌ)؟ وهل يجوز أنْ نقول: إنّ أصله (حلّ أمامك جبل)؟ أيْ إنّ الجبل كان في مكان آخر ثم حلّ أمامك.

ويُرَدُّ الوجه الثاني بأنّ المعتمد من الظروف مفتقرٌ إلى الاسم، فأشبه الفعل من هذه الجهة؛ إذْ الفعل لا يستقلّ عن الاسم، وأمّا غير المعتمد من الظروف فإنّه لا يفتقر إلى الاسم؛ فجاز إعمال المعتمد لشبهه الفعل، وامتنع غيره بمفارقته الفعل من هذه الجهة.

واحتجّ البصريون من وجوه: أحدها: أنّ الأصل في الظرف ألّا يعمل؛ لأنّه جامد، وإنّما يعمل في بعض أحواله لقيامه مقام الفعل، ولا يصحّ هنا أنْ يقوم مقام الفعل؛ لأنّ العوامل تدخل عليه، فتقول: (إنّ أمامك زيدًا)، فلو قام الظرف في هذا الموضع مقام الفعل لما جاز أنْ تدخل عليه العوامل، فالعوامل لا تدخل على العوامل[2].

والثاني: « أنّ الظرف لو كان عاملًا لم يتّصل به ضمير الاسم إذا تقدّم، وقد جاز ذلك إجماعًا، كقولك: (في داره زيدٌ) و( في بيته يؤتى الحكم)، ولو كان هذا العامل لكان إضمارًا قبل الذكر لفظًا وتقديرًا »[3].

---

[1] ـــ ينظر التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، ص ٢٣٥ .

[2] ـــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص٦٢ .

[3] ـــ التبيين، العكبري ، ص ٢٣٤ .

والثالث: « أنّه لو كان الظرف عاملًا لوجب أنْ يُرفعَ به الاسم في قول: (بك زيدٌ مأخوذٌ)، وبالإجماع أنّه لا يجوز»[1]؛ لأنّ (زيدٌ) مبتدأ، و(مأخوذٌ) خبره، ولو جرى الجار والمجرور (بك) مجرى الفعل لفسد الكلام .

والرابع: « أنّ الظرف لو عمل في الاسم من حيث هو قائم مقام الفعل لجاز قولك: (اليوم زيد) إذْ التقدير(استقرّ اليوم زيد). ولمّا لم يجز لكون الاسم جثة والظرف زمانًا بان أنّه لم يعمل»[2]، ويُردُّ بأنّ قولهم: «اليوم زيدٌ» لا يصلح؛ لأنه ليس له معنى، لذلك لم يقل أحد من النحاة بصحته ، بينما قولهم: ( أمامك زيدٌ ) يصلح من حيث هو ذو معنى، فبان الفرق بينهما، وامتنع قياس القول الثاني على الأول.

ويرى الباحث أنّ الاسم الواقع بعد الظرف مبتدأ مؤخّر، لا غير، ويتعلّق الظرف بكون عام تقديره (موجود) أو (مستقرّ)، فيكون التقدير في قولنا: (أمامك زيدٌ) هو (مستقرٌ أمامك زيدٌ)، ولا يجوز أنْ نقولَ: تقديره هو (حلّ أمامك زيدٌ)؛ لأنّ المتكلّم يريد إخبار السامع عن مكان وجود ( زيد)، ولا يريد إخباره بأنّه حلّ في هذا المكان.

**القاعدة السابعة: الأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل.**

وظف بعض النحاة هذه القاعدة في مسألة عامل الجزم في جواب الشرط، وتقدّم تفصيل المسألة في القاعدة الأولى من المبحث الأوّل من الفصل الأوّل [3]؛ لذا سيقتصر الحديث على ما يتعلّق بهذه القاعدة فقط .

---

1 ــ الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ٦٢ .

2 ــ التبيين ، العكبري ، ص ٢٣٤ .

٣ ــ ينظر صفحة ٢٢ من هذه الدراسة .

وقد اختلف البصريون في هذه المسألة على ثلاثة أقوال: أحدها: أنّ الجازم له أداة الشرط، (( وهو مذهب المحققين من البصريين))[1]، وضعّف ابن مالك هذا الرأي من وجهين: أحدهما : ((أنّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس في عامل الجر ما يعمل في شيئين دون إتباع، فوجب أنْ تكون عوامل الجزم كذلك، تسوية بين النظيرين ))[2]. والثاني: ((أنّ العوامل اللفظية على ضربين: الأوّل ما يعمل عملًا متعددًا، والثاني ما يعمل عملًا غير متعدد. والعامل عملًا متعددًا لا بد في عمله من اختلافٍ إنْ تغاير معنى معموليه، ليمتاز أحدهما من الآخر، والشرط والجواب متغايران، فلو كان عاملهما واحدًا لوجب اختلاف عمليهما وجوب ذلك في الفاعل والمفعول))[3]. ويُرَدُّ الوجه الثاني من رأي ابن مالك بالأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، نحو (أعطى زيدٌ الفقيرَ درهمًا)؛ فالفعل (أعطى) عمل عملين متشابهين، فنصب مفعولين على الرغم من تغاير معنى معموليه (الفقير، ودرهمًا).

والقول الثاني من أقوال البصريين في هذه المسألة: أنّ العامل في جواب الشرط الأداة وفعل الشرط معا، (( ونُسِبَ إلى سيبويه والخليل ))[4] ، ونسبه ابن يعيش إلى المبرّد [5] ، واحتَجُّوا بأنّ حرف الشرط وفعله يقتضيان الجواب معًا؛ فلا ينفكّ أحدهما عن صاحبه؛ أيْ إنّ قوة التعالق في الجملة الشرطيّة تقتضي ذلك .

---

[1] ـــ ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص ١٨٧٧ . وينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج٤ ، ص٢٣ ، ونسب الأنباري هذا الرأي للأكثرين من البصريين ، ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص١٤٥.

[2] ـــ شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج٤ ، ص٨٠ .

[3] ـــ المصدر السابق، ج٤ ، ص٨٠ .

[4] ـــ ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص ١٨٧٧ ، وحاشية الصبان ، ج٤ ، ص٢٤ . ورأي سيبويه غير واضح ، فهو يقول : (( واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله . وزعم الخليل أنّك إذا قلتَ : إنْ تأتني آتك ، فـــ (آتك) انجزمتْ بـــ (إنْ تأتني ) )) الكتاب ج٣ ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

[5] ـــ شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج٧ ، ص ٤١ .

وردّ بعض النحاة قول البصريين السالف من وجهين: أحدهما:أنّ فعل الشرط فعل، والأصل أنْ لا يعمل الفعل في الفعل [1]. والثاني: أنّ كلّ عاملٍ مركّبٍ من شيئين لا يجوز انفصال جزأيه، ولا حذف أحدهما، كإذما، وحيثما، بخلاف أداة الشرط وفعله، فإنّ انفصالهما جائز، نحو(إنْ زيدًا تكرمْ يكرمْك)، وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة كقول الشاعر: [ من الوافر]

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفءٍ وإلّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ [2]

فلو كان العمل بهما معًا، وجب لهما ما وجب لإذما وحيثما من عدم الإفراد والانفصال[3]. ويُرَدُّ الوجه الأوّل بأنّ الفعل عمل مع غيره، وإنّما كان امتناع عمل الفعل في الفعل، وامتناع حذف العامل إذا كان وحده، ويُردُّ الوجه الثاني بأنّ (زيدًا) في قولهم: (إنْ زيدًا تكرمْ يكرمْك) وإنْ وقع بين الأداة وفعل الشرط، فإنّه على نية التأخير، فلا يُعَدُّ فصلًا بينهما. ويرجّح الباحث هذا القول من أقوال البصريين؛ لأنّ قوة التعالق في جملة الشرط تجعل الأداة والفعل يقتضيان الجواب .

---

[1] ــ ينظر الإنصاف، الأنباري ، ج٢ ، ص ١٤٩ . و اللباب ، ج٢ ص ٥٢ ، وشرح المفصّل ، ابن يعيش ، ج٧ ، ص ٤٢ .

[2] ــ غير منسوب لأحد في الإنصاف ج١ ، ص٧٧ ، وفي شرح التسهيل ، ج٤ ، ص٨٠ ، وفي أوضح المسالك، ج٤ ، ص ٢١٥ ، وهو منسوب للأحوص في شرح أبيات المغني ، البغدادي ، ج٨ ، ص٥ ، وهو في ديوانه ، ص ٢٣٨ ، شعر الأحوص الأنصاري ، حققه عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٠ .

[3] ــ شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج٤ ، ص ٨٠ .

والقول الثالث من أقوال البصريين أنّ الجازم لجواب الشرط فعلُ الشرط وحده، وقد نُسِبَ للأخفش [1]، واختاره ابن مالك[2]، وَرُدَّ بأنّ ذلك يؤدي إلى إعمال الفعل بالفعل، والأصل أنْ لا يعمل الفعل بالفعل [3]

وفي مسألة أخرى وُظِّفَتْ هذه القاعدةُ لنفي الفعلية عن (كيف)، يقول الأنباري: ((والذي يدلُّ على أنّه ليس بفعل أنّه يدخل على الفعل نحو قولك: (كيف تفعل كذا؟) ، ولو كان فعلًا لما دخل على الفعل؛ لأنّ الفعل لا يدخل على الفعل ))[4]، واستدل ابن هشام على نفي فعلية (كيف) بمباشرته الفعل، نحو ( كيف كنت؟)[5]، وإنّما منع أنْ يدخل الفعل على الفعل لئلّا يعمل الفعل في الفعل .

واستدلّ النحاة على أنّ (كيف) اسم بدخول حرف الجر عليه بلا تأويل، نحو (على كيف تبيعُ الأحْمَرَينِ )، وبإبدال الاسم الصريح منه، نحو ( كيف أنتَ؟ ) [6].

والصحيح أنّه لا حاجة هنا لأنْ تُساقَ هذه القاعدة، والأدلة الأخرى لإثبات اسمية (كيف)، ونفي فعليتها؛ لأنّه لم يقل أحد من النحاة إنّ (كيف) فعل. والنحاة كلّهم مجمعون على أنّها اسم.

---

1 ـ ينظر ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص١٨٧٧ ، وحاشية الصبان ، ج٤ ، ص ٢٤ .

2 ـ ينظر شرح التسهيل ، ج٤ ، ص ٨٠ .

3 ـ ينظر الإنصاف، الأنباري ، ج٢ ، ص ١٥٠ .

4 ـ أسرار العربية، الأنباري ، ص١٦ .

5 ـ مغني اللبيب، ابن هشام ، ج١ ، ص ٢٢٩ ، تحقيق محمد محيي الدين.

6 ـ ينظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، ج١ ، ص ٢٢٩ ، تحقيق محمد محيي الدين ، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ج٢ ، ص ١٥٩. والأحمران : الخمر واللحم

## القاعدة الثامنة: إذا بطل عمل الأصل فلأنْ يبطل عمل الفرع أولى .

ذُكِرَ في كتب النحو أربعة أوجه لـ ( إنْ ) المكسورة أحدها: أنْ تكون للشرط، نحو (إنْ تأتني آتك)، والثاني : أنْ تكون مخففة من (إنّ)، ويُمَيّزُ بينها وبين النافية بلزوم دخول اللام على خبرها، نحو (وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ )[1] ، والثالث: أنْ تدخل زائدة مع (ما) فتردّها إلى الابتداء، نحو إنّما زيدٌ أخوك، والرابع: أنْ تكون بمعنى ما النافية، نحو (إنْ زيدٌ منطلق، بمعنى : (ما زيدٌ منطلق) [2].

ويرى الباحث أنّ النحاة اختلفوا في الوجه الرابع من وجوه ( إنْ) ؛ أيْ عندما تكون بمعنى (ما) النافية، وكان اختلافهم في إعمالها، فأجاز الكسائي إعمالها عمل (ما) الحجازية [3]، وتبعه أكثر الكوفيين[4]، وابن السّراج [5]، ومنع إعمالها الفرّاء، وأكثر البصريين[6]؛ أيْ إنّ أكثر الكوفيين يعملونها عمل (ما) الحجازيّة، وأكثر البصريين يُهملونها ومن بينهم سيبويه، وخصّص الباحث سيبويه بالذكر من بينهم؛ لأنّ ابن مالك قال: ((وأكثر النحويين يزعمون أنّ مذهب سيبويه في (إنْ) النافية الإهمال، وكلامه مُشعر بأنّ مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنّه قال في باب عدّة ما

---

[1] ــ الصافات آية ١٦٧ .

[2] ــ ينظر الكتاب ، سيبويه، ج٣ ، ص ١٥٢، والمقتضب ، المبرد ، ج٢ ، ص ٣٥٩ ، واللباب ، العكبري ، ج ١ ، ص ٢٢٠، وشرح التسهيل ، ابن مالك ، ج ٢ ، ص ٣٤ ، الجنى الداني ، الحسن بن قاسم المـرادي ، ص ٢٠٧.

[3] ــ ينظر رأي الكسائي في شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الشريف عبد الله البركاتي، ج١، ص٣٣١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرّمة ، ط١ ، ١٩٨٦ .

[4] ــ ينظر ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص ١٢٠٧، والجنى الداني، المرادي ، ص ٢٠٩، وهمـع الهوامـع، السيوطي ، ج١ ، ص ٣٩٤ .

[5] ــ ينظر الأصول ، ابن السراج ، ج١ ، ص ٩٥، وارتشاف الضرب ، أبو حيـان ، ص ١٢٠٧ ، والجنـى الداني، المرادي ، ص ٢٠٩ .

[6] ــ ينظر ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص١٢٠٧، والجنى الداني ، المرادي ، ص ٢٠٩، وهمـع الهوامـع، السيوطي ج١ ، ص ٣٩٤ ،

يكون عليه الكلم: (وأمّا (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة (ما) مع ( إنّ) الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أنْ تكون من حروف (ليس) ) فعُلِمَ بهذه العبارة أنّ في الكلام حروفًا مناسبة لِلَيْسَ من جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلّا (إنْ) و (لا) فتعيّن كونهما مقصودين ))[1]؛ فهو يذكر أنّ أكثر النحاة يزعمون أنّ مذهب سيبويه في (إنْ) النافية الإهمال، بينما يرى هو أنّ ظاهر كلامه الإعمال، ويرى الباحث أنّ سيبويه يمنع إعمالها، فهو يقول: (( وتكون في معنى (ما) [2]، قال الله عزّ وجلّ:(( إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ))[3]، أيْ (ما الكافرون إلّا في غرور)، وتَصرِفُ الكلامَ إلى الابتداء، كما صرَفَتْهَا (ما) إلى الابتداء في قولك: إنّما)) [4]، فظاهر كلامه أنّه لا يجيز عملها، ويرى أنّ الاسم الذي يليها ليس اسمها وإنّما يُعْرَبُ مبتدأ قياسًا على (إنّما) التي يَبْطُلُ فيها عملُ (إنّ) بدخول (ما) الكافة عليها.

واحتجّ الذين يمنعون عملها من وجهين: أحدهما: أنّها من الحروف التي لا تختصّ، فهي تدخل على الاسم والفعل، فكان القياس ألّا تعمل[5]، ودخولها على الاسم نحو قوله تعـالى: ((إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ))[6]، ودخولها على الفعل نحو قوله تعالى: ((وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ))[7].

---

[1] ــ شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج١ ، ص ٣٧٥ .
[2] ــ يقصد ( إنْ )
[3] ــ الملك آية ٢٠ .
[4] ــ الكتاب ، سيبويه، ج٣ ، ص ١٥٢ ، وص١٥٣ .
[5] ــ ينظر همع الهوامع ، ج١ ، ص ٣٩٤ .
[6] ــ الملك آية ٢٠ .
[7] ــ الصافات آية ١٦٧ .

أيْ أنّ الحروف لا تعمل إلّا إذا كانت مختصّة، ولمّا كانتْ (إنْ) حرفًا يـدخل علـى الأسـماء والأفعال امتنع اختصاصها، ولذلك فهي لا تعمل.

والثاني: أنّ عدم عملها موافق للقياس، كما لم تعمل (ما) التميمية، فلمّا خالف بعـض العـرب القياس، فأعملوا (ما) لم يكن لنا أنْ نتعدى القياس في غير (ما) [1].

ويرى الباحث أنّ هذين الوجهين مردودان من وجهين: أحدهما أنّ الذين أعملـوا (إنْ) قاسوها على (ليس)، ولم يقيسوها على(ما)، فصارتْ بذلك بمنزلة (ما) الحجازية، فكما أجـازوا عمل (ما) قياسًا على (ليس)؛ لسماع إعمالها في لغة بعض العرب، ينبغي إعمـال( إنْ) قياسًـا على(ليس)؛ فـ (إنْ النافية، وليس) كلاهما لنفي ما في الحال، وتقع بعدهما جملة الابتـداء [2]، ويدعم ذلك ما ورد من عملها في كلام بعض العرب، وسيُذْكَرُ ذلك في مكانه. والوجه الثاني أنّه ليستْ للغة تميم في ترك عمل (ما) مزيّة على لغة الحجازيين، ولا للغة الحجازيين في إعمالهـا مزية على صاحبتها؛ « لأنّ لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذ به، ويُخْلَدُ إلى مثْله، وليس لك أنْ تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنّها ليست أحقّ بذلك من رَسِيلتها»[3]؛ فإعمالها على لغة الحجازيين على القياس؛ لأنّها تشبه (ليس)، وإهمالها على لغة التميميين على القياس أيضًا؛ لأنّها حرف غير مختصّ، ولمّا كان إعمالها على القياس، وإهمالها كذلك امتنـع أنْ يكـون لأيّ منهما مزيّة على الأخرى.

وأمّا المجيزون لعمل ( إنْ) النافية فاحتجّوا بالقياس والنقل، أمّا القياس «فأعملوها علـى تشبيهها بـ (ليس) كما استحسن ذلك في (ما)، واحتجوا بأنّه لا فرق بـين (إنْ) و (مـا) فـي

---

1 ـ خزانة الأدب ، البغدادي ، ج٤ ، ص١٦٧ .

2 ـ ينظر مغني اللبيب، ابن هشام، ج١، ص ١٣٣، ت الخطيب، وخزانة الأدب، البغدادي، ج٤، ص١٦٧ .

3 ـ الخصائص ، ابن جني ، ج٢ ، ص ١٠ ، باب اختلاف اللغات ، وكلُّها حُجّة ، ونقل عنه ، وأيّده السيوطي في الاقتراح في أصول النحو ، ص١٢١ .

المعنى))[1]؛ فإذا جاز إعمال (ما) ينبغي جواز إعمال (إنْ) لما بينهما من مشابهة، وأمّا النقل فاحتجّوا بثبوت إعمالها نثرًا و نظمًا، ومن النثر ما سمعوه من أهل العالية ، كقولهم: (إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلّا بالعافية )، و(إنْ ذلك نافعَك ولا ضارّك)[2]، ومنه ما سُمِع من أعرابي قوله: (إنّا قائمًا) يريد (إنْ أنا قائمًا)[3]، ومن النظم قول الشاعر:

[ من المنسرح ]

إنْ هو مستوليًا على أحَدٍ    إلّا على أضعف المجانين [4]

وقول الشاعر : [ الطويل ]

إنِ المرءُ ميْتًا بانْقضاء حياتِهِ    ولكن بأنْ يُبْغَى عليه فيُخذَلا [5]

ومن السّماع على عمل ( إنْ ) النافية قراءة سعيد بن جبير قوله تعالى: (إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ)[6] بنصب (عبادًا، وأمثالَكم)[7]، والشاهد في هذه الآية كما يراه الباحث أنّ (إنْ) النافية عملت عمل (ليس) ، فرفعتْ الاسم، ونصبتْ الخبر، وقوله

---

[1] ـ خزانة الأدب ، البغدادي ، ج٤ ص ١٦٧ .

[2] ـ أهل العالية ما فوق نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة وما والاها. وأعملت ( إنْ ) النافية في هذين القولين ؛ فرفعت الاسم ونصبت الخبر ، ينظر الجنى الداني ، المرادي، ص٢٠٩ ، ومغني اللبيب ، ابن هشام ، ج١ ص ٣١ تحقيق محمد محيي الدين ، همع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ص ٣٩٤ .

[3] ـ الجنى الداني ، المرادي ، ص ٢٠٩، ومغني اللبيب ، ابن هشام ج١ ، ص٣١ تحقيق محمد محيي الدين .

[4] ـ البيت بلا نسبة في ارتشاف الضرب ، أبو حيّان ، ص ١٢٠٧ ، وفي الجنى الداني، المرادي، ص٢٠٩، وفي شفاء العليل، ج١ ، ص ١٩٣ وفي خزانة الأدب ، البغدادي ، ج٤ ، ص ١٦٧ ،وفي الدرر اللوامع على همع الهوامع ، محمد بن أمين الشنقيطي ، ص ٢٤٦، وعجزه في الجنى الداني ، وفي شفاء العليل هو : (( إلّا على أضعف المجانين )) .

[5] ـ البيت بلا نسبة في الجنى الداني ، ص ٢١٠ ، وفي تخليص الشواهد ، ابن هشام ، ص ٣٠٧ ، وفي همع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ص٣٩٥ ، وفي خزانة الأدب ، البغدادي ، ج٤ ، ص ١٦٨ ، وفي الدرر اللوامع على همع الهوامع ، محمد بن أمين الشنقيطي ص٢٤٦.

[6] ـ سورة الأعراف ، آية ١٩٤.

[7] ـ هذه قراءة سعيد بن جبير، ينظر معجم القراءات القرآنية ، ج٢ ، ص ٤٣٠ ، وينظر الكشاف الزمخشري، ج٢، ص٥٤٤ ، والبحر المحيط ، أبو حيان ، ج٤ ، ص ٤٤٠ .

(عبادًا) خبرٌ منصوبٌ، والمعنى بهذه القراءة : « تحقير شأن الأصنام، ونفي مماثلتهم للبشر، بل هم أقل وأحقر، إذْ هي جمادات لا تفهم، ولا تعقل »[1]، وإنّما أُعمِلَتْ (إنْ) عمل (ليس) لكونها نافية، وبذلك تنفي الآية مشابهة الأصنام للبشر، ورفض النحاس أنْ يُقرأ بهذه القراءة من « ثلاث جهات، إحداها: أنّها مخالفة للسواد، والثانية : أنّ سيبويه يختار الرفع في خبر (إنْ) إذا كانت بمعنى ما ... والجهة الثالثة أنّ الكسائي زعم أنّ (إنْ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلّا أنْ يكون بعدها إيجاب » [2].

ويرى الباحث أنّ كلام النحاس مردود من وجوه :

أحدها : أنّ هذه القراءة مروية عن تابعيّ جليل[3]، والثاني : أنّ لهذه القراءة وجهًا في العربية؛ إذْ سمع عن العرب إعمال (إنْ) بمعنى النفي، وقد تقدّم التمثيل لهذا السّماع، والثالث: أنّ مذهب سيبويه مُخْتَلَفٌ فيه، وما دام الخلاف في مذهبه قائمًا فلا يحتجّ برأيه، ولو أنّ الباحث رجّح المنع من كلام سيبويه.

ومنع الأنباري إعمال (إنْ) النافية إذا وقعت بعدها (إلّا)، نحو قوله تعالى: (إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ)[4]، لأنّها إنّما أُعمِلتْ لمّا شابهتْ (ما) الحجازية ، لكونها للنفي ، ولدخولها على الجملة الاسمية، و(ما) ينتقض عملها بدخول (إلّا)؛ لذا ينبغي انتقاض عمل ( إنْ)؛ لأنّ (ما)

---

1 ـ البحر المحيط ، أبو حيان ، ج٤ ، ص٤٤٠ .
2 ـ إعراب القرآن ، النحاس ، ص٣٣٦
٣ ـ ينظر البحر المحيط ، أبو حيّان الأندلسي ، ج٤ ، ص ٤٤٠ .
4 ـ الدخان ، ٣٥ .

هي الأصل في العمل، و(إنْ) فرع عليها، ((وإذا بطل عمل الأصل بدخول ( إلّا) فلأنْ يبطل عمل الفرع أولى))(١) .

ويرى الباحث أنّ الردّ عليه بأنّ إعمال (إنْ) النافية بدخول (إلّا) عليها لم يَرِدْ عند أحد من النحاة ، ولم يقلْ به أحد من النحاة، وإنّما ورد عنهم إعمالها دون (إلّا) كما تقدّم، فكيف يَرُدُّ كلامًا لم يذكره أحد من النحاة ؟ إلّا أنْ يُحملَ قولُه على الاحتراز عما يُحتَمَلُ أنْ يخطر على بال أحد النحاة، ألا تراه يقول في إعراب الآية: (( و (هي) مبتدأ. و(موتتنا) خبره، ولا يجوز أنْ تعمل (إنْ ) ههنا في لغة من أعملها))(٢)، ثمّ يذكر سبب المنع كما أوردته عنه سابقًا . فالاحتراز ظاهر في قوله ( على لغة من أعملها ) ، فهو لا يقصد من أعملها مع ( إلّا ) وإنّما من أعملها مطلقًا.

**القاعدة التاسعة: الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع.**

وُظِّفَتْ هذه القاعدة في مسألة عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية. وهي مسألة فيها خلاف بين الكوفيين والبصريين، فذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم الواقع بعدها نحو قولك: ( إنْ زيدٌ أتاني آتِه ) يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، واحتجّوا بأنّ حرف الشرط (إنْ) هو الأصل في باب الجزاء، ولكونه الأصل توسعوا فيه، فأجاز تقديم المرفوع معه دون غيره؛لأنّ الأصل يتصرّف ما لا يتصرّف الفرع (٣).

وذهب البصريون إلى أنّه يرتفع بفعل مقدّر يفسره الفعل المُظْهَر، واحتجّوا بأنّه لا يجوز أنْ يكون الفعل هنا عاملًا في الاسم المتقدّم؛ لأنّه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله؛ لذا وجب تقدير

---

١ ــ البيان في غريب إعراب القرآن ، الأنباري ، ج٢ ، ص ٣٦٠ .
٢ ــ المصدر السابق، ج٢ ، ص ٣٦٠ .
٣ ــ ينظر معاني القرآن ، الفرّاء ، ج١ ، ص ٤٢٢ ، والإنصاف ، الأنباري ،ج ٢ ، ص ١٥٦ .

الفعل حتّى لا يبقى الاسم مرفوعًا بلا رافع[1]، وزاد ابن يعيش أنّه لا يجوز الفصل بين أداة الجزم والفعل المجزوم بالاسم لكون الأداة جازمة للفعل ، والجازم يقبح أنْ يفصل بينه وبين ما عمل فيه ؛ لأنّ الجازم في الأفعال نظير الجارّ في الأسماء، فكما لا يفصل بين الجار والمجرور بشيء إلّا بالشعر فكذلك الجازم[2]. وكلام ابن يعيش هذا يصحّ إذا كان الفعل مضارعًا، ولا خلاف بين النحاة في منع الفصل بين أداة الجزم والفعل إذا كان الفعل مضارعًا؛ فهم مجمعون على أنّ الفعل المضارع لا يلي الاسم المرفوع ،أو المنصوب الواقع بعد (إنْ) الشرطية، وإذا وليه فإنّ ذلك محمول على الشذوذ، نحو قول الشاعر : [ من الكامل ]

يُثني عليك وأنتَ أهل ثنائه ولديك إنْ هو يَستَزِدْكَ مزيد [3]

وضَعُفَ مجيءُ المضارع في هذا الموقع لحصول الفصل بالاسم بين الجازم ومعموله، والفصل بينهما لا يجوز لضعفِ عامل الجزم؛ لأنّ عوامل الأفعال ضعيفة.

وإنّما كان الخلاف بين الكوفيين والبصريين في الفصل بين أداة الشرط والشرط بالاسم، إذا كان الفعل ماضيًا ؛ فالكوفيون يجيزون الفصل إذا كان كذلك نحو قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ

---

[1] ــ ينظر رأي البصريين المقتضب، المبرّد ج٢ ، ص ٧٥، والإنصاف، الأنباري ،ج٢ ، ص١٥٦ ، وشرح المفصّل ، ابن يعيش ، ج٩ ، ص١٠ .

[2] ــ ينظر شرح المفصّل ابن يعيش ، ج٩ ، ص ٩ .

[3] ــ البيت منسوب لعبد الله بن عَنَمَة الضبّيّ في شرح ديوان الحماسة المنسوب لأبي العلاء المعرّي ، ص٦٢٨ ، تحقيق حسين محمد نقشة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان ، ١٩٩١ ، وفي خزانة الأدب ، البغدادي ،ج٩ ، ص ٤٢ ، وذكر في الخزانة أنّ مجيء المضارع ضرورة وليس شذوذًا ، وأنّه يُروى ( لديك إمّا يستزدك مزيد ) فعند ذلك لا شاهد فيه . وغير منسوب في شرح الرضي ج٤، ص٩٣ ، وفي همع الهوامع، ج٢ ، ص ٤٥٥، وفي الشاهد فَصَلَ الاسمُ (هو) بين أداة الشرط ( إنْ) وفعلها ( يَستَزِدْ ) ومنع ذلك إلّا على الضرورة أو الشذوذ . .

مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ)[1]، وقوله تعالى: (إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ)[2]، ولهذا قال الفرّاء: «إنّا أنّ العرب تختار إذا أتى الفعل بعد الاسم في الجزاء أنْ يجعلوه (فَعَلَ )[3]، لأنّ الجزم لا يتبيّن في (فَعَلَ) ، ويكرهون أنْ يعترض شيءٌ بين الجازم، وما جزم»[4] . وأمّا البصريون فإنّهم لا يجيزون ذلك، ولهذا يقدّرون فعلًا قبل الاسم المرفوع .

ورأي الكوفيين هو الرأي الراجح لدى الباحث؛ لأنّ هذا الاسم يطلبه الفعل الذي يليه، فـ (زيدٌ) في المثال المذكور هو الذي قام بالإتيان، فهو فاعله. وإذا قيل: لا يجوز للفاعل أنْ يتقدّم على فعله، قلنا: إنّما كان ذلك لمّا كان الاسم يصلح أنْ يقع مبتدأ، نحو (زيدٌ قام) أمّا في قولهم: (إنْ زيدٌ أتاني آتِه) فلا يصلح الاسم للابتداء لأسباب سترد لاحقًا في تفنيد رأي الأخفش، فلمّا بطل أنْ يكون مبتدأ تعيّن أنْ يكون فاعلًا للفعل اللاحق .

ويبطل مذهب البصريين؛ لأنّ تقديرهم لا حاجة إليه ، فالكلام تام بدونه، وفي إظهاره عيب، وانظر إلى تقديرهم في الآية السادسة من سورة التوبة لتتبين هذا العيب ، فهم يقولون في تقديرها : ( وإنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك)، فما الداعي لهذا التقدير؟ ولماذا نقدّر الفعل (استجارك) قبل الاسم مع وجوده بعده ؟ ألا يُكتفى بالفعل الظاهر؟ إنّ التوجيه السليم الذي يبعدنا عن الوقوع في هذا الخطأ أنْ نقول: إنّ ( أحدٌ ) فاعل مقدّم للفعل ( استجار)، وإنّ تقديمه أُبيح لتفرغه للفاعلية، ولانتفاء إمكانية وقوعه مبتدأ.

---

[1] ــ التوبة ، آية ٦ . (( وفي هذه الآية ارتفع الاسم بعد (إنْ) الشرطية ، وهو مرتفع عند البصريين بالفعل المقدّر، وتقديره : وإنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك ، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنّ الاسم من نحو " إنْ امرؤ هلك ، وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك مرتفع بالضمير الذي يعود إليه من الفعلين : هلك ، واستجارك )) ينظر شرح المفصل ج٩ ، ص ١٠ .

[2] ــ النساء ، آية ١٧٦ . والكلام على هذه الآية مشابه تماما للكلام على الآية التي قبلها .

[3] ــ يقصد الفعل الماضي .

[4] ــ معاني القرآن، الفرّاء ، ج١ ، ص٢٩٧ .

وذهب الأخفش إلى أنّه مرفوع بالابتداء ، والعامل فيه الابتداء [1]. ورأيه مردودٌ من وجوه أحدها: أنّ أداة الشرط أزالتْ الابتداء عن الاسم بدخولها عليه، والثاني: أنّ أداة الشرط تطلب الفعل، ولأنّها تطلبه بطل تقدير الابتداء، والثالث: أنّ الاسم المتقدّم في بعض الشواهد المذكورة جاء نكرةً كما في قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ )[2] ، ولا يوجد مسوغ فيها يسوغ الابتداء بالنكرة، فبطل بذلك الابتداء بها .

ووَرَدَ في كلام العرب ما يبطل هذه القاعدة، فالقاعدة المذكورة تخص حرف الشرط (إنْ) بالتصرّف دون غيره من أدوات الشرط؛ لأنّه الأصل في باب الشرط، فهو لا يخرج عن الشرط إلى غيره كسائر أدوات الشرط الأخرى، ولذلك أجازوا الفصل بينه وبين شرطه بالاسم.

ومن الشواهد التي تنتقض فيها القاعدة قول الشاعر : [ من الطويل]

فَمَنْ نحنُ نُؤمِنْه يَبِتْ وهو آمنٌ ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منّا مفزّعا [3]

وقول آخر : [ من الخفيف ]

فمتى واغلٌ يَنُبْهُم يُحَيّوهُ وتُعْطفْ عليه كَأسُ السّاقِي [4]

---

1 ــ شرح الرضي ، ج٤ ، ص ٩٤ .

2 ــ التوبة ، آية ٦ .

3 ــ البيت منسوب لهشام المُرّيّ في الكتاب، سيبويه، ج ٣، ص١١٤، وفي الخزانة، ج ٩، ص٣٨، وبلا نسبة في المقتضب ، ج٢ ، ص ٧٤، وفي الإنصاف، ج٢، ص ١٥٨، وفي همع الهوامع، ج٢ ، ٤٥٥، ٤٥٦ .

4 ــ البيت لعدي بن زيد في الديوان، ص ١٥٦ ، تحقيق محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية للنشر، بغداد ، ١٩٦٥، ومنسوب له في الأنصاف، ج٢، ص ١٥٧، وفي الخزانة ج٣ ، ص٤٧ . و(الواغل) هو الذي يدخل على الذي يشرب الخمر دون أنْ يُدعى؛ أي الطُفيلي، و(ينبهم) من ناب ينوب؛ أي ينزل بهم كنزول المصيبة .

وقول آخر :                    [ من الرمل ]

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ في حائرٍ          أينما الرّيحُ تُمِلْها تَمِلْ [1]

وفي هذه الأبيات فُصِلَ بين أدوات الشرط وأفعالها بالاسم، على الرغم من أنّ الفصل يمتنع فيها ؛ لأنّ هذه الأدوات فرع في الشرط على (إنْ)، ولأنّ الفعل الواقع بعد الاسم فعل مضارع يظهر فيه عمل أداة الجزم ، وذلك ضعيف في (إنْ)، وإذا كان ضعيفًا فيها ، وهي أمّ الباب والأصل فيه فهو في الفرع أضعف. ولأجل ذلك حمل النحاة الشواهد المخالفة على الضرورة [2].



[1] ـــ البيت منسوب لكعب بن جُعيل في الكتاب ، سيبويه، ج٣ ، ص١١٣ ، وفي الخزانة ، ج٣، ص ٤٨ ، وبلا نسبة في المقتضب، المبرد، ج٢ ، ص ٧٣، وفي الإنصاف، ج٢، ص ١٥٧، وفي شرح المفصّل ابن يعيش، ج٩، ص ١٠، وفي شرح الرضي، ج٤، ص ٩٣، وفي همع الهوامع ، ج٢ ، ٤٥٦ . و ( صعدة ) يقصد بها المرأة ، وشبّه قوامها بالقناة التي تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تقويم ، و( الحائر ) هو المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف .

[2] ـــ ينظر همع الهوامع ، السيوطي ، ج٢ ، ص ٤٥٥.

# الفصل الثالث

## رتبة العامل وقوته

### المبحث الأول: رتبة العامل والمعمول

تُعدُّ الرتبة النحوية مبدأ من جملة المبادئ التي شكلتْ النظام النحوي في اللغة العربية، وتقف إزاء غيرها من المبادئ في تشكيل الكلام المعبّر به[1] عمّا في النفس من معانٍ؛ ليصل إلى المتلقي واضح المعالم، خاليًا من الالتباس .

والرتبة النحوية نوعان: رتبة محفوظة، كرتبة الفاعل بعد الفعل[2] ، ورتبة الصلة بعد الموصول، ورتبة الصفة بعد الموصوف، وغيرها، ورتبة غير محفوظة، كرتبة المفعول به ، ورتبة الخبر[3].

وللرتبة دورٌ في فهم بعض تراكيب العربيّة؛ فهي ضروريّة لإزالة الالتباس في حال غياب العلامة الإعرابية لعذر ما؛ بوصفها قرينة من القرائن التي تُعِينُ على فهم المقصود من التركيب، ألا ترى أنّه إذا قيل : (ضرب موسى عيسى) لم يُعلم الفاعل من المفعول إلّا بالرتبة، إذْ الرتبة في هذا الموضع ضروريّة في ترابط التركيب، والحريّة فيها مفضية إلى الغموض أو الالتباس، ولهذا نصّ النحاة على الالتزام بها [4] .

وأحصى ابن السراج ثلاثة عشر موضعًا من مواضع الرتبة المحفوظة، منها : أنّ ما عمل فيه حرفٌ لا يُقدّم على الحرف، وأنّ ما شبّه من الحروف بالأفعال، فنصب ورفع فلا يقدّم

---

[1]ـــ أقصد بالكلام هنا : الكلام الذي يكون صحيحًا مراعيًا الأسس السليمة للنظام النحوي للغة العربية .

[2]ـــ هذا على مذهب البصريين ، أمّا الكوفيون فيرون أنّ الفاعل قد يتقدّم على الفعل .

[3] ـــ ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، ص ٢٧٠ .

[4]ـــ ينظر بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص٩٣ ، دار غريب للنشر ـــ القاهرة .

مرفوعه على منصوبه[١]، وأنّ الفاعل لا يُقدّم على الفعل [٢]، وأنّ الصفات المشبّهة بأسماء الفاعلين لا يقدّم عليها ما عملتْ فيه، وأنّ ما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدّم المنصوب عليه[٣] ، وحصر مواضع التقديم في موضعين: أحدهما: ما عمل فيه فعل متصرّف ، والثاني: ما كان خبرًا لمبتدأ سوى ما استثناه منها [٤].

ولسنا بصدد الحديث عن الرتبة بمعناها العام في النحو، وإنّما سيقتصر الحديث في هذه الدراسة على الرتبة بين العامل والمعمول، وما بُني على هذه الرتبة من أصول؛ فلقد تقرر لدى النحاة عددٌ من الأصول المتعلّقة بهذه الرتبة منها : أنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، وأنّ العامل سبيله أنْ يقدّر قبل المعمول، وأنّ المعمول لا يقع إلّا حيث يقع العامل، وأنّ العامل لا يدخل على العامل [٥].

وبالاتّكاء على هذه القواعد ، وبإسناد غيرها من الأصول منع جمهور النحاة تقديم الفاعل على الفعل ، ومنعوا تقديم المستثنى على عامله الناصب له؛ فلا يجوز لديهم نحو (إلّا زيدًا قام

---

١ ــ يبدو أنّ ابن السرّاج يقصد الاسم المفرد الذي تظهر عليه علامة الرفع ، لأنّ النحاة يجيزون تقديم أخبار الحروف المشبّهة بالفعل على أسمائها إذا كانت ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، ينظر ذلك في شرح التصريح ج١، ص ٢٩٩ .

٢ ــ هذا مذهب البصريين ، أمّا الكوفيون فيُجيزون تقديمه، ينظر ذلك في شرح التصريح ج١، ٣٩٧ ، باب الفاعل.

٣ ــ ينظر الأصول ، ابن السرّاج ،ج٢ ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ . وخصّصتُ هذه القواعد بالذكر ؛ لأنّها من القواعد التي لها علاقة مباشرة بالدراسة .

٤ ــ ينظر الأصول، ابن السراج، ج٢، ص ٢٢٢، ومن أمثلة ما استثناه منها الفاعل ، وإذا كان المبتدأ من ذوات الصدور فلا يتقدّم الخبر .

٥ ــ تنظر هذه الأصول الأربعة في الإنصاف، ج١ ، ص٢٠٦ ، وص٥٨ ، وص١٤٨ ، و ص٥٨ على الترتيب .

القوم) [1]، وقبّحوا تقديم التمييز ولو كان العامل فيه فعلًا متصرفًا [2]؛ فلا يجيزون نحو (عرقًا تصببتُ)، ومنعوا تقديم نائب الفاعل قياسًا على منع تقديم الفاعل، وبعضهم عمم المنع في كل مرفوع[3]، ومنعوا بالإجماع تقديم خبر الحروف المشبّهة بالفعل على عامله[4]، ومنع البصريون والفرّاء من الكوفيين تقديم معمول اسم الفعل على العامل فيه، فلا يجوز لديهم نحو (زيدًا عليك)[5].

ويعتقد الباحث أنّ هذه الأصول بناها النحاة على أسس نابعة من التفكير المنطقي؛ إذْ يظهر المنطق واضحًا في قولهم: « رتبة العامل قبل رتبة المعمول »[6]؛ لأن من المنطقي أنْ يكون العامل قبل المعمول؛ لأنّ العامل سبب والمعمول مُسَبّبٌ عنه ، ولا بد للسبب أنْ يسبق المسبب في الوجود ، وكذلك القواعد المذكورة الأخرى، فهي محمولة على هذه القاعدة.

**القاعدة الأولى: رتبة العامل قبل رتبة المعمول.**

وُظِّفتْ هذه القاعدة مع غيرها من القواعد في مسألتين: مسألة أصل الاشتقاق، ومسألة تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط. ويَرِدُ تاليا توضيحٌ لهاتين المسألتين :

---

[1] ــ منع البصريون تقديم المستثنى على عامله، وأجازه بعض الكوفيين ، ينظر التبيين، العُكبري، ص ٤٠٦.

[2] ــ منع النحاة تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل غير متصرّف ، وأجاز بعض الكوفيين تقديمه إذا كان العامل متصرّفًا ، ووافقهم المبرّد والمازني من البصريين ، وذهب أكثر البصريين إلى منعه ، ينظر ذلك في المقتضب ، ج٣ ، ص ٣٦ ، وفي الأصول ابن السرّاج، ج٢ ، ص ٢٢٩ ، وفي الإنصاف ، ج٢ ، ص ٣٢٤، وفي التبيين ، ص ٣٩٤ .

[3] ــ ينظر الخصائص ، ابن جني ، ج٢ ، ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، فصل في التقديم والتأخير .

[4] ــ ينظر شرح التصريح ، ج١ ، ص٢٩٩ .

[5] ــ وأجاز بقيّة الكوفيين تقديمه ، ينظر ذلك في الإنصاف ، ج١ ، ص ٢٠٠ .

[6] ــ الإنصاف ، ج١ ، ص ٢٠٦ .

### المسألة الأولى: مسألة أصل الاشتقاق

ذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتقٌ من الفعل[1]، وفرع عليه، وذهب البصريون إلى أنّ الفعل مشتقٌ من المصدر [2].

واحتج الكوفيون لمذهبهم بوجوه :

أحدها: أنّ المصدر يصحّ لصحّة الفعل، ويعتلّ لاعتلاله، ألا ترى أنّك تقول: (قاوَم قِوامًا) فيصح المصدر لصحّة الفعل، ويعتلّ لاعتلاله وتقول: (قام قيامًا) فيعتلّ لاعتلاله، ولا تقول: اعتلّ الفعل (قام) لاعتلال المصدر (القيام)، فلمّا اعتلّ لاعتلاله، وصحّ لصحّته دلّ على أنّه فرع عليه، وكذلك فإنّ الاعتلال حكمٌ تسبقه علّته، فإذا كان الاعتلال في الفعل أوّلًا وجب أنْ يكون أصلًا[3]. وهذا الوجه مردود من وجوه: أحدها: أنّ الاعتلال يحدث لعلّة صوتية أو صرفيّة ، أي إنّه شيءٌ يقتضيه النطق ، ولا علاقة له بالأصل والفرع، فالواو في (قَوَلَ) إنّما اعتلتْ في الفعل للثّقل؛ أيْ أنّها لمّا تحرّكتْ بالفتح ثقُلتْ فقُلِبَتْ ألفًا، أمّا مصدرها (قَوْل) فلم يعتلّ؛ لأنّ الواو فيه ساكنة، ولو كانت متحرّكة بالفتح لاعتلّتْ، وفي هذا يقول الزجاجي: «وإنّما يعتلّ من المصادر ما

---

[1] ـ ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ، ج١ ، ص٢٠٦ ، وفي التبيين عن مذاهب النحويين، العكبري، ص ١٤٣ ، وفي شرح المفصّل، ابن يعيش، ج١، ص ٢٧٢ ، قدّم له ووضع فهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١، وفي ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص ١٣٥٣ ، وفي شرح التصريح ، ج١، ص ٤٩٢ ، وفي همع الهوامع ، السيوطي ، ج٢ ، ص ٧٢ .

[2] ـ ينظر رأي البصريين في الكتاب ، ج١ ، ص ١٢ ، ويقول سيبويه ( أمّا الفعل فأمثلةٌ أخذت من لفظ أحداث الأسماء)؛ أيْ أنّ الفعل مشتقٌ من المصدر . وينظر رأيهم في الأصول ، ابن السراج، ج١، ص ١٦٢، وفي الخصائص لابن جني ، ج١ ، ص ١١٣ ، وفي الإنصاف ، ج١ ، ص٢٠٦ ، وفي التبيين عن مذاهب النحويين، العكبري ، ص ١٤٣ ، وفي شرح المفصّل ، ابن يعيش ، طبعة دار الكتب العلمية ج١ ، ص ٢٧٢ ، وفي ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص ١٣٥٣، وفي شرح التصريح ، الأزهري ، ج ١ ، ص٤٩٢ .

[3] ـ ينظر الوجه الأول في الإنصاف، ج١، ص ٢٠٦ ، وفي التبيين، ص٤١، ٤٢ ، وفي شرح المفصّل ، ابن يعيش ، طبعة دار الكتب العلمية ، ج١ ، ص ٢٧٣ .

لزمه من الثقل ما لزم الفعل ))[1]، وإذا ثبتَ أنّ الإعلال متعلّق بالنطق امتنع أنْ يُقال: إنّ الاعتلال في الفعل أولٌ؛ لأنّ الاعتلال في الاسم أصلٌ كما هو في الفعل، وهو راجع إلى سهولة نطق الكلمة، أو صعوبتها سواء أكانتْ فعلًا أم مصدرًا، وإذا ثبتَ ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه.

والوجه الثاني: أنّنا لو سلّمنا بأنّ واحدًا منهما أصل والآخر فرع، وأنّ الثاني محمول على الأول لاعتلاله، فلنا أنْ نسأل: لماذا لا يكون الاعتلالُ أصلًا في المصدر، وليس أصلا في الفعل كما قالوا؟ ولماذا كان الاعتلال أولًا في الفعل، وليس أوّلا في المصدر؟ وما دليلهم على أنّ المصادر تعتل باعتلال الأفعال ، وتصحّ بصحّتها ؟

والوجه الثالث: أنّ بعض الأفعال يجب فيها الاعتلال، ويكون مصدرها صحيحا نحو: (القَوْل، والبيْع، والصوْم)، وأفعالها هي: ( قال، وأصلها: قَوَلَ، وباع، وأصلها : بَيَعَ، وصام، وأصلها: صَوَمَ)، وإنّما اعتلتْ الأفعال؛ لأنّ الواو والياء فيها متحرّكتان مستثقلتان في النطق[2]، ولم تعتلّ في المصادر لأنّ الواو والياء فيها ساكنتان سهلتا النطق.

والوجه الثاني من وجوه استدلال الكوفيين: أنّ الفعل يعمل في المصدر كقولك: (ضربتُه ضربًا)، فـــ (ضربًا) منصوب بـــ ( ضَرَبَ)، والعامل مؤثّر في المعمول، فوجب أنْ يكون الفعل أصلًا والمصدر فرعًا؛ لأنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول[3]. وهو مردود أيضًا، والردُّ من وجوه : أحدها: أنّنا نسلّم بكون الفعل يعمل في المصدر، بينما لا نسلّم أنّ الفعل أصل لكونه يعمل في المصدر، ألا ترى أنّ النحاة مجمعون على أنّ الحروف تعمل في الأسماء، ولا نجد واحدًا

---

[1] ــ علل النحو ، الزجاجي ، ص٦٠ باب القول في الفعل والمصدر .

[2] ـــ ينظر شرح ابن عقيل ، ج٢ ، ص ٥٦٧ .

[3] ــ ينظر الوجه الثاني في الإنصاف، ج١ ، ص ٢٠٦ ، وفي شرح المفصّل ، ابن يعيش ، طبعة دار الكتب العلمية ، ص ٢٧٣ .

منهم يرى أنّ الحروف أصل، والأسماء فرع. والثاني: أنّ العمل النحوي مرتبط بالشكل؛ فالرفع والنصب والجر إنّما هي مؤثرات في اللفظ، أمّا الاشتقاق فمرتبط بالمعنى، ولذلك لا يصحّ القياس بينهما. والثالث: أنّنا نسلّم أنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، بينما لا نسلّم أنّ الفعل أصل لأنّه عامل، والمصدر فرع لأنه معمول، لأنّ الرتبة تقاس بموقعية الكلمة في التركيب الجملي بينما يكون الاشتقاق بالكلمات المفردة المعزولة؛ أيْ إنّ الرتبة تقع في باب النحو، والاشتقاق يقع في باب الصرف. والرابع : أنّ ما ذكره الكوفيون (( معارضٌ بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها، نحو : ويْلَه، و ويْحَهُ... وأهلًا وسهلًا ))[1]، فلو كان الفعل أصلًا، وكان المصدر فرعًا لما وجدنا مصادر لا أفعال مستعملة لها.

والوجه الثالث من وجوه استدلال الكوفيين: أنّ المصدر يُذْكَرُ تأكيدًا للفعل، ورتبة المؤكَّد قبل رتبة التوكيد، وهذا يدلّ على أنّ الفعل أصل، والمصدر فرع عليه [2]. ويُردّ بأنّ قولهم هذا لا يقوى دليلًا على أصلية الفعل، وفرعية المصدر ؛ إذْ الرتبة في التوكيد رتبةٌ تركيبية، تُبيّنُ أحقيّة المتبوع في التقدّم داخل الجملة ، بينما تقع قضية الأصل والفرع المختلف فيها في إطار الكلمة خارج التركيب الجملي، وهو قياسٌ بين ما يخصُّ التركيب، وما لا يخصّه، فلا يُقْبَلُ أنْ يُستَدَلّ به؛ لأنّه قياسٌ بين متفرّقين.

والوجه الرابع من وجوه استدلال الكوفيين : أنّ المصدر لا يُتَصوّر بدون الفعل؛ إذْ لا يكون المصدر إلّا بوجود فاعل قام بالفعل، وما دام الفعل شرطًا لوجود المصدر كان الفعل أصلًا له [3]؛ أيْ إنّ المصدر هو اسم الحدث، فعندما تقول: ضربته ضربًا، فإنّ ( ضربًا ) يدلّ على أنّ هناك حدثًا، وهو الفعل، وأنّ هناك فاعلًا قام به، ولا يتصوّر أنْ يكون المصدر بغير وجود الفعل، فدلّ

---

1 ـ الإنصاف ، ج١ ، ص ٢١٠ .

2 ـ ينظر هذا الوجه في شرح المفصّل ، ج١ ، ص٢٧٣ طبعة دار الكتب العلميّة .

3 ـ ينظر هذا الوجه في الإنصاف ج١ ، ص ٢٠٦ .

ذلك على أنّ الفعل أصل، والمصدر فرع . ويُرَدّ هذا الوجه بأنّ الفعلَ في الحقيقة إخبارٌ عن وقوع المصدر(الحدث)، ومن المستبعد أنْ يُخْبَرَ عن الشيء قبل وقوعه، ولهذا يكون المصدر سابقًا على الفعل، وإذا ثبت ذلك بطل أنْ يكون الفعل أصلًا .

واحتجّ البصريون بوجوه: أحدها: «أنّ المصدر يدلّ على زمانٍ مطلق، والفعل يدل على زمان معيّن، فكما أنّ المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل»[1]. وهذا الوجه مردود من وجهين: أحدهما أنّ المصدر لا يدلّ على زمن مطلق، وإنّما يخلو من الزمن تمامًا، فلا يجوز أنْ يُقال: إنّه يدلّ على زمن مطلق. والثاني: أنّنا لو سلّمنا أنّ المصدر يدلّ على زمن مطلق، والفعل يدلّ على زمن مقيّد فإنّ ذلك لا يدلّ على أنّ المصدر أصل، والفعل فرع؛ لأنّنا لو قلنا ذلك في المصدر لوجب أنْ نقول: إنّ اسم الفاعل أصل أيضا، فهو يخلو من الزمن كالمصدر تمامًا . ولا أحد من النحاة يقول: إنّ اسم الفاعل أصل، والفعل فرع عليه .

والثاني من وجوه استدلال البصريين: «أنّ الدليل على أنّ المصدر أصل الفعل أنّه يوجد لفظه وحروفه في جميع أنواع الفعل كيف صُرّف، كقولنا: خرج يخرج وأخرج واستخرج ويخارج، وقتل يقتل وقاتل وتقتّل واستقتل، فلفظ المصدر الذي هو أصله موجود فيه في جميع فنونه، فعلمنا أنّه أصله ومادته. ألا ترى أنّ الفضّة أصل لجميع ما يصاغ منها ... فإن صنعتَ منها إبريقًا أو خاتمًا... فمعناه موجود في جميع ما يصاغ منها »[2]. ويرد بأنّ هذا القول يصلح دليلًا أيضًا على المذهب المخالف، فيحقّ للكوفي أنْ يقول: إنّ الدليل على كون الفعل أصل المصدر أنّ لفظه وحروفه يوجد في جميع أشكال المصدر، نحو خروج وإخراج واستخراج ، وقَتْل ، قِتال ، وتقتُّل ، واستقتال ، فلفظ الفعل الذي هو أصل موجود فيه في جميع فنونه.

---

[1] ـــ الإنصاف ، ج١ ، ص٢٠٧ .

[2] ـــ ينظر علل النحو ، الزجاجي ، ص٥٩ .

والثالث: « أنّ الفعل يدلّ على الحدث والزمان، ولو كانتْ المصادر مشتقّة من الأفعال، لدلّتْ على ما في الأفعال من الحدث والزمان، وعلى معنًى ثالثٍ كما دلّتْ أسماءُ الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول، وكذلك كل مشتقّ يكون فيه الأصل وزيادة المعنى الذي اشتُقّ له ، فلمّا لم تكن المصادر كذلك، عُلم أنّها ليستْ مشتقّة من الأفعال »[1]. ويردّ هذا الوجه بأنّ أسماء الفاعلين والمفعولين لا تدل على الزمان، وإنّما تدل على الحدث وذات الفاعل أو المفعول، وكذلك المصدر يدل على الحدث، وعلى معنًى آخر، فهو يدل أحيانًا على الحدث والتأكيد، وأحيانًا على الحدث والعدد، وأحيانًا على الحدث وبيان النوع، وإذا ثبت ذلك بطل الاستدلال بهذا الوجه.

والرابع: أنّ المصدر يدلّ على الحدث، والفعل يدلّ على الحدث والزمن، واسم الفاعل يدلّ على الحدث ومن قام به، واسم المفعول يدلّ على الحدث ومن وقع عليه، ويستنتج من ذلك أنّ الحدث هو المشترك بينها، وما دام المصدر هو المشتمل على الحدث دون أنْ يشارك معنًى آخر فيه، دلّ ذلك على أنّ المصدر هو الأصل، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة، فإنّها تدلّ على الفضة، ولا تدلّ الفضة على الآنية [2]. ويُردّ هذا الوجه بما ردّ به سابقه.

ويؤيّد الباحث في هذه المسألة مذهب تمام حسان[3]، وهو أنّه لا ينبغي القول بأنّ الفعل أصل والمصدر فرع ، ولا المصدر أصل والفعل فرع، وقد تقدم إبطال ما استدل به كل فريق من الفريقين، وإنما ينبغي أنْ يُقال: إنّ الأصل في المصدر والفعل هو الجذر اللغوي، فالمصدر مشتقٌ من الجذر، والفعل مشتقٌ من الجذر أيضًا.

---

١ ــ شرح المفصّل ، ابن يعيش ، طبعة دار الكتب العلمية ، ج١ ، ص ٢٧٣ .

٢ ــ ينظر الإنصاف ، ج١ ، ص ٢٠٧ .

٣ ــ ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ، تمّام حسان ، ص ١٦٩.

## المسألة الثانية : مسألة تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط .

تقدّمت مناقشة هذه المسألة[1]؛ لذا سيقتصر الحديث في هذه المسألة على ما يخص قاعدة (رتبة العامل قبل رتبة المعمول ) لئلّا يكون هناك تكرار .

وفي هذه المسألة استدلّ الأنباري بالقاعدة المذكورة للرد على مذهب الكوفيين، لأنّ الكوفيين يذهبون إلى أنّ تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط جائز، نحو (زيدًا إنْ تضرب أضربْ) على أنّ زيدًا) مفعول (أضربْ)، واستدلّ بها أيضًا لإثبات صحة مذهب البصريين؛ لأنّ البصريين يمنعون تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط [2] ، فيقول : « بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأنّ الشرط سبب والجزاء مُسَبَّبُهُ، ومحال أنْ يكون المُسَبَّبُ مقدّمًا على السبب... وإذا ثبت أنّ مرتبة الجزاء أنْ تكون بعد الشرط وجب أنْ تكون مرتبة معموله كذلك؛ لأنّ المعمول تابع للعامل»[3] .

ويرى الباحث أنّ الاستدلال بهذه القاعدة لإثبات أنّ تقديم المفعول بالجزاء على أداة الشرط، لم يُوظّف في مكانه المناسب، صحيحٌ أنّنا نسلّم بأنّ المعمول تابع للعامل، ولكنّ هذه الرتبة لا تمنع المعمول من التقدّم إذا كان المعمول مما يسمحُ له نظام اللغة بالتقدُّم على عامله؛ ألا ترى أنّ المفعول به معمولٌ للفعل، ومع ذلك فإنّه يتقدّم عليه في بعض الحالات اختيارًا ، وقد يتقدّم عليه إلزامًا في حالات أوردها النحاة في كتبهم، ويتأخر عليه إلزامًا في مواقع حصرها النحاة في مؤلفاتهم، وخبر كان وأخواتها كذلك ما عدا (ما دام) باتفاق النحاة، و(ليس) عند بعضهم يتقدّم على عامله اختيارًا، وهذا يعني أنّ« الرتبة غير المحفوظة رتبة مجرّدة في الذهن

---

١ ــ ينظر ص ٢٢ ، وص ٩٣ من هذه الدراسة .

٢ ــ ينظر رأي البصريين في المقتضب ، المبرّد ج ٢ ، ص٦٦ ، وفي الأصول في النحو ، ابن السرّاج ، ج٢ ، ص ٢٣٥ ، وفي الإنصاف ، ج٢ ، ص ١٦٢ ، وفي شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج٤ ، ص ٨٦ ، وفي ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص ١٨٧٩ . وينظر رأي الكوفيين في المصادر السابقة نفسها .

٣ ــ الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ١٦٥ .

تمثل أصلًا صالحًا من أصول النحو؛ لأنْ يُعدل عنه إلى ظاهرة التقديم والتأخير، وهي ظاهرة مرتبطة بالأسلوب الذي هو عمل فردي في الأساس. بهذا يصبح العدول فكرة نحوية ، ويصبح التقديم والتأخير نشاطًا أدبيا ينتمي إلى الكلام لا إلى نظام اللغة »[1]، فإذا قَدَّمَ أحد الشعراء الخبر على المبتدأ في أحد أبيات قصيدته ـ مثلًا ـ فإنّ ذلك التقديم يعّد عملًا فرديًا معدولًا عن أصل الرتبة في نظام اللغة، ويكون ذلك مقصودًا لغرض بلاغي، ومقبولًا؛ لأنّ اللغة تسمح به، على أنّ ذلك الاستخدام يظَلّ خارج الأصل المجرّد المحفوظ في الذهن، وهو الأصل الذي يمنح المبتدأ حق التقدّم على الخبر؛ «لأنّ المبتدأ محكومٌ عليه فلا بدّ من تقديمه»[2]، وإذا قيل: إنّ الفاعل محكوم عليه، والفعل الحكم، فلماذا تأخّر ؟ يُقالُ لهم: «إنّ الفاعل معمول ومرتبة العامل قبل المعمول ، وإنما اعتُبر هذا الأمر اللفظي أعني العمل ، وألغي الأمر المعنوي أعني تقدّم المحكوم عليه على الحكم ؛ لأنّ العمل طارئ ، والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه »[3].

وفرق بين الرتبة من جهة والتقديم والتأخير من جهة أخرى، فالرتبة المحفوظة يمتنع فيها التقديم إذا كانتْ مما يجب فيه التأخير، وذلك مثل المضاف إليه، والصلة، وغيرهما ؛ فمثل هذه المكوّنات لا يسمح لهما نظام اللغة التقديم ألبتة، ويمتنع فيها التأخير إذا كانتْ مما يتصدر الكلام كأدوات الاستفهام مثلًا، أمّا الرتبة غير المحفوظة فلها أنّ تتقدّم ما لم يمنع مانع آخر من موانع التقديم ؛ ولهذا فالتقديم والتأخير لا علاقة لهما بالرتبة المحفوظة؛ لأنّ نظام اللغة لا يسمح لهذا النشاط الفردي في الرتبة المحفوظة، ولكنّه يسمح به في إطار الرتبة غير المحفوظة.

---

1 ـ الخلاصة النحوية ، تمام حسان ، ص ٨٦ .

2 ـ المطالعة السعيدة في شرح الفريدة ، جلال السيوطي ، تحقيق نبهان ياسين حسين ، ج١ ، ص ٢٦٧ دار الرسالة ، بغداد ، ١٩٧٧ م .

٣ ـ شرح الرضي على الكافية ، ج١ ، ص ٢٢٩ .

ويتضح مما ذكر الباحثُ سابقًا أنّ رتبة المعمول تأتي على نوعين: رتبة حرة، ورتبة مقيّدة، فالحرة كرتبة المفعول به[1]؛ فالأصل في المفعول به أنْ يكون متأخّرًا عن عامله، ويحق له أنْ يتقدّم في بعض الحالات على عامله، أمّا الرتبة المقيّدة فهي كرتبة الفاعل؛ إذْ يمتنع تقديم الفاعل على فعله بأيّ حال من الأحوال على مذهب البصريين ، أمّا على مذهب الكوفيين فيُصنّف الفاعل في حيّز الرتبة الحرّة.

ولكونْ أنّ رتبة المعمول تختلف باختلاف المعمول وباختلاف عامله فإنّ قاعدة (رتبة العامل قبل رتبة المعمول) لا تقوى دليلًا على منع تقديم المفعول بالجزاء على أداة الشرط، ويقوّي التقديم قول الشاعر: [ من الطويل ]

فَلَمْ أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا ، وإنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ[2]

والتقدير فيه: إنْ ينجُ فلم أرقه، فقدّم الجواب على الشرط والأداة ، فلمّا جاز تقديم الجزاء، جاز تقديم مفعوله؛ لأنّ المعمول لا يقع إلّا حيث يقع العامل، ولأنّ المفعول يتقدّم على فعله. ويُرَجِّحُ جواز تقديم المفعول على الشرط والأداة أنّه ليس في تقديمه التباس في الفهم، فلو قيل: (زيدًا إنْ تضرب أضربْ ) فإنّ الكلام واضح لا لبس فيه، وما دام الكلام واضحًا فلا مانع من تقديمه؛ لأنّ وظيفة اللغة الإفهام ، وغاية المُرسِل أنْ تصل رسالته إلى المُرسَل إليه واضحة لا لبس فيها .

**القاعدة الثانية: العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول.**

هذه القاعدة منبثقة من القاعدة التي تسبقها؛ أيْ هي فرع على القاعدة التي تمنح العامل الرتبة المتقدّمة، فإذا قُدّر عامل لمعمول ما فإنّ الأصل أنْ يقدّر في موقع قبل المعمول، لأنّ

---

١ ــ يأتي المفعول به حرّ الرتبة إلّا في حالات معيّنة ، وقد بيّن النحاة مواضع تأخّر المفعول به وجوبًا في مصنّفاتهم، ولمعرفة هذه المواضع ينظر همع الهوامع ، السيوطي ، ج٢ ، ص٨ .

٢ ــ البيت منسوب لزهير بن مسعود في النوادر ، لأبي زيد الأنصاري ، ص ٢٨٣ ، وغير منسوب في الخصائص لابن جنّي ، ج٢ ، ص ٣٨٨ ، وفي التصريح للأزهري ج ٢ ، ص ٤١١، ومعنى (غُسّ ) : الضعيف ، ومعنى ( بمغمّر ) : غُمْرٌ، وهو الجاهل . وقد تقدّم مناقشة هذا الشاهد مناقشة مستفيضة في ص ٩٦.

العامل الظاهر يقع قبل المعمول، ولو تقدّم المعمول على عامله فلا يعني ذلك أنّ هناك إخلالًا في موقع العامل والمعمول، فتقديم العامل هو على نية التأخير، فإذا قُدّم المفعول على فعله مثلًا، نحو (زيدًا ضربتُ) فإنّ رتبة المعمول (زيدًا) تأتي بعد الفعل (ضرب) حتى لو كان متقدّمًا على عامله.

ووُظِّفتْ هذه القاعدة في مسألة (رافع المبتدأ، ورافع الخبر)، واستُدلّ بها للرد على مذهب الكوفيين في هذه المسألة؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ والخبر يترافعان[1]؛ أيْ أنّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، واحتجّوا بأنّ كلّ واحد منهما [2] لا بدّ له من الآخر، ولا ينفك عن صاحبه، فالمبتدأ محتاج إلى الخبر، والخبر محتاج إلى المبتدأ [3]، وبيان ذلك أنّ المخاطَب عندما يُتلفَظُ أمامه بالمبتدأ فإنّه يظلّ مصغيًا حتى يُلْقى إليه الخبر، فإذا أُلْقِي إليه الخبرُ شَعَرَ بأنّ الكلام قد تمّ وأفاد، وبالمقابل فإنّ من المستبعد أنْ يلقى الخبر دون أنْ يذكر قبله اسم مخبرٌ عنه؛ فهذا التلازم الدلالي بين المبتدأ والخبر هو الذي أشعر نحاة الكوفة بقوة الترابط بينهما، وجعلهم يعدّون كلّ واحد منهما عاملًا في الآخر.

ورُدّ مذهب الكوفيين بوجوه كثيرة، وكان الاستدلال بهذه القاعدة أحد الوجوه التي رُدّ بها مذهبهم، وذكر هذا الوجه الأنباري فقال: « إنّ ما ذكرتموه يؤدي إلى محال، وذلك لأنّ العامل سبيله أنْ يُقدّر قبل المعمول، وإذا قلنا : إنّهما يترافعان وجب أنْ يكون كل واحد منهما قبل

---

[1] ــ نسب العُكبري هذا الرأي للفرّاء وحده في اللباب، ج١، ص١٢٩، ونُسِبَ إلى الكوفيين في الإنصاف، ج١، ص ٥٨، وفي شرح التسهيل، ابن مالك ، وفي ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص١٠٨٥ .

[2] ــ أيْ المبتدأ والخبر .

[3] ــ ينظر الإنصاف ، ج١ ، ص ٥٦ .

الآخر، وذلك محال» [1] أيْ أنّه إذا جعلنا المبتدأ عاملًا في الخبر، والخبر عاملًا في المبتدأ لزم أنْ يتقدم المبتدأ على الخبر، والخبر على المبتدأ ، وهذا محال.

ويرى الباحث أنّ مذهب الكوفيين مردود من وجوه أخرى غير ما تقدّم، أحدها: أنّ الخبر يكون فعلاً أحيانًا، ولو كان الخبر عاملًا في المبتدأ لكان معموله فاعلًا؛ لأنّ الفعل يرفع فاعلًا، والثاني: أنّ المبتدأ يكون من ألفاظ الصدارة أحيانًا، ولو كان الخبر عاملًا في المبتدأ لما جاز أنْ يعمل في المبتدأ المتصدّر للكلام؛ لأنّ الخبر اسم ، وعمل الأسماء ضعيف ، فلا يعمل في ما تقدّم عليه.

**القاعدة الثالثة: المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.**

هذا القاعدة متّصلة بما سبقها من قواعد رتبة العامل والمعمول، فكما أنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، فكذلك لا يقع العامل إلّا حيث يقع المعمول، ووُظّفتْ هذه القاعدة في مسألتين من مسائل النحو: مسألة تقديم الخبر وتأخيره جوازًا، ومسألة تقديم خبر (ليس) عليها، ويرد تاليًا مناقشة هاتين المسألتين:

**الأولى: مسألة تقديم الخبر وتأخيره جوازًا**

ورد في كتب النحاة مواضع تقديم المبتدأ وجوبًا، ومواضع تقديم الخبر وجوبًا، ومن مواضع تقديم المبتدأ وجوبًا أنْ يكون الخبر طلبًا، نحو (زيدٌ اضربْه)، وأنْ يكون الخبر فعلًا، نحو (زيدٌ قام)، وأنْ يكون المبتدأ مما يلزم الصدارة، نحو(أيُّهم أفضل؟). ومن مواقع تقديم الخبر وجوبًا أنْ يكون الخبر واجب التصدّر كالاستفهام، نحو (أينَ زيدٌ؟)، وأنْ يكون الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا والمبتدأ نكرة، نحو ( في الدار رجلٌ، وعندك مالٌ)[2].

---

[1] ــ الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ٥٨ .

[2] ــ ينظر شرح التصريح ، الأزهري ، ج١ ، من ص٢١٣ إلى ص ٢١٨ ، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، مـن ص ٣٢٩ إلى ص ٣٣٢ . وكثير من كتب النحاة أوردتْ مواضع وجوب التقديم ووجوب التأخير .

وما ذكرته من مواضع الوجوب ذكرٌ على سبيل المثال لا الحصر، وهي محصورة في كتب النحاة، وإذا عُلِمَتْ مواضع وجوب تقديم الخبر، ومواضع امتناع تقديمه لم يبقَ إلا مواضع جواز تقديم الخبر على المبتدأ وتأخيره.

واختلف البصريون والكوفيون في مسألة جواز تقديم الخبر على المبتدأ، نحو(قائم زيدٌ) و(قائم أبوه زيدٌ)، و(في داره زيدٌ )؛ فذهب البصريون إلى جواز تقديمه، في كل الصور السابقة. أمّا الكوفيون فمنعوا تقديم الخبر باستثناء الصورة الثالثة ؛ أيْ ( في داره زيد ) [1].

واحتجّ البصريون بالسّماع والقياس، أمّا السّماع فقول الشاعر: [ من الوافر ]

فتًى ما ابنُ الأغرّ إذا شَتَوْنا        وحُبَّ الزّادُ في شهريْ قُماح [2]

وقول الشاعر : [ من الطويل ]

بَنُو أَبْنَائِنَا وبناتُنا        بنوهُنّ أَبْنَاءُ الرّجَالِ الأَبَاعِدِ [3]

---

[1] ــ ينظر مذهب البصريين والكوفيين في شرح المفصّل ابن يعيش، ج ١، ص٢٣٥، طبعة دار الكتب العلمية.

[2] ــ هذا البيت لمالك بن خالد الخناعي يمدح زهير بن الأغرّ، والشاهد فيه أنّ الشاعر قدّم الخبر ( فتًى) على المبتدأ ( ابن الأغر) ، و( وما ) زائدة، وقوله: ( شهري قماح) من مقامحة الإبل في الشتاء ، إذا لم تشرب الإبل الماء في الشتاء فقد قامحتْ ، ترفع رؤوسها ، وشهري قماح : كانون الأول، وكانون الثاني ، ينظر هذا البيت في ديوان الهذليين الجزء الثالث ص٥، تحقيق أحمد الزين، الدار القومية للطباعة، ١٩٦٥، وفي شرح أشعار الهذليين ج١ ص٤٥١، الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق عبد الستّار فرّاج ، راجعه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ، القاهرة .

[3] ــ وفي هذا البيت تقديم وتأخير حيث قدّم الشاعر الخبر ( بنونا ) على المبتدأ ( بنو أبنائنا)، والمعنى : بنو أبنائنا مثل بنينا، وليس بنونا مثل بني أبنائنا، وهو غير منسوب لأحد في الإنصاف ج١ ، ص٧٢، وفي شرح الرضي، ج١، ص٢٥٧، وفي شرح التصريح، ج١، ص ٢١٤، وفي خزانة الأدب للبغدادي، ج١ ص ٤٤٤ ، ص٤٤٥ ، وذكر البغدادي أنّه رأى في شرح الكرماني في شواهد شرح الكافية للخبيصي أنه قال : هذا البيت قائله الفرزدق . وقد بحثتُ في ديوانه ولم أعثر عليه .

**وأمّا القياس فمن وجوه :**

أحدها: أنّ خبرَ المبتدأ يشبه الفعل[1]، ومعلوم أنّ الفعل يتقدّم، ويتأخّر، لذا ينبغي جواز أنْ يُقَدّم الخبر على المبتدأ قياسًا على الفعل لعلّة المشابهة [2]. ويُردّ هذا الوجه بأنّ الفعل عامل، وللعامل حقّ التقديم على معموله، أمّا الخبر فهو معمول على مذهب البصريين، وإنْ كانَ عاملًا على مذهب الكوفيين فإنّه أضعف من الفعل ، لذلك لا يتصرّف تصرُّفَه .

والثاني: أنّ الخبر يشبه المفعول به؛ لأنّه قد يصير مفعولًا مع ( ظنّ وأخواتها )، والمفعول يجوز تقديمه، وكذلك الخبر ينبغي جواز تقديمه [3]. ويُردّ هذا الوجه بأنّ العامل في المفعول به الفعل، وهو أقوى العوامل، بينما العامل في الخبرِ عند بعض البصريين عاملٌ معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي[4]، والعامل فيه عند باقي البصريين المبتدأ،والمبتدأ اسم، وهو عامل ضعيف، لأنّ الأصل في الأسماء ألّا تعمل .

والثالث: أنّ خبر (كان) يتقدّم ويتأخّر، وهو في الأصل خبر المبتدأ، ولأنّه جاز تقديمه مع (كان) ينبغي أنْ يتقدّم مع المبتدأ [5]. ويُردّ بما ردّ به الوجه الذي قبله.

---

[1] ــ يشبه الخبرُ الفعلَ بأنّه حكم على المبتدأ كما أنّ الفعل حكم على الفاعل ؛ أيْ أنّ الخبر مسند إلى المبتدأ والفعل مسند إلى الفاعل .

[2] ــ ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري ، ج١ ، ص ١٤٢ .

[3] ــ ينظر المصدر السابق ، ج١ ، ص ١٤٢ .

[4] -ينظر البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري، ج١، ص٢٢٥، وهمع الهوامع، السيوطي، ج١ ، ص٣٠٧.

[5] ــ ينظر التبيين ، العُكبري ، ص ٢٤٦ .

والوجه الرابع: أنّ تقديم معمول الخبر على المبتدأ جائز، ودليل ذلك من القرآن والشعر[1]، أمّا القرآن فقوله تعالى: (ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ)[2]، وفيها تَقَدّمَ معمول خبر كان (إياكم ) على (كان)، فلو لم يجزْ تقديم خبر المبتدأ عليه لما جاز تقديم معمول الخبر؛ لأنّ المعمول لا يقع إلّا حيث يقع العامل. وَيُرَدّ هذا الوجه بأنّ العامل الذي تقدّم عليه معموله في الآية هو الفعل ( يعبدون )، والفعل أصل العوامل، وأقواها، أمّا العامل في الخبر فهو عامل ضعيف، والعامل في الخبر على مذهبهم هو الابتداء، ولذلك لا ينبغي القياس في هذا الوجه. وأمّا الشعر فقول الشمّاخ : [ من الوافر ]

كِلَا يَوْمَيْ طُوَالةَ وصلُ أرْوَى ظَنُونٌ آن مُطّرَحُ الظَّنُونِ [3]

ووجه الاستدلال في هذا البيت هو أنّ قوله: (وصل أروى) مبتدأ، و(ظنون) خبره، و(كِلَا يومي) ظرف متعلّق بالخبر، وقد تقدّم معمول الخبر على المبتدأ، ولمّا تقدّم المعمول وجب أنْ يتقدّم الخبر العامل؛ لأنّ المعمول لا يقع إلّا حيث يقع العامل [4]، ويردّ هذا الوجه بأنّ الظرف يُتوسّع به ما لا يتوسّع بغيره ، فإذا جاز تقديمه على عامله فلا يقاس عليه .

واحتج الكوفيون بأنّ تقديم الخبر يلزم منه الإضمار قبل الذكر، وهو ممتنع كما امتنع في مثل ( ضَرَبَ غُلامُه زيدًا ) [5] ، ألا ترى أنّك إذا قلت: (قائمٌ زيدٌ) كان في ( قائم) ضمير (زيد)،

---

1 ــ ينظر التبيين ، العكبري ، ص٢٤٦ .

٢ ــ سورة سبأ ، آية ٤٠ .

٣ــ هذا البيت للشمّاخ الذبياني في ديوانه، ص٣١٩ ، القصيدة الثامنة عشرة، تحقيق صلاح الدين الهـادي، دار المعارف بمصر . وطوالة : بئر في ديار فزارة، والظنون: قليلة الماء، والمعنى : وصل أروى غير موثوق به في كِلَا يومي طوالة ، وكان لقيها في هذا الموضع مرتين في يومين فلم يرَ منها ما يُحب .

٤ ــ ينظر الإنصاف ، ج١ ، ص ٧٣ .

٥ــ فالضمير (الهاء) المتّصل مع الفاعل هو ضمير المفعول (زيدًا)، وقد تقدّم عليه ، ولا خلاف في أنّ تقـديم المضمر على المظهر لا يجوز ، ولو كان المتقدم ضمير الفاعل ، واتصل مع المفعول لجاز ، نحو ( ضـربَ غلامَه زيدٌ ) ؛ لأنّ الفاعل لو تأخر في اللفظ فإنّه متقدّم في التقدير والرتبة .

وهذا أدّى إلى تقديم ضمير الاسم عليه، ولا خلاف في أنّ تقديم المضمر على المظهر لا يجوز، فوجب أنْ لا يقدّم المبتدأ على الخبر[1].

ويُردّ بأن الخبر في قولنا: ( قائمٌ زيدٌ) لو كان متقدّمًا في اللفظ إلّا أنّه متأخرٌ في التقدير؛ لأنّ الإضمار قبل الذكر جائز إذا كان في تقدير الـتأخير [2]، ورتبة الخبر بعد رتبة المبتدأ في الأصل، ودليل ذلك قوله تعالى : ( فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ) [3]، وقول الشاعر:

[ من البسيط]

إنْ تَلْقَ يومًا على علّاتِهِ هَرِمًا     تلقَ السّماحةَ منه والنّدى خُلُقًا [4]

ويرى الباحث أنّ التقديم والتأخير نوعٌ من التصرُّف في التركيب، والعدول عن أصل ترتيب عناصره إنّما يكون لغاية بلاغية، وهذا التصرُّف لا يكون اعتباطيًّا، فلو كان كذلك لكان تعَدّيًا على التركيب، وإفسادًا لمعناه، وإنّما يكون التصرّف لأغراض متعددة كالاهتمام بالمتقدّم، أو الافتخار به، أو غير ذلك من الأغراض .

وقلّما نجدُ حديثًا عن أغراض التقديم والتأخير البلاغي في كتب النحو، وإنّما نجد شذرات من ذلك فيها، كقول سيبويه : «كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم ، وهم ببيانه أعْنَى »[5] ، أمّا تفصيل الحديث عن أغراضه فمكانه كتب البلاغة في علم المعاني .

---

[1] ــ ينظر الإنصاف، الأنباري ، ج١ ، ص ٧٢ .

[2] ــ ينظر التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، ص ٢٤٨ .

[3] ــ سورة طه ، آية ٦٧ ، والشاهد فيها أنّ ضمير الفاعل ( نفسه ) تقدّم عليه ؛ لأنّ الفاعل وإنْ تأخر في اللفظ إلّا أنّه في تقدير التقديم .

[4] ــ هذا البيت من قصيدة لزهير ابن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان ، ديوانه ، ص ٧٦ ، والشاهد فيــه تقــديم ضمير المفعول ( هرِما ) عليه .

[5] ــ الكتاب سيبويه ، ج١ ، ص ٣٤ ( باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ) .

وبما أنّ التقديم والتأخير نوع من التصرّف فإنّ ذلك يُعدّ من باب سعة اللغة، والأصل فيه الإباحة، فلا يقيّد إلّا عند وجود المانع، ويعتقد الباحث أنّ المانع الدلالي هو المانع الحقيقي من التقديم والتأخير، ويُقصَد بالمانع الدلالي الالتباس، فإذا خيف الالتباس امتنع التقديم، وتعيّنتْ الرتبة الأصلية، أمّا إذا تحصّل الفهم، وأُمِنَ اللبس جاز التقديم والتأخير، ألا ترى أنك تقول:(ضربَ عيسى موسى) فيمتنع التقديم لعدم وجود قرينة تميّز الفاعل من المفعول به، وتقول: ( أكل كمثرى عيسى) فتقدّم المفعول، لأنّ دلالة التركيب واضحة لا لبس فيها.

ويعتقِد الباحث أنّ تقديم الخبر على المبتدأ مباح؛ لأنّ الأصل في التقديم والتأخير في عموم تراكيب الكلام هو الإباحة، ولكنْ إذا نتج عن تقديم الخبر التباس فلم يعدِ الكلام واضحًا امتنع التقديم.

ويؤكّد صحة ما أرى تلك الشواهد التي تزخر بها كتب النحو، وهي التي تظهر جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وقد ذكرتُ بعضها في ما تقدّم على سبيل المثال لا الحصر.

**مسألة تقديم خبر ليس عليها .**

تقدّم الكلام على هذه المسألة، وسيقتصر الحديث في هذه المسألة على ما يخص هذه القاعدة، ولكن لا بدّ من ذكر مذاهب النحاة ولو تقدّم ذكرها لتوضيح المسألة[1].

---

١ ــ ينظر ص ١٢٨ من هذه الدراسة .

ففي هذه المسألة مذهبان: أحدهما جواز تقديم خبر (ليس) عليها،((وعليه قدماء البصريين[١]، وأبو علي الفارسي[٢]، والسيرافي[٣]، واختاره ابن برهان[٤]، والزمخشري[٥]، والشلوبين [٦]، وابن عصفور[٧])) [٨].

والثاني: منع تقديم خبرها عليها، ((وعليه الكوفيون[٩]، والمبرد [١٠]، والزجاج، وابن السراج [١١]، والجرجاني [١٢]... وأكثر المتأخرين )) [١٣].

واحتجّ جمهور البصريين بهذه القاعدة مع السّماع لإثبات جواز تقديم خبر (ليس) عليها ؛ فقالوا: إنّ الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)[١٤]، (( ووَجْهُ الدليل من هذه الآية تقديم معمول خبر( ليس) عليها؛ وبيانه أنّ قوله تعالى:

---

١ ــ في الخصائص ، ابن جنّي، ص١٨٨، والإنصاف ، الأنباري ، ج١ ص ١٤٧ .

٢ ــ المسائل الحلبيات ، أبو علي الفارسي، ص٢٨٠ ، تقديم وتحقيق حسن هنداوي ، دار القلم ــ دمشق، ودار المنارة ــ بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧ .

٣ ــ شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ج١ ، ص ٣٢٣ .

٤ ــ ينظر شرح اللمع ، ابن برهان العُكبري ، تحقيق فائز فارس ج١، ص٥٨، ط١، ١٩٨٤.

٥ ــ ينظر المفصّل في علم العربية الزمخشري ، ص٢٦٩ ، وشرح المفصّل ، ابن يعيش ، ج٧ ، ١١٢ .

٦ ــ شرح المقدّمة الجزوليّة ، الشلوبين ، ج٢، ص ٧٧٣ ، ٧٧٤ .

٧ ــ ينظر المقرّب ، ابن عصفور ، ج١ ، ص٩٥ ، وشرح الجمل ، ابن عصفور ج١ ، ص ٣٨٨ .

٨ ــ التذييل والتكميل ، أبو حيّان ، ج٤ ، ص ١٧٩، و همع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ص٣٧٣ .

٩ ــ شرح المفصّل ، ابن يعيش، ج٧ ، ص١١٤ ، واستثنى منهم الفرّاء ، وينظر التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري، ص ٢٤٤ .

١٠ ــ ينظر الخصائص ، ج١ ص١٨٨ ، والمقتضب ، المبرّد ج٤ ، ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، ص٤٠٦ ، ويظهر فيه إجازته تقديم خبر(ليس) على اسمها أمّا تقديم الخبر عليها فليس واضحًا في كلامه .

١١ ــ الأصول ، ابن السرّاج ، ج١ ، ص ٨٩ ، وص ٩٠

١٢ ــ المقتصد ، الجرجاني ، ج١ ، ص٤٠٨

١٣ ــ التذييل والتكميل ، أبو حيّان ، ج٤ ، ص١٧٨ ، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ص٣٧٣ .

١٤ ــ هود آية ٨ .

(يوم يأتيهم ) متعلّق بـــخبر ليس[1]، وقد قُدّم على(ليس)، وهذا دليل على جواز تقديم خبر (ليس) عليها؛ لأنّه لو لم يجز تقديم خبر (ليس) عليها لَمّا جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأنّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل» [2].

ويرى الباحث أنّ تقديم معمول خبر ( ليس) عليها كما في الآية من التوسع في اللغة، فالظرف والجار والمجرور يُتَوسّع فيهما ما لا يُتَوسّع في غيرهما، ولذلك لا يجوز القولُ بأنّ تقديمه دليل على جواز تقديم خبر ليس عليها بالاعتماد على هذا الشاهد، ويؤيّد منع تقديم خبرها عليها أنّها فعل جامد لا يتصرّف تصرُّف الأفعال الأخرى؛ فلا يَرِدُ إلّا في صورة الماضي، ولمّا كان غير متصرّف وجب ألّا يتصرّف عمله تَصَرُّفَ عمل الأفعال الأخرى، فلا يجوز أنْ يتقدّم معموله عليه. ولكنْ جاز لخبرها أنْ يتقدّم على اسمها لكي ترتفع رتبة عن الحرف، وأقصد بالحرف في هذا الموضع (ما الحجازية )؛ لأنّ (ما) حرف، و(ليس) فعل، ولا ينبغي أنْ يُساوى بين الفعل والحرف في العمل والتصرّف، لذلك جاز لخبر (ليس) أنْ يتقدّم على اسمها خلافًا لـــ (ما الحجازية)، وامتنع أنْ يتقدّم على(ليس) لتنحطّ درجة عن مكانة الفعل المتصرّف، إلّا إذا كان الخبر أو معموله ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، فإذا كان كذلك جاز تقديمه على (ليس)؛ لأنّ الظرف والجارّ والمجرور يتوسع فيهما كما في الآية المذكورة.

**القاعدة الرابعة: العامل لا يدخل على العامل.**

يُقْصَدُ بهذه القاعدة أنّ العامل مادام مؤثّرًا فلا يجوز أنْ يدخل عليه عامل آخر، ويؤدّي دخوله إلى أنْ يلغي الثاني عمل الأوّل مع وجود الأوّل، ووظّف النحاة هذه القاعدة في مسائل

---

[1] ـــ خبر ليس هو كلمة ( مصروف )

[2] ـــ الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ١٤٨ .

نحوية متعددة؛ فاستُدِلّ بها في مسألة رفع الاسم بالظرف، وتَقَدّمَ تفصيل هذه المسألة[1]، ولا حاجة لتكرار ذلك، واستُدلّ بها في مسألة العامل في جواب الشرط ، وتقدّم توضيحها أيضا ، ولا حاجة لتكرارها[2]، واستدلّ بها في مسألة رفع الفعل المضارع، وفي مسألة العامل في الخبر، ويرد تاليًا تفصيل المسألتين الأخيرتين :

**مسألة رافع الفعل المضارع**

ذكر النحاة أنّ أصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال، فإذا بُنِيَ الاسمُ فلمشابهته الفعل بوجه أو أكثر؛ كالضمائر، وأسماء الإشارة، وغيرها، وإذا أعرب الفعل فلمشابهته الاسم بوجه أو أكثر، كالفعل المضارع الذي يخلو من نوني التوكيد، ومن نون النسوة .

وأُعْرِبَ الفعل المضارع لمضارعته الاسم؛ أي مشابهته، ووجوه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم كثيرة، وهي مبيّنة في كتب النحو [3].

والعامل في الفعل المضارع المرفوع عامل معنوي عند نحاة البصرة وأكثر نحاة الكوفة[4]، وعلى الرغم من ذلك فهم يختلفون في ماهيّته؛ فيرى البصريون أنّ العامل فيه هو

---

1 ــ ينظر ص ١٥٢ من هذه الدراسة .

2 ــ ينظر ص ١٥٥ من هذه الدراسة .

3 ــ من الذين ذكروا هذه الوجوه الأنباري في ( أسرار العربية ) ، حيث ذكر أنّ الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص كالاسم، فالفعل ( يقوم ) مثلًا يكون للحال والاستقبال فإذا أدخلتَ عليه السين أو أدخلت عليه سوف تخصص للاستقبال ، وأنّ الفعل تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم ، وأنّ الفعل يقع صفة كما يقع الفعل صفة ، نحو ( مررتُ برجل يضرب)، وأنّ الفعل يكون مشتركًا للحال والاستقبال كالاسم يكون له عدّة معانٍ ، نحو العين التي تطلق على آلة البصر، وعلى مصدر الماء، وغيرها. ينظر أسرار العربية، الأنباري، ص ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ .

4 ــ أكثر نحاة الكوفة يرون أنّ الرافع للفعل المضارع عامل معنوي ، وهو التجرّد من الناصب والجازم ، وبعضهم يرون أنّه عامل معنوي ، ولكنّه معنى المضارعة ، وذهب الكسائي منهم إلى أنّه عامل لفظي ، وهو حروف المضارعة . ينظر ذلك العامل النحوي بين مؤيّديه ومعارضيه ، خليل عمايرة ، ص٦١

قيامه مقام الاسم[1] ؛ أيْ أنّ الفعل المضارع يرتفع في الموضع الذي يصلح لأنْ يقع فيه الاسم، نحو (يقوم زيدٌ)، و (زيدٌ يقول ذلك)، و(مررتُ برجلٍ يقول ذلك )[2]، فإذا وقع في الموضع الذي لا يصلح لوقوع الاسم لم يرفع، نحو ( لم يذهب زيدٌ )، و( أنْ يذهب زيدٌ ).

وَردّ ابن مالك مذهب البصريين بأنّه « لو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد (لو)، وحروف التحضيض؛ لأنّها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع الاسم، وقد رفعوه بعدها نحو: (لو يقومُ زيدٌ قمتُ) ، و (هلّا تفعلُ كذا). فعلم أنّ الرافع ليس وقوعه موقع الاسم »[3].

واختلف الكوفيون على مذهبين: أحدهما يذهب إلى أنّ الفعل المضارع يرتفع لتعريّه من العوامل الناصبة والجازمة؛ أيْ أنّه يرتفع لخلوه من عوامل النصب والجزم، وعليه أكثر الكوفيين، والثاني يذهب إلى أنّه يرتفع بالزوائد التي في أوّله؛ أيْ أنّه يرتفع بحروف المضارعَة التي تقع في أوّله ، وعليه الكسائي [4].

---

1 ـ ينظر الكتاب ، ج٣ ، ص ١٠ ، فيقول سيبويه : (( اعلم أنّها إذا كانتْ في موضع اسمٍ مبتدأ، أو موضع اسمٍ بُني على مبتدأ ، أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبنيّ على مبتدأ ... فإنّها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب في دخول الرفع فيها )) ، وينظر المقتضب ، المبرّد ، ج٤ ، ص ٨٠ ، والأصول ، ابن السراج، ج٢، ص١٤٦، والإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص١٠٣ ، وشرح التسهيل ، ابن مالك ، ج٤ ، ص٥ ، وشرح التصريح ، الأزهري ، ج٢ ، ص ٣٥٦ .

2 ـ هذه الأمثلة من كتاب سيبويه ، ج٣ ، ص ١٠ ، ووقع الفعل في المثال الأوّل موضع المبتدأ ، وفي الثاني موضع الخبر ، وفي الثالث موضع الصفة ، وكلّها مواضع للاسم .

3 ـ شرح التسهيل، ابن مالك، ج٤، ص٦، وينظر شرح التصريح ، ج٢ ، ص ٣٥٧ ، وهمع الهوامع ، السيوطي، ج١ ، ص ٥٢٦ .

4 ـ ينظر الإنصاف، ج٢، ص ١٠٣، وشرح التصريح، ج٢، ص ٣٥٦، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ٥٢٦ .

واعتُرِض المذهب الأوّل بأنّ قولهم: (يرتفع لتعريته من العوامل الناصبة والجازمة) يلزم أنْ يكون النصب والجزم قبل الرفع، ولا خلاف بين النحاة أنّ الرفع قبل النصب والجزم [1]. فالأصول النحوية ترى أنّ الرفع أولى من النصب في الرتبة، والدليل على ذلك أنّ الرفع للفاعل، والنصب للمفعول، وكما أنّ الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب[2]، وهذه الأصول ترى أنّ الرفع قبل الجزم؛ لأنّ الرفع من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، وكما أنّ رتبة الأسماء قبل رتبة الأفعال، فكذلك الرفع قبل الجزم[3]، والصحيح أنْ قولهم المذكور لا يلزم ما ذكره المعترضون، وذلك لأنّ أصحاب المذهب يعلمون أنّ حالات الإعراب في الفعل هي الرفع ، والنصب ، والجزم ، وإذا خلا الموضع من النصب والجزم تعيّن الرفع.

واعتُرِضَ أيضًا بأنّ التعرية أمرٌ عدمي، والعدم لا يكون سببا لوجود غيره، وعدم العامل لا يكون عاملًا [4]. والصحيح أنّ التعرية لدى أصحاب المذهب الأوّل لا يُقصد بها أنّ العامل أمرٌ عدمي كما فهمها المعترضون ، وإنّما قصد بها خلو الفعل من النواصب والجوازم، وما دام الفعل يخلو من هذين النوعين من العوامل لم يبقَ إلّا الرفع ، فاستحقّ بذلك الرفع.

وردّ الأنباري المذهب الثاني بأنّه لو كان مرتفعًا بالزوائد لَمَا دخلتْ عليه عوامل النصب والجزم؛ لأنّ العامل لا يدخل على العامل، ولو جاز دخول هذه العوامل لكان ينبغي أنْ لا ينتصب بدخول النواصب، ولا ينجزم بدخول الجوازم؛ لأنّ الزوائد موجودة أبدًا في أوّله [5]، فالأنباري وظّف هذه القاعدة لإبطال مذهب الكسائي؛ لأنّ الزوائد تتقدّم الفعل المضارع في كل أحواله، سواء أكان مرفوعًا أم منصوبًا أم مجزومًا، فلو كانتْ هذه الزوائد هي العامل في الفعل

---

1 ـ ينظر الإنصاف ، ج٢ ، ص ١٠٥ .

2 ـ ينظر الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، الأنباري ، ص ١٣٣ .

3 ـ ينظر المصدر السابق، ص ١٣٣ .

4 ـ ينظر شرح التصريح ، الأزهري ، ج٢ ، ص ٣٥٦ .

5 ـ ينظر الإنصاف ، ج٢ ، ص١٠٥ .

المضارع في حالة الرفع لما دخلتْ عوامل النصب والجزم على الفعل المضارع، وحتّى لو دخلتْ عوامل الجزم والنصب عليه فينبغي أنْ يكون مرفوعًا في وجودها؛ لأنّ الزوائد موجودة ، وهي أقرب إلى الفعل من العوامل الأخرى ، لذلك فهي أحقّ من العوامل الأخرى في العمل، ولمّا ثبتَ عملُ النواصب والجوازم، بطلَ أنْ تكون الزوائد هي العامل في الفعل المضارع. وردّ مذهب الكسائي أيضًا بأنّ حروف المضارعة جزء من الفعل، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، والعامل لا بدّ أن يكون غير المعمول [1].

وخلاصة القول فإنّ في هذه المسألة ثلاثة مذاهب: أحدها: أنّ العامل الذي يرفع الفعل المضارع قيامه مقام الاسم، والثاني: أنّه يرتفع بالزوائد في أوله، والثالث: أنّه يرتفع لتعريته من العوامل. أمّا المذهب الأوّل ففاسد؛ لأنّ الفعل المضارع يرد في مواضع لا يقع فيها الاسم ، فإذا وقع في مواضع لا يقع فيها الاسم بطَل أنْ يكون العامل قيامه مقام الاسم ، وأمّا المذهب الثاني ففاسد أيضًا، بل فساده أولى من فساد الأوّل؛ لأنّ الزوائد ملازمة للفعل في الرفع والنصب والجزم، ولو كانتْ هي العوامل للزم الفعل المضارع الرفع في كل أحواله، ولأنّ الزوائد جزء من الفعل، وجزء الشيء لا يعمل فيه، أمّا المذهب الثالث فهو المذهب الراجح لدى الباحث من وجوه : أحدها ضعف رأي المعترضين عليه، وقدْ رَدّهُ في ما تقدّم عندما ذكر رأيهم. والثاني: أنّ الرفع هو أوّل الإعراب، والنصب والجزم تاليان له ، ألا ترى أنّ الفاعل يرتفع ؛ لأنّه الأوّل ، والمفعول ينتصب؛ لأنه الثاني، فلمّا خلا المضارع من عوامل النصب والجزم، استحقّ أوّل الإعراب، وهو الرفع. والثالث: أنّ حالات إعراب الفعل المضارع ثلاث، الرفع والنصب والجزم، فلمّا امتنع النصب لخلوّ الفعل من عوامل النصب ، وامتنع الجزم لخلوّ الفعل من عوامل الجزم فلم يبقَ إلّا الرفع ، فكان تجريده من العوامل الناصبة، والجازمة هو عامل الرفع فيه.

[1] ـ ينظر شرح التصريح ، الأزهري ، ج٢ ، ص ٣٥٧ .

## مسألة رافع الخبر

استدلّ الأنباريّ بهذه القاعدة ليردّ مذهب الكوفيين الذي يقول:(إنّ المبتدأ والخبر يترافعان؛ فالمبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ )[1]، فقال: ((إنّ العامل في الشيء ما دام موجودًا لا يدخل عليه عاملٌ غيره ؛ لأنّ عاملًا لا يدخل على عامل، فلمّا جاز أنْ يقال: "كان زيدٌ أخاك ، وإنّ زيدًا أخوك، وظننتُ زيدًا أخاك" بطل أنْ يكون أحدهما عامِلًا في الآخر)) [2].

ويقصد الأنباري أنّ دخول الأفعال الناقصة، والحروف العاملة في الجملة الاسمية يبطل مذهب الكوفيين؛ لأنّ المبتدأ — على مذهبهم — عاملٌ في الخبر، نحو (زيدٌ أخوك) فإذا دخلتْ عليه (كان ) نحو، (كان زيدٌ أخاك) فإنّ ذلك يؤدي إلى دخول العامل (كان) على العامل ( زيدٌ)، وذلك لا يجوز، فلمّا امتنع ذلك بَطَلَ أنْ يكون ( زيدٌ) هو العامل في الخبر ( أخوك ).

وأبطل بعض النحاة مذهب الكوفيين أيضًا بأنّ المبتدأ قد يرفع غير الخبر، والخبر قد يرفع غير المبتدأ، نحو (القائم أبوه زيدٌ)، ونحو (زيدٌ قائمٌ أبوه)؛ فيؤدي مذهب الكوفيين إلى أنْ يعمل الاسم رفعين لا على جهة التشريك[3]. فالمبتدأ (القائم) في المثال الأوّل رفع الفاعل (أبوه)، ورفع على مذهب الكوفيين الخبرَ (زيدٌ) من غير أنْ يعطف بين المرفوعين، وهذا لا نظير له في العربية، والخبر (قائم) في المثال الثاني رفع الفاعل (أبوه)، ورفع على مذهبهم المبتدأ ( زيدٌ ) من غير عطف ، وهو لا نظير له .

---

[1] ــ ينظر الإنصاف ، ج١، ص٥٦ ، وينظر رأي الكوفيين في التبيين، العكبري ، ص ٢٣٠ (مسألة رافع الخبر) ، وشرح التسهيل ، ابن مالك، ج١ ، ص ٢٧٢ ، والتذييل ، أبو حيان ، ج٣ ، ص ٢٦٥ .

[2] ــ الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ٥٨ .

[3] ــ هذا الرأي ورد في شرح المقدّمة الجزولية ، الأبّذي ، ج١ ، ص ٨٦٥ ، ولم ينسبه لأحد . وردّه الأبّذي بقوله: (( إنّ الرفعَ إنّما هو من جهتين ، فيرفع الأبُ من حيث الفاعلية بما فيه من معنى الفعل ، ويرفع الخبر بما هو خبرٌ عنه ، فلمّا اختلفتْ جهتا الرفع جاز ذلك )) .

ويرى الباحث أنّ الرافع للخبر هو الابتداء وحده، ولا يجوز أنْ يكون الرافع له المبتدأ وحده؛ لأنّ المبتدأ عامل لفظي، فلا يصحّ أنْ يدخل عليه عامل آخر نحو( كان زيدٌ أخاك)، ولو كان المبتدأ هو العامل في الخبر لما جاز دخول (كان وأخواتها) عليه، فالعامل لا يدخل على العامل. ولا يجوز أنْ يكون العامل فيه الابتداء والمبتدأ معًا؛ لأنّه لا يجوز أنْ يتسلّط عاملان على معمولٍ واحد. أمّا الابتداء فعامل معنوي، ولو دخلتْ عليه العوامل اللفظية مثل (كان وأخواتها) فإنّ الابتداء يزول بدخولها، ولا يبقى إلّا العامل اللفظي فيرفع المبتدأ ، وينصب الخبر.

## المبحث الثاني: قوة العامل وضعفه.

أدرك النحويون وهم يحللون التراكيب اللغوية أنّ العوامل تتفاوت في قوّتها، وتقرر لديهم أنّ أقوى العوامل تتميز بأنّها تعمل في شيئين أو أكثر، وأنّها تعمل تامّة ومخففة، وأنّها تعمل متقدّمة ومتأخّرة، وأنّها تعمل مظهرة ومضمرة.

واتّكاءً على تلك المميزات تقررتْ لديهم جملة من القواعد منها: أنّ العامل المعنوي ضعيف، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي، وأنّ حروف الجر لا تعمل مع الحذف. وأنّ عوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي ألّا تعمل مع الحذف من غير بدل، وأنّ الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين، وأنّ الحرف أضعف من الفعل، وأنّ الفعل يعمل تامًا ومخففًا، وأنّ اسم الفاعل والمشتقّات أضعف من الفعل في العمل. ويرد تاليًا مناقشة هذه القواعد:

**القاعدة الأولى: العامل المعنوي ضعيف، فلا يعمل في شيئين .**

تنقسم العوامل النحوية لدى النحاة قسمين: عوامل لفظية، وعوامل معنوية، وتنقسم العوامل اللفظية قسمين: لفظية قياسية، ولفظية سماعية. فالقياسية ما قيستْ على المسموع من كلام العرب كالأفعال، واسم الفاعل، واسم المفعول، والسماعية ما سمعتْ عن العرب، وهي محدودة، ولا يقاس عليها، كحروف الجر، والأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وجوازم الفعل المضارع وغيره [1].

واختلف النحاة في العوامل المعنوية، فعددها عند البصريين اثنان هما: عامل الرفع في المبتدأ والخبر، وعامل الرفع في الفعل المضارع. وعددها أكثر من ذلك عند الكوفيين، وهي

[1] ــ لمعرفة كل هذه العوامل ينظر العوامل المائة ، الجرجاني ، ص ٨٧ ، وما بعدها .

عامل التّعرية من الناصب والجازم الذي يرفع الفعل المضارع، والخلاف أو الصرف، والإسناد، والفاعلية، والمفعولية [1].

وتقرر لدى معظم النحاة أنّ العوامل المعنوية أضعف من العوامل اللفظية؛ لأنّ المعنوي قائم في النفس، واللفظي ظاهر في اللفظ، وما ظهر أقوى مما خفي، واعتمد النحاة على هذه القاعدة في توجيه عدد من المسائل النحوية سترد في ما بعد.

والعامل في الفعل المضارع عامل معنوي عند جلّ النحاة، وحقيقته عند البصريين قيام الفعل مقام الاسم، وحقيقته عند أكثر الكوفيين التعرية من العوامل الناصبة والجازمة، ولمّا كان للعامل في الفعل المضارع عمل واحد، وهو رفع الفعل المضارع فإنّه لم يكن لهذه القاعدة تأثير في توجيه الخلاف في هذه المسألة؛ لأنّ العمل الواحد لا يُظْهِرُ ضعف العامل من قوّته .

والقول بأنّ العامل في المبتدأ والخبر عامل معنوي قول يخصّ البصريين؛ لأنّ الكوفيين يرون أنّ العامل فيهما عامل لفظي، فالعامل في المبتدأ هو الخبر، والعامل في الخبر هو المبتدأ.

ووظّف الأنباري هذه القاعدة ليثبت فساد ما ذهب إليه بعض البصريين من أنّ الابتداء هو الرافع للمبتدأ والخبر، فذكر أنّ الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي عامل ضعيف لا يعمل في شيئين، ولذلك لا يحقّ للابتداء أنْ يعمل في المبتدأ والخبر.

والتحقيق لدى الباحث أنّ الابتداء يقتضي المبتدأ والخبر ، فالمبتدأ يُبْتَدَأُ به الكلام ليخبر عنه، ويُبنى الخبر عليه، ولشدّة اقتضائه لهما عمل فيهما معاً على الرغم من ضعفه، ونظير ذلك (إنّ)؛ فهي لا تقوى قوة الفعل المتعدّي، ولكنّها لشدّة اقتضائها للاسم والخبر فقد عملتْ عمل

---

[1] ـ ينظر العوامل المائة ، الجرجاني ، ص ٣١٢ ، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ، خليل عمايره ، ص ٦٠ ، ونظرية العامل في النحو العربي ، وليد الأنصاري ، ص٧٧ ، وما بعدها .

الفعل المتعدي، وخالفتْ الفعل في ترتيب المرفوع والمنصوب، فنصبتْ أوّلًا، ورفعتْ ثانيًا لتنحطّ عن مرتبة الفعل.

**القاعدة الثانية: حروف الجر لا تعمل مع الحذف.**

تُعَد حروف الجر من العوامل اللفظية السماعية، وهي عوامل تعمل في الأسماء، وعددها على الأرجح سبعة عشر حرفًا، هي (الباء، ومِنْ، وإلى، وحتّى، وفي، واللام، ورُبّ، وعلى، وعن، والكاف، ومذ ومنذ، وواو القسم، وتاء القسم، وباء القسم، وحاشا، وعدا وخلا)[1]، وشذّ غيرها في عمل الجر (متى في لغة هذيل)، و(لعل في لغة عقيل)، و(كي) وتجرّ "ما" الاستفهامية، و"ما" المصدرية، و"أنْ" المصدرية المضمرة)[2]، واختلف النحاة في بعض هذه الألفاظ، أهي حروف جر أم لا، ووظّف بعضهم هذه القاعدة للانتصار لمذهبهم في خلافهم، ومن هذه الألفاظ (حاشا، وحتّى). ووظّف النحاة هذه القاعدة في ثلاث مسائل، هي مسألة حاشا أهي فعل، أم حرف، أم ذات وجهين ؟ ومسألة عامل الجر في الاسم الواقع بعد (حتّى)، ومسألة فعل الأمر، أهو مبنيٌ أم معربٌ؟ ويرد تاليًا توضيحٌ لهذه المسائل :

**مسألة حاشا أهي فعل، أم حرف، أم ذات وجهين ؟**

اختلف النحاة في (حاشا) في الاستثناء؛ أهي فعلٌ، أم حرف، أم ذات وجهين؟ فذهب الكوفيون إلى أنّها فعلٌ ماضٍ[3]، وذهب البصريون إلى أنّها حرف جر[4]، وذهب أبو العباس المبرّد إلى أنّها تكون فعلًا وحرفًا [5].

---

1- ينظر العوامل المائة ، الجرجاني ، من ص ٩١ إلى ص ١٤٦ .

2 ـ ينظر شرح التصريح ، الأزهري ، ص ٦٣٠ ، وما بعدها .

3 ـ ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ، ج١ ، ص ٢٣٩ ، وفي التبيين ، العُكبري ، ص ٤١٠ ، وشرح المفصّل، ابن يعيش ، ج٢، ص ٨٥، وشرح التسهيل، ابن مالك، ج٢، ص ٣٠٦، وشرح التصريح، ج١، ص٥٦٧، وهمع الهوامع، السيوطي، ج٢ ، ص ٢١٠ .

4 ـ ينظر الكتاب ، سيبويه ، ج٢ ، ص٣٤٩ .

5 ـ ينظر المقتضب ، ج٤ ، ص٣٩١ .

واحتجّ الكوفيون بالسّماع والقياس، أمّا السّماع فقول العرب: « غَفَرَ الله لي، ولِمنْ سمع دعائي حاشا الشيطانَ، وابنَ الأصبغ »[١]، والشاهد فيه أنّه نصب (الشيطان) بعد كلمة (حاشا)، ولو كانت حرف جرّ لأتى الاسم بعدها مجرورًا ، وقول الشاعر: [ من البسيط ]

حاشا قُرَيْشًا فإنّ الله فَضّلَهُم        على البريّة بالإسلام والدين[٢]

وأمّا القياس فمن وجوه: أحدها: أنّها تتصرّف، والدليل على تصرّفها قول النابغة:

[ من البسيط ]

ولا أرَى فاعلًا في النّاس يُشْبِهُهُ        وما أحَاشِي مِنَ الأقْوام مِنْ أحدِ[٣]

وإذا كانتْ (حاشا) متصرّفة، وجب أنْ تكون فعلًا؛ لأنّ التصرُّفَ من خصائص الأفعال[٤]، فقوله: (أحاشي) لفظ جاء على صورة المضارع بمعنى: (أستثني)، وهذه الصورة دليلٌ على أنّ (حاشا) فعل؛ لأنّها تصرّفتْ، وجاءتْ على صورة المضارع . والثاني: أنّ (حاشا) تدخل على لام الجر نحو، قوله تعالى: (حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا)[٥]، ولو كانتْ حرف جر لما

---

[١]- هذا دعاء لأعرابي نقله ابن يعيش في المفصّل عن المازني نقلًا عن أبي زيد الذي سمعه من الأعرابي، ج٢، ص٨٥.، وينظر الدر المصون، السمّين الحلبي ج٦، ص٤٨١، وهمع الهوامع، السيوطي ، ج٢ ، ص ٢١٠ ، وفيه وردتْ ( أبا الأصبغ ) ، بدل ( ابن الأصبغ ).

[٢]ــ هذا البيت غير منسوب في همع الهوامع، ج٢، ص٢١٠، ومنسوب للفرزدق في الدرر اللوامع ، ج١، ص ٤٩٨، وعثرتُ على البيت في شرح ديوان الفرزدق، ولكنّه برواية مختلفة، فروايته:

(( إلّا قُرَيْشًا فإنّ الله فضّلها        مع النبوة بالإسلام والخير)) ج١، ص٣٦٣ ، تحقيق إيليّا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، ط١ ، ١٩٨٣. والشاهد فيه نصبُ ( قريشا) بـ (حاشا)، و(حاشا) حينئذ فعل .

[٣]ــالبيت في ديوان النابغة، ص٣٤، وهو منسوب له في الإنصاف، ج١، ص٢٣٩، وفي التبيين، العُكبري، ص٤١٣، وفي التسهيل، ابن مالك ج٢، ص٣٠٩، وهو من قصيدة يمدح فيها الملك النعمان بن المنذر، ويعتذر إليه، ومعنى البيت: لا أرى أحدًا يفعل فعلًا كريمًا يشبه فعله ، ولا أستثني من الأقوام أحدًا، والشاهد فيه أنّ (أحاشي) جاء على صورة المضارع، وهذا دليلٌ على أنّها متصرّفة، وتصرّفها دليلٌ على فعليّتها .

[٤] ــ ينظر الإنصاف، الأنباري ، ج١ ، ص ٢٣٩.

[٥] ــ يوسف ، آية ٣١ .

دخل على حرف جر؛ لأنّ حرف الجر لا يدخل على حرف الجر، ولا يتعلّق إلّا بالفعل [1] ، فـ (حاش) في الآية دخلتْ على شبه الجملة (لله)، فتعلقتْ بها؛ لأنّه لا يوجد فعل غيرها تتعلّق به، ولو لم تكن (حاش) فعلًا لخلَتْ شبه الجملة من متعلّق، وهذا دليل على فعليّة (حاشا). والثالث: أنّها يدخلها الحذف، والحذف إنّما يكون في الفعل، نحو (لم يكُ) ، أو في الاسم ، نحو( يد) ، وقد قرأ القرّاء إلّا أبا عمرو[2] (حاش لله)[3]، ورُسِمَتْ في المصاحف بحذف الألف[4]؛ فالألف فيها تسقط نطقًا عند جميع القرّاء باستثناء أبي عمرو، وتسقط رسمًا في المصاحف.

ورُدّتْ أقوال الكوفيين الثلاثة ، فأمّا قولهم الأول : (أنّها تتصرّف ، والدليل على تصرّفها قول النابغة) فردّه الأنباري بأنّ «أُحاشي» مأخوذٌ من لفظ (حاشى)، وليس متصرّفًا منه ، كما قال: بسمل، وهلّلَ... إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، ولا إله إلّا الله ... فكما بُنيتْ هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإنْ كانتْ لا تتصرّف فكذلك ها هنا»[5]. والصحيح لدى الباحث أنّ كلام الأنباري مردود؛ لأنّ قولهم: (بسمل، وهلّل ) حكاية عن تركيب، والعلّة فيه اختصار الحكاية، أمّا قول الشاعر: (أحاشي) فليس من هذا الباب، فلا اختصار فيه؛ إذْ هو مقارب لـ (حاشا)في عدد حروفه، وإذا انتفتْ فيه علّة الاختصار امتنع قياسه على (بسملَ، وهلّل) لامتناع علة القياس.

---

[1] ـ ينظر التبيين، العكبري ، ص ٤١٣ .

[2] ـ قراءة أبي عمرو بن العلاء ، وقال النحاس في إعراب القرآن : (وروى الأصمعي عن نافع أنّه قرأ كما قرأ أبو عمرو بن العلاء... بإثبات الألف، وهو الأصل) ص ٤٤٩. وقال الزمخشري في الكشّاف: (( قراءة أبي السمّال ( حاشًا لله ) بالتنوين، وقراءة أبي عمرو ( حاش لله ) بحذف الألف الأخيرة، وقراءة الأعمش (حشا لله ) بحذف الألف الأولى)) ج٣، ص٢٧٩ . وقال السمّين الحلبي في الدر المصون: ((وقرأ أبو عمر وحده (حاشى) بألفين: ألفٍ بعد الحاء، وألفٍ بعد الشين في كلمتي... وصلًا وبحذفها وقفًا إتباعًا للرسم)) ج٦، ص٤٨٥ تحقيق أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق . وتنظر جميع القراءات في معجم القراءات القرآنية ، ج٣ ، ص ١٦٦ . والظاهر أنْ الزمخشري يقصد قراءة أبي عمر في حالة الوقف ، حيث تكون بحذف الألف الأخيرة .

[3] ـ سورة يوسف ، ٣١ .

[4] ـ شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ج٢ ، ص ٨٥ .

[5] ـ الإنصاف، الأنباري ، ج١ ، ص٢٤٢ .

وأمّا قولهم الثاني (أنّ (حاشا) تدخل على لام الجر) فردّه العُكبري بأنّ لام الجر في الآية التي احتجّ بها الكوفيون (حاش لله) زائدة، ولا تتعلّق بشيء[1]. والراجح لدى الباحث أنّ (حاش) في الآية المذكورة ليستْ حرفًا، ولا فعلًا، وإنّما هي اسم مرادف للتنزيه كقولنا: (سبحان الله) ، ومنصوب انتصاب المصدر النائب عن فعله، والدليل على ذلك قراءة أبي السمّال (حاشًا لله) أيْ: تنزيهًا لله[2].

وأمّا قولهم الثالث ( أنّ حاشا يدخلها الحذف ) فرُدّ من وجهين: أحدهما : لا يُسلّمُ بأنّه قد دخله حذف، فإنّ الأصل عند بعض النحاة في (حاشى) حاش بغير ألف، وإنّما زيدتْ فيها الألف[3]، والرد عليه بأنّ القول : (إنّ الأصل في (حاشى) (حاش ) بغير ألف) قولٌ مبنيٌّ على احتمال، ولا دليل عليه، ولهذا لا يَرُدُّ هذا القول قولَ الكوفيين؛ لأنّه كلام بلا دليل، ولأنّه أصل لدى بعض النحاة، وليس جلّ النحاة أو كلّهم ؛ ولو كان أكثر النحاة مجمعين على ذلك لكان ردًّا مقبولًا. والثاني: يُسلَّمُ بأنّ الأصل فيها (حاشى) بالألف، ولكن لا يُسلّمُ بأنّ الحرف لا يدخله الحذف، بل الحرف يدخله الحذف فـ (رُبّ) تَرِدُ بالتخفيف (رُبَ)، و(أنّ ) تردُ بالتخفيف ( أنْ)، وهما حرفان[4]، وقال العرب في سوف (سَوْ) ، وفي لعلّ ( علّ) [5].

---

1 ــ ينظر التبيين ، العكبري ، ص ٤١٣ .

2 ــ ينظر الكشاف ، الزمخشري ، ج٣ ، ص ٢٧٩ .

3 ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص٢٤٤ .

4 ــ ينظر المصدر السابق، ج١ ، ص ٢٤٤ .

5 ــ ينظر اللباب ، العكبري ، ج١ ، ص ٣١٠ .

واحتجّ البصريون بالسّماع والقياس، أمّا السّماع فقول الشاعر: [ من الكامل ]

حَاشَى أبي ثوبان إنّ به ضَنًّا على المَلْحَاةِ والشَّتمِ [1]

والشاهد فيه أنّه جرّ كلمة (أبي) بعد حاشى، وليس (أبي) مضافة إلى ياء المتكلّم في هذا الموضع؛ لأنّه قال في البيت نفسه [2]:(إنّ أبا ثوبان)، فالياء حرف إعراب، وليس ضمير المتكلم، واستُدلّ بذلك على أنّها حرف جر، وقول الشاعر عمر بن أبي ربيعة: [ من الكامل ]

مَنْ ذاقَها حَاشى النَّبيِّ وأهْلِهِ في الأرض غَطْغَطهُ الخليجُ المُزْبِدُ [3]

والشاهد فيه أنّه جرّ كلمة (النبي) بحاشا، وهذا دليل على أنّ (حاشا) حرف جر. ووقوع الاسم بعدها مجرورًا لا بدّ له من عامل يجرّه، ولا يخلو: إمّا أنْ تكونَ (حاشا) هي العامل، وإمّا أنْ يكون العامل محذوفًا. ولأنّ عامل الجر لا يعمل مع الحذف بطَلَ أنْ يكون العامل محذوفًا، ووجبَ أنْ تكونَ هي الجارّ للاسم بعدها [4]. فالبصريون وظّفوا قاعدة (عامل الجر لا يعمل مع الحذف) مع السّماع لإثبات أنّ (حاشا) حرف جر، وأنّها هي العاملة في الاسم المجرور في الشواهد المذكورة لاستبعاد حذف عامل الجر.

---

[1] ـ البيت منسوب للجميح الأسدي في الجنى الداني، ص٥٦٢، وفي الدرر اللوامع، ج١، ص٤٩٩ . وقال في الدرر اللوامع: ((هذا البيت يُورده النحويون كما ترى، وهذا خطأ، لأنّهم ركّبوا بيتًا من بيتين وهما:

حاشا أبي ثوبان إنّ أبا ثوبان ليس ببكمةٍ فدْمِ

عمرو بن عبد الله إنّ به ضِناً عن المَلْحاة والشَتْمِ

( البكمة ) : مأخوذ من البكم. و(الفدم): العي. و(ضِنًا) ... وهو البخل. و(الملحاة) ... وهي المنازعة. والبيت نسبه تاج العروس لسَبْرة بن عمرو الأسدي ، وليس بصحيح بل هو من قصيدة للجُمَيْح ، وهي من المفضّليات )) ينظر الدرر اللوامع، ج١ ، ص٤٩٩، وشرح اختيارات المفضل ص١٥٠٧، و١٥٠٨، الخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧ .

[2] ـ هذا في النص الصحيح للبيت كما ورد في الديوان ، ينظر الحاشية السابقة .

[3] ـ البيت لعمر ابن أبي ربيعة في ديوانه ص ١١٩، وهو غير منسوب في همع الهوامع، السيوطي، ج٢، ص٢١٠، وفي الدرر اللوامع، ج١، ص٤٩٩. و( غطغطه): غلب عليه .

[4] ـ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ٢٤١ .

وأمّا القياس لدى البصريين فمن وجوه: أحدها: أنّه لا يجوز دخول (ما) عليها، فلا يُقالُ: (ما حاشى زيدًا) كما يُقال: (ما خلا زيدًا)، وهذا يدلّ على أنّه حرف؛ إذْ لم يجز أنْ يقع صلة لـ (ما)[1]. والثاني: «أنّك تقول: (حاشاي)، ولا تقول: (حاشاني)، ولو كان فعلًا لقلته»[2]. وهذا مردود لأنّ نون الوقاية تدخل على الحرف كما تدخل على الفعل، فكما يُقال:(ساعدني) فإنّه يُقال: (إنّني) فلمّا جاز دخولها على الحرف بطَل الاحتجاج هنا. والثالث: « أنّه لو كان فعلًا لكان له فاعلٌ، وليس له فاعل، وبيانه أنّك تقول: (حاشاك من كذا) فتتصل به الكاف، و(حاشاي) ويدخل على الياء، وليس هناك فاعل »[3]، وهذا مردود؛ لأنّ (حاشا) في هذه الأمثلة ليستْ من باب الاستثناء، وإنّما الخلاف في باب الاستثناء.

ويرى الباحث أنّ (حاشا) ترد على وجوه: أحدها: أنْ تكون اسمًا، وعند ذلك تأتي بمعنى التنزيه، نحو قوله تعالى: (حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا )[4]، على قراءة ابن مسعود ( حاشا اللهِ)[5]، « ومعنى حاشا اللهِ: براءة اللهِ، وتنزيه اللهِ »[6]، فأضاف (حاشا) إلى (الله )، والإضافة تكون في الأسماء.

---

[1] ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ٢٤٠ .
[2] ــ التبيين ، العكبري ، ص ٤١١ .
[3] ــ المصدر السابق ، ص٤١١ .
[4] ــ سورة يوسف ، آية ٣١ .
[5] ــ ينظر الكشاف ، الزمخشري ، ج٣ ، ص ٢٧٩ .
[6] ــ الكشاف ، الزمخشري ، ج٣ ، ص ٢٧٩ .

والوجه الثاني: أنْ تكون فعلًا، وعند ذلك تكون استثناء، نحو قول الشاعر:

[ من البسيط ]

حاشا قُرَيْشًا فإنّ الله فَضَّلَهُم      على البريّة بالإسلام والدين[1]

ونحو قول الأعرابي: «غَفَرَ الله لي، ولِمنْ سمع دعائي حاشا الشيطانَ، وابن الأصبغ»[2]،

ونحو قول الشاعر:                    [ من الكامل ]

حَاشَى أبا ثَوْبَان إنّ أبا      ثوبان ليس بِبُكْمَةٍ فَدْمِ [3]

والثالث: أنْ تكون حرفًا، وهو الكثير المشهور، وعند ذلك تكون استثناء؛ ولأنّ أكثر مجيء حاشا جارّة لم يتعرّض سيبويه لفعليّتها، والنصب بها [4].

وبناء على ما تقدّم فإنّ الباحث يرى أنّ الخلاف بين نحاة المدرستين ناشئ عن النظرة المحدودة إلى شواهد المسألة؛ فالبصريون اكتفوا بالنظر إلى الاستخدام المشهور لـ (حاشا) فحكموا بحرفيّتها، وأغفلوا فعليّتها لقلّة شواهدها، والكوفيون اكتفوا بما لديهم من الأصول فاعتمدوا عليها ليحكموا بفعليّتها، وأغفلوا حرفيّتها على الرغم من شيوع الجر بها، ولو أنّ النحاة

---

1- هذا البيت غير منسوب في همع الهوامع، ج٢، ص٢١٠، ومنسوب للفرزدق في الدرر اللوامع، ج١، ص ٤٩٨، وعثرتُ على البيت في شرح ديوان الفرزدق، ولكنّه برواية مختلفة، فروايته:
(( إلّا قُرَيْشًا فإنّ الله فضّلها      مع النبوة بالإسلام والخير)) ج١، ص٣٦٣، تحقيق إيليّا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٨٣. والشاهد فيه نصبُ ( قريشا) بـ (حاشا)، و(حاشا) حينئذ فعل.

2- هذا دعاء لأعرابي نقله ابن يعيش في المفصّل عن المازني نقلًا عن أبي زيد الذي سمعه من الأعرابي، ج٢، ص٨٥.، وينظر الدر المصون، السمّين الحلبي ج٦، ص٤٨١، و همع الهوامع، السيوطي، ج٢، ص ٢١٠، وفيه وردتْ ( أبا الأصبغ )، بدل ( ابن الأصبغ ).

3- هذا البيت للجميح الأسدي في المفضّليات ص٣٦٧، المفضل الضبّي، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر العربية، الطبعة السادسة، ورُوي فيه ( حاشا أبا ثوبان )، وهو منسوب له في الجنى الداني، ص٥٦٢، وفي الدرر اللوامع، ج١، ص٤٩٩ برواية ( حاشا أبي ثوبان)، وقال في الدرر اللوامع: (( البكمة ) : مأخوذ من البكم. و( الفدم ) : العي. و (ضِنًا) ... وهو البخل. و (الملحاة ) ... وهي المنازعة.)) ينظر الدرر اللوامع، ج١، ص ٤٩٩. والشاهد فيه أنّ ( أبا ) منصوبة بعد ( حاشا ) ونصبها دليلٌ على فعلية ( حاشا ).

4- ينظر الكتاب، سيبويه، ج٢، ٣٤٩، وشرح التسهيل، ابن مالك، ج٢، ص ٣٠٦.

نظروا إلى المسألة نظرة شمولية لزال الخلاف بينهم؛ إذ بهذه النظرة يتبيّنون أنّ (حاشا) استخدمتْ فعلًا، واسمًا، وحرفًا.

**مسألة عامل الجر في الاسم الواقع بعد (حتّى) .**

اختلف النحاة في عامل الجرّ في الاسم بعد(حتّى)، نحو (مطلته حتّى الشتاءِ، وسوّفته حتى الصيفِ)؛ فذهب البصريون وأكثر الكوفيين إلى أنّ (حتّى) هي التي تجرُّ (الشتاء) و (الصيف) من غير تقدير خافض[1]، أيْ أنّ ( حتى) لديهم حرف خفض ، وهذا الرأي إنْ كان من البصريين لا يجرح القاعدة التي تقول: (الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصًا)؛ فقد يُقال: إنّها تدخل على الفعل، وتدخل على الاسم فكيف تعمل الخفض بالاسم وهي لا تختص به ؟ فالردّ عليه بأنّ دخولها على الفعل يكون بتقدير(أنْ) قبل الفعل[2]، و(أنْ والفعل الذي يليها) مصدرٌ مؤوّل، وهو اسم مخفوض، وبهذا يكون اختصاصها بالدخول على الاسم فقط، وإذا ثبت اختصاصها بالاسم عملتْ الخفض فيه، بينما إذا كان الرأي من الكوفيين فإنّ رأيهم يجرح قاعدة إعمال الفعل بالاختصاص؛ لأنّه إذا وليها الفعل انتصبتْ لديهم بـ (حتى) نفسها من غير تقدير (أنْ)، فأصبحتْ بذلك تدخل على الفعل، كما كانت تدخل على الاسم ، ولهذا وجب امتناع الجر بها لعدم اختصاصها بالاسم.

---

[1] ـ ينظر مذهب البصريين في الكتاب ، سيبويه ج٣ ، ص ١٧ ، والمقتضب ، المبرّد ، ج٢ ، ص ٣٧ ، والأصول ، ابن السرّاج ، ج١ ، ص ٤٢٦ ، والإنصاف ، ج٢ ، ص ١٤١ ، وارتشاف الضرب ، أبو حيّان ، ص ١٦٦٢ ، وينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ، ج٢ ، ص ١٤١ ، وارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ص١٦٦٢ ، وفي همع الهوامع ، ج٢ ، ص ٣٠٠ .

[2] ـ هذا مذهب البصريين فيها .

وثمّة رأي آخر في الاسم الذي يلي (حتّى) ، وهو مذهب الكسائي، فقد ذهب إلى أنّ الاسم بعدها مخفوض بـــ (إلى) مضمرة أو مظهرة [1].

واحتجّ الكسائي بأنّ التقدير في قولنا: (ضربت القوم حتّى زيدٍ ) حتى انتهى الضرب إلى زيدٍ، ثم حذف (انتهى الضرب إلى) تخفيفًا، فوجب أنْ تكون (إلى) هي الخافضة للاسم [2]، لأنّها تفيد انتهاء الضرب.

وذكر النحاة أنّ (حتى) تأتي على أربعة أقسام: قسم تكون فيه حرف ابتداء، وتليها الجملة الفعلية والاسمية من غير عمل، ويكون الكلام بعدها مستأنفًا، فالفعلية نحو: (قام القوم حتى يخرجُ عمرو) برفع (يخرج)، والاسمية نحو (قام القوم حتى عمرو خارجٌ). وقسم تكون فيه حرف عطف، نحو: (مات الناس حتى الأنبياءُ). وقسم تكون فيه خافضة، نحو: ( قام القوم حتّى زيدٍ)[3]، وقسم تكون فيه ناصبة للفعل على مذهب الكوفيين، نحو( أطع الله حتّى يدخِلَكَ الجنة)، والقسمان الأخيران هما الحالتان اللتان تكون فيها(حتّى) عاملةً.

واتّكاء على ما تقدّم فإنّ الباحث يرى أنّ(حتّى) على قسمين: قسم لا تكون فيه (حتى) عاملة، وقسم تكون فيه عاملة ، فأمّا القسم الأول فتكون فيه ابتدائية، أو عاطفة، وأمّا القسم الثاني فتكون فيه جارّة، وتدخل على الاسم، وتدخل على المصدر المكوّن من الفعل و(أنْ) المقدّرة الناصبة له.

---

١ـ ينظر رأي الكسائي في الإنصاف، ج٢ ، ص ١٤١ ، وفي شرح الرضي ، ج٤ ، ص ٢٧٣ ، وفي همع الهوامع ، السيوطي ، ج٢ ، ص ٣٠٠ .

٢ ـ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ١٤١ .

٣ ـ ينظر شرح الرضي ، ج٤ ، ص ٢٧٢ ، ورصف المباني ، المالقي ، ص ١٨٢ ، ومغني اللبيب ، ابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ج١ ، ص ١٤٢ ، وما بعدها ، وجعلها المالقي أربعة أقسام ، حيث فصل بين الجارّة التي يليها الاسم ، والجارّة التي يليها الفعل على مذهب البصريين بتقدير ( أنْ) الناصبة ، وجعل الرابع منها ( حتى الناصبة للفعل)، وهذا على مذهب الكوفيين الذين ينصبون الفعل بـــ (حتّى) نفسها ، وليس بتقدير ( أنْ ) كما ذهب البصريون .

وليستْ الدراسة بصدد الحديث عن كل ما يتعلّق بـ (حتّى)، وإنّما ستتناول الدراسة منْ جملة أحوالها ما يخدم الحديث عن هذه القاعدة. ويُشكّل رأي الكسائي المحور الرئيس لهذه القاعدة في مسألة (حتى)، فهو يذهب إلى أنّ الاسم الواقع بعد حتّى مجرور بتقدير (إلى)؛ لأنّ (حتّى) في هذا الموضع بمعنى (إلى).

وردّ الأنباري رأي الكسائي من وجوه: أحدها: أنّ تقدير (إلى) فيه بُعْدٌ، « وإبطال لمعنى حتى . وذلك لأنّ موضع حتى في الأسماء أنْ يكون الاسم الذي بعدها من جنس ما قبلها... كقولك: (قاتلَ زيدٌ السِّباعَ حتّى الأسدِ )[1]؛ لأنّ قتاله الأسد أبعد من قتاله لغيره » [2]، وَ(إلى) تخرج عن هذا المعنى، فلا يكون ما بعدها من جنس ما قبلها. والثاني:أنّ حروف الجر لا تعمل مع الحذف فكيف تعمل (إلى) في التقدير ؟ [3]؛ فالكسائي يرى أنّ العامل في الاسم بعد (حـــتّى ) هو (إلى) مقدّرة مع أنّ حروف الجر لا تعمل مع الحذف .

والراجح لدى الباحث أنّ(حتّى) هي التي تجر الاسم بعدها، فلا مانع يمنع من أنْ تعمل فيه، فقد تبيّن في ما سبق من حديث أنّها مختصّة بالدخول على الاسم، وحتّى لو أتى بعدها فعل فإنّه يكون بتأويل مصدر مع (أنْ) المقدّرة، والمصدر المؤوّل اسمٌ، وإذا ثبتَ اختصاصها بالاسم فلا تُمنع من العمل، وإعمالها أولى من إعمال حرف مقدّر، لاتفاق النحاة على أنّ حروف الجر لا تعمل وهي محذوفة .

ويرى الباحث أنّ البصريين قد نقضوا هذه القاعدة في مسألة إعمال ( رُبّ) مقدّرة بعد الواو؛ فقد ذهب البصريون إلى أنّ واو رُبّ لا تعمل، وإنّما العمل لرُبّ مقدّرة؛ لأنّ الواو لا

---

1 ــ كلمة الأسد مضبوطة بالفتح في الإنصاف، وتحديدًا في طبعة دار الطلائع ، والأصل أنْ تضبط بالكسر؛ لأنّ الأنباري يتحدّث عنها إذا كانتْ حرف خفض . ويبدو أنّ ذلك خطأ في الطباعة ، لأنّها مضبوطة بالكسر في طبعة مكتبة الخانجي ، تحقيق جودت مبروك، ومراجعة رمضان عبد التوّاب، الطبعة الأولى ، ص ٤٨٠ .

2 ــ الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ص ١٤٣ .

3 ــ ينظر الإنصاف ، ج٢ ، ص١٤٣ .

تختص بالأسماء، وإنّما تدخل على الأفعال كما تدخل على الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنّ الواو تعمل الخفض في النكرة بنفسها (١) .

ولن تتناول الدراسة هذه المسألة؛ لأنّه قد تقدّم الحديث عنها في المسألة الثامنة من المبحث الأول من الفصل الأول (٢)، وما يهمّنا هنا هو الإشارة إلى نقض البصريين لهذه القاعدة عند حديثهم عن( رُبّ ) ، فكيف يذهبون إلى أنّ حروف الجر لا تعمل مع الحذف ، ويمنعون بعض الحروف اعتمادًا على هذه القاعدة، ثم يُعْمِلونَ ( رُبَّ) مع الحذف ؟

**مسألة فعل الأمر**

اختلف النحاة في فعل الأمر المعرّى عن حروف المضارعة أهو مبنيٌّ أم معربٌ ؟ فذهب البصريون إلا أنّه مبني، وذهب الكوفيون إلى أنّه معرب بتقدير لام الجزم (٣).

واحتجّ الكوفيون من ثلاثة أوجه: أحدها (٤): أنّ الأصل في الأمر للمُواجهة في نحو(افْعَلْ)، (لتَفْعَلْ )؛ فالأصل في(اذهب) لتذهب، وحُذفتْ اللام تخفيفًا، واستدلّوا بقوله تعالى﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾(٥) في قراءة من قرأ (فليفرحوا) بالتاء

---

١ ــ ينظر اللباب ، العُكبري ، ج١ ، ص ٣٦٥ .

٢ ــ ينظر صفحة ٦٦ من هذه الدراسة .

٣ ــ المقصود بها لام الأمر. ينظر رأي البصريين في الكتاب، سيبويه، ج١، ص ١٧، وفي المقتضب، المبرّد، ج٢، ص٤، وج٤، ص٨١، وفي الأصول، ابن السرّاج، ج٢ ، ص ١٤٥ ، وفي الإنصاف، الأنباري ، ج٢ ، ص٨٢ ، وفي التبيين ، العُكبري ، ص١٧٦ ، وفي شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، الخوارزمي ، ج٣ ، ص٢٦٠ . وينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ٨٢ ، وفي أسرار العربية ، الأنباري ، ص ٣١٧ ، وفي التبيين ، العكبري ، ١٧٦، وفي اللباب ، العُكبري ، ج٢ ، ص١٧ ، وفي شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، الخوارزمي ، ج٣ ، ص ٢٦٠ .

٤ ــ ينظر اللباب ، العُكبري ، ج٢ ، ص ١٧ .

٥ ــ يونس ، آية ٥٨ .

موضع الياء[1]، أيْ أنّ الأصل في الأمر الموجّه للمخاطب أنْ يكون باللام كما كان الأمر في الغائب باللام، نحو( ليفْعلْ )، إلّا أنّه حذف لكثرة الاستعمال .

والرد عليهم من وجهين: أحدهما: أنّ الأمر في صيغة ( ليفعل ) فيه حروف المضارعة، والأمر في صيغة (افْعل) لا يوجد فيه حروف المضارعة، ولهذا لا يجوز القياس بينهما لاختلافهما من هذا الوجه. والثاني: أنّ الأمر في صيغة ( افعَلْ) دلالة متحصّلة من لفظ الفعل نفسه، بينما دلالة الأمر في صيغة ( لِيَفْعَلْ ) وصيغة ( لتَفْعَلْ) متحصّلة من اللام التي في أوّله، فإذا حذفتْ اللام زالتْ دلالة الأمر منه ، وفي هذا تفترق الصيغتان، ولهذا ينبغي أنْ لا تقاس الصيغة الأولى على الصيغة الثانية لتفارقهما من هذا الوجه.

والوجه الثاني من وجوه احتجاج الكوفيين:« أنّ الدليل على أنّ فعل الأمر معرب مجزوم بلام مقدّرة أنّك تقول في المعتلّ (اغزُ، وارمِ، واخْشَ) فتحذف الواو، الياء، والألف كما تقول (لم يغزُ، ولم يَرْمِ، ولم يَخْشَ) بحذف حرف العلة »[2] ؛ أيْ أنّ فعل الأمر المعتل يحذف منه حرف العلّة كما يحذف من الفعل المضارع المعتل المسبوق بحرف جزم فتشابها من هذا الوجه.

والرد عليهم بأنّ حذف حروف العلّة في الفعل المضارع علامة إعراب، والدليل على ذلك أنّ حروف العلّة تثبتُ في الرفع والنصب، بينما يكون حذفها مع فعل الأمر علامة بناء؛ لأنّ حذفها ملازم للأمر.

[1] ـ رُويتْ هذه القراءة عن النبي من طريق أُبَيّ بن كعب، وعن عثمان بن عفّان ، وأنس بن مالك ، والحسن البصري ، ومحمد بن سيرين، وغيرهم ينظر الكشّاف، الزمخشري ج٣، ص١٥٠، والمحتسب ، ابن جني ، ج١، ص٣١٣، والإنصاف، الأنباري ج٢ ، ص ٨٢ ، والبحر المحيط ، ج٥ ، ص ١٧٠ . والشاهد فيها أنّ (فلتفرحوا ) بالتاء تكون للمخاطب على صيغة الأمر، وفي هذا دلالة على أنّ أصل الأمر باللام، فأصل (اضرب) لتَضْرِبْ . وينظر هذا الشاهد في المحتسب ، ابن جني ، ج١ ، ص ٣١٣ .

[2] ـ الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ٨٥ .

والوجه الثالث من وجوه احتجاج الكوفيين: أنّ فعل النهي معرب مجزوم، والأمر ضد النهي، والنحاة يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره[1]، ولهذا فإنّ فعل الأمر محمول على النهي؛ لأنّه ضدّه.

وهذا الوجه مردود أيضا، والرد عليه من وجهين أحدهما: أنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّما أعرب المضارع لمضارعته الاسم [2] ، بينما لا يشبه الأمر الاسم، ولا يضارعه في شيء، ولهذا وجب أنْ يظلّ على أصله من البناء ، ولا ينبغي أنْ يحمل على المضارع.

والثاني: أنّ فعل النهي فرع في الجزم، والجزم مشتمل عليه وعلى غيره؛ فهو مشتمل على فعل النفي، نحو ( لم يفعلْ)، و( لمّا يفعلْ) ، وعلى فعل الأمر، نحو( لتفعلْ)، وعلى فعل الشرط ، نحو( إنْ تفعلْ أفعلْ )، وعلّة الجزم ليستْ محصورة في النهي، فلا ينبغي أنْ يحمل الأمر على النهي حملَ الضدّ على ضدّه ، فينجزم الأمر كما انجزم النهي؛ لأنّ النهي ليس علة الجزم ، وإنّما علة الجزم أنّ الجزم نظير الجر في الأسماء [3]، فالعلة فيه علّة النظير، وإذا ثبت أنّ العلّة في جزم الفعل المضارع علّة النظير،أيْ أنّ الجزم نظير الجر امتنع قياس الأمر عليه .

واستدلّ الأنباري بهذه القاعدة لإثبات أنّ فعل الأمر مبنيٌّ، وليس مجزومًا، فحروف الجرّ لا تعمل مع الحذف، وهي من عوامل الأسماء، وحروف الجزم من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، فإذا كانتْ عوامل الأسماء لا تعمل مع الحذف ، فعوامل

---

[1] ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص٨٥ .

[2] ــ بيّن النحاة وجوه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم وهي خمسة وجوه : الوجه الأول : أنّه يكون شائعا فيتخصص كالاسم . والثاني : أنّه يدخل عليه لام الابتداء كما يدخل على الاسم . والثالث : أنّه يشترك فيه الحال والاستقبال ، والاسم يشترك في دلالات كثيرة كالعين تكون للنظر ، وتكون عين الماء ، وغير ذلك . والرابع : أنّه يقع نعتًا كما يقع الاسم . والخامس : أنّه يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه ؛ فيضرب علـــى وزن ضارب . ينظر هذه الوجوه في أسرار العربية ، الأنباري ، ص٢٦ ، ص٢٧ .

٣ ــ هذه العلّة ذكرها سيبويه في الكتاب ، ج٣ ، ص ٩ ، باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها .

الأفعال أولى في المنع منها[1]. فحروف الجزم لا تُضمر، لأنّها أُضعف من حروف الجر، وما دامتْ حروف الجرّ لا تعمل مَع الإضمار فالأولى أنْ لا تعمل حروف الجزم مع الإضمار لضعفها.

وردّ الكوفيون بأنّ حروف الجزم تعمل مع الحذف، والدليل على ذلك قول الشاعر:

[ من الوافر ]

مُحَمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ     إذا ما خِفْتَ مِنْ أمرٍ تَبَالا [2]

إلّا أنّ البصريين قالوا: بأنّ حروف الجزم لا تُحذف إلّا في الشعر[3]؛ أيْ للضرورة، وردّه بعضهم بأنّ الفعل (تفدِ) ليس مجزومًا بلام مقدّرة، وأنّه ليس الأصل فيه (لتفدِ نفسك) ، وإنّما الأصل: (تفدي نفسك )، من غير تقدير لام ، ثمّ حُذِفَتْ الياء لضرورة الشعر [4].

ويُردّ ذلك بأنّ البصريين يجيزون إعمال حروف الجزم مع الإضمار، وذلك إذا كان الفعل المجزوم جواب الأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض، نحو ائتني آتِك ، ولا تفعلْ يكنْ خيرًا لك، وأين تكنْ أزرْك ؟ وليته عندنا يحدّثنا، وألا تنزل تصبْ خيرًا [5]، وقد يُعذر

---

١ ــ ينظر أسرار العربية ، الأنباري ، ص ٣٢١ .

٢ ــ اختُلف في نسبة هذا البيت فنسبه ابن هشام إلى أبي طالب عم الرسول صلّى الله عليه وسلّم في شذور الذهب، ص٢٣٩ الشاهد رقم ١٠٠، وذكر البغدادي في الخزانة أنّه منسوب لحسّان بن ثابت، وليس في ديوانه، وأنّه منسوب للأعشى، ج٩، ص١٤، ورقم الشاهد في الخزانة ٦٨٠. وهو غير منسوب في الكتاب، ج٣، ص ٨، وفي الإنصاف، ج٢، ص ٨٧، وفي رصف المباني، ص٢٥٦ ، باب اللام . والشاهد فيه على مذهب الكوفيين : قوله   ( تفد ) فإنّه فعل مضارع لم يتقدّمه في اللفظ ناصب ولا جازم ، ولكنّه جاء على صورة المجزوم ، وقدّره النحاة مجزوما بلام أمرٍ محذوفة ، وأصله ( لتفد ) . وينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ، ج٢ ، ص ٨٧ . التبال: سوء العاقبة أو الهلاك ، وأصله الوبال.

٣ ــ ينظر الكتاب، سيبويه ، ج٣ ، ص ٨ ، ويقول : (( اعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفُها في الشعر ، وتعمل مضمَرة ، كأنّهم شبّهوها بأنْ إذا أعملوها مضمرة )) ثم أورد هذا الشاهد .

٤ ــ ينظر الإنصاف ، ج٢ ، ص ٩٧ .

٥ ــ ينظر الكتاب، سيبويه ، ج٣ ، ص٩٤، والمقتضب ، المبرّد، ج٢، ص٨٠، الأصول ، ابن السرّاج ، ج٢، ص ١٦٢ .

البصريون بأنّ الحذف هنا مع البدل، فالأفعال المضارعة في الأمثلة المتقدّمة مجزومة بعامل محذوف، ولكنّ الجزم معتمدٌ على استفهام أو أمرٍ أو نهي أو تمنٍّ أو عرضٍ ، وهذه المعتمدات بدل من العامل المحذوف .

ويذهب الباحث إلى أنّ فعل الأمر مبنيٌّ ، وليس معربًا من وجوه : أحدها: أنّ المضارع إنّما أعرب لمضارعته الأسماء، أمّا فعل الأمر فلا مشابهة بينه وبين الأسماء في شيء، وما دام فعل الأمر لا يشبه الاسم في شيء فقد بقي على أصله في البناء؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء ، وإذا أعرب الفعل فإنّ إعرابه لمشابهته الاسم .

والثاني : أنّ (( ما كان على وزن فَعَالِ من أسماء الأفعال ، كَنَزَالِ ، وتَرَاكِ... مبنيٌّ؛ لأنّه ناب عن فعل الأمر؛ فنزال ناب عن انزلْ، وتراك ناب عن اتركْ...فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًّا لما بُني ما ناب منابه ))[1] .

والثالث : أنّ قياس الأمر (افعلْ) على المضارع المسبوق بلام الأمر، نحو (لتفعل) قياس مردود، لأنّ الطلب في فعل الأمر من دلالة الفعل، بينما الطلب في الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر من دلالة اللام، وليس من دلالة الفعل، وإذا افترقا من هذا الوجه فلا يجوز القياس.

والرابع : أنّ فعل الأمر إذا أسند إلى ألف الاثنين، نحو(افعلا)، أو واو الجماعة، نحو (افعلوا) ، أو ياء المخاطبة، نحو(افعلي) فإنّ النون تحذف دائمًا، بينما إذا اسند الفعل المضارع إلى الضمائر المذكورة فإنّها تحذف إذا سُبقتْ بعوامل النصب أو الجزم، وتثبتْ إذا لم تسبق بعامل من هذه العوامل، فدلّ ذلك على أنّ الانتقال من الحذف إلى الثبات في المضارع علامة إعراب؛ لأنّ الإعراب يكون بالتغيير، وأنْ الثبات على الحذف في فعل الأمر علامة بناء؛ لأنّ البناء يكون بثبات الحركة .

---

[1] ـ الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ٩٠ وما بعدها .

**القاعدة الثالثة: عوامل الأفعال ضعيفة، فلا تعمل مع الحذف من غير بدل.**

تأتي عوامل الأفعال على قسمين[1]: عوامل معنوية، وعوامل لفظية، أمّا المعنوي فهي العاملة في الفعل المضارع، وهي على صنفين: عامل الرفع في الفعل المضارع، وعامل النصب في الفعل المضارع[2]. وفي عامل الرفع في الفعل المضارع خلاف بين نحاة المدرستين، فالكوفيون يذهبون إلى أنّ الرافع للفعل المضارع هو التجرّد أو التعرّي من النواصب والجوازم، بينما يذهب البصريون إلى أنّ الرافع له هو وقوع الفعل موقع الاسم، وفي عامل النصب في الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية، وفاء السببية، و(أو) خلاف بينهما أيضًا، فهو عامل معنوي لدى الكوفيين، ويطلقون عليه اسم الخلاف، وهو عامل لفظي لدى البصريين ، ويُقدّر (أنْ) بعد (الواو) أو (الفاء) أو (أو)، وأمّا عوامل النصب التي تنصب الفعل، وعوامل الجزم التي تجزم الفعل فلا خلاف بينهما من حيث هي عوامل لفظية .

وتقرر لدى النحاة أنّ عوامل الأفعال ضعيفة فلا تعمل مع الحذف من غير بدل، والمقصود بالعوامل الضعيفة التي لا تعمل مع الحذف من غير بدل في هذه القاعدة هي العوامل اللفظية؛ لأنّ العوامل المعنوية لا تظهر أصلًا.

---

1ـ ينظر العوامل المائة للجرجاني شرح خالد الأزهري ، ص٢٠٣ وما بعدها ، وص ٢١١ ، وما يليها ، وينظر نظرية العامل في النحو العربي ، وليد الأنصاري ، من ص ٦٨ ، إلى ص ٨٠ ، و العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ، خليل عمايره ، من ص ٥٤ ، إلى ص ٦٤ .

٢ـ ويُسمّى الخلاف ، وهو عامل معنوي لدى الكوفيين ، ويأتي في ثلاثة مواضع : أمّا الموضع الأول فهو الفعل المضارع الواقع بعد واو المعيّة المسبوق بنفي أو طلب ، وأمّا الموضع الثاني فهو الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية المسبوقة بنفي أو طلب ، وأمّا الوضع الثالث فهو الفعل المضارع الواقع بعد ( أو ) التي بمعنى ( إلى أن) .

وكان لهذه القاعدة أثر في توجيه مسألة عمل أنْ الخفيفة، ووُظّفتْ تحديدًا في الرد على مذهب الكوفيين فيها؛ فالكوفيون يرون أنّ (أنْ) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصبَ مع الحذف من غير بدلٍ [1]، والبصريون يذهبون إلى أنّها لا تعمل مع الحذف من غير بدل[2] .

واحتجّ الكوفيون بالسّماع، نحو قوله تعالى: ((وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُوٓا إِلَّا ٱللَّهَ)) [3] على قراءة ابن مسعود، بنصب (لا تعبدوا) بـــ (أنْ ) مقدّرة؛ لأنّ التقدير فيها: (أنْ لا تعبدوا إلّا الله )، و( أنْ) في هذا الشاهد محذوفة من غير بدل، وقول طرفة بن العبد:

[ من الطويل ]

ألا أيُّهذا اللّائمي أحضرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللذّات ، هل أنتَ مُخْلِدي [4]

---

١ــ ينظر مذهب الكوفيين في المقتضب ، المبرّد ، ج٢ ، ص ١٣٤ ، وقول المبرّد : (( وقد نصبه قوم على إضمار (أنْ) )) ، وينظر الأصول ، ابن السراج ، ج٢ ، ص ١٧٦ ، والإنصاف ، ج٢ ، ص١١١ ، واللباب ، العكبري ، ج٢ ، ص٣١ ، وشرح الجمل ابن عصفور ، ج٢ ، ص ١٤٣ ، وشرح الرضي ، ج٤ ، ص٨٠ ، والدّر المصون ، السّمين الحلبي ، ج١ ، ص ٤٦٠ ، تفسير آية ٨٣ من سورة البقرة ، والدرر اللوامع ، ج١ ، ص٧ .

٢ ــ ينظر مذهب الكوفيين في المقتضب ، المبرّد ، ج٢ ، ص ١٣٤ ، وقال المبرّد : (( فأمّا الرفع فلأنّ الأفعال لا تُضمَر عواملها ، فإذا حُذِفَتْ رُفِعَ الفعل )) ، ويظر الأصول ، ابن السراج ، ج٢ ، ص ١٧٦ ، والإنصاف ، ج٢ ، ص١١١ ، واللباب ، العكبري ، ج٢ ، ص٣١ ، وشرح الجمل ابن عصفور ، ج٢ ، وشرح الرضي ، ج٤ ، ص٨٠ ، ص ١٤٣ ، وشرح التصريح ، الأزهري ، ج٢ ، ص ٣٩١ ، وعدّ الشواهد الواردة بالنصب شاذّة ، والدرر اللوامع ، أحمد الشنقيطي ، ج١ ، ص٧ .

٣ــ سورة البقرة ، ٨٣ ، وهذه القراءة لابن مسعود ، ورسم الآية في المصحف برواية حفص عن عاصم هكذا : (( وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ)) ، بإثبات النون . وتنظر قراءة ابن مسعود في الكشّاف ، الزمخشري ، ج١ ، ص ٢٩٠ . وفي الإنصاف ، ج٢ ، ص١١١ ، والدر المصون ، السّمين الحلبيّ ، ج١ ، ص ٤٦٠ .

٤ــ البيت من معلّقة طَرَفة بن العبد في الديوان ص ٣٣ بنصب ( أحضرَ ) ، اعتنى به حمدو طمّاس ، دار المعرفة ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، وهو من شواهد سيبويه ، ج٣ ، ص ٩٩ ، ويروى برفع ( أحضرُ ) في المقتضب ، المبرّد ، ج٢ ، ص ١٣٤ ، وفي الأصول ، ابن السراج ، ج٢ ، ص ١٧٦ ، ويروى بنصب (أحضرَ) في شرح جمل الزجاجي ، ج٢ ، ص ١٤٣ ، وفي شرح الرضي ، ج٤ ، ص ٨٠ ، وفي شرح التصريح ، الأزهري ، ج٢ ، ص ٣٩١ . والشاهد في البيت ، نصب ( أحضرَ ) بـــ (أن ) مضمرة .

وقول عامر بن الطفيل : [ من الطويل ]

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ واجِدٍ وَنَهْنَهْتُ نفسي بَعْدَ ما كِدْتُ أفْعَلَهْ (١)

وَخرّج البصريون هذه الشواهد، أمّا الآية، فقالوا: إنّ الفعل فيها مجزوم بـ (لا)، وعلامة الجزم والنصب سواء، فلا حجّة للكوفيين فيها(٢). وأمّا البيتان فحملوهما على الشذوذ (٣)، ومنهم من قال: إنّ رواية بيت طرفة برفع ( أحضرُ) هي الرواية الصحيحة، أمّا رواية النصب فهي محمولة على أنّ قائله توهّم أنّه أتى بأن ، فنصب على طريق الغلط(٤). أيْ أنّ النصب خطأ نحوي وقع فيه الشاعر.

واحتجّ البصريون بهذه القاعدة لإبطال مذهب الكوفيين، فقالوا: « الدليل على أنّه لا يجوز إعمال (أنْ) الخفيفة مع الحذف أنّها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة؛ فينبغي أنّ لا تعمل مع الحذف من غير بدل»(٥)؛ أيْ أنّهم قاسوها على (أنّ) المشددة التي تعمل في الأسماء؛ لأنّها في نظرهم مخففة من الشديدة، ولمّا خُففتْ أصبحتْ من عوامل الأفعال، والنحاة مجمعون على أنّ المشددة لا تعمل مع الحذف، وإذا كانت المشددة لا تعمل مع الحذف فالخفيفة أولى أنْ لا تعمل؛ لأنّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال.

---

١ ـ وهو منسوب لعامر بن جُؤَيْنٍ الطائي أو امرؤ القيس في لسان العرب ، (خبس ) ، ومنسوب لعامر بن جُؤَيْنٍ الطائي في الكتاب ، ج٣ ، ص٣٠٦ ، و٣٠٧ ، و، ومنسوب لعامر الهذلي في شرح التصريح ، الأزهري، ج٢، ص٣٩٢، وغير منسوب في تخليص الشواهد، ابن هشام، ص ١٤٨ ، وفي الدرر اللوامع ، أحمد الشنقيطي، ج١، ص٨٥. الخباسة : الغنيمة، ونهنهت نفسي : كففتها، وزجرتها. والشاهد فيه قوله ( كدتُ أفعلَه) حيث نصب ( أفعلَ) بـ ( أنْ ) مضمرة .

٢ ـ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ١١٤ .

٣ ـ ينظر شرح التصريح ، الأزهري ، ج٢ ، ص٣٩١ .

٤ ـ ينظر الإنصاف ، ج٢ ، ص ١١٥ .

٥ ـ الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ١١٢

ويرجّح الباحث أنّ (أنْ) الخفيفة لا تُعمل مع الحذف من غير بدل على مذهب البصريين، وذلك من وجوه: أحدها: أنّ مذهب البصريين مؤيّد بالقياس كما تقدّم، ومذهب الكوفيين مؤيّد بالسّماع، كما تقدّم أيضا. « وإذا تعارض القياس والسماع نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه على غيره »[1]، والقياس في هذه المسألة عام ومطّرد، والسماع شاذّ ونادر، لهذا ينبغي أنْ يؤخذَ بالقياس، ويقاس عليه، وينطق بالمسموع ، ولا يُقاس عليه.

والثاني: أنّ ما استدلّ به الكوفيون من السماع يمكن تأويله؛ أمّا الآية فتحتمل أنْ يكون الفعل (تعبدوا ) فيها مجزومًا بـــ (لا) الناهية، وليس منصوبًا كما ذهب الكوفيون بـــ (أنْ) محذوفة، وعلامة الجزم تشبه علامة النصب؛ وهي حذف النون، وما دامتْ العلامتان متشابهتين فإنّ الأخذ بما يوافق القياس أولى من الأخذ بما يخالفه، ونصب الفعل في هذه الآية مخالف للقياس، وجزمه موافق له؛ لذا فإنّ توجيه الفعل بالجزم أولى من توجيهه بالنصب ، وأمّا الفعل ( أحضرَ) في قول النابغة ، فيُرْوى بالرفع ( أحضرُ) [2]، وما دام أنّه يروى بالرفع فلا حجة لهم فيه، « وإذا كانت إحدى الروايتين موافقة للقياس، والأخرى مخالفة له فإنّه يؤخذ بالموافقة للقياس، ويقاس عليها، وتطرح المخالفة، وتوصف بالشذوذ، ولا يُقاس عليها»[3]، وأمّا بيت عامر بن الطفيل فيحتمل« أنْ يكون أراد بقوله ( بعد ما كدْتُ أفعلَه) بعد ما كدْتُ أفعلها يعني الخصلة. فحذف الألف ، وألقى فتحة الهاء على ما قبلها » [4].

---

1 ـــ الاقتراح في أصول النحو ، السّيوطي ، ص ١٢٢ ، ونقله عن ابن جني . ينظر الخصائص ، ابن جني ، ج١ ، ص١١٧ .

2 ـــ تنظر رواية الرفع في الكتاب سيبويه ، ج٣ ، ص ٩٩ ، وفي المقتضب ، المبرّد ، ج٢ ، ص ١٣٤ ، وفي الأصول ، ابن السراج ، ج٢ ، ص ١٧٦ .

3 ـــ ينظر جدل الإعراب ، ولمع الأدلّة ، الأنباري ، ص ٦٧ .

4 ـــ الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص١١٦ ، و١١٧ . ولهذا التخريج نظير في العربية ذكره الأنباري في الموضع نفسه .

والثالث: أنّ (أنْ) المصدرية من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل مع الحذف من غير بدل، ولهذا جعلَ البصريون الفعل المضارع منصوبًا بـ (أنْ) مضمرة بعد واو المعية وفاء السببية؛ لأنّ الواو والفاء – في رأيهم – بدل من العامل المحذوف.

والرابع: أنّ الكوفيين اعتمدوا على التقدير عندما جعلوا الفعل المضارع منصوبًا بأنْ مصدرية محذوفة من غير بدل، والتقدير إنّما يكون محمولًا على المعنى، وهذا يؤدّي إلى إعمال معاني الكلام، وإعمال المعاني لا يجوز إلّا في المبتدأ، والفعل المضارع المجرّد من عوامل النصب والجزم.

**القاعدة الرابعة: الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين.**

تقرر لدى بعض النحاة أنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، لذلك فهي لا تعمل في شيئين ، ومن بين هذه العوامل حروف الجزم .

واحتجّ الأخفش[1]، ومن سار على مذهبه [2] بهذه القاعدة في مسألة عامل الجزم في جواب الشرط، وذهبوا إلى أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ؛ لأنّ حرف الشرط حرف جزم، والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين، فوجب أنْ يكون فعل الشرط هو العامل [3]. أيْ أنّ العامل الذي جزم جواب الشرط لا يخلو أنْ يكون إمّا أداة الشرط ، وإمّا فعله ، وإمّا كلاهما معًا ، فأمّا إعمال الأداة فباطل؛ لأنّ أدوات

---

١ ـ ينظر مذهب الأخفش في شرح الرضي ج٤ ، ص ٩٢ ، وفي ارتشاف الضرب ، أبو حيّان ، ص ١٨٧٧ ، وفي شرح التصريح ، ج٢ ، ص ٤٠٠ ، وفي حاشية الصبّان شرح الأشموني ج٤ ، ص ٢٣ ، وص ٢٤ ، ولم أذكر المذاهب الأخرى للنحاة في هذه المسألة ؛ لأنّ هذه الآراء تقدّم ذكرُها في إحدى مسائل القاعدة الأولى من شروط الإعمال في الفصل الأوّل .

٢ ـ اختار ابن مالك هذا المذهب في شرح التسهيل ، ورجّحه على غيره من المذاهب بعد أن أبطل المذاهب الأخرى ، ينظر شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج٤ ، ص ٨٠ .

٣ ـ ينظر استدلال أصحاب هذا المذهب بهذه القاعدة في الإنصاف ، ج٢ ، ص ١٥٠ .

الجزم ضعيفة، ولا تعمل في شيئين، وأمّا إعمال الأداة والفعل فباطل؛ « لأنّ كل عامل مركّب من جزأين لا يجوز انفصال جزأيه ، ولا حذف أحدهما ، كإذما وحيثما، بخلاف أداة الشرط وفعله فإنّ انفصالهما جائز نحو ( إنْ زيدًا تكرمْ يكرمْكَ ) »[1]، ولم يبق مما يُحتمل أنْ يكون عاملًا في الجواب إلا الفعل ، فوجب أنْ يكون هو العامل فيه.

وذهبوا إلى أنّه لا يجوز أنْ يعمل حرف الشرط وحده في الشرط والجواب؛ « لأنّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس في عوامل الجر ما يعمل في شيئين من دون إتباع، فوجب أنْ تكون عوامل الجزم كذلك تسوية بين النظيرين»[2] ؛ أيْ أنّ علة النظير تقتضي أنْ يتساوى النظيران في عملهما، فلمّا كان الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء وجب ألّا يعمل الجزم في شيئين؛ لأنّ نظيره لا يعمل في شيئين .

ووصف الأنباري مذهب الأخفش بأنّه ضعيف، وردّه بقاعدة إعمال أخرى فقال: « وهذا القول ضعيفٌ أيضًا؛ لأنّه يؤدّي إلى إعمال الفعل في الفعل» [3].

ويرى الباحث أنّ أداة الشرط وفعله كليهما يعملان في الجواب؛ لأنّهما معا يقتضيان الجواب ، ولا ينفصل اقتضاء الأداة للجواب عن اقتضاء الفعل له؛ فالأداة تعلّق الجواب بالفعل، وحصول الجواب يقتضي حدوث الفعل، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: (إن تساعدْ زيدًا أساعدك) علّقتَ مساعدتك للمخاطب بمساعدته لزيد، و(إنْ) هو الذي أحدث الربط بين الجزأين المتعلّقين، ولقوة التعالق بينهما كان العمل في الجواب للأداة والفعل معا، ولهذا ربط سيبويه بين التعليق وبين

---

١ ــ شرح التسهيل ، ابن مالك ، ج٤ ، ص ٨٠ .

٢ ــ المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٨٠ .

٣ ــ الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص ١٥٠ .

الجزم، فقال: ((وتقول: (ائتني آتِك ) فتجزم على ما وصفنا [1]، وإنْ شئتَ رفعتَ على أنْ لا تجعله معلّقًا بالأول ولكنّك تبتدئُه وتجعل الأول مستغنيًا عنه، كأنّه يقول: ائتني أنا آتيك ))[2].

ولا يجوز أنْ يُقال : إنّ الأداة وحدها هي العامل في الجواب ؛ لأنّ عوامل الجزم ضعيفة فلا تعمل في شيئين كما تقدّم، ولأنّ الفعل ينجزم إذا كان جوابًا لأمرٍ أو نهي أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عرض من غير أداة الجزم، نحو ( ائتنِي آتِك )، و( لا تفعلْ يكنْ خيرًا لك )، و( ألا تأتني أحدثْك)، و( ليته عندنا يحدثْنا )، و( ألا تنزلُ تُصِبْ خيرًا )[3]، ولو كانتْ الأداة وحدها هي العامل في الجواب لما حذفتْ؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تحذف من غير بدل.

ولا يجوز أنْ يقال: إنّ الفعل وحده هو العامل في الجواب؛ (( لأنّه يؤدّي إلى إعمال الفعل في الفعل ))[4]، وإعمال الفعل في الفعل لا يجوز، ولأنّ عمل الفعل الشائع هو الرفع والنصب، والعمل في جواب الشرط هو الجزم؛ لذا لا ينبغي أنْ يعمل الفعلُ الجزمَ في الفعل؛ لأنّ عمل الجزم مخالف لما شاع من عمل الفعل ، وهو الرفع والنصب.

ولا يجوز أنْ يُقال: إنّ الدليل على أنّ فعل الشرط هو العامل في الجواب أنّ حروف الجزم ضعيفة، فلا تعمل في شيئين؛ لأنّ في هذا الدليل استبعادًا لكون حروف الجزم وحدها هي العاملة في الجواب، بينما لا يكون دليلًا على استبعاد أنْ تكون الأداة وفعل الشرط عاملين معًا في الجواب؛ لأنّ التعالق بين ركني الشرط، والربط بينهما بالأداة يجعل الأداة والفعل مناسبين للعمل. ودليلهم هذا لا يشكّل إثباتًا على أنّ الفعل وحده هو العامل في الجواب أيضًا؛ لأنّ عمل

---

[1] ـ الذي وصفه هو أنّ الجواب مجزوم ؛ لأنّه معلّق بالشرط، ولا يستغني عنه ينظر ذلك في الكتاب، ج٣، ص ٩٤.

[2] ـ الكتاب ، سيبويه ، ج ٣ ، ص ٩٥ ، ص ٩٦ .

[3] ـ هذه الأمثلة من كتاب سيبويه ، ج٣ ، ص ٩٣ .

[4] ـ الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص١٥٠ .

الفعل في الجواب مستبعد بأصلٍ آخر، وهو أنّ الفعل لا يعمل في الفعل، ولأنّ الفعل لا تأثير له في الجواب بمعزل عن الأداة.

**القاعدة الخامسة: الحرف أضعف من الفعل.**

تقرر لدى النحاة أنّ الأفعال أقوى العوامل ، ومن مظاهر قوة الأفعال لديهم أنّها تعمل متقدّمة في الفاعل والمفاعيل والتمييز والحال والظروف والمجرورات، وتعمل متأخّرة في ما تقدّم عدا الفاعل، وأنْ تعمل عملًا واحدًا، أو عملين، أو أكثر من ذلك، وأنْ يعمل الاسم الذي يتضمّن معناها كالمصادر، وأسماء الفاعلين والمفعولين، وغيرها، وأنْ يعمل الحرف إذا شابهها كـ (إنّ) وأخواتها، و(ما و لا ) المشبّهتين بـ (ليس) .

وتقرر لديهم أنّ الحروف أضعف من الفعل في العمل؛ لأنّ بعض الحروف إنّما عملت لمشابهتها الفعل بوجه، أو أكثر، لكنّها لا ترقى إلى مرتبة الفعل في العمل؛ فبيّنوا أنّ الحروف المشبهة بالفعل مثلًا[١]عملتْ عملًا معاكسًا لعمل الفعل؛ فالفعل يرفع وينصب، أمّا الحروف المشبّهة بالفعل فتنصب أوّلًا ثم ترفع؛ لأنّها لا ترقى إلى مرتبة الفعل فتعمل عمله كاملًا، وللسبب نفسه مُنِعَتْ أنْ تعمل متأخّرة عن معمولها. ورأى الكوفيون أنّ (إنّ وأخواتها) لا تعمل في الخبر، وإنّما تعمل في الاسم فقط، ويكون الخبر على ما هو عليه من الرفع قبل دخول الحروف المشبّهة بالفعل؛ لأنّ هذه العوامل حروف، والحروف أضعف من الأفعال، فوجب أنْ لا تقوى قوة الفعل في العمل، وقدْ سبق بحث هذه المسألة ، ولا حاجة لتكرار الحديث فيها [٢].

---

[١] ـــ أقصد هنا إنّ وأخواتها .

[٢] ـــ ينظر صفحة٤٦ من الدراسة .

ومن الحروف التي شابهتْ الأفعال (ما) التي تعمل على لغة أهل الحجاز، ويمتنع عملها على لغة تميم . والذي يعنينا في هذه المسألة عملها على لغة الحجازيين، وتحديدًا خلاف نحاة البصرة والكوفة في عملها .

فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض ، وذهب البصريون إلى أنّها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها [1].

واحتجّ الكوفيون من وجهين: أحدهما: « أنّ القياسَ في (ما) أنْ لا تكون عاملة ألبتة؛ لأنّ الحرف إنّما يكون عاملًا إذا كان مختصًّا، كحرف الخفض لمّا اختصّ بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لمّا اختصّ بالأفعال عمل فيها »[2] ؛ أيْ أنّه إذا اختصّ الحرف عمل، وإذا لم يختص لم يعمل؛ و(ما) حرف غير مختصّ يدخل على الأسماء، وعلى الأفعال [3]، ولمّا كان كذلك وجب ألّا يعمل.

ويرى الباحث أنّ هذا الوجه مردود؛ لأنّ قولهم : ( إنّ (ما) حرف غير مختص، والقياس فيه أنْ لا يعمل ألبتة) قول يمكن أنْ يكون مقبولًا، ولكن كيف يستقيم قولهم هذا، وهم يجيزون عَمَلَها في اسمها، ولا يجيزون عملها في خبرها ؟ فالأصل أنْ لا تعمل في الاسم كما لم تعمل في الخبر؛ لأنّها لا تعمل ألبتة ، وإذا امتنع عملها في الخبر لهذه العلّة وجب أنْ يمتنع عملها في الاسم ؛ لأنّ العلة قائمة في الجزأين.

---

[1] ــ ينظر مذهب الكوفيين في الإنصاف ، ج١ ، ص ١٥١ ، وفي اللباب، العُكبري ، ج١ ، ص ١٧٥ ، وفي شرح التصريح ، الأزهري ، ج١ ، ص ٢٦١ ، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ص ٣٨٩، وينظر مذهب البصريين في الكتاب ، سيبويه ، ج١ ، ص ٥٧ ، وفي المقتضب ، المبرّد ، ج٤ ، ص ١٩٠ في الإنصاف ، ج١ ، ص ١٥١ ، وفي اللباب ، العُكبري ، ج١ ، ص ١٧٥ ، وفي شرح التصريح ، الأزهري ، ج١ ، ص ٢٦١، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ص ٣٨٩ .

[2] ــ الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص١٥١ .

[3] ــ دخولها على الاسم نحو ( ما زيدٌ قائمٌ) ، ودخولها على الفعل نحو ( ما يقوم زيدٌ ) .

وأمّا الوجه الثاني من وجوه احتجاج الكوفيين «أنّ أهل الحجاز أعملوا (ما)؛ لأنّهم شبّهوها بـ (ليس) من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف فلم يقوَ على العمل في الخبر كما عملتْ (ليس)؛ لأنّ (ليس) فعل، و (ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل »[1] ؛ أيْ أنّ (ما) تعمل في الاسم على ما بينها وبين (ليس) من شَبَهٍ، ولكنّها لا تعمل في الخبر؛ لأنّها حرف، والحرف أضعف من الفعل في العمل.

ويرى الباحث أنّ هذا الوجه يُردّ بأنّ لعمل (ما) مقتضيين: أحدهما: أنّ الشبه بين (ما) ، و(ليس) يقتضي أنْ تعمل (ما) عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر. والثاني: أنْ (ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل، وهذا يقتضي أنْ تنحطّ عن مرتبة (ليس) في العمل؛ فكان المقتضيان متوازنين، ومتساويين في قوة التأثير، ولا ينبغي أنْ يُرجّح أحدهما على الآخر. وقد التزم البصريون بالمقتضيين ؛ فاشترطوا لعملها ألّا يتقدّم خبرها عليها [2]، وأبطلوا عملها مع أداة الاستثناء[3] لمقتضى ضعفها، وأعملوها في الاسم والخبر لمقتضى المشابهة ،أمّا الكوفيون فرجّحوا مقتضى الضعف على مقتضى المشابهة عندما أعملوها في الاسم دون الخبر، فاختلّ هذا التوازن بين المقتضيين؛ فكان مذهب البصريين أولى من مذهب الكوفيين.

واحتجّ البصريون بأنّ (ما) تُشْبِهُ (ليس) لمشاركتها لها في أربعة أشياء، وهي: النفي، ونفي ما في الحال، ودخولها على المبتدأ والخبر، ودخول الباء في خبرها[4]. والشبه من وجهين يكفي في إلحاق المشبّه بالمشبّه به؛ فالاسم الممنوع من الصرف لمّا أشبه الفعل من وجهين

---

1 ـ الإنصاف ، الأنباري ، ج١، ص ١٥١ .

2 ـ ينظر التبيين، العُكبري ، ص٣٢٧، وحاشية الصبان شرح الاشموني على ألفيّة ابن مالك، ج١، ص٣٩٠ .

3 ـ ينظر اللباب، العُكبري ، ج١ ، ص ١٧٥ باب ( ما ) .

4. ينظر ذلك في المصدر السابق، ج١ ، ص ١٧٥ ، باب (ما) .

أجري مجراه، فمُنِعَ الجرّ والتنوين، فكيف إذا زاد على وجهين؟، وإذا ثبت أنّها قد أشبهتْ (ليس) من هذه الوجوه وجب أنْ تعمل عملها ، فترفع الاسم وتنصب الخبر[1] .

ويرى الباحث أنّ إعمال (ما) في الاسم والخبر لمشابهتها لـــ (ليس) أولى من إعمالها في الاسم وحده دون الخبر، وذلك من وجوه:

أحدها : أنّ اسم الفاعل لمّا شابه الفعل في المعنى عَمِلَ عَمَلَ فعله في اللزوم والتعدّي، فإذا كان فعله لازمًا رفع فاعلًا، نحو(زيدٌ قائم أبوه الآن) كالفعل تمامًا، نحو (زيدٌ يقوم أبوه)، وإذا كان فعله متعدّيًا رفع فاعلًا ونصبَ مفعولًا، نحو(زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا) كالفعل، نحو ( زيدٌ يضربُ أبوه عمرًا) ، فقد عمل اسم الفاعل عمل الفعل من غير إنقاص ، وإنْ كان إنقاص منزلته في شيء آخر، وهو أنّ اسم الفاعل يعمل بشروط، ولا شروط في عمل الفعل. فإذا كان اسم الفاعل قد عَمِلَ عَمَلَ فعله كما عمِلَ الفعل؛ فرفع ونصب في التعدّي، ورفع في اللزوم؛ لأنّه شابه الفعل في المعنى فإنّ (ما) أولى منه في العمل؛ لأنّها شابهتْ (ليس) في معنى النفي، وفي وجوه أخرى كما تقدّم .

والثاني: أنّ احتجاج الكوفيين بـــ (أنّ (ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل ) يُوجب أنْ يُعمَل بمقتضى ضعفها ، وقد عمل النحاة بهذا المقتضى؛ فمنعوا أنْ تعمل متقدّمة، ومنعوا عملها مع الاستثناء. وإذا عمل النحاة بمقتضى ضعفها، وجب أنْ يعملوا بمقتضى المشابهة. ومشابهتها لـــ (ليس) تقتضي أنْ ترفع الاسم، وتنصب الخبر؛ لأنّ ( ليس) ترفع الاسم، وتنصب الخبر.

والثالث: أنّ خبر (ما) منصوب، ولا بدّ له من ناصب، ولا يجوز أنْ يُقال: إنّه لمّا حذف حرف الجرّ انتصب الخبر؛ لأنّ ذلك يفرض أنْ يكون حرف الجر مقدّمًا في الرتبة قبل النصب،

---

[1] ــ ينظر احتجاجهم في التبيين ، العُكبري ، ص ٣٢٤ .

على أنّ حرف الجر ليس بأصل، وإنّما هو زائدٌ، وما كان زائدًا لا يكون مقدّمًا في الرتبة ، وإنّما النصب قبل الجر[1]، وذلك لأنّ الجر طارئٌ ، وحرف الجر زائدٌ.

والرابع: أنّا وجدنا حرف الجرّ يحذف، ولا ينتصب ما بعده، فلو حذفنا حرف الجر في قولنا: (ما جاءني من أحد ) لرُفِعَ ما بعده [2]، ولهذا لا يجوز أنْ يكون حذف حرف الجر عاملَ النصب في خبر(ما) كما قال الكوفيون.

**القاعدة السادسة: الفعل يعمل تامًّا ومخففًا .**

تقدّم سابقًا في مواضع مختلفة من هذه الدراسة أنْ الأصل في العمل للأفعال، وأنّ الأفعال أقوى العوامل. والدليل على ذلك أنّ الفعل لا بدّ أنْ يعمل في الاسم، ولا يُتَصوّرُ فعلٌ في اللغة من غير معمول، وهو الفاعل، وأنّه يعمل متقدّما ومتأخّرًا، وأنّه يحمل عليه الأسماء المتضمّن معناه، كالمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين، والصفات المشبّهة، وأسماء التفضيل وأسماء الأفعال، فتعمل عمله بشروط، وتُحْمَلَ عليه الحروف المشبّهه به فتعمل عمله مع تغييرٍ في مواقع المعمولات، وأنّه يعمل تامّا ومخففًا.

وكان لهذه المظاهر دور في توجيه مسائل الخلاف بين النحاة، وكان بعض هذه المظاهر أصولًا أحكمتْ المسائل النحوية، وأدلّة استند إليها النحاة لتدعيم آرائهم.

ومن بيّن هذه القواعد التي أسهمتْ في توجيه المسائل النحوية قولهم: إنّ الفعل يعمل تامًّا ومخففًا، ألا ترى أنّك إذا قلْتَ: (عِ الأمرَ)، لم تبطل عمل الفعل(عِ)، وهو فعل الأمر من (وعى)، وإنّما عمل في الفاعل والمفعول.

---

[1] ـــ ينظر التبيين ، العُكبري ، ص ٣٢٥ .

[2] ـــ ينظر المصدر السابق، ص ٣٢٥.

وقد استدلَّ الأنباري بها في مسألة عَمَل (إنْ المخففة) النصب في الاسم ليَرُدَّ مذهب الكوفيين، ويقويَ مذهب البصريين.

وآراء النحاة في هذه المسألة على مذهبين: مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ (إنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم؛ لأنّ الثقيلة إنّما عملتْ؛ لأنّها أشبهتْ الفعل الماضي في اللفظ من وجوه: أحدها أنّها على ثلاثة أحرف كما أنّ الفعل على ثلاثة أحرف، والثاني: أنّها مبنية على الفتح كما أنّه مبنيٌّ على الفتح، فإذا خُفِّفَتْ فقد زال شبهها به، فوجب أنْ يبطل عملها[1]؛ أيْ أنّ (إنّ المشددة) إنّما عملتْ لعلّة المشابهة بينها وبين الفعل الماضي، فلمّا خُفِّفَتْ زالتْ علة المشابهة بينهما، فبطل عملها، ويُرَجِّحُ مذهبهم أنّ ما ورد في كلام العرب من إهمالها كثير، وما ورد فيه من إعمالها قليل.

وأمّا البصريون فذهبوا[2] إلى أنّ (إنّ) تعمل مخففة، واستدلّوا بالسماع والقياس،أمّا السماع فقوله تعالى : ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾[3]،على قراءة من قرأ بتخفيف (إنّ)، ونصب اسمها (كلّا)، وأمّا القياس فهو أنّ ( إنّ) مشبّهة بالفعل، ولهذا عملتْ وإذا خففتْ صارتْ بمنزلة الفعل المخفف، ومثل ذلك التخفيف لا يمنع من العمل للفعل، والحرف المشبه بالفعل مثله[4].

---

١ ـ ينظر الإنصاف، الأنباري ، ج١ ، ص١٧٥ .

٢ ـ ينظر مذهب البصريين، في الكتاب ج٢، ص١٤٠، وفي الإنصاف ج١، ص١٧٥ ، وفي التبيين ، العُكبري، ص ٣٤٧ .

٣ـ هود ، آية ١١١، وقال سيبويه: إنّها قراءة أهل المدينة، ينظر الكتاب ج٢، ص ١٤٠، وهي قراءة الزهري و سليمان بن أرقم، ينظر الكشاف، الزمخشري، ج٣، ص ٢٤٠ ، ومعجم القراءات القرآنية ، أحمد مختار عمر، ج٣، ص١٣٧، وذكر الأزهري في التصريح إنّها قراءة نافع، وابن كثير ، ينظر التصريح ج١ ، ٢٣٢.

٤ ـ ينظر القياس في الكتاب، سيبويه ، ج٢ ، ص١٤٠، وفي التبيين، العُكبري، ص٣٥٠ .

والصحيح أنّ ما ذهبوا إليه مردود، أمّا السماع فيُردّ بأنّه من القليل النادر الذي يحفظ ، ولا يُقاس عليه، وإهمالها أكثر من إعمالها في كلام العرب، وأمّا القياس فيُردّ بأنّها إنّما أعملت لمّا أشبهتْ الفعل في اللفظ ، فكما أنّ الفعل على ثلاثة أحرف، فكذلك (أنّ) على ثلاثة أحرف[1]، فلمّا خُفّفتْ صارتْ على حرفين، وزال شبهها بالفعل، فلم تعمل عمله.

وردّ الأنباري قول الكوفيين، فقال: « أمّا قولهم: ( إنّما عملت لشبه الفعل لفظًا ، فإذا خُفّفتْ زال شبهها به فبطل عملها ) قلنا: هذا باطلٌ؛ لأنّ ( إنّ) إنّما عملتْ لأنّها أشبهتْ الفعل لفظًا ومعنًى... فإذا خُفّفتْ صارت بمنزلة فعل حُذف منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عملها» [2]، فالفعل يعمل تامًّا ومخففًا، ألا ترى أنّك تقول: (ألم أكُ صديقك؟)، فتُعمل (كان) مخفّفة، وتقول: ( قِ نفسك نار جهنّم)، فتعمل الفعل (وقى) في صورة الأمر، على الرّغم من تخفيفه ؛ فإذا جاز ذلك في الفعل جاز في (إنّ)؛ لأنّها إنما عملتْ لمشابهتها له.

ويرجّح الباحث مذهب الكوفيين من وجوه: الأول: أنّ مذهبهم موافقٌ للقياس؛ فالأصل في الحروف أنْ لا تعمل إلّا إذا كانتْ مختصّة، وهذا هو القياس، و( إنّ) إنّما عملتْ لاختصاصها بالأسماء، فلمّا خُفّفتْ وزال اختصاصها بالأسماء، وأصبحتْ تدخل على الأفعال نحو قوله تعالى: (وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ) [3] أهمِلَتْ مجاراة للقياس.

١ ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص١٨٤ .

٢ ــ ينظر المصدر السابق، ج١ ، ص ١٨٤ .

٣ ــ سورة البقرة ، ١٤٣ .

والثاني: أنّ ما ورد من إهمالها في كلام العرب كثير، وما ورد من إعمالها قليل[1]، والعقل والمنطق يقتضيان أنْ يُتّبع الكثير، وتقعّد القواعد بالاعتماد عليه لتطّرد القاعدة، أمّا المسموع القليل فيحفظ، ولا يقاس عليه.

والثالث: أنّ الفعل يعمل مخففًا كما ذهب البصريون؛ لأنّ العمل أصل في الأفعال، فلمّا خفّف الفعل صار بمنزلة الفرع، وما كان بمنزلة الفرع فإنّه يعمل عمل الأصل، أمّا (إنّ) فهي بمنزلة الفرع في العمل، لأنّها أشبهتْ الفعل، فعملتْ عملًا مشابهًا، فلمّا خفّفتْ، وزال شبهها بالأصل، وصارت بمنزلة فرع الفرع ، وابتعدتْ عن الأصل، وضعُف اتصالها به أهملتْ.

**القاعدة السابعة : اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل**

اسم الفاعل اسم مشتقٌ من الفعل ــ على مذهب الكوفيين ــ موضوع للدلالة على الحدث والحدوث، ومن قام به. ورأى النحاة أنّه يعمل عمل الفعل؛ فإنْ كان من فعلٍ متعدٍّ فإنّه يعمل الرفع والنصب، وإنْ كان من فعلٍ لازمٍ فإنّه يعمل الرفع، وعلّة عمله أنّه ضَارَعَ الفعل المضارع، فعمل عمَله، كما أنّ الفعل المضارع ضَارَعَ اسم الفاعل فأعرب مثله، فحمل كل واحد منهما على صاحبه[2] .

وعلى الرّغم من أنّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إلّا أنّه أضعف منه في العمل؛ لأنّه فرع عليه في العمل، والفرع ينحطّ عن درجة الأصل، ومن مظاهر ضعفه أنّه لا يعمل إلّا بشرطين:« أحدهما أنْ يكون للحال أو الاستقبال . والثاني: أنْ يعتمد على استفهام، نحو(أضاربٌ زيدٌ عمرًا )، أو نفي، نحو (ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا)، أو مخبر عنه، نحو( زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا،

---

١ ــ ينظر شرح التصريح ، الأزهري ، ج١ ، ص ٣٢٦ .

٢ ــ تنظر علّة عمله في كتاب علل النحو ، الزجاجي ، ص ١٣٥ .

أو موصوف، نحو (مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه عمرًا) أو ذي حال، نحو، جاء زيدٌ راكبًا أبوه فرسًا )) [1] ، ويشترط النحاة ألّا يُصغّر، ولا يوصف؛ لأنّ الفعل لا يُصغّر، ولا يوصف [2] .

وإذا كان اسم الفاعل معرّفًا بـ (أل) جاز له أنْ يعمل مطلقًا[3]؛ وفي هذا الكلام تناقض واضح، فهم يربطون بينه وبين الفعل المضارع من جهة، ويشترطون لعمله ألّا يُصغّر؛ لأنّ التصغير للأسماء، ومن جهة أخرى يجيزون عمله معرّفًا، والتعريف كما هو معروف من علامات الأسماء[4]، ولكي يتسنّى لهم الخروج من هذا الإشكال زعموا أنّ (أل) في هذا الموضع اسم موصول.

واستدلّ الأنباريُّ بهذه القاعدة ليردّ على الكوفيين في مسألة تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ جوازًا، نحو (قائمٌ زيدٌ ).

وفي هذه المسألة ذهب البصريون إلى أنّ تقديم الخبر في مثل قولنا: (قائمٌ زيدٌ) جائز ، وذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز، واحتجّ الكوفيون بالقياس، واحتجّ البصريون بالسّماع والقياس، وأمّا احتجاج البصريين فقد تقدّم ذكره في المبحث الأوّل من الفصل الثالث[5]، ولا حاجة لذكره في هذا الموضع. وأمّا الكوفيون فقالوا: (( إنّه إذا تقدّم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله ، وقالوا: لو جوزّنا تقديم خبر المبتدأ لأدّى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وذلك لا يجوز ))[6]. ولا غرابة في ذلك فهم يرون أنّ الخبر لا بدّ أنْ يكون فيه ضمير المبتدأ، وإذا تقدّم

---

1 ـ شرح التصريح ، الأزهري ، ج٢ ، ص ١٢ .

2 ـ يُنظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني ، ج٢ ، ص ٤٤٤ .

3 ـ ينظر شرح التصريح، الأزهري ، ج٢ ، ص ١١ .

4 ـ ينظر أصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني ، ص٢٠٩ ، وص ٢١٠ .

5 ـ ينظر صفحة١٨١ من هذه الدراسة.

6 ـ أسرار العربية ، الأنباري ، ص ٧٠ .

الخبر على المبتدأ فإنّه يؤدي إلى تقديم الضمير على صاحبه، والنحاة لا يجيزون الإضمار قبل الذكر.

وردّ الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون بهذه القاعدة فقال: ((وهذا الذي ذهبوا إليه فاسدٌ، وذلك لأنّ اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل؛ لأنّه فرع عليه)) (١)؛ فالفعل أصل في العمل، ويعمل من غير شروط؛ أمّا اسم الفاعل فإنّ العمل فيه طارئ، وهو فرع في العمل؛ لذا فهو يعمل بشروط ، ولا بدّ له من الاعتماد على غيره ليعمل، كاعتماده على استفهام، أو نفي، أو غير ذلك مما يعتمد عليه، ولا اعتماد في موضع الخلاف، وما دام موضع الخلاف يخلو من الاعتماد فإنّ ارتفاع (زيد) بـــ (قائم) على الفاعليّة أمرٌ مستبعد .

ويرى الباحث أنّ مذهب الكوفيين مردود من وجوه أخرى: أحدها: (( أنّ تقديم معمول الخبر على المبتدأ جائز، ودليل ذلك قوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ) (٢)، فـــ (يوم) منصوب بـــ (مصروف) وقوله تعالى : (أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ )(٣) ، فـــ (إيّاكم) منصوب بـــ (يعبدون)) (٤)، والمعمول لا يقع في موضع لا يقع فيه العامل، والعامل بـــ (يوم) هو الخبر، وكذلك العامل بـــ (إيّاكم)، فلمّا تقدّم المعمول قبل اسم الناسخ دلّ ذلك على جواز تقديم الخبر على الاسم، والاسم في الأصل مبتدأ.

والثاني: أنّ الخبر(قائم) المتقدّم، نحو ( قائمٌ زيدٌ) متقدّم على نية الـــتأخير، وإذا كان كذلك فلا إضمار قبل الذكر هنا، وهذا نظير قوله تعالى: (**فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ**)(٥).

---

١ ــ أسرار العربية ، الأنباري ، ص ٧٠ .

٢ ــ سورة هود ، آية ٨ .

٣ ــ سورة سبأ ، آية ٤٠ .

٤ ــ التبيين ، العكبري ، ص٢٤٧ .

٥ ــ سورة طه ، آية ٦٧ ، والشاهد فيها أنّ ضمير الفاعل في ( نفسه ) تقدّم عليه ؛ لأنّ الفاعل وإنْ تأخر في اللفظ إلّا أنّه في تقدير التقديم .

والثالث : أنّ التقديم والتأخير من أساليب اللغة، وهو أسلوب مباح إلّا إذا منعه مانع، كأنْ يلتبس الفهم على السامع مثلًا، بحيث لا يستطيع أنْ يدرك السامع المقصود من الكلام. وفي موضع الخلاف لا يوجد مانع يمنع تقديم الخبر، بل لعلّ في تقديمه غرضًا تداوليًا ؛ إذْ يلقى هذا الخبر إلى شخص يعلم أنّ الحديث عن زيد، ولكنّه لا يعلم أحواله من القيام والقعود، فيلقي المتكلّم كلامه إليه مُقدّمًا الخبر (قائم) على المبتدأ (زيدٌ) لأهمية الخبر.

**القاعدة الثامنة: العامل الضعيف لا يعمل في ما قبله .**

قسّم النحاة العوامل باعتبار القوة والضعف قسمين: عوامل قوية، وعوامل ضعيفة، ومنحوا العوامل القوية كامل التصرّف، فأباحوا لها أنْ تعمل متقدّمة ومتأخّرة [1]، أمّا العوامل الضعيفة فقيّدوا عملها، ومنعوا أنْ تعمل في ما قبلها [2]، ومنعوا أنْ تتقدّم أخبار الحروف المشبّهة بالفعل عليهنّ مُطلقًا، ولو كانت ظروفًا أو جارًا ومجرورًا لعدم تصرّفهنّ [3]، ومنعوا أنْ يُقدّم على حروف الجر ما عملتْ فيه [4]، ومنعوا تقدّم الأفعال المنصوبة، والمجزومة على الحروف الناصبة، والجازمة [5].

---

[1] ـ ينظر الأصول في النحو ، ج٢ ، ص ٢٢٢ ، باب التقديم والتأخير، وينظر العامل النحوي بين مؤيديه، ومعارضيه ، خليل عمايره ، ص ٥٤ .

[2] ـ ينظر الأشباه والنظائر ، السيوطي ، طبعة دار الكتب العلميّة ج١ ، ص ٣٠٥ ، وطبعة دائرة المعارف العثمانيّة ج١ ص ٢٥٦ .

[3] ـ ينظر شرح التصريح ، خالد الأزهري ، ج١ ، ص٢٩٩ ، والأشباه والنظائر ، السيوطي ، طبعة دار الكتب العلميّة ج١، ص ٣٠٥ ، وطبعة دائرة المعارف العثمانيّة ج١ ص ٢٥٦ .

[4] ـ ينظر الأصول، ابن السرّاج ، ج٢ ، ص ٢٣٠ ، باب التقديم والتأخير .

[5] ـ ينظر المصدر السابق، ج٢، ص ٢٣١، باب التقديم والتأخير .

ومنعوا أنْ تتقدّم الحال على عاملها الضعيف غير الفعل المتصرّف وشِبْهِهِ، كاسم الإشارة وليت ولعلّ وكأنّ [1]، وفعل التعجّب، واسم التفضيل، واسم الفعل [2].

وذهبوا إلى أنّ التمييز لا يتقدّم على عامله الجامد سواء أكان الجامد اسمًا نحو (اشتريتُ رطْلاً زيتًا) أم فعلًا، نحو (ما أحسنه رجلًا)؛ لأنّ الجامد لا يتصرّف في نفسه فلا يتصرّف معموله بالتقديم عليه [3].

واختلفوا في تقديم خبر (ما) النافية عليها، والخلاف فيها بين نحاة البصرة والكوفة؛ فقد ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم معمول خبر (ما) عليها، نحو (طعامك ما زيدٌ آكل) [4]، فإذا جاز أنْ يقع المعمول (طعامك) قبل (ما) جاز للعامل فيه أنْ يقع في الموضع الذي وقع فيه المعمول، والعامل هو خبر (ما)، والموضع هو ما قبل (ما)؛ وذلك لأنّ المعمول لا يقع إلّا حيثُ يقع العامل.

وأمّا نحاة البصرة فقد ذهبوا إلى منع أنْ يتقدّم معمول خبرها عليها. وإنْ تقدّم هذا المعمول بطل عملها إلّا إذا كان المعمول ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا فيجوز العمل للتوسع فيهما [5].

---

1 ـ ينظر الأشباه والنظائر، ج1، ص 256 طبعة دائرة المعارف العثمانية، واسم الإشارة، نحو ( ذا زيدٌ راكبًا)، وليت، نحو ( ليتَ هندًا مقيمةً عندنا)، ولعلّ نحو (لعلّك جالسًا عندنا)، وكأنّ نحو، (كأنّ قلوبَ الطيْرِ رطبًا ويابسًا)، وهذا صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص 129، الشاهد فيه أنّ (رطبًا) حال، والعامل فيها (كأنّ).

2 ـ ينظر شرح التصريح، ج1، ص 596، وما بعدها، وفعل التعجّب نحو ( ما أحسنَه مقبلًا )، واسم التفضيل، نحو ( هذا أفصح الناس خطيبًا)، واسم الفعل، نحو (نَزَالِ مسرعًا).

3 ـ ينظر شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ، جمال الدين ابن مالك ج1، ص475، والأشباه والنظائر، السيوطي، طبعة دار الكتب العلميّة ج1، ص305، وطبعة دائرة المعارف العثمانيّة ج1 ص 256.

4 ـ ينظر الأصول، ابن السراج، ج2، ص 235، والإنصاف، الأنباري، ج1، ص157، واللباب في علل الإعراب، العُكبري، ج1، 177، والتبيين عن مذاهب النحويين، العُكبري ص 330.

5 ـ ينظر شرح التصريح، الأزهري، ج1، ص266.

وليس الباحث بصدد البحث في هذه المسألة؛ لأنّ هذه المسألة تمّ بحثها سابقًا [1]، وإنّما يودّ الإشارة إلى أنّ (ما) عامل ضعيف، ولكونه ضعيفًا منع البصريون أنْ يتقدّم معمول خبرها عليها ، وأمّا نحاة الكوفة فقد أجازوا تقديم معمول خبرها عليها قياسًا على ( لم، ولن، ولا) التي يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها؛ فـ (ما) بمنزلة هذه الحروف؛ لأنّها نافية مثلها على مذهبهم .

وخلاصة القول أنّ النحاة يكادون يجمعون على هذه القاعدة، فإذا تقرر لديهم أنّ العامل من العوامل الضعيفة فإنّهم يمنعون تقديمه، وما شذّ منهم في بعض المسائل كمذهب الكوفيين في مسألة (ما) النافية فلأنّهم استندوا إلى أصل آخر من أصول النحو؛ حيث استند الكوفيون في هذه المسألة المذكورة على القياس، فقاسوها على بعض حروف النفي كما تقدّم . وأبطل الأنباريّ قياسهم؛ لأنّ (ما) يليها الاسم والفعل، وأمّا (لم، ولن، ولا) فلا يليها إلّا الفعل[2]، ولمّا ثبت اختلافهما من هذه الجهة امتنع قياس (ما) عليها.

**القاعدة التاسعة: العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي.**

تقدّم في مواضع متعددة من هذه الدراسة أنّ معظم العوامل النحويّة عوامل لفظية ، وأنّ العوامل المعنوية المتّفق عليها لدى البصريين عاملان : الابتداء، ووقوع الفعل المضارع موقعًا يصلُح للاسم، وزاد عليها الأخفش عامل الصّفة [3]، وأنّها لدى الكوفيين أكثر من ذلك: أحدها التعرية من العوامل الناصبة والجازمة، وهو عامل يرفع الفعل المضارع [4]، والثاني: الصرف

---

[1] ــ تم بحثها في ص ١٠٠ من هذه الدراسة .

[2] ــ ينظر الإنصاف ، ج١ ، ص١٥٧ .

[3] ــ تنظر هذه العوامل في المصباح في علم النحو ، أبو الفتح ناصر الدين المطرّزي ، تحقيق عبد الحميد السيّد طلب ، من ( ص ١٢١ ) إلى ( ص١٢٤ ) ، مكتبة الشباب شارع اسماعيل سرى بالمنيرة ، ط١ .

[4] ــ ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج٢ ، ص١٠٣ .

أو الخلاف [1]، والثالث: المضارعة [2]، والرابع: الإسناد [3]، والخامس: الفاعلية [4]، والسادس: المفعولية [5].

وتقرر لدى النحاة أنّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ؛ وذلك لأنّ اللفظي عامل ظاهر، والمعنوي عامل خفي[6]، وربّما كان ذلك له علاقة بالفعل، فالفعل أقوى العوامل، وهو عامل لفظي، فكان العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي من هذا الجانب ، والدليل على ذلك أنّ سُلّم التدرّج في قوة العامل وضعفه مرتبط بقرب العامل من معنى الفعل، فأسماء الفاعلين تلي الفعل في القوة؛ لأنّها أقرب الأسماء من معنى الفعل، تليها أسماء المفعولين، وهكذا [7] .

وكان لهذه القاعدة دور في توجيه مسألة أصل المرفوعات؛ فقد أختلف النحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب[8]: أحدها: أنّ أصل المرفوعات هو المبتدأ، والفاعل فرع عليه، ونُسِبَ هذا

---

[1] ـ وهو عامل يعمل النصب في الفعل المضارع بعد الواو أو الفاء أو بعد الحرف(أو) إذا كانتْ هذه الحروف مسبوقة بنفي أو طلب ، وهو عامل أيضًا في الظرف الواقع خبرًا ، وفي المستثنى . ينظر العامل النحوي بين مؤيّديه ومعارضيه ، خليل عمايره ، ص٦١ ، ٦٢ .

[2] ـ وهو عامل الرفع في الفعل المضارع ، وعليه ثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين، ينظر شرح التصريح، الأزهري ، ج٢ ، ص٣٥٦ ، باب إعراب الفعل المضارع .

[3] ـ أيْ النسبة، وهو الرافع للفاعل، وعليه هشام بن معاوية، ينظر همع الهوامع، السيوطي، ج١ ، ص ٥١١.

[4] ـ أي كونه فاعلًا في المعنى ، وهو الرافع للفاعل ، وعليه خلف الأحمر ، ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١ ، ص ٨٢ المسألة الحادية عشرة ، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ص٥١١ .

[5] ـ وهو عامل ينصب المفعول به ، وعليه خلف الأحمر ، ينظر الإنصاف ، الأنباري ، ج١، ص٨٢ ، المسألة الحادية عشرة ، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ج٢ ، ص٥ .

[6] ـ ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ، الأنباري ، ج١ ، ص٢٢٥ ، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ص٣٠٧ .

[7] ـ ينظر العوامل المائة ، الجرجاني ، ص ٢٩٨ .

[8] ـ تنظر هذه المذاهب في التذييل والتكميل ، أبو حيّان ، ج ٣ ، ص ٢٤٣ ، و همع الهوامع ، السيوطي ، ج١ ، ص ٣٠٧ .

إلى سيبويه ، والثاني: أنّ أصلها هو الفاعل، والمبتدأ فرع عليه ، والثالث: أنّهما كليهما أصلان، ولم يحمل أحدهما على الآخر. وجمهور النحاة على المذهب الثاني[1].

وينبني على هذا الخلاف إشكال، وهو أنّه إذا جاز أنْ يكون اللفظ مبتدأ أو فاعلًا فأيّهما أولى ؟ فمن رجّح أنّ الفاعل هو الأصل أعربه فاعلًا، ومن رجّح أنّ الأصل هو المبتدأ أعربه مبتدأ، وذلك نحو قوله تعالى: ( وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ) [2] على قراءة ( قُتِل ) بدلًا من (قاتل ) [3].

فربّيون مرفوعة من ثلاثة أوجه[4]: الأوّل أنّه مرفوع بــ (قُتِلَ)؛ لأنّه مفعول ما لم يُسَمّ فاعله، وصارتْ (معه) متعلّقة بــ ( قُتِلَ ). والثاني: أنْ يكون مرفوعًا بالابتداء، و(معه) خبر مقدّم. والثالث: أنْ يكون مرفوعًا بالظرف، وهو مذهب سيبويه؛ لأنّ الظرف وقع صفة لما قبله، ففيه معنى الفعل.أيْ أنّ ( ربّيون) تحتمل أنْ تكون نائب فاعل للفعل ( قُتِل)، أو مبتدأ، وخبره (معه)، أو فاعلًا للظرف (معه)؛لأنّ الظرف يحمل معنى الفعل.

ورأى الأنباري أنْ يكون ( ربيون ) فاعلًا أولى من كونه مبتدأ ؛ لأنّه إنْ كان فاعلًا فإنّ العامل فيه عامل لفظي، وإنْ كان مبتدأ فإنّ العامل فيه عامل معنوي ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي [5].

---

١ ــ يُنظر شرح المفصّل ابن يعيش، ج ١، ص ٧٤، وشرح الرضي، ج١ ، ص ١٨٥ .

٢ ــ آل عمران ، ص١٤٦ .

٣ ــ هذه قراءة نافع ، وابن كثير ، وأبي عمرو، وغيرهم، ينظر معجم القراءات لقرآنية، أحمد مختار عمــر ، عبد العال سالم مكرم ، ج٢ ، ص ٧١ .

٤ ــ تُنظر هذه الوجوه في البيان في غريب إعراب القرآن ، الأنباري ، ج١، ص ٢٢٥ ، وفي الدُّر المصون ، السّمّين الحلبي ، ج٣ ، ص ٤٢٧ .

٥ ــ ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ، الأنباري ، ج١، ص ٢٢٥ .

ويرى الباحث أنّ هذه القاعدة غارقة في الفلسفة، ولا يجوز أنْ تكون مما يُرَجّحُ بها وجه إعرابي على آخر ، فلا يتصوّر العقل أنْ تكون العوامل اللفظية أقوى من العوامل المعنوية، ولا حجة مقنعة لمن يذهب هذا المذهب، وربّما كانتْ العوامل غير الظاهرة أقوى أثرًا من العوامل الظاهرة .

ويبقى الحكم الإعرابي أسير المعنى؛ والمعنى هو الذي يرجّح وجهًا إعرابيًّا على آخر. وفي هذه الآية فإنّ المعنى على قراءة ( قُتِلَ) هو: (كم من نبي قُتلَ ، وقُتِلَ معه ربيون من أصحابه كثير) [1] ، وبهذا المعنى يكون (ربيون) نائب فاعل، و(معه) متعلق بالفعل ( قُتِلَ)، ويكون هذا الوجه هو الأرجح بين الوجوه الأخرى. ولأجل ذلك حمل النحاة الشواهد المخالفة على الضرورة[2].

---

١ ـــ تفسير ابن كثير لآية ١٤٦ من سورة آل عمران .

[2] ـ ينظر همع الهوامع ، السيوطي ، ج٢ ، ص٤٥٥ .

# الخاتمة

كانت هذه أبرز قواعد العمل النحوي التي ظفر بها الباحث في مظانّها من الكتب التراثية، وحاول الباحث في هذه الدراسة على امتدادها التركيز على هذه القواعد، ورصد الآراء المتباينة في مسائلها، وإظهار رأيه في مختلف قضاياها إنْ أمكن له ذلك.

وفي نهاية هذه الدراسة كان لا بد للباحث من الإشارة إلى بعض الأمور المهمة التي وقف عليها في ثنايا البحث، وهي ليستْ نتائج استخلصها الباحث بقدر ما هي ملحوظات، ومنها :

١- إنّ هناك اختلافًا بين النحاة في تحديد بعض العوامل، ولدينا نماذج كثيرة تبرز هذا الجانب ، يكتفي الباحث بذكر نموذج منها، وهو العامل في المفعول به؛ فالبصريون يرون أنّ العامل فيه الفعل وحده، بينما اختلف الكوفيون في العامل فيه؛ فقال هشام بن معاوية : الناصب له الفاعل ، وقال الفراء : كلاهما، وقال خلف الأحمر: معنى المفعولية. ويرى الباحث أنّ عوامل عدّة ساهمتْ في هذا الاختلاف، وأن قواعد الإعمال من أبرز هذه العوامل، وفي النموذج السابق كان لقاعدة (إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير، لا تأثير له) دورٌ في اختلاف أقوال النحاة؛ فنحاة البصرة رفضوا رأي من ادّعى أنّ العامل فيه الفعل والفاعل، لأنّ الفاعل اسم لا تأثير له في العمل .

٢- إنّ البصريين كانوا أكثر التزامًا بالقواعد الكليّة من الكوفيين، وهذا راجع لما اشتهروا به من عنايتهم بالقياس، واطّراد القواعد، ولما عرف عن الكوفيين من اعتدادهم بالسماع (أو النقل)، وتوسعهم فيه، وقياسهم على المسموع الشاذ والنادر.

٣- إنّ اعتداد البصريين بهذه القواعد جعلهم يميلون إلى تكلّف التأويل وتصنّعه على حساب المعنى، ويقبح هذا الفعل إذا تعلّق الأمر ببعض التراكيب الصحيحة التي رُويتْ عن العرب ،

ومن ذلك أنّهم أنكروا أنْ يتقدّم معمول اسم الفعل عليه؛ لأنّه فرع في العمل، والفروع تنحطّ عن درجة الأصول ، وعندما ذُكِرَ لهم قول الشاعر: (أيّها المائح دلوي دونك)، وتبيّنوا أنّ هذا الشاهد يحتمل أنْ يكون فيه المعمول ( دلوي ) متقدّم على عامله اسم الفعل ( دونك) تذرّعوا بأنّه منصوب بفعل محذوف ، وتقديره ( خُذْ) .

٤ – معظم قواعد الإعمال توجّه الخلاف في مسائل نحوية نظرية ليس لها أثر في الاستعمال اللغوي، والتراكيب اللغويّة، ونماذج ذلك كثيرة كما ورد في هذه الدراسة، وللاستدلال على صحّة هذه الفرضيّة أذكر نموذجًا واحدًا منها: فعندما اختلف النحاة في مسألة عامل النصب في المستثنى، ذهب الكوفيون إلى أنّ (إلّا) هي العامل فيه؛ لأنّها تقوم مقام الفعل (أستثني) استدلّ الأنباري بقاعدة مفادها: (أنّ إعمال معاني الحروف لا يجوز) ليردّ قولهم ، وهذه المسألة لا أثر لها في التركيب؛ لأنّ المستثنى منصوب، ولا يهمّ بعد ذلك إنْ كان منصوبًا بـ ( إلّا ) أو بالفعل أو بغير ذلك.

٥ – قواعد الإعمال ذات شيوع نسبيّ، فبعضها يتردد كثيرًا في كتب النحاة، نحو قولهم: (إنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصًّا)، و (إنّ الأصل في العمل للأفعال)، وبعضها لا يَرِد إلّا قليلًا في كتبهم، نحو قولهم : (عدم العامل لا يكون عاملًا)، ويرجع ذلك إلى المسائل النحويّة التي تندرج تحت هذه القواعد ، فكلما زاد عدد المسائل النحوية في قاعدة ما زاد شيوعها.

٦ – قواعد الإعمال لم تكن مطّردة لدى الكوفيين على الدّوام، فربّما يوظّفون قاعدة ما في مسألة من المسائل النحوية، ثم ينقضونها في مسألة أخرى؛ ومثال ذلك أنّهم يذهبون إلى أنّ (كي) لا تكون إلّا حرف نصب، ولا يجوز أنْ تكون حرف خفض؛ لأنّها من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء، ثمّ ينقضون تلك القاعدة في مسألة (حتّى) ، فهم يذهبون إلى أنّها تصلحُ لأنْ تكون حرف نصب ينصب الفعل، وتصلح لأنْ تكون حرف خفض

من غير تقدير خافضٍ . وهذا خرق واضح لأصل من أصول العمل النحوي يرتضيه الكوفيـــون في موضع، وينقضونه في هذا الموضع ، وهذا الأصل هو أنّ عوامل الأفعال لا يجوز أنْ تكون عوامل الأسماء .

**والحمد لله ربّ العالمين**

# فهرس الآيات القرآنية

| | | |
|---|---|---|
| سورة الأنعام | | |
| ((يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ )) | الآية ٢٧ | ٣٦ |
| (( وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ )) | الآية ٤ | ١١١ |
| (( إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾ )) | الآية ٢١ | ١٠٥ |
| (( فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ )) . | الآية ٥٣ | ٣٩ |
| (( أَوَلَمۡ يَهۡدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ أَهۡلِهَآ )) | الآية ١٠٠ | ٨٨ |
| ((إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ )) | الآية ١٩٤ | ١٦١ |
| سورة التوبة | | |
| (( أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ )) | آية ٣ | ٥٦ |
| (( وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ )) | الآية ٦ | ١٦٦ |
| سورة يونس | | |
| (( فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ )) | الآية ٥٨ | ٢٠٧ |
| (( أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ )) | الآية ٨ | ١٥ |
| ((وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡۚ )) | آية ١١١ | ٥٥ |
| سورة يوسف | | |
| ((وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾ )) | الآية ٢٠ | ١٠٨ |
| (( مَا هَٰذَا بَشَرًا )) | الآية ٣١. | ٨١ |
| (( حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا )) | الآية ٣١ | ١٩٧ |
| ((أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ )) | الآية ١١٠ | ١٤٩ |
| | | |

| | | |
|---|---|---|
| سورة طه | | |
| (( فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ )) | الآية ٦٧ | ١٨٤ |
| (( وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي )) | الآية ٨١ | ٣٨ |
| سورة المؤمنين | | |
| (( قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ )) | الآية ٤٠ | ١٢٣ |
| سورة النور | | |
| (( وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ )) | الآية ٢ | ١١٦ |
| سورة الفرقان | | |
| (( لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ )) | الآية ٢١ | ٦٥ |
| سورة الشعراء | | |
| ((قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴿١٦٨﴾ )) | الآية ١٦٨ | ١٠٥ |
| (( وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ )) | الآية ٢٢٧ | ٩٠ |
| سورة النمل | | |
| (( فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ )) | الآية ٤٥ | ١١١ |
| سورة الأحزاب | | |
| (( إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ )) | الآية ٥٦ | ٥٩ |
| سورة سبأ | | |
| (( ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ)) | الآية ٤٠، | ١٨٣ |
| سورة فاطر | | |
| ((لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ )) | الآية ٣٦ | ٣٨ |
| سورة يس | | |
| (( أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ )) | الآية ٣١ | ٩٢ |
| | | |

| | | |
|---|---|---|
| **سورة الصافات** | | |
| (( فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ )) | الآية ١٠٢ | ١١٦ |
| ((وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ )) | الآية ١٦٧ | ١٥٨ |
| **سورة الزمر** | | |
| ((وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ )) | الآية ٦٧ | ١٤٤ |
| **سورة الدخان** | | |
| ((إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ )) | الآية ٣٥ | ١٦٢ |
| **سورة الفتح** | | |
| (( وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ )) | الآية ٢٥ | ٦٤ |
| **سورة النجم** | | |
| (( وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴿٥٠﴾ وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴿٥١﴾ | الآيتان ٥٠ و ٥١ | ١٠٢ |
| **سورة الحديد** | | |
| ((لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ )) | الآية ٢٣ | ٥٣ |
| **سورة المنافقون** | | |
| ((لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ)) | الآية ١٠ | ٦٥ |
| **سورة الملك** | | |
| (( إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ )) | الآية ٢٠ | ١٥٩ |
| **سورة الطارق** | | |
| (( إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ )) | الآيتان ٨ ، ٩ | ١١٧ |

# فهرس الشعر

| الأبيات مرتبة حسب القافية | القائل | البحر | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أَلَمْ أَكُ جارَكُمْ ويَكُونَ بَيْنِي وبَيْنَكُمْ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ | الحطيئة | الوافر | ٣٦ |
| أتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ؟! | أعشى همدان | الطويل | ٤٤ |
| فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارٌ بها لغريب | ضابئ بن الحارث | الطويل | ٥٩ |
| وَرُبَّ بَقِيعٍ لَوْ هَتَفْتَ بِجَوِّهِ أَتَانِي كَرِيمٌ يَنْفُضُ الرَّأسَ مُغضبَا | الأعشى | الطويل | ٦٧ |
| يُرجِّي المرءُ ما لا أن يُلاقي وتَعْرِض دونَ أدناه الخطوب | لجابر بن رألان | الوافر | ٦٩ |
| أُحِبُّ لِحُبِّها السودان حتّى أُحِبُّ لِحُبِّها سُودَ الكلابِ | أبو ثروان | الوافر | ٧٥ |
| وما الدّهرُ إلّا مَنْجَنُونًا بأهله وما صاحبُ الحَاجَاتِ إلّا مُعذّبا | غير منسوب | الطويل | ٨٢ |
| يا نَاقُ سِيْرِي عَنَقًا فَسِيحَا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا | أبو النجم العجلي | الرجز | ٣٨ |
| فتًى ما ابن الأغرّ إذا شتونا وحُبَّ الزادُ في شهري قُماحِ | مالك الخناعي | الوافر | ٩٩ |
| متى تَأْتِه تَعْشُو إلى ضوء ناره تجدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ موقدِ | الحطيئة | الطويل | ٢٦ |
| وَرَجِّ الفتى لِلْخَيْرِ ما إنْ رأيْتَهُ على السِّنِّ خيْرًا لا يزالُ يَزِيدُ | للمعلوط القريعي | الطويل | ٩٨ |
| والمُؤْمنِ العائذاتِ [ الطَّيرِ] يمسحها ركبان مكّة بين الغيل والسَّندِ | النابغة | البسيط | ١١٠ |
| يُثْني عليك وأنتَ أهل ثنائه ولديك إنْ هو يَستزِدْكَ مزيد | عبدالله بن عَنَمَة | الكامل | ١٦٤ |
| بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد | منسوب للفرزدق | الطويل | ١٨١ |
| ولا أرَى فاعلًا في النّاس يُشْبِهُهُ وما أحَاشِي مِنَ الأقْوام منْ أحدِ | النابغة | البسيط | ١٩٧ |
| ألا أيُّهذا اللّائمي أحضُرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللذّات ، هل أنتَ مُخْلِدي | طرفة | الطويل | ٢١٢ |
| ذاقَها حَاشَى النَّبيِّ وأهْلِهِ وفي الأرض غَطْغَطهُ الخليجُ المُزْبِدُ | عمر بن أبي ربيعة | الكامل | ٢٠٠ |
| مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران ، أو بلغت سوءاتِهم هجرُ | منسوب للأخطل | البسيط | ٢٤ |
| أنفسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا | رجل من طي | المتقارب | ٤٥ |
| فَلَمْ أرْقِهِ إنْ يَنْجُ منْهَا ، وإنْ يَمُتْ فطَعْنَةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّرِ | زهير بن مسعود | الطويل | ٩٥ |
| وَهُنَّ وقوفٌ ينتظرْنَ قضَاءَه بضاحي غَداة أمرِه وهو ضامِزُ | الشمّاخ | الطويل | ١١٧ |
| تقول ودَقّتْ صدرَها بيمينها أبَعلي هذا بالرّحَى المتقاعسُ | الهذلول | الطويل | ١٠٦ |
| طال عن آلِ زينبَ الإعراضُ للتعدّي وما بنا الإبغَاضُ | عمر ابن أبي ربيعة | الخفيف | ١١٥ |
| يا أقْرعُ ابن حابسٍ يا أقْرعُ إنّكَ إنْ يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ | جرير البجلي | الرجز | ٩٤ |
| إذا هي قامت حاسرًا مُشْمَعِلَّةً نخيبَ الفؤاد رأسَها ما يُقنَّعُ | بعض الخوارج | الطويل | ١٠١ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| فَمَنْ نحنُ نُؤمنه يَبِتْ وهو آمنٌ ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منّا مفزّعا | هشام المرّي | الطويل | ١٦٦ |
| من يَلْقَ يومًا، على علاته هَرِمًا يَلْقَ السَّمَاحَةَ، منه، والنَّدى خُلُقا | زهير | البسيط | ٤٢ |
| وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاق | بشر بن أبي خازم | الوافر | ٥٩ |
| فمتى واغل يَنُبْهُم يُحَيّوهُ م وتعطف عليه كأسُ السّاقي | عدي بن زيد | الخفيف | ١٦٦ |
| تقول بنتي : قد أنى إناكا يا أبتي علك أو عساكا | منسوب لرؤبة | الرجز | ١٤ |
| يا حَكَمُ الوارِثَ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ أوْدَيْتَ إنْ لمْ تحْبُ حَبْوَ المُعْتَنِكْ | رؤبة بن العجاج | الرجز | ٩٦ |
| يا أيُّهَا المَائحُ دَلْوي دُونَكا إنِي رَأَيْتُ النّاسَ يحْمَدُونَكا | جارية من بني مازن | الرجز | ١٣٩ |
| ضَيَّعْتُ حَزْمِي في إبْعَادِيَ الأمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشتعَلا | لا يعرف قائله | البسيط | ٤٥ |
| وما حَقّ الذي يَعْثو نهارًا ويَسْرِق ليْلَهُ إلا نكالا | لمغلس الأسدي | الوافر | ٨٢ |
| حَلَفتُ لَهَا بالله حلفةَ فاجر لناموا فمَا إنْ من حديث ولا صالِ | امرؤ القيس | الطويل | ١١٨ |
| خالي لأنت ، ومَنْ جَرِيرٌ خالُه ينل العَلاءَ ويَكرُم الأخوالا | غير منسوب | الكامل | ١٢١ |
| إن المرءُ مَيْتًا بانقضاء حياته ولكن بأنْ يُبْغى عليه فيُخذلا | غير منسوب | الطويل | ١٦١ |
| صَعْدَةٌ نابتَةٌ في حائر أينما الرّيحُ تُمَيّلْهَا تَمِلْ | كعب بن جعيل | الرمل | ١٦٧ |
| مُحَمّدُ تَفدِ نفسَكَ كل نفسٍ إذا ما خفتَ منْ أمرٍ تَبَالا | أبو طالب | الوافر | ٢٠٩ |
| فلمْ أرَ مثلَهَا خُبَاسَةَ واجِدٍ ونَهْنَهْتُ نفسي بَعْدَ ما كِدْتُ أفعَلَهْ | عامر بن جؤين | الطويل | ٢١٣ |
| فطلّقها فلست لها بكفءٍ وإلا يَعْلُ مَفرِقَكَ الحُسَامُ | الأحوص | الوافر | ٢٧ |
| ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإنْ خالها تخفى على الناس تعلم | زهير | الطويل | ٢٦ |
| وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألة يقول : لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ | زهير | البسيط | ٩٥ |
| ظنها بي ظنٌّ سَوْءٍ كله و بها ظنّي عَفافٌ وكرَمْ | عمر بن أبي ربيعة | الرمل | ١١٥ |
| حَاشَى أبي ثوبان إنّ به ضَنًا على المَلْحَاة والشّتمِ | الجميح الأسدي | الكامل | ٢٠٠ |
| ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني | عمران بن حطّان | الوافر | ١٣ |
| فقلْتُ ادْعي وأدْعُوَ إنّ أنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنَاديَ دَاعِيَانِ | منسوب للأعشى | الوافر | ٣٥ |
| لا تظلموا مسورًا فإنه لكمُ من الذين وَفَوْا في السرِّ والعَلَنِ | بلا نسبة | البسيط | ١٠٧ |
| وأهْجُو مَنْ هجاني منْ سِوَاهم وأعْرِضُ منهم عَمَّنْ هَجَاني | هدبة بن خشرم | الوافر | ١٠٧ |
| لقد طال عَنْ دَهْماءَ لَدِّي وعذرتي وكتمانُها أكني بأمِّ فلان | تميم العجلاني | الطويل | ١١٤ |
| وبعض الحلم عندَ الجَهـــــــل للذلّـــــة إذعَـــــانُ | الفند | الهزج | ١١٥ |
| لكَ العزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ فأنتَ لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائنُ | غير منسوب | الطويل | ١٤٦ |
| كلا يَوْمَيْ طُوَالَةَ وصلُ أرْوَى ظَنُونٌ آنَ مُطّرَحُ الظّنُونِ | الشمّاخ | الوافر | ١٨٣ |
| أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ترضى مِنَ اللّحْمِ بعَظْمِ الرّقَبَهْ | رؤبة | الرجز | ١٢٠ |
| إنْ هو مستوليًا على أحَدٍ ........................ | بلا نسبة | المنسرح | ١٦١ |
| حاشا قُرَيْشًا فإنّ الله فَضّلَهُم | منسوب للفرزدق | البسيط | ١٩٧ |

# قائمة المصادر والمراجع

## أولا: الكتب


- **ائتلاف النصرة**، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب ، بيروت ــ لبنان ، ط١ ، ١٩٨٧.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق محمد عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر ــ القاهرة ، ط١، ١٩٩٨.
- **أسرار العربية**، الأنباري، عني بتحقيقه محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥٧.
- **الأشباه والنظائر**، جلال الدين السيوطي ، طبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية، حيدر آباد ، ط٢ ، ١٣٥٩ هـ .
- **الأشباه والنظائر**، جلال الدين السيوطي ، طبعة دار الكتب العلميّة، حيدر آباد ، ط٢ ، ١٣٥٩ هـ .
- **الأصمعيّات**، الأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون ، ط٥، بيروت.د.ت.
- **الأصول**، تمام حسان، عالم الكتب ــ القاهرة ، ٢٠٠٠م .
- **الأصول في النحو**، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦ .
- **أصول النحو العربي**، محمد خير الحلواني، جامعة تشرين، اللاذقيّة ، ١٩٧٩ .
- **أصول النحو العربي**، محمد عيد، عالم الكتب ــ القاهرة ، ط٤ ، ١٩٨٩م .

- **إعراب القرآن**، احمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، اعتنى به الشيخ خالد العلـــي، دار المعرفة، بيروت ـــ لبنان ، ط ٢ ، ٢٠٠٨ م .
- **الاقتراح في علم أصول النحو**، جلال الدين السيوطي، قدم له وضبطه، أحمـــد ســـليم الحمصي ، ومحمد أحمد قاسم، جروس برس ، ١٩٨٨.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ومعه كتاب الانتصاف من الإنـــصاف ، أبـــو البركـــات الأنباري، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥.
- **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، جمال الدين بن هشام، ومعه كتاب عُدّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية ـــ لبنان، ١٩٩٦.
- **الإيضاح في شرح المفصل**، ابن الحاجب، تحقيق موسى العليلـــي، مطبعـــة العـــاني، بغداد،١٩٨٢.
- **الإيضاح في علل النحو**، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفـــائس ـــ بيروت، ط٣، ١٩٧٩ .
- **البحر المحيط**، أبو حيّان، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معـــوّض، وشـــارك فـــي تحقيقه زكريا النوتي، وأحمد الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٩٩٣ .
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، لابن أبي الربيع عبيد الله بـــن أحمـــد بـــن عبيـــدالله الإشبيلي، تحقيق عيّاد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦ .
- **بناء الجملة العربية**، محمد حماسة عبـــد اللطيـــف، دار غريـــب للطباعـــة والنـــشر القاهرة،٢٠٠٣.

- **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبو البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طـــه، راجعه مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٨٠ .
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، العكبري، تحقيـــق عبـــد الـــرحمن العثيمين، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بإشراف أحمد مكي الأنصاري ، ١٩٧٦.
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، جمال الدين ابن هشام، تحقيق عباس الـــصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٦ .
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنـــداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٢.
- **التعريفات**، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني، الدار التونسية للنشر ١٩٧١ .
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، المـــرادي، شـــرح وتحقيـــق عبـــد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠١ .
- **التوطئة**، الشلوبين دراسة وتحقيق يوسف المطوع، دار التراث العربـــي ــ القـــاهرة ، ١٩٧٣ .
- **الجامع لأحكام القرآن الكريم**، القرطبي، تحقيق عبد الله بن عبـــد المحـــسن التركـــي، مؤسسة الرسالة ــ الرياض، ط١، ٢٠٠٦ .
- **الجمل في النحو**، **الزجاجي**، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرســـالة ، بيـــروت ــ لبنان، ودار الأمل إربد ــ الأردن، ط١، ١٩٨٤م.
- **الجنى الداني**، الحسن بن قاسم المُرادي، تحقيق فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضـــل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢ .

- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، محمد الخضري ، ضبط يوسف البقــاعي، دار الفكر ــ لبنان، ٢٠٠٣م.
- **حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ومعه شرح الــشواهد للعينـــي، تحقيق طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية ، أمام الباب الأخضر ـــ ســيدنا الحــسين، القاهرة . د.ت.
- **خزانـــة الأدب**، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هــارون، مكتبــة الخــانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧ .
- **الخصائص**، ابن جني، تحقيق محمد على النجار،المكتبة العلمية ــ القاهرة ، ١٩٩٠.
- **الخلاصة النحوية**، تمام حسان، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٠ .
- دراسات **في نظرية النحو العربي**، صاحب أبو جناح، ط١، دار الفكر، الأردن،١٩٩٨ .
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، أحمد الشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل العيــون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ م .
- **الدُرُ المصون** في علم الكتاب المكنون، السّمِين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخــرّاط، دار القلم ، دمشق، ١٩٨٦م .
- **ديوان أبي النجم العجلي**، تحقيق محمــد جمران،مطبوعــات مجمــع اللغــة العربيــة بدمشق،٢٠٠٦.
- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القــاهرة ، ط٤، ١٩٨٤.
- **ديوان بشر بن أبي خازم**،عني بتحقيقه عزّة حسن، وزارة الثقافة والإرشــاد القــومي، دمشق ١٩٦٠.

- **ديوان الحُطيئة برواية وشرح ابن السكّيت**، تحقيق نعمان محمد أمين طـه ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٧.
- **ديوان الشماخ**، تحقيق صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، مصر،١٩٧٧ .
- **ديوان طَرَفة بن العبد** اعتنى به حمدو طمّاس، دار المعرفة، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٣.
- **ديوان عدي بن زيد**، تحقيق محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر، بغداد، ١٩٦٥.
- **ديوان عمر ابن أبي ربيعة**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢.
- **ديوان النابغة** اعتنى به وشرحه حمدو طمّاس، دار المعرفة، لبنان، ط٢، ٢٠٠٥.
- **ديوان هدبه ابن الخشرم العُذري** ، تحقيق يحيى الجبوري، دار القلم للنشر والتوزيع ، الكويت، ط٢ ، ١٩٨٦ .
- **ديوان الهذليين**، تحقيق أحمد الزين، الدار القومية للطباعة، ١٩٦٥.
- **الرد على النحاة**، ابن مضاء القرطبي تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف ـــ القاهرة، ١٩٨٢.
- **الرد على النحاة**، ابن مضاء القرطبي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٩٧٩.
- **رسالتان في اللغة: منازل الحروف ــ الحدود**، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤ .
- **رسالتان لابن الأنباري**، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، الأنباري، قدم له وعني بتحقيقة سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥٧ .

- **رصف المباني**، أحمد عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥.
- **السبعة في القراءات**، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ــ مصر، ١٩٧٢.
- **سر صناعة الإعراب**، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣.
- **شذور الذهب**، محمد بن عبد المنعم الجوجري، دراسة وتحقيق نواف الحارثي، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٤ هـ.
- **شرح ابن عقيل**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان . د. ت .
- **شرح أبيات مغني اللبيب**، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٧٨م .
- **شرح اختيارات المفضّل**، الخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.
- **شرح أشعار الهذليين**، الحسن بن الحسين السكري، تحقيق عبد الستّار فرّاج، راجعه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ، القاهرة . د. ت.
- **شرح التسهيل**، جمال الدين بن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيّد، ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠ .
- **شرح التسهيل**، للمرادي، تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان ــ المنصورة، ط١، ٢٠٠٦.

- **شرح التصريح**، خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميـــة، بيروت لبنان، ط١، ٢٠٠٠.
- **شرح جمل الزجاجي**، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق صاحب أبو جناح، ١٩٧١.
- **شرح ديوان الحماسة**، المرزوقي، نشره أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيــل ــ بيروت، ط١، ١٩٩١.
- **شرح ديوان الحماسة المنسوب لأبي العلاء المعرّي**، تحقيق حسين محمد نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ١٩٩١.
- **شرح ديوان الفرزدق**، تحقيق إيليّا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، ط١، ١٩٨٣ .
- **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ــ ليبيا، ط٢، ١٩٩٦.
- **شرح شذور الذهب** ، ابن هشام الأنصاري، ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شــذور الذهب ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ــ القاهرة،٢٠٠٤ .
- **شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ:ابن مالك**، تحقيق عدنان الدوري، مطبعــة العــاني، بغداد، ١٩٧٧ .
- **شرح كافية ابن الحاجب**، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق إميل بــديع يعقــوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط٢، ٢٠٠٧ .
- **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨ .

- **شرح اللمع** ، ابن برهان العُكبري، تحقيق فائز فارس، الكويت، السلسلة التراثية١١، ١٩٨٤.
- **شرح المفصل** ، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ١٩٠٠.
- **شرح المفصّل** ، ابن يعيش، قدّم له ووضع فهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١.
- **شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ،١٤٠٢هـ .
- **شرح المقدّمة الجزولية**، الأبّذي، دراسة وتحقيق رسالة لنيل درجة الماجستير، محمد الزهراني، ١٤٢٤ هـ .
- **شرح المقدّمة الجزوليّة**، أبو علي الشلوبين، دراسة وتحقيق تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٣.
- **شعر الأحوص الأنصاري**، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٠ .
- **شعر زهير بن أبي سلمى**، صنعه الأعلم الشنتمري، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٠ .
- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الشريف عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرّمة ، ط١ ، ١٩٨٦ .
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ابن مالك، تحقيق طه مُحسن، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٣هـ .

- **الصبح المنير في شعر أبي بصير**، والأعشيين الآخرين، طُبع في مطبعة آذلف هلزهوسن، الناشر دار ابن قتيبة، الكويت، ط٢، ١٩٩٣.
- **العامل النحوي بين مؤيّديه ومعارضيه**، ودوره في التحليل اللغوي، خليل عمايره، جامعة اليرموك ــ إربد ، ١٩٨٥.
- **علم الدلالة**، أحمد مختار، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٩٣ .
- **علل النحو**، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ، ١٩٧٩.
- **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**، عبد القاهر الجرجاني، شرح خالد الأزهري، تحقيق البدراوي زهران، ط٢، دار المعارف ، القاهرة. د.ت.
- **الكافية الشافية**، جمال الدين ابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١ ، ١٩٨٢ .
- **الكامل**، أبو العباس المبرّد، تحقيق محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٧.
- **الكتاب**، سيبويه تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨ .
- **كشاف اصطلاحات الفنون**، التهانوي، تحقيق لطفي عبد البديع، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٣.
- **الكشاف**، الزمخشري، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلى معوّض، وشارك في تحقيقه فتحي حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض ــ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٨ .
- **الكليات**، لأبي البقاء الكفوي، قابلهُ على نسخة خطيّة، وأعدّه للطباعة، ووضع فهارسه عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٨.

- **اللامات**، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجيّ، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥.
- **اللباب في علل الإعراب**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت ــ لبنان، ودار الفكر بدمشق، ط١، ١٩٩٥.
- **لسان العرب**، ابن منظور دار صادرـ بيروت، ١٩٦٨.
- **اللسانيات واللغة العربية**، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب ط١، ١٩٨٥.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء ــ المغرب، ١٩٩٤.
- **مجالس ثعلب**، أبو العباس ثعلب، عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠.
- **مجمع الأمثال**، الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السنّة المحمّدية، ١٩٥٥.
- **مجموع أشعار العرب**، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى ملحق ديوانه، اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، ١٩٩٦.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح ابن جني، علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجّار، وعبد الفتّاح شبلي، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السنة، مصر العربية، ١٩٩٤.
- **المُحلّى في وجوه النصب**، ابن شقير، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ودار الأمل ــ إربد ــ الأردن، ط١، ١٩٨٧.
- **مدرسة الكوفة**، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط٢، ١٩٥٨.

- **المسائل الحلبيات**، أبو علي الفارسي، تقديم وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم ــ دمشق، ودار المنارة ــ بيروت، ط١، ١٩٨٧.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ١٩٨٠.
- **مشكل إعراب القرآن**، مكي بن أبي طالب، تحقيق ياسين السواس، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، ١٩٧٤.
- **المصباح في علم النحو**، أبو الفتح ناصر الدين المطرّزي، تحقيق عبد الحميد السيّد طلب، مكتبة الشباب شارع اسماعيل سرى بالمنيرة، ط١ . د.ت.
- **المطالع السعيدة في شرح الفريد**، جلال الدين السيوطي، تحقيق نبهان ياسين حسين، دار الرسالة، بغداد، وساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه، ١٩٧٧.
- **معاني القرآن للأخفش**، تحقيق هدى قرّاعة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٠.
- **معاني القرآن**، يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، لبنان ط٣، ١٩٨٣ .
- **معجم القراءات القرآنية**، أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، مطبعة جامعة الكويت، ط٢، ١٩٨٨.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط ١، ٢٠٠٠ م.
- **مغني اللبيب**، ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة ــ لبنان، ١٩٩١.

- **المفصّل في علم العربية**، الزمخشري، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصّل لمحمد بدر الدين الحلبي، دار الجيل ، بيروت ــ لبنان ط٢ . د.ت .
- **المفضّليات**، المفضّل الضبّي، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر العربية، الطبعة السادسة ١٩٧٩.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢.
- **المقتضب**، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، منشورات وزارة الأوقاف، القاهرة ــ مصر ١٩٩٤م
- **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق عبد السلام الشدادي، خزانة ابن خلدون ، بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء ، ط١ ، ٢٠٠٥.
- **المقدمة المحسبة**، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم،المكتبة العصرية ــ الكويت، ط١ ١٩٧٧.
- **المقرّب**، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستّار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢.
- **المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدا لله أمين، وزارة المعارف المصرية، إدارة إحياء التراث، ط١، ١٩٥٤.
- **نتائج الفكر**، السهيلي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي أحمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م .

- **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، حسن الملخ، دار الشروق للنـــشر والتوزيـــع، عمّان الأردن، ط١ ، ٢٠٠١ م .
- **نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا**، وليد الأنصاري، دار الكتـــاب الثقـــافي، إربد – الأردن ، ٢٠٠٣ .
- **النوادر** لأبي زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الـــشروق، بيـــروت، ط١، ١٩٨١.
- **همع الهوامع**، ج١السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان، ط١، ١٩٩٨.
- **الوظيفة وتحوّلات البنية**، فيصل صفا، عالم الكتب، إربد – الأردن ، ٢٠١٠.

**ثانيًا: الرسائل**

- **التبيين عن مذاهب النحويين**، العُكبري، تحقيق ودراسة محمد العثيمين بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير بإشراف الدكتور أحمد مكّي الأنصاري، ١٩٧٩، جامعة الملك عبد العزيز .

- **الخلاف النحوي في الأدوات**، رسالة دكتوراه، عامر بلحاف، إشراف الدكتور حنّا حداد، جامعة اليرموك ٢٠٠٩ .

**ثالثا: الأبحاث**

- **أسس التنظير النحوي ومناهجه**، عبد العليم بوفاتح، جامعة الأغواط ـ الجزائر، بحث منشور في مجلّة الآداب، العدد ١٦ ـ جوان ٢٠١٠ .

- **منطق أرسطو** والنحو العربي، إبراهيم مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء السابع .

- **نشأة الخلاف في النحو**، مصطفى السقا، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء العاشر .

- **النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي**، فارس عيسى، بحث منشور في مجلّة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلّد الثامن، العدد، السادس، ١٩٩٣ .

# Abstract

**Rules of Actions Among witnesses and Building up the Syntactic Regulations " University of Yarmouk, ٢٠١٣**
**By Mohammad Mahmoud Rababah**
**Supervisor**
**Prof. Dr. Ali Alhamad**

The present study addresses a bundle of rules regulating the grammatical work, and governing the grammatical actants that guide debating grammarians in a question where they would have conflicting views, while they seek for the most plausible view in that puzzle.

Most rules considered in the current study are of two types; first those generally accepted by grammarians and served as general rules; and the second are rules peculiarly accepted by some grammarians. These fundamental variations besides other factors have yielded disagreement in some grammatical questions in that widely heterogeneous views would be found in a problem.

Taking this in mind, the present study is focused on controversial grammatical issues discussing elaborately the views of grammarians in an attempt to find out most preponderant view.

The study is divided into three chapters in addition to introduction, preface and conclusion. The introductory chapter described the rules of control, defining actor and parts. Chapter one included two sections the first studied conditions of action whereas the second was about influential actants to action. Chapter two investigated customary rules and their accessories; whereas chapter three included two sections: the first was about rules related to object-subject ranking and the second studied rules related to actant's force.

In conclusion, the researcher highlighted most important results from the current study; specifically that most rules of control were pointlessly directed to debatable grammatical issues that apparently have no value to the linguistic usage, nor would they have verbal effect in the language structures. Seemingly, they were used by grammarians only to gratify their desire for debate.